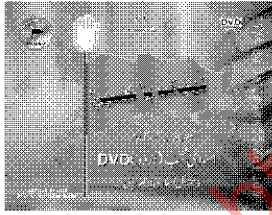


یہ کتاب

اپنے بچوں کے لیے scan کی بیرون ملک مقیم ہیں
مومنین بھی اس سے استفادہ حاصل کرسکتے ہیں۔



منجانب۔

سیل سکینہ

یونٹ نمبر ۸ لطیف آباد حیدر آباد پاکستان

Presented by: Rana Jabir Abbas



۷۸۶
۹۲۱۱۰
یا صاحب الزماں اور کئی

DVD
Version

لبیک یا حسینؑ

نذر عباس
خصوصی تعاون: رضوان رضوی

اسلامی کتب (اردو) DVD

ڈیجیٹل اسلامی لائبریری -

SABIL-E-SAKINA

Unit#8,

Latifabad Hyderabad
Sindh, Pakistan.

www.sabeelesakina.page.tl

sabeelesakina@gmail.com

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

NOT FOR COMMERCIAL

۲۲۹

المجلد الثامن من كتاب الاستبصار

تتميم
١٩٥٨

فِيما اختلف من الاخبار

SALAR JUNG ESTATE LIBRARY	
(Oriental Section)	
ARABIC PRINTED BOOKS.	
Accession No. ٤٠٢	Cat. No.
Subject	No.

فهرس الجزء الثالث من كتاب الاستبصار كتاب الجهاد

- باب من يتحقق ان يقتل الغنائم فيهم
- باب كيفية قسمة الغنمة بين الفرسان والرجال
- باب ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفروهم للمسلمين ويأخذون ما أخذوه من المسلم هل يرد عليه ام لا
- كتاب الديون
- باب انه لا متاع الدار ولا الجارية في الدين
- باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه بدين
- باب من يركب الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه
- باب القرض لحجر المنفعة
- باب المملوك يقع عليه الدين
- كتاب الشهادات
- باب العدالة للمعتبرة في الشهادة
- باب شهادة الشريك
- باب شهادة المملوك
- باب الذي يستشهد ثم يسلم هل يجوز قبول شهادته ام لا
- باب كيفية الشهادة على النساء
- باب الشهادة على الشهادة
- باب شهادة الاجير
- باب انه لا تجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر
- باب ما يجوز وشهادة النساء فيه وما لا يجوز
- باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى
- باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احد هو زوجها
- باب ان القاذف اذا عرفت ثبوته قبلت شهادته

بابُ الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيحضر الرجل
ويترك الطلاق

٢٨

كتابُ القضايا والاحكام

/

/

٢٥

٢٦

٢٨

/

/

٣١

٣٢

٣٣

/

/

/

٣٣

/

/

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

/

/

بابُ البيّتين اذا تقابلتا
بابُ من يجبر الرجل على نفقته
بابُ اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت
بابُ من يجوز حبسه في السجن
كتابُ المكاسب
بابُ ما يجوز للوالدان يأخذ من مال ولده
بابُ من له على غيره مال فيجوز له ثوبه لغيره ما لم يجز له ان يأخذ بدله
بابُ الرجل يعطى شيئاً لفرقة في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان يأخذ منه
شيئاً ام لا
بابُ كراهية ان يواجر الانسان لنفسه
بابُ كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر
بابُ الغنى عن بيع العذرة
بابُ كراهية ان يترجأ على عتيق
بابُ كراهية حل السلاح الى اهل البغ
بابُ كسب الحجام
بابُ اجر الناعمة
بابُ اجر المغنية
بابُ ما كره من انواع المعاش والاعمال
بابُ الاجر على تعليم القرآن
بابُ كراهية اخذ مائة في الاملاحة والاعراس
بابُ من سرق مالا واشترى به جارية هل يجوز له وطبها ام لا
بابُ اللقطة

كتاب البيوع

٢٠

باب بيع المؤمن على أخيه المؤمن

٢١

باب إكراهية مبيعة المضطر

٢٢

باب ان الاقتراق بالأيديان شرط في صحة العقد

٢٣

باب كراهية الاستقطاط بعد الصفقة

٢٤

باب من أسلف في طعام أو غيره إلى أجل فحضر الرجل ولو يكن عند صاحبه

٢٥

هل يجوز أن يبيع عليه بسعر الوقت أم لا

باب من باع طعاماً إلى أجل فحضره الأجل ولو يكن عند صاحبه الثمن هل يجوز أن

٢٦

يأخذ منه حصة أم لا

٢٧

باب الرجل يشتري المتاع بثمنه عند بائعه ويقول حق أجيتك بالثمن كوشير

٢٨

باب أسلاف الثمن بالزيت

٢٩

باب العينة

٣٠

باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجدها حيلة

٣١

باب من اشترى جارية على أنما بكر فوجدها شابة

٣٢

باب المملوكين المأذون لهم في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه من مولا

٣٣

باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأة أو بعض ولد

٣٤

باب من باع من رجل شيئاً على أنه إن ربح كان بينهما وإن خسر لا يلزمه شيء

٣٥

باب من اشترى جارية فأولدها ثم وجدها مملوكة

٣٦

باب متى يجوز بيع الثمار

٣٧

باب الرجل يبيع الثمرة هل يجوز له أن يأكل منها أم لا

٣٨

باب النخع من بيع الحاقلة والمزانية

٣٩

باب بيع الطيب بالتمر

٤٠

باب النخع من بيع الذهب بالفضة نسيئة

٤١

باب اتفاق الدراهم المحول عليها

- باب بيع السيوف المحلاة بالقننة نقدًا ونسيئة ٥٣
- باب الرجل يكون له على غيره الداهو فتسقط تلك الداهو ويتعامل الناس بدراهم ٥٤
- غيرها ما الذي يجب له عليه ٥٥
- باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يدا بيد ٥٦
- باب ان ما يباع كيلة او وزنا لا يجوز بيعه جزا ٥٧
- باب اعطاء الغنم بالضريبة ٥٨
- باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا ٥٩
- باب بيع العصاير ٦٠
- باب من له شرب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه ام لا ٦١
- باب من احيا ارضًا ٦٢
- باب حكم ارض الخراج ٦٣
- باب شراء ارض اهل الذمة ٦٤
- باب الذي يكون له ارض فيسلمها الذي يجب عليه فيها ٦٥
- باب بيع الزرع الا خضر قبل ان يصير سنبلا ٦٦
- باب الفتح على الاحتكار ٦٧
- باب العدد الذين يثبت بينهم الشفعة ٦٨
- باب الرهن يملك عند المرتهن ٦٩
- باب انه اذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار ما على الرهن ٧٠
- باب انه اذا اختلف نفعان في متاع في يد واحد فما فقال الذم عند انه من ٧١
- وقال الاخر انه وديعة ٧٢
- باب وجوب رد الوديعة الى كل احد ٧٣
- باب ان العارية غير مضمونة ٧٤
- باب ان المضارب يكون له الرجح بحسب ما يشترط وليس عليه من الخسران شيء ٧٥
- باب ما يكره به اجارة الارضين ٧٦
- باب من استاجر ارضا بشئ معلوم ثم اوجرها بالكثير من ذلك ٧٧

- ٤١ باب الصانع يطلع شيئاً ليصلح فيفسد هل يضر أم لا
- ٤٢ باب من الكثرى دابة إلى موضع فإز ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة
- ٤٣ كتاب النكاح
- ٤٤ أبواب تحليل الرجل جاريته لغيره
- ٤٥ باب أنه يجوز أن يحل الرجل جاريته لآخيه المؤمن
- ٤٦ باب حكم ولد الجارية المحللة
- ٤٧ باب أنه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية
- ٤٨ أبواب المتعة
- ٤٩ باب تحليل المتعة
- ٥٠ باب أنه لا ينبغي أن يتمتع إلا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون الخالعة الفاجرة
- ٥١ باب التمتع بالابكار
- ٥٢ باب جواز التمتع بالاماء
- ٥٣ باب أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربعة في المتعة
- ٥٤ باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود
- ٥٥ باب إذا شرط ثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً وواجباً
- ٥٦ باب مقدار ما يجزى من ذكر لأجل في المتعة
- ٥٧ باب أن ولد المتعة لاحق بابيه
- ٥٨ باب أنه إذا كان لولد الرجل الصغير جارية تجارله أن يطأها بعد أن يقربها
- ٥٩ أبواب ما أحل الله العقد عليهن وحرم
- ٦٠ باب أنه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب أو الابن وإن لم يدخل بها
- ٦١ باب أنه إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه أمها وإن لم يدخل بها
- ٦٢ باب أن حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرة
- ٦٣ باب أنه إذا دخل الأحرمت عليه البنت وإن كانت مملوكة
- ٦٤ باب حد الدنول التي يحرم معها نكاح الربيبة
- ٦٥ باب أن الزنا يثبت بالثبوت ولا يثبت باليمين

- الابن قبل ان يطأها الا ب هل تحرم على الابي ام لا
- ٨٩ باب الرجل يفجر المرأة ايجوز له ان يتزوج ابنتها او ابنتها ام لا
- ٩٠ باب كراهية العقد على الفاجرة
- ٩١ باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم
- ٩٢ باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة ياينة تجاوز له العقد على اختها في الحال
- ٩٣ باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة ظاهر
- ٩٤ باب النكح عن الجمع بين الاختين في الوطى يملك اليمين
- ٩٥ باب الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوجه ابنتها من غير ام لا
- ٩٦ باب تزويج القابلة
- ٩٧ باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها
- ٩٨ باب تحريم نكاح الكوافر من سائر اصناف الكفار
- ٩٩ باب الرجل والمرأة اذا كانا ذميين فتسلم المرأة دون الرجل
- ١٠٠ باب تحريم نكاح الناصبية المشهورة بذلك
- ١٠١ باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك
- ١٠٢ باب انه متى دخل بها الزوج النكاح لزمها عدتان
- ١٠٣ باب الرجل يتزوج امرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا
- ١٠٤ باب تزويج المرأة في نفاسها
- ١٠٥ باب تزويج المريض
- ١٠٦ ابواب الرضاع
- ١٠٧ باب مقدار ما يحرم من الرضاع
- ١٠٨ باب ان اللبن للفحل
- ١٠٩ ابواب العقود على الاماء
- ١١٠ باب ان الولد لاحق بالحرم من الابوين اعما كان
- ١١١ باب ان المملوك اذا كان متزوجا بحرة كان الطلاق بيده
- ١١٢ باب ان بيع الامة طلاقها

- باب من تزوج امرأة على حرة يغير اذنها كان عليه التعزير ١١٢
- باب ان الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقها ١١٣
- باب هل يحرم جارية الاب على الابن او جارية الابن على الاب ١١٣
- باب ما يجعل المملوك من النساء بالعقد ١١٤
- باب ان الرجل اذا زوج مملوكة عبدا كان الطلاق بيلا ومته طلق المملوك لموقع طلاقه ١١٥
- باب لامته تزوج يغير اذن مولاه اى شئ يكون حكم الولد ١١٦
- باب انه لا يميز بالعقد على الامماء الا باذن مواليهن ١١٧
- ابواب المهور ١١٨
- باب ان يجوز الدخول بالمرأة وان لم يتقدم لها مهرها ١١٩
- باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان ديناً عليه ١٢٠
- باب انه اذا دخل بالمرأة ولم يسو لها مهرها كان لها مهر المثل ١٢١
- باب ما يوجب المهر كاملاً ١٢٢
- باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر ١٢٣
- باب من عقد على امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها ولا يتبرى ١٢٤
- ابواب اولياء العقد ١٢٥
- باب ان الشيب ولي نفسها ١٢٦
- باب ان لا يتزوج البكر الا باذن ابها ١٢٧
- باب ان الاب اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خيार ١٢٨
- باب من يعقد على المرأة سوى ابها ١٢٩
- باب تفضيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة ١٣٠
- باب القسمة بين الاذواج ١٣١
- باب اتيان النساء في ادون الفرج ١٣٢
- ابواب ما يرد منه النكاح ١٣٣
- باب حكم الحد ودية ١٣٤
- باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح ١٣٥

١٣٣	باب العنين واحكامه
١٣٤	باب ان الرجل والمرأة اذا اختلفا في ادعاء العتة عليه
١٣٥	باب كراهية دخول المنصر على النساء
١٣٦	كتاب الطلاق
١٣٧	ابواب الايلاء
١٣٨	باب مدة الايلاء التي توقفت بها
١٣٩	باب ان المولى اذا الزى المطلق كانت تطليقه رجعية
١٤٠	باب ما يجب على المولى اذا الزى المطلق فإني
١٤١	ابواب الظهار
١٤٢	باب انه لا يصح الظهار الا بين
١٤٣	باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة
١٤٤	باب ان اظاهر الرجل من نسائه واحدة فقط واحدة ما الذي عليه من الكفارة
١٤٥	باب ان الظهار يقع بالحرة والمملوكة
١٤٦	باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان
١٤٧	باب ان من وجب عليه العتق كفاؤا للظهار فصار ما يأتى من العتق هل يلزمه العتق ام لا
١٤٨	ابواب الطلاق
١٤٩	باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات السنة لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره
١٥٠	باب ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق
١٥١	باب الوكالة في الطلاق
١٥٢	باب ان الواقعة تبعد الرجعة شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة
١٥٣	باب نفي حقيقة الشهود في الطلاق
١٥٤	باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات مع تمام الشروط في مجلس واحد وقعت واحدة
١٥٥	باب ان المتاعف اذا طلق امرأة ثلثا وان لم يسيو شرط الطلاق كان ذلك واقعا
١٥٦	باب طلاق الغائب
١٥٧	باب ان من قلعه من سفوفه يجوز طلاقه

- ١٥٤ باب طلاق التي لم يدخل بها
- ١٥٨ باب طلاق الحامل المستبين حملها
- ١٥٩ باب طلاق الآخر
- ١٦٠ باب طلاق المعتوه
- باب طلاق الصبي
- باب طلاق المريض
- ١٦٢ باب ان حكم الطليقة البايئة في هذا الباب حكم الرجعية
- ١٦٣ باب الحرة يطلق الامة تطليقتين ثوب شترها هل يجوز له وطئها بالملك ام لا
- ١٦٤ باب ان حكم المملوك حكم الحرة فيما ذكرناه
- ١٦٥ باب من خير امرأته فاخذت الطلاق في الحال او فيما بعد
- ١٦٦ باب الخلع
- ١٦٩ باب حكم المبادات
- باب ان الايب احى باوند من الامر
- ١٧٠ باب كراهية لبن ولد الزنا

ابواب العدد

- باب ان المرأة اذا حاضت في ابدون الثلاثة اشهر كان عدتها بالاقرأ
- ١٧٢ باب عدة للمرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين
- ١٧٣ باب ان المرأة تبين اذا رأت الدم من الحيض الثالثة
- ١٧٥ باب عدة المسقاضة
- ١٧٦ باب ان للطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها
- باب انه اذا طلقها الطليقة الثالثة لو يكن عليه نفقتها ولا سكنها
- ١٧٧ باب ان عدة الامة قرآن وما طهران
- باب ان الامة اذا طلقت ثوب اعتقت كعدتها
- باب عدة المعتلة
- ١٧٨ باب ان التي لم تبلغ الحيض لا يشترط منه اذا كانت افسن من لا تحيض لو يكن عليها حدة

باب ان الق يتوفى عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة ١٤٩

باب ان اذ اسمى المهر ثوبات قبل ان يدخل بها كان للمهر عليه كاملاً ١٥٠

باب ان الرجل يطلق امرأته ثوب موت قبل ان يخرج من العدة كوليها من العدة ١٥١

باب انه لا نفقة للتوفى عنها زوجها في حال حدتها وان كانت حاملاً ١٥٢

باب عدة الامة المتوفى عنها زوجها ١٥٣

باب الرجل يعتق سريته عند الموت ثوب موت عنها ١٥٤

باب عدة المقتع بما اذامات عنها زوجها ١٥٥

باب ان للطلقة ليس عليها حداد ١٥٦

باب للمتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تنبت عن منزلها ام لا ١٥٧

باب ان الغائب اذا طلق امرأته احدثت من يوه طلقها الا من يوم يبلغها ١٥٨

باب ان اذامات الرجل غائباً عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها ١٥٩

باب ان العدة والحيض الى النساء ويقبل قولهن فيه ١٦٠

باب من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراءؤها ١٦١

باب ان من اشترى جارية ووثق يصابحها في ان استبراءها سكن عليه استبراء ١٦٢

باب ان من اشترى من امرأة جارية ذكرت انه لم يطأها احد شجب استبراءؤها ١٦٣

باب من اشترى جارية فاجتمعها في الحال هل يجوز له وطئها قبل ان يستبراءها ام لا ١٦٤

باب ان الرجل اذا اشترى بركية تحيل له ويجزله وطئها في الفرج ويجزله فيما دون ذلك ١٦٥

باب الرجل تكون له الجارية يطأها ويطئها غيره سفاحاً وجاءت بولد من يلحق ١٦٦

باب القوم يتبايعون الجارية فوطؤها في امر واحد فجاءت بولد لمن يكون الولد ١٦٧

باب ان اللعان يثبت ياد علماء الفجور وان لم ينف الولد ١٦٨

باب ان اللعان يثبت بين المحرم والملوكة والمحرم والملوك ١٦٩

باب ان اللعان يثبت مع الحمل ١٧٠

باب الملاح عن اخا اقرب الولد بعد مضمع اللعان ١٧١

باب الرجل يقول لامرأة له واحد كعدداً ١٧٢

١٢ كتاب العتق

١٩٩

باب انه لا يجوز ان يعتق كافر

باب المملوك بين شركاء يعتق احد هو نصيبته

باب انه لا يعتق قبل الملك

باب من اعتق بعض مملوكه

باب الرجل يعتق عبدا عند الموت وعليه دين

باب من اعتق مملوكا له مال

باب ما يجوز فيه بيع امهات الاولاد

باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له وولد ما فاما تجل من نصيب له ما وتعتق في الحال ٢٠٣

باب من يصح استرقاؤه من ذوي الاسناد ومن لا يصح

باب ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع

باب للرجل يعتق عبدا له ويملكه العبد دين

باب حق الرق

باب ان ولد للعرق ان لا يتزوج امه الذكور فهو دون الكافران لكن له ولد ذكر كان ذلك للعصبة ٢١٠

باب ولاء السائبة

ابواب التدبير

باب جواز بيع المدير

باب من دير جارية حبله

باب للمدير يابق فلا يوجد الا بعد موت من دبره

ابواب المكاتبين

باب المكاتب المشروط عليه ان عجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك

باب ان يملك المكاتب المال بخلافه دفعه طاعة ليجب عليه اخذ

باب من وطئ المكاتبه بعد ان ادت شيئا من مكاتبها

باب ميراث المكاتب

ابواب الايمان والنذور والكفارات

٢١٤

باب ما يجوز ان يحلف به اهل الذمة

٢١٥

باب الرجل يقسو على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة ام لا

٢١٦

باب اقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب

٢١٧

باب انه لا يقع يمين بالعتق

٢١٨

باب انه لا كفارة قبل الحنث

٢١٩

ابواب النذور

٢٢٠

باب اقسام النذر

٢٢١

باب انه لا نذر في مصيبة

٢٢٢

باب من نذر ان يذبح ولدا لله

٢٢٣

باب حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر

٢٢٤

باب من نذر ان يحج ماشيا فحجز

٢٢٥

ابواب الكفارات

٢٢٦

باب ما يعزى من الكسوة في كفارة اليمين

٢٢٧

باب هل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا

٢٢٨

باب انه هل يجوز تكرار الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا

٢٢٩

باب كفارة من خالف النذرا والعهد

٢٣٠

باب ان زوجة عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجماع كان اتيان في ذمتها ولو حجزه وطأ المرأة حتى يكفر

٢٣١

باب ان كفارة الظهار مرتبة غير غير فيها

٢٣٢

كتاب الصيد والذبائح

٢٣٣

ابواب صيد السمك

٢٣٤

باب الفخ من صيد الجري والمارماهي والتمار

٢٣٥

باب تحريم السمك الطلف وهو الذي يموت في الماء

٢٣٦

باب صيد الجوس للسمك

٢٣٧

ابواب الصيد

٢٣٨

باب كراهية صيد الليل

۲۳۰	باب کراهية لحوم الغراب
۲۳۱	باب کراهية لحوم النطاف
۲۳۲	باب جواز اكل ما ذبحه الكلب المعلوم وان اكل منه
۲۳۳	باب صيد كلب المجوس
۲۳۴	باب انه لا يؤكل من صيد الفهد والباري الا ما ادرك ذكاته
۲۳۵	باب حلو لحوم الخمر الالهية والخيول والبغال
۲۳۶	باب تحريم اكل لحوم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة
۲۳۷	باب کراهية لحوم الجذالات
۲۳۸	باب لحوم النجاسة
۲۳۹	باب انه لا يجوز الذبح الا بالحديد
۲۴۰	باب ذبايح الكفار
۲۴۱	باب ذبايح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام
۲۴۲	باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة
۲۴۳	باب تحريم جلود الميتة
۲۴۴	كتاب الاطعمة والاشربة
۲۴۵	باب اكل الربينا
۲۴۶	باب اكل الثوم والبصل
۲۴۷	باب کراهية شرب الماء قائما
۲۴۸	باب الخمر يصير خلايا يطرح فيه
۲۴۹	باب تحريم شرب الفقاع
۲۵۰	كتاب الوقوف والصدقات
۲۵۱	باب انه لا يجوز بيع الوقف
۲۵۲	باب من وقف وقفاً ولم يذكر الوقف عليه
۲۵۳	باب من تصدق على ولده الصغار ثم اراد ان يدخل معه غيره مقسوماً
۲۵۴	باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له ان يسكن معه امرأه

٢٣٩	باب السكنى والعمرى
٢٤١	باب من وهب لولائه القنار
٢٤٢	باب الهبة والمعوضة
٢٤٣	كتاب الوصايا
٢٤٤	ابواب الاقرار
٢٤٥	باب الاقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين
٢٤٦	باب اقرار بعض الورثة لغير بدين على المييت
٢٤٧	باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين
٢٤٨	باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين
٢٤٩	باب ان من اوصى اليه بشئ لا قوام له لم يوطأ به فملك المال كان عليه الضمان
٢٥٠	باب من اوصى الى نفسيين هل يجوز ان ينفذ كل واحد منهما بصفته المال او لا
٢٥١	باب انه لا يجوز الوصية بأكثر من الثلث
٢٥٢	باب صحة الوصية للوارث
٢٥٣	باب عطية الوالد لولده في حال المرض
٢٥٤	باب الوصية لاهل الضلال
٢٥٥	باب من اوصى بشئ في سبيل الله
٢٥٦	باب من اوصى بمخرج من ماله
٢٥٧	باب من اوصى بغيره من ماله
٢٥٨	باب من اوصى للموكة بشئ
٢٥٩	باب من اوصى بحج وعتق وصدقة ولو يبلغ الثلث ذلك
٢٦٠	باب من خلف جارية حيلة ومملوكين فشهد على المييت ان الولد منه
٢٦١	باب من اوصى فقال جوارع بمهما ولو يبيية
٢٦٢	باب للموصى له يموت قبل الموصى
٢٦٣	باب ان من كان له ولدا اقرب منه ثبقت له نفية ولا الى انكاره
٢٦٤	باب انه يجوز ان يوصى الى امرأة

كتاب الفرائض

- باب انه يحجب الام عن الثلث الى السادس بربع اخوات ٢٦٨
- باب ميراث الابوين مع الزوج ٢٦٩
- باب ما يختص به الولد الاكبر اذا كان ذكراً من الميراث ٢٧٠
- باب ان الاخوة والاخوات على اختلاف انسابهم لا يرثون مع الابوين ولا على واحد منهما شيئاً ٢٧١
- باب ميراث الزوج اذا العيّن المرأة وارث غيره ٢٧٢
- باب ميراث الزوجة اذا العيّن وارث غيرها ٢٧٣
- باب ان المرأة لا يرث من المقار والارضين شيئاً من ربة الارض لما نصيها من الطوق والخشب ٢٧٤
- باب ميراث الجد مع كلاله الاب ٢٧٥
- باب ميراث الجد مع كلاله الام ٢٧٦
- باب ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة ٢٧٨
- باب ان الجد اذا نفي يمنع الجد الاعلى من الميراث ٢٧٩
- باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا العيّن ولد ٢٨٠
- باب ميراث اولاد الاخوة والاخوات ٢٨١
- باب ميراث الاولى من ذوى الارحام ٢٨٢
- باب انه لا يرث احد من اللطى مع وجود واحد من ذوى الارحام ٢٨٣
- باب من خلفت وارثاً مملوكاً ليس له وارث غير ٢٨٤
- باب ان ولد المملوكة يرث اخواله ويرثونه اذا العيّن منها اخوة من امر ولا حد لها ٢٨٥
- باب ميراث ولد الزنا ٢٨٨
- باب ان من اقرب ولد ثمة نفاه لم يلقه الى انكار ٢٨٩
- باب ميراث المحيل ٢٩٠
- باب ميراث المولود الذي ليس له مال الرجال ولا ما للنساء ومن يشكّل امره ٢٩١
- باب ميراث الجورل خلفت بها بنات في ميراث الجورل اذا تزوج بها من محرمات شريعت الاسلام ٢٩٢
- باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر ٢٩٣
- باب ان القاتل خطأ يرث للمقتول ٢٩٤

٢٩٣	باب الزوج والزوجة يريث كل واحد منهما من دية صاحبه بالبرق يتل احدهما الآخر
٢٩٤	باب ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالى
٢٩٥	باب ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث
٢٩٦	باب ميراث المستهل
٢٩٧	باب ميراث السائبة
	كتاب الحدود
٢٩٨	باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم
٢٩٩	باب ما يحصن وما لا يحصن
٣٠٠	باب من زنى بذات محرم
٣٠١	باب من تزوج امرأة ولها زوج
٣٠٢	باب المكاتبة التي ادت بعض مكاتبها ثوق عليها مولاها
٣٠٣	باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه الحد
٣٠٤	باب ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة
٣٠٥	باب ما يوجب التعزير
٣٠٦	باب كيفية اقامة الشهادة على الرجم
٣٠٧	باب الحد في اللواط
٣٠٨	باب حد من اتى بحميمة
٣٠٩	باب حد من اتى ميتة من الناس
٣١٠	باب حد من استقنه بيده
	ابواب القذف
٣١١	باب من اذف جماعة
٣١٢	باب للملوك يقذف محرراً
٣١٣	باب من قال لامرأته لم اجدك عذراً
٣١٤	باب جواز العفو عن القاذف لمن يعرفه
٣١٥	باب من اقرب ولد ثم نفاه

٣١٣	باب من قذف صبياً
٣١٤	باب ان الحد لا يورث
٣١٥	ابواب شرب الخمر
٣١٦	باب من شرب النبيذ المسكر
٣١٧	باب حد المملوك في شرب المسكر
٣١٨	باب مقدار ما يجب فيه القطع
٣١٩	باب من سرق شيئاً من المغنر
٣٢٠	باب من وجب عليه القطع وكانت يده شلاً هل يقطع يمينه ام لا
٣٢١	باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز
٣٢٢	باب ان المملوك اذا اقرب السرقه لم يقطع
٣٢٣	باب حد الطوار
٣٢٤	باب حد النباش
٣٢٥	باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع اذا سرق
٣٢٦	باب انه يعتبر في الاقوار بالسرقة دفعتين لا دفعة واحدة
٣٢٧	باب انه لا يجوز الا امام ان يعفوا اذا حل عليه وقامت عليه البينة
٣٢٨	باب حد المرتد والمرتدة
٣٢٩	باب حكم حد المحارب
٣٣٠	كتاب الذنابات
٣٣١	باب مقدار الدية
٣٣٢	باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا اقوار ولا صلح
٣٣٣	باب ان ليس للنساء عفو ولا قود
٣٣٤	باب حكم الرجل اذا قتل امرأة
٣٣٥	باب حكم المرأة اذا قتلت رجلاً
٣٣٦	باب مقدار دية اهل الذمة
٣٣٧	باب انه لا يقاد مسلوب كافر

٣٣٣	باب انه لا يقتل حربي بعيد
٣٣٥	باب العبد يقتل جماعة احوار واحد ابعد الاخر
٣٣٦	باب المدير يقتل حراً
٣٣٧	باب امر الولد يقتل سيداً خطأ
٣٣٨	باب دية المكاتب
٣٣٩	باب المقتول يوجد في قبيلة او قرية
٣٤٠	باب من قتله الحد
٣٤١	باب اذا اغتف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه
٣٤٢	باب من زلق من فوق على غيره فقتله
٣٤٣	باب جواز قتل الاثنين فصاعداً ابواحد
٣٤٤	باب من امر غيره بقتل انسان فقتله
٣٤٥	باب ضمان الراكب للماتجنيه الدابة
٣٤٦	باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً
٣٤٧	ابواب ديات الاعضاء
٣٤٨	باب دية الشفتين
٣٤٩	باب ديات الاسنان
٣٥٠	باب السن اذا ضرب فاسود ولو وقع
٣٥١	باب دية الاصبع اذا شلت
٣٥٢	باب دية الاصابع
٣٥٣	باب دية نقصان الحروف من اللسان
٣٥٤	باب من وطئ جارية فافضاها
٣٥٥	باب دية من قطع رأس الميت
٣٥٦	باب دية الجنين

هَذَا
مَوْجُزُ الْجُزْءِ الثَّالِثِ
مِنْ
كِتَابِ الْأُسْتَبْصَارِ
تَأْلِيفِ الْعَالِمِ الْفَقِيهِ الثَّقَفِ
الْوَجِيهَةِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ الْحَقَّةِ
الْأَمَامِيَّةِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ
بْنِ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ قَدْ سَ
اللَّهُ
رُوحَهُ وَنَوَّرَ
ضَرْبَهُ

Author	...
Editor	...
Assist.	...
Coll.	...
Sub	...

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد

باب من يستحق ان يقسم الغنائم فهم أخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن
الصفار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني
حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل
من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني عن الجيش اذا غزوا ارض
الحرب فغنوا غنيمة ثم لحقهم جيش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا حتى
يخرجوا الى دار الاسلام هل يشاركونهم فيها فقال نعم فاما ما سألته عن احمد بن محمد عن محمد بن
يحيى عن طلحة بن يزيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل ياتي القوم وقد
غنموا ولم يكن من شهد القتال قال فقال هؤلاء المجرمون فامر ان يقسم لهم فلا ينافي
النجباء ولا لشيوخهم احدهما ان تحمل هذا الخبر على قوم لحقهم وقد خرجوا الى دار الاسلام
فلاجل ذلك صاروا همهم ميم وما املهم النبي صلى الله عليه وآله من القسمة يكون على
وجه التبرع والتفيل والوجه الثاني ان يكون النجباء اول متناولا لقوم شاهدوا القتال و
ان لم يكن قاتلوا بنفوسهم فلاجل ذلك قسم لهم ولا يليس من شرط استحقاق الغنيمة ان يباشروا
كل واحد منهم القتال بنفسه بل يكفي حضوره ومشاهدته للقتال ويكون من اهل القتال
على وجهه ولاجل ذلك قسم للولود الذي يولد في ارض الحرب على ما بيناه في
كتابنا الكبير ولا يلزم على ذلك النساء الا لهن من اهل الجهاد اصلا فلاجل ذلك لم يكن لهن في
الغنيمة حظ فان حضرن كان لهن من القتل بحسب ما يراه الامام وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين
باب كيفية قسمة الغنيمة بين الفرس والرجال الصغار عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد
عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني
وكان عن سرية كانوا في سفينة فقاتلوا وغنموا وفيهم من مع الفرس وانما قاتلهم في السفينة ولم يركب
صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمة بينهم فقال للفرس سهمان وللراجل سهم فقلت وان
لم يركبوا ولم يقاتلوا على افراسهم فقال ارايت لو كانوا في مسكة فتقدم الرجال فقاتلوا وغنموا كيف كان

وكان

عليهم

المجرمون

من الغنيمة والعتبة
جميع الغنائم تقسم
وت

يقسم

في رد مال المسلمين من الكفار سلم

يقسم بينهم ما جعل للفارسين مهين وللراجل سهم وهم الذين غفوا دون الفرسان قلت فهل يجوز فقلت
للامام ان ينفل فقال له ان ينفل قبل القتال واما بعد القتال والغنيمة فلا يصح ذلك لان
الغنيمة قد احرزت قاتلها ما رواه الصنفار عن الحسن بن موسى النخشب عن غياث بن كلوب عن اسحق
بن عمار عن جعفر عن ابيته ان عليا كان يجعل للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم فلما في الخبر الاول
لان الوجه في الجمع بين الخبرين ان الفارس اذا لم يكن له لا فرس واحد كان له سهمان سهم له وسهم
لفرسه واذا كان معه فرسان كان له ثلاثة اسهم سهم للفارسين سهمان ولا يقسم لما زاد على الفرسين
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن ابي عبد الله الهروي عن ابيه عن ابي الجعفي عن جعفر عن ابيه
ان عليا كان يسهم للفارس ثلاثة اسهم سهم للفارس وسهم له ويجعل للراجل سهمًا والذي يدل
على ان ما زاد على الفرسين لا يقسم له ما رواه محمد بن الحسن الصنفار عن علي بن اسمعيل عن احمد
بن النضر عن الحسين بن عبد الله عن ابيه عن جعفر عن امير المؤمنين قال اذا كان مع الرجل

افارس في الفرس لم يسهم الا الفرسين منها

باب المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يطعمون المسلمون ويأخذون ما اخذوه
من المسلم هل يرد عليهم لا اسحق بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم عن
ابي عبد الله قال سأل رجل عن التزويج من علي المسلمين فآخذون اكلهم فيستقون منهم يرد عليهم قال نعم
المسلم احق بالمالين ما وجد قاتل ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن هشام
بن سالم عن بعض اصحاب ابي عبد الله في السبي يأخذ العدو من المسلمين في القتل او اذا المسلمين او من القتال
مما ليكم فيجزونهم ان المسلمين بعد قاتلهم فظفروا بهم فسيروهم واخذوا منهم ما اخذوا من مال المسلمين واخذوا
الذين كانوا اخذوهم من المسلمين فكيف يصنع فيما كانوا اخذوه من اكل المسلمين وما ليكم قال فقال اما
اخذ المسلمين فلا يقام في سهام المسلمين ولكن يرد الى ابياءهم الى وليهم ولما اهل اليك فانهم يقامون
في سهام المسلمين فيباعون ويبيعون فيساقون من بيت مال المسلمين فلما في الخبر الاول لان قوله في الخبر الاول
المسلم احق بمالين ما وجد في حق علي ناهي عن هذا الموضوع المخصوص يكون حتى يبين ما له في
غير ذلك من المواضع مثل ان يبرئ من ان يصب عليه ما اشبهك على فقد جرى ان يكون احق بمال المقتل والمقتل اذا
قسمت الغنيمة وتخيرت كان احق بذلك المثلثي ذلك محمد بن الحسن الصنفار عن مغيرة بن حكيم عن ابن ابي
عمير عن جميل عن رجل عن ابي عبد الله في رجل كان له عبدين فادخل دارا للشرك ثم اخذ
سجياً الى داره لا سلام فقال ان وقع عليه قبل القسمة فهو وان جرت

الى ابايهم او الى اخوانهم او الى اولادهم

ع

عبد

في اتباع الدار والجماعة في الدين

٢

عليه القصة فهو احق بالثمن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لقي العدو فاصابوا منه ما لا اومتاعا ثم ان
المسلمين اصابوا ذلك كيف يصنع بمحتاج للرجل فقال اذا كان اصابوه قبل ان يجزوا امتاع الرجل
رد عليه وان كانوا اصابوه بعد ما احزنوا فوفى المسلمين وهو احق بالشفعة والذي عمل عليه انه
احق بعين ما له على كل حال وهذه الاخبار كلها على ضرب من التقية يدل على ذلك ما رواه الحسن بن
محبوب في كتاب المشيخة عن علي بن رباب عن طربال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كان
له جارية فاغار عليه المشركون فاخذوها منه ثم ان المسلمين بعد غزوهم فاخذوها فيما غنموا فقال
ان كانت في الغنائم واقام البينة ان المشركين اغاروا عليهم فاخذوها منها ردت عليه وان كان
اشترى وخرجت من الغنم فاصابها ردت عليه بكمها واعطى الذي اشتراها الثمن من الغنم من
جميعه فان لم يصبها حتى يفرق الناس وقسموا جميع الغنائم فاصابها بعد قال ياخذها من الذي هو في
يده اذا اقام البينة ويرجع الذي هو في يده على امير الجيش بالثمن

للمسلمين

ابن جعفر

استقرت

كتاب الديون

باب انه لا يتباع الدار ولا الجماعة في الدين محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
النضر بن سويد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتباع الجماعة في الدين وذلك
انه لا يد للرجل من ظل يسكنه وخدام يخدمه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي على رجل ديناً وقد
اراد ان يبيع داره فبيعني قال فقال ابو عبد الله عليه السلام اعينك الله ان تخرجه من ظل
رأسه أعينك الله ان تخرجه من ظل رأسه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ذريح
الحادي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين فاما ما رواه
احمد بن محمد عن ابن فضال عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على غم أو ثم يأمر فقسّم ماله بينهم بالحصى فان لم يبق فقتلهم
بينهم يعني ما لف هذا الخبر فحتمل شيئين أحدهما ان يكون باع عليه ما زاد على مسكنه من الذي
يملكه والثاني اذا باعها امكناً يقضى ببعضها دينه وتبقى له ما يكفي عياله فالتابع عليه يدل
على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت
جعفر بن محمد عليهما السلام وسئل عن رجل عليه دين وله صيب في دار وهي دار غلة تغل عليه

الدار

من

انه اذا كان له ارض
٣ بيعة

كان

بني

في دار ما يقضى به دينه ويفضل منهما ما يكفو عيال فلسنة الدار والا فلا

باب الرجل يموت فقيراً فبطلت الورثة عليه بن محمد بن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة و

الحسين بن عثمان بن اسحق بن عمار عن أبي عبد الله في رجل مات فاقترأ بعض ثلثه لرجل بدين قال يلزمه ذلك في حصته قال الشيخ قد سئل عن هذا الخبر فحول على أن يلزم في حصته بمقدار ما يصيبه من الميراث لأن يلزمه محمد بن الحسن يلزمه جميع الدين في حصته يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن السند بن محمد عن أبي الجعترى وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قضى على في رجل مات وترك وثراً فاقترأ أحد الورثة بعض بدين على بيان يلزم ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك كله في ماله وإن اقترأ اثنان من الورثة وكانا يرثان

بَابُ مَنْ يَرْكَبُ الدِّينَ فَيُوجِدُ مَتَاعَ رَجُلٍ عِنْدَهُ بِعَيْنِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْعَبَّاسِ

حماد بن عيسى عن عمر بن زيد عن ابي الحسن قال سألت عن رجل يركبه الدين فيوجد متاع
 رجل عنده بعينه قال لا يحاصبه الغرماء قال الشئم نور الله قبره المعنى في هذا الخبر انه
 لا يحاصبه الغرماء اذا كان له ما يفي بما لهم من غير ذلك فان لم يكن له شئ سوى مال الرجل بعينه
 كان هو وغيره من الدّيان في ذلك سواء لان دينه ودين غيره متعلق بدينه وهم مشتركون في
 ذلك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 ابي ولاد قال سألت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل متاعا الى سنة فمات المشتري قبل
 ان يحل ماله واصحاب البائع متاعه بعينه له ان يأخذه اذا حقق له قال فقال ان كان عليه
 دين وترك ثوبا عليه فليأخذ ان حقق له فان ذلك حلال له وان لم يترك ثوبا من دينه فان
 صاحب المتاع كواحد من له عليه شئ يأخذ بحقه ولا سبيل له على المتاع

باب الفرض الجرا المنفعة **فصل** بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن الحسن بن علي بن فضال

عن بشير بن مسلم عن ابي عبد الله قال قال ابو جعفر خيرا القرض ما اجر المنفعة فحلل بن يحيى
عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير عن محمد بن عبدون قال سألت ابا عبد الله
عن القرض فير المنفعة قال خير القرض الذي يجزا المنفعة قأما مره او احمد بن محمد بن عيسى
عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان رجلا اتى عليا قال ان لي على رجل
دينا فاهدي الى قال حسبك دينك فالوجه في هذا الخبر شيئين احدهما ان يكون ان

باب من يركب الدين فيجب متاعه جل عند بعينه

فيه

أهدى إليه شيئاً لم يكن جزئ عادته قبل ذلك فإنه يكره له أن يقبله بل ينبغي أن يحتسب له من ماله والوجه الآخر أن يكون محمولاً على الاستحباب ويجوز أيضاً وجه آخر وهو أن يكون اشتراط عليه أن يعدي له فإنه إذا كان كذلك فلا يجوز له أخذه بل يجب أن يحتسب من ماله يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن الحسين بن أبي العلاء عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون له مع رجل مال قرضاً فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير أن يكون فيشته عليه قال لا بأس به ما لم يكن شوطاً الحسن بن محبوب عن هذيل بن حنان أخى جعفر بن حنان الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني دفعت الى أخى جعفر بن حنان ماله كان لي فهو بطيئ ما أنفق واج عنه وأتصدق وقد سألت من عندنا فخذكروا ان ذلك فأسد لا يحل وأنا أحب ان اتقي في ذلك الى قولك فما تقول فقال اكان يصداك قبل ان تدفع اليه مالك قلت نعم قال خذ منه ما يعطيك وكل واشرب وتصدق منه وبع فاذا قدمت العراق فقل ان جعفر بن محمد افتاني بهذا الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأكل عند غريمه أو يشرب من منزله أو يعدي له مال لا بأس به فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعلي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين ديناراً أو يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرة دنانير أو قال لا يصلم اذا كان قرضاً يجزئ شيئاً فلا يصلم فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما ان يحمل على ضروب من الكراهية والثاني ان تحمل على انه اذا شرط ذلك فلا يجوز له على ما بيناه ويزيد بياناً ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون له عند الرجل المال قرضاً فيطول مكثه عند الرجل لا يدغل على صاحبه منه منفعة فينيله الرجل الشيء بعد الشيء كراهية ان يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعة يحل ذلك له فقال لا بأس ان لم يكن شرطاً في المملوك يقع عليه الدين محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عثمان بن عيسى عن ظريف الأحماني قال كان اذن للخلام له في الشراء والبيع فأفلس فلزمه دين فأخذ بذلك الدين الذي كان عليه وليس ديناراً ثم منه ما عليه من الدين فسأل أبا عبد الله عليه السلام فقال ان بعته لزمك وان اعتقت لم يلزمك الدين بقطعه ولم يلزمه شيء الحسين بن محمد بن سماعة عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وتركه عليه ديناً وترك عبد له مالاً في التجارة و

كتابي برهيم
ينيله من عطية

فقطه

كتاب الشهادات

٤

ولد وفي يد العبد مال ومتاع وعليه من استدان العبد في حيوته سيده في تجارة وان الورثة و
غوما والميت اختصوا في ما يد العبد من المال والمتاع وفي رتبة العبد فقال ابي اذ ليس للورثة سبيل على
رقة العبد الا على ما في يديه من المتاع والمال الا ان يضمنوا بين الغنم جميعا فيكون العبد وما في يديه للورثة
فان اموال العبد وما في يديه للغنم فيقوم العبد وما في يديه من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص فان
عجزت قيمته وما في يديه عن اموال الغنم رجوعا على الورثة فيما بقي لم ان كان الميت ترك شيئا وان فحصل
من قيمة العبد وما في يديه عن دين الغنم رتبه على الورثة قال الشيخ قد سئل عنه رحمه الله انما يلزم المولى او ثلثه
دين العبد اذا كان قد اذن له في الاستدانة فاما اذا لم يكن اذن له في اكثر من الشراء والبيع فلا يلزم ذلك
فان الخبر ان كانا مطلقين ينبغي ان يحل على هذا التخصيص بدلالة ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لدا الرجل باذنه
لمولاه في التجارة فيصير عليه دين قال ان كان اذن له ان يستدين فالبدين على مولاه وان لم يكن اذن له
ان يستدين فلا شيء على المولى ويستسعى العبد في الدين فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن
الحسين عن وهب بن خضص عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن مولاه يبيع ويشترى قد علم بذلك
مولاه حق صا على مثل غنم قال يستسعى العبد فيما عليه اذا كان مولاه لم ياذن له في الاستدانة
على ما فصل في الخبر الاول

كتاب الشهادات

باب العدالة المعتبرة في الشهادة محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن علي عن ابي عن علي بن عتبة
عن موسى بن اكيل النخعي عن ابي ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول في عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل
شهادتهم وعليهم قال فقال ان يرفعوا بالسنة والعتاق والكف عن البطش والفرج واليد واللسان ويعين باجتناب
الكبائر التي اوعده الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربوا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك
والدليل على ذلك كله والسائر لجميع عيوب حتى يحرم على المسلمين تقديس ما وراء ذلك من عثراته و
غيبته ويجب عليهم قولها وادخالها عند التفتي في الناس المتعاهد للصلوات الخمس اذا اذاب عليهم و
حافظوا مواعيتهم باحضار جماعة المسلمين وان لا يتكلف عن جماعة مصلاتهم الا من علة وذلك ان
الصلوات ستة وكثرة الذنوب ولو لا ذلك لم يكن لاحد ان يشهد على احد بالصلوة لان من لم يصلي
فلا صلوة له بين المسلمين لان الحكم جوى فيه من الله ومن رسوله بالحرق في جنة بيته وقال رسول الله
لا صلوة لمن لم يصل ولا صلوة للمسلم الا من علة وقال رسول الله لا غيبة الا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة عتقا

في العدالة للمعتبة في الشهادة

على المسلمين

ثبت

البذاء
فلة الحياء

أيجز

ولا يسيل على باطنه

ان

يوجب

عليه
الحسن

ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه واذا رفع له
امام المسلمين انذاره وحذره فان حضور جماعة المسلمين ولا احرق عليه بيته ومن لازم جماعتهم
حرمت عليهم غيبته وثبت عدالته بينهم **ابوالقاسم** جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن
سعد بن عبد الله عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة وذيان بن حكيم الاودي
عن موسى بن اكيل عن عبد الله بن ابي يعفور عن اخيه عبد الكريم بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام
قال تقبل شهادة المرأة والشهوة اذا كُنَّ مستورات من اهل بيوتات ومعروفات بالستر
العفاف مطيعات للامراء واج تاركات للبدن والتبرج الى الرجال في انديتهم قانما ما رواه علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
البينة اذا قيمت على الحق **الجلل** للقاضي ان يقضى بقول البينة من غير مسألة اذا لم يعرفهم وقال
فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان ياخذوا بها بظواهر الحال والولايات والتناكح والمواثيق
والذي يباح والشهادات فاذا كان ظاهراً ظاهر ما موثراً جازت شهادته ولا يسئل عن باطنه
فلا ينافي الخبرين الاولين من وجهين أحدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس
واما يجوز له ان يقبل شهادتهما اذا كانا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يقدح
فيهم ويوجب تفسيقهم فمضى تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى من يعلم جميع الصفات
المذكورة في الخبر الاول **منتقى** عنهم لان جميعها موجب التفتيش والتضييل ويقدح في
قول الشهادة والوجه الثاني ان يكون المراد بالصفات المذكورة في الخبر الاول الاخبار عن
كونها قاذحة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث عن حصولها وانتقامها
ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهراً الاسلام ولا يعرف في شيء من
هذه الاشياء فانه متى عرفت فيه احد هذه الاوصاف المذكورة فانه يقدح ذلك في شهادته
ويمنع من قبولها ويؤيد ما قلناه ببياننا ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن
حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل محسن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعد
الاخر ان قال فقال اذا كانا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجيزت شهادتهم جميعاً
واقبح الحد على الذي شهد واهليه انما عليهم ان يشهدوا بما اصابوا وعلموا وعلى الوالي ان يميز
شهادتهم ولا ان يكونوا معروفين بالفسق **محمد بن احمد بن يحيى** عن سلمة عن الحسين بن يوسف
عن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال من ادعى الاسلام عرف بالصلاح **عليه**

فی نفسہ جازت شہادتہ

باب

باب شهادة الشريك الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عمار بن
من الشهود فقال المريب وانضم والشريك ودفع مغرم والا جبر والعبد والتابع والمتهم كل هؤلاء
رد شهادتهم فاما ما روى الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن ثلثة شركاء ادعى واحد وشهد الاثنان قال يجوز فالوجه في هذا
الخبر ان تحمله على انهما شهدا على شيء ليس لهما فيه شركة فاذا كان كذلك جاز شهادتهما لشريكهما وانما
لا يجوز فيما فيه نصيب ^{يدين} على ذلك ما روى الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن
اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شريكين شهد احدهما لصاحبه قال يجوز شهادة

الآن في شيء له فيه نصيب

باب

[illegible]

المريد بن النزيه
يحيى بن زريق
شاه الغفر بن مالك
يوسف بن يوسف
الغرافه بن

عَلَيْهِ

مسلم عن أبي جعفر

في شهادة المملوك

في لاخبار الاولى والوجه الاخران نعلم على ان شهادة المالك لا تقبل لمواليهم وتقبل من عداهم
 لموضع التهمة وجرمهم الى مواليهم فاما ما تضمنه رولية الحلبي وساعة وابي حبيب من ان شهادة الكتاب
 تقبل في الطلاق اذ اشهد معه رجل وامرأة يؤكد ما قدمناه من جواز قبول شهادة المملوك لان
 ادخال المرأة في الشهادة على الطلاق انما هو لضرب من التقية لا كما قد بينا في كتابنا الكبير ان
 شهادة النساء لا تقبل في الطلاق اصلا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال سألت عن الرجل المملوك يجوز شهادته
 لغير مواليه فقال يجوز في الدين والشئ اليسير فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
 عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يجوز شهادته فقال في القتل وحده
 فالوجه في هذا الخبر ايضا قد مناه في الاجبا الاولى لانه اذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شئ فاما
 ما رواه ابو عبد الله المزني عن احمد بن اسرائيل عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوريثها اخ له فاعتق
 العبدان وولدت الجارية غلاما فشهدا بعد العتق ان مولاها كان اشهدا انه كان يقع على
 الجارية وان الحمل منه قال يجوز شهادتهما ويروى عبيدين كما كانا خلافا في ما قدمناه من ان
 شهادة المملوك لا تقبل لمولاه ولا عليه لان الشهادة انما جازت في الوصية خاصة وجرى
 ذلك مجرى شهادة اهل الكتاب في الوصية من انما تقبل فيها ولا تقبل فيما عداها ويكون
 ذلك عند عدم المسلمين فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن
 المغيرة عن اسمعيل بن زياد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان العبد اذا شهد لم يعتق
 جازت شهادته اذا الميرد الحاكم قبل ان يعتق وقال علي عليه السلام وان اعتق العبد للشهادة
 لم تجز شهادته فالوجه في قوله عليه السلام اذا الميرد الحاكم ان نعلم على انه اذا الميرد
 لفسق او ما يقدر في قبول الشهادة لا لاجل العبودية وقوله عليه السلام ان اعتق لموضع الشهادته
 لم تجز شهادته محمول على انه اذا اعتقه مولا يشهد له لم تجز شهادته •

برعناك
الدون

ابن

كان

باب الذي يستشهد ثم يسلم هل يجوز قبول شهادته ام لا احمد بن محمد عن ابن ابي عمير
 عن محمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن نفران اشهدا على شهادة
 ثم يسلم بعد ان تجوز شهادته قال نعم هو على موضع شهادته علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن
 العلا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن النفران يشهدا ثم يسلم

ابن

عنه

فيم يستشهد بمسلم وكيفيته الشهادة على النساء

النصواني اجتوز شهادته قال نعم الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سألت عن نصواني اشهد على شهادة ثم اسلم بعد اجتوز شهادته قال نعم هو على موضع شهادته عنه عن القسم بن سليمان عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن نصواني اشهد على شهادة ثم اسلم بعد اجتوز شهادته قال لا فهذا اخبر شاذ منا في الاخبار الكثيرة التي قدمنا بعضها ولا يصح بذلك على ما يجري مجرى ذلك ويحتمل ان يكون مخرج مخرج الثقة لان ذلك مذهب بعض العامة

باب كيفية الشهادة على النساء احمد بن محمد بن عيسى عن اخيه جعفر بن محمد بن عيسى عن ابن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال لا يأس بالشهادة على اقرار المرأة وليست بمسفرة اذا عرفت بعينها او حفر من يعرفها فاما ان لا تعرف بعينها ولا يحضر من يعرفها فلا يجوز للشهود ان يشهدوا عليها وعلى اقاربها دون ان تشفرو ينظرون اليها فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار قال كتبت الى الفقيه في رجل اراد ان يشهد على امرأة ليس لها محرم هل يجوز ان يشهد عليها ومن وراها الست وسمع كلامها اذا شهد بجلان عدلان انما فلانة بنت فلان التي تشهدك وهذا كلامها فلا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرز ويشتبه بغيرها فوقع تنقيب وتظهر للشهود انشاء الله فلا ينافي الخبر الاول من وجهين أحدهما ان يكون محمولا على الاحتياط والاستظهار والثاني ان يكون قوله تنقيب وتظهر للشهود الذي يعرفون بانها فلانة لانه لا يجوز لهم ان يعرفوها بانها فلانة بسامع الكلام وان لم يشاهدوها لان الاستنباط يدخل في الكلام بعيد من دخوله مع البروز والمشاهدة

باب الشهادة على الشهادة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن الحكيم عن موسى بن اكيل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة في البلدة قال نعم ولو كان خلف سارية يجوز ذلك اذا كان لا يمكن ان يغتمها هولاء تمنعها عن ان يحضرو يقيمها فلا بأس باقامة الشهادة على شهادة فاما ما رواه محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال لا اقبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان باليمن فهذا الخبر يحتمل وجهان أحدهما ان يكون الادة لا تقبل شهادة رجل على رجل مدني عليه غائب لانه ربما كان مع الغائب بيتة تغاض هذه البيتة وتبطلها وذلك لا يجوز لاننا قد بينا في كتابنا الكبير ونذكره فيما بعد ان غرض ذلك لان

ينظروا

محرم

وسامع اذا

تنقيب

باسامع

انما يراها الستة

غائب

غرض

ان

الشاهد الاول

التحيز

الحسين

آية

الحسين
تغزوها

لا تشهد

ن

باب انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر احمد بن محمد بن محمد بن حسان عن ادريس بن الحسن عن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهد وابشهادة حق تعرفها كما تعرفت هكذا علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لا تشهد وابشهادة لم تكن كرها فاته من شاء مكتب كتابا ونقش خاتما الحسين بن سعيد قال كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت قد اذكره في جامع جيلان لنا بك طبرستان عمو انهم شهدوني على ما فيه وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد عرفت اليها فاشهد لم علي معرفتي له اسمي في الكتاب لست اذكر الشهادة ولا يجب لي علم الشها حتى اذكرها كان اسمي في الكتاب بخطي او لم يكن فكتب لا تشهد فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن النعمان عن حماد

في انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

١٣

بن عيسى عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشهدني على الشهادة واعرف
خطي وخاتمي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا قال فقال لي ان كان صاحبك ثقة ومعه رجل
ثقة فاشهد له فهذا الخبر ضعيف فخالفت للاصول لانا قد بينا ان الشهادة لا يجوز اقامتها الا
مع العلم وقد قد منا ايضا الاخبار التي تقدمت من انه لا يجوز اقامة الشهادة مع وجود الخط و
انتهت اذ لم يذكرها والوجه في هذه الرقعة انه اذا كان الشاهد الاخر يثق به وثقة بما هو جازل
ان يشهد اذا غلب على ظنه صحة خطه لانضمام شهادته اليه وان كان الاحوط ما تضمنه الاخبار الاولة
باب ما يجوز شهادته النساء فيه وما لا يجوز التحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اجاز شهادة النساء
في الدين وليس معهن رجل يوثق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لا يجوز شهادة النساء في روية الهلال ولا يجوز في الرجم شهادة رجلين و
اربع سنوة ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأتان وقال يجوز شهادة النساء وحدهن بل رجال
في كل ما لا يجوز للرجال النظرا ليه ويجوز شهادة القابلة وحدها في المنفوس على بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شهادة النساء
في الرجم فقال اذا كان ثلثة رجال وامرأتان فاذا كان رجالا واربع سنوة لم تجز في الرجم
محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت عن شهادة النساء قال يجوز شهادة النساء
وحدهن على ما لا يستطيع الرجال ينظرون اليه ويجوز شهادة النساء في الكراح اذا كان معهن رجل
ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم غير انها تجوز شهادتهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان
ولا يجوز شهادتهن واربعة سنوة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن
عليه السلام قال قلت له تجوز شهادة النساء في نكاح او طلاق او في رجم قال يجوز شهادة النساء
فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا ليه وليس معهن رجل ويجوز شهادتهن في النكاح اذا كان معهن
رجل ويجوز شهادتهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا يجوز شهادة رجلين واربع سنوة
في الزنا والرجم ولا تجوز شهادتهن في الطلاق ولا في الدم سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن
مشي الحنطا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في النكاح قال
نعم ولا تجوز في الطلاق وقال علي عليه السلام تجوز شهادة النساء في الرجم اذا كانوا ثلثة رجال و
امرأتان واذا كان اربع سنوة ورجلان فلا تجوز في الرجم قلت تجوز شهادة النساء مع الرجال قال لا

فألتزم

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

الخاتمة
الحاشية

احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابراهيم الخزاز قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه يشهدوا عليه وتجوز شهادتهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم وتجوز في حد الزنا اذا كانا ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز اذا كان رجلان ^{محمد بن جعفر} واربعة نسوة في الرجم فاما ما روى ابن ابي عمير عن حماد عن ربي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم تجز في الرجم ولا تجوز شهادة النساء في القتل فالوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان يكون خرج مخرج التقية لان ذلك مذهب اكثر العامة والثاني ان يكون محمولا على انه اذا لم يتكامل جواز قبول شهادتهن فاما مع كمالها فلا بد من قبولها على ما تقدم في الاخبار فاما ما روى جعفر بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبيد الله عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود ^{عن} عن عمر بن عبد الله بن الفضل بن محمد بن هلال عن محمد بن الاشعث الكندي قال حدثنا موسى بن اسمعيل عن ابيه قال حدثني ابي عن ابيه عن جده عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود فما يتضمن هذا ان الخبران يحتمل ان يكون المراد به انه لا تقبل شهادتهن في الحدود سوى الرجم لانا لم يثبت بشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجري مجرى ذلك من الحدود وانما قصرناه على الرجم وحد الزنا واما ما روى احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام هل تجوز شهادة النساء في التزويج من غير ان يكون معهن رجل قال لا هذا لا يستقيم فلا ينافي ما تقدم من انه تجوز شهادتهن في النكاح لان هذا الخبر يحتمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية ولاجل ذلك قال هذا لا يستقيم ولم يقل لا يجوز لان الافضل ان يكون في شهادة النكاح الرجال او الرجال مع النساء ولا يكون نساء على انفراد والوجه الآخر ان نحمل على التقية لان ذلك مذهب العامة فاما ما روى احمد بن محمد بن بنان عن محمد بن ابيه عن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن علي عليه السلام انه كان يقول شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الا في الديون وما لا يستطيع الرجال النظر اليه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لان الكلام على هذا الخبر مثل الكلام على الخبر الاقل من حمله على التقية او حمله على غريب من الكراهية والذي يدل على ان مخرجه مخرج التقية

النساء
بيان

باب يجوز فيه شهادة النساء

ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن خالد وعلى بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة النساء في الكفاح بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكراً فقال لا بأس به ثم قال ما تقول في ذلك فقهاؤكم قلت يقولون لا يجوز إلا بشهادة رجلين عدلين فقال كذبوا الصنع والله هو نواوا استخفوا بعزائم الله وفرا فضله وشدة دوا وعظموا ما هوّن الله أنّ الله امر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فإذا جازوا الطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجز عن الله في عزيمة فسق رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لأن لا يتكروا الولد والميراث وقد ثبتت عقدة النكاح وليستحل الفرج ولا أن يشهد وكان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الانكاح لم يجز في الطلاق إلا بشاهدين عدلين قلت فإني ذكر الله تعالى فرجل وامرأتان فقال ذلك في الدين إذا لم يكن رجلان فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمين المدعى إذا لم يكن امرأتان قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وأمه وأمه المؤمنين عليه السلام بعده عندكم فأمّا ما تفتنّه خبر إبراهيم الخزاز في وخبر رارة ومحمد بن الفضيل وأبي بصير المتقدم ذكره من أن شهادة النساء لا تقبل في الدم لا ينافيه ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وابن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلنا يجوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وحده إن عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم إلا بالرجل في الجمع بين هذه الأخبار أن شهادتين لا تقبل في الدم معني أن ثبت فيه القود وإن كان يجوز أن يثبت بها الدية وقد نبه أبو عبد الله عليه السلام على ذلك بقوله إن عليا عليه السلام كانت يقول لا يبطل دم امرئ مسلم والخبر إن اللذان ذكرناهما عن غياث بن إبراهيم ومحمد بن محمد الأشعث يؤكدان أيضا ذلك لأنه إنما نفى بشهادتهما في القود دون الدية ونجتمل أن يكون المراد بذلك أن شهادتهما لا تقبل في الدم على الانفراد وإنما تقبل شهادتهما مع كون الرجال معهن والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أبو يوسف بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن زبيدة الشحام قال سألت عن شهادة النساء قال فقال لا يجوز شهادة النساء في الرجم إلا مع ثلثة رجال وامرأتان فإن كان رجلان واربعة بنسوة فلا يجوز في الرجم قال فقلت أفيجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم فقال نعم الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكناشي عن أبي عبد الله

فيما يجوز فيه شهادة النساء

عليه السلام قال قال علي عليه السلام شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق
وقال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان جاز في الرجم واذا كان رجلا واحد وامرأة واحدة لم يجز وقال تجوز
شهادة النساء في الدم مع الرجال والذي يزيد ذلك بيانا ما روى الحسن بن سعيد عن النضر
عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام
في غلام شهد عليه امرأته انه دفع غلاما في بئر فقتله فجاز شهادته المرأة بحسب شهادة
المرأة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن ابي عمران عن عبد الله بن الحكم قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل انه دفع صبيا في بئر فمات قال على
الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة فاما ما روى الحسن بن سعيد عن حماد عن ربي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في القتل فالوجه فيه ايضا ما قدّمناه
في غيره من الاخبار الحسن بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في قضية لم يشهد بها الا امرأة فقط
ان تجازر شهادة المرأة في ربع الوصية عنه عن حماد عن ربي عن ابي عبد الله عليه السلام
في شهادة امرأة حضرت رجلا يومى فقال تجوز في ربع ما اوصى بحسب شهادة تهما فاما
ما روى محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال كتب احمد
بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام شهدنا على وصية رجل لم يشهد بها غيرها و
في الورثة من يصدقها وفيهم من يمتنع منها فكتب لا الا ان يكون رجل وامرأتان وليس جوب
ان تنفذ شهادتها فلا يعارض الخبرين الاولين لان رواية احمد بن هلال وهو ضعيف
فاسد المذهب لا يلتفت الى حديثه فيما يختص بنقله ولو سلم لهما ان نخله على انه لا تجوز
شهادتها في جميع الوصية بل لا تجوز في ذلك الا رجلان او رجل وامرأتان وليس في الخبر
انه لا تجوز شهادتها في ربع الوصية بل هو محتمل له وعلى هذا الاثنان في بين الاخبار واما
ما روى احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل قال سألت الرضا عليه السلام عن امرأة ادعى بعض
اهلها انها اوصت عند موتها من ثلثها بعقوبة رقبته لها ايعتق ذلك وليس على ذلك
شاهد الا النساء قال لا تجوز شهادة النساء في هذا الوجه في هذا الخبر يحتمل ان
يكون ما ذكرناه في الخبر الاول سواء ويحتمل الخبران وجه اخر وهو جملتهما على التقية كما
موافقا لذا صاحب العامة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سألت

يؤكد ما ذكرناه

مسئله

علي

وصية

فيما تجوز فيه شهادة النساء

١٢

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع في الأرض فشهدت المرأة التي قبلتها أنه استهل وصاح حين وقع إلى الأرض ثم مات قال علي الإمام إن يجزى شهادتها في ربيع ممرات الغلام سهلاً من زاد عن أبي بصير عن داود بن سرجان عن أبي عبد الله عليه السلام قال اجيز شهادة النساء في الصبي صراح أو لم يصح وفي كل شيء لا ينظر إليه الرجل تجوز شهادة النساء فيه مطلقاً بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن إبان بن عثمان عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة يمضوها الموت وليس عندها إلا امرأة تجوز شهادتها أم لا تجوز قال تجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن شهادة النساء في النكاح قال تجوز إذا كان معهن رجل وكان على عليه السلام يقول لا اجيزها في الطلاق قلت تجوز شهادة النساء مع الرجل في الدين قال نعم وسألت عن شهادة القابلة في الولادة قال تجوز شهادة الواحدة قال وتجوز شهادة النساء في المنفوس العذرة وحديثي من سمعه يحدث أن أبا عبد الله عليه السلام قال لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال ولا في الطلاق إلا إذا كان معهن رجلان عدل عن صفوان وقضالة عن العلا عن أحدهما عليها السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الهلال وسألت هل تجوز شهادة من هم في العدة والنفساً فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد وعلى بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن أبي حصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الفطر إلا شهادة رجلين عدلين ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة قال وجه في هذا الخبر أن تخل على أنه ينبغي للإنسان أن يصوم عند شهادة المرأة استقلالاً ولا ينبغي صوم شهر رمضان بل يصوم على أنه من شعبان فإنه لا يامن على أن يقترن إلى شهادة شهادتها من يجب العمل بقوله في رؤية الهلال الحسين بن سعيد عن حماد عن حماد بن محمد بن مسلم قال سألت تجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العدة والنفس عنه عن القسم عن إبان عن عبد الرحمن قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة يمضوها الموت وليس عندها إلا امرأة تجوز شهادتها قال تجوز شهادة النساء في العذرة والمنفوس و

عنه

عنه

عن أبي عبد الله

عنه

الكاتب

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

قال تجوز شهادة النساء في الحدود ومع الرجال محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى عن يزيد بن اسحق عن هرون بن حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قال تجوز شهادة امرأتين في استحلال الحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن خالد عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال تجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس بكبير ولا مالدون ولا تجوز في الكثير عنه عن الحسن بن زعدة عن ساعدة قال قال القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة المرأة الواحدة قال الشيخ أبو جعفر من هذا الخبر والخبر المتقدم ينبغي ان يكون العمل عليه من ان شهادة المرأة تقبل في المولود بقدر اسر شهادتها وهي الربع من ميراث المولود ونحوه الاخبار التي قدمناها من انه تقبل شهادة المرأة في المنفوس بالاطلاق على هذا التقيد لئلا يتناقض الاخبار ولا تناقض الاحكام ويذكر ذلك بيانا ما رواه محمد بن علي بن محبوب باسناد عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهل وصاح في الميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة قلت فان كانتا امرأتين قال تجوز شهادتهما في النصف من الميراث فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن سليمان قال سألت عن امرأة حضرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما قال لا تجوز شهادتهما الا في المنفوس والعذرة فالوجه في هذا الخبر ما قدمناه في خبر احمد بن هلال من انه لا تقبل شهادتهما في جميع العصية وان جاز قولها في الربع منها على ما بيناه محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني الثقة عن أبي الحسن عليه السلام قال اذا شهد الطالب الحق امرأتان ويمينهما جاز علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يجلف بالله ان حقه لحق قال الشيخ قدس الله روحه ينبغي ان تحمل هذا الخبر الجمل على الخبر الاول المقيد وهوانه لما كان يجب شهادة رجل واحد ويمين المدعى الحق في الدين كذلك يجب شهادة امرأتين ويمين المدعى ولا تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة على حال

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ولا يجيز في الحلال الا شاهد

محمد بن الحسن

تتاني

عظماء قدناه
ان

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

عدل علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد ويمين صاحب الحق وذلك في الدين الحسن بن سعيد عن الثوري بن سويد عن القسم بن سليمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه والشهادة رجل واحد مع يمين الطالب في الدين وحده الحسن بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان علي بن أبي طالب في الدين شهادة رجل ويمين للمدعى فأما ما رواه الحسن بن سعيد

عن حماد بن عيسى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه والشهادة ويمين محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق الحسن بن سعيد عن القسم عن أبيان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق عن فضالة عن أبي مرهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله الشهادة شاهد مع يمين صاحب الحق إذا حلف أن الحق فلا تنافي بين هذا الخبر والخبر الأول لأن هذه الأخبار وإن كانت عامة إن

طالب

رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بذلك ولم يبين فيما فيه قضى فينبغي أن نعلمها على الأخبار المقدمة المفصلة بأن نقول أنه قضيه بذلك في الدين على ما تطفئ الرقايات الأولية والحكم بالمفصل أولى منه بالجهل وقد بيناه في غير موضع فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله بن أحمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لو كان الأمر بيننا اجترأ شاهد الرجل الواحد إذا علم منه خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله أو ربه أو لخلق فلا فقه هذا الخبر أيضا على أنه يحكم بذلك في حقوق الناس الذي هو الدين دون ما عداه من الحقوق لما بين في

لما قدمناه

أبي عبد الله

أخذنا بشهادة

عنه

فقال

الأخبار المتقدمت لما بيناه أنفا وذكرناه فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الجراح قال دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل على أبي جعفر عليه السلام فسألاه عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي بن محمد بن الكوفة وقال

باب نہ اذ اشہد اربعة على امرأة بانها حرم زوجها

هذا اخلاق القران قال واين وجدتموه خلاف القران فقالوا ان الله تعز يقول واشهدوا ذوى
عدل منكم فقال ابو جعفر عليه السلام فقولوا واشهدوا ذوى عدل منكم هو لا يقبلوا شهادة
واحد ويمينا ثم قال ان عليا كان قاعدا في مسجد الكوفة فمر به عبد الله بن قفل التيمي ومعه
درع طلحة فقال له على عليه السلام هذه درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة فقال له عبد الله
بن قفل اجعل بينى وبينك قاضيا الذي رخصيته للمسلمين فجعل بينه وبينه شريفا فقال له هذا
درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة فقال له شريح هات على ما تقول بيته فاناه الحسن فشهدا قضا
درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة فقال هذا شاهد واحد ولا اقضى بشهادته شأنا حتى يكون
مع اخر قال فذاعا قنبر فشهدا قضا درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة فقال شريح هذا مملوك و
لا اقضى بشهادته مملوك قال فغضب على عليه السلام وقال خذوها فاقان هذا اقضى بحسب ثلث
موات قال فتقول شريح عن مجلسي ثم قال لا اقضى باين اثنين حتى تخبرني من اين قضيت بحسب
ثلث موات فقال التويلك او ويحك اني لما اخبرتك اتحد درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة
فقلت هات على ما تقول بيته وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله حيث ما وجد غلولا اخذ
بغير بيته فقلت رجل لم يسمع الحديث فهدى واحدة ثم اتيتك بالحسن فشهد فقلت هذا واحد
ولا اقضى بشهادته رجل واحد حتى يكون معه اخر وقد قضى رسول الله صلى الله عليه واله بشهادته
واحد ويمين فها تان ثلثان ثم اتيتك بقنبر فشهدا قضا درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة فقلت
هذا مملوك ولا اقضى بشهادته مملوك ولا بأس بشهادة مملوك اذا كان عالا ثم قال ياك ايها الامام
يؤمن من امرهم على ما هو اعظم من هذا ولا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار ومن ان شهادة
العاحد انما تقبل مع يمين صاحب الحق في الدين وحده لان امير المؤمنين عليه السلام انما انكر
على شريح قوله لا اقضى بشهادته واحد واطلق ذلك في كل موضع فاراد امير المؤمنين عليه
السلام ان ينبه على خطاءه وان هذا ليس بعام في سائر الحقوق لان في الحقوق ما يقضونه
بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الذين فكان ينبغي ان يستثنى ولا يطلق القول اطلاقا
ان الذي يقول عليه ان تقبل بشاهد واحد ويمين المدعى في كل ما كان مالا او يجري به ل
مال دينا كان او غير دين فعلى هذا الاخبار غير متنافية

جعلته
فاق بالحسن
واحد

محله
على
نقول

امورهم

بنيته
على

غير خلفه بل
متفقة

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احدهم زوجها محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن
معروف عن عباد بن كثير عن ابراهيم بن نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن اربعة شهداء

باب في القاذف لهذا عرفت توبة قبلت شهادته

على امرأة بالزنا احدى من زوجها قال يجوز شهادته وقد روى ان الزوج يلاعنها ويحسدون الباقين
 هذا المفترى روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن خرايش عن خرايش
 عن احمد بن علي بن السلام في اربعة شهداء وعلى امرأة بالزنا احدى من زوجها قال يلاعنها
 يحسدون الاخرين وانما الاول اولى بان يعمل عليه لانه موافق لكتاب الله تعالى
 قال الله عز وجل والذين يؤمنون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادتهم احدى من
 اربع شهادتها بالله فبينا انه انما يخرج اللعان اذا كثر الرجل من اليهود الا نفسه فانه يلاعنها
 فاما اذا اتى بالشهود الذين لهم تيمم اربعة فلا يجب عليه اللعان **باب**
 ان القاذف اذا عرفت توبته قبلت شهادته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل
 بن زييع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 القاذف بعد ما يقيم عليه الحد ما توبته قال يكذب نفسه قلت ارأيت ان أكذب نفسه و
 تاب اتقبل شهادته قال نعم عنه عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المحذوف ان تاب تقبل شهادته فقال اذا تاب وتوبته ان يرجع ما قال فيكذب
 نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك على
 بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مزار عن يونس عن بعض اصحابه عن احمد بن علي بن السلام قال
 سألت عن الذي يقتل المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته
 قال يحسن فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد افتريت على فلانة ويتوب ما قال عنه عن
 ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام شهد
 عنده رجل وقد قطعت يده ورجله شهادته فاجاز شهادته وكان تاب وعرفت توبته ونجدا
 الاسناد قال امير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب احد حد افيقام عليه ثم يتوب الا جازت
 شهادته الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد وحماد عن القسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يقتل الرجل فيجلد حد اثم يتوب فلا يعلم منه الاخير ايجوز شهادته
 فقال نعم ما يقال عندكم قلت يقولون توبته فيما بينه وبين الله نعم لا تقبل شهادته تابدا
 فقال بئس ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولم يعلم منه الاخير جازت شهادته عنه عن
 محمد بن الفضيل عن الكوفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القاذف اذا تاب نفسه
 وتاب اتقبل شهادته قال نعم عن جعفر بن ابيه عن علي بن علي السلام قال ليس يصيب احد حد
 فاما ما رواه السكوني

أولى

مرار

قد

عن

أدب

أَإِذَا

وَأَبُ الشَّاهِدِينَ عَلَى رَجُلٍ بِطُلُقِ امْرَأَةٍ وَهُوَ غَائِبٌ فَيُضَرُّ الرَّجُلُ وَيُنْكَرُ

محمد بن الحسن

الْأُتْدَاقُ

۳۲
ابواب

الحسين

۲۲۰
فصل

کتاب القضاء والاحکام

بَابُ الْبَيْتَيْنِ إِذَا قَابِلَتَا فَحْدَ بِنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الشَّابَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ

عن اسحق بن حماد عن ابي عبدالله عليه السلام ان رجلا من اخوتها الى امير المؤمنين عليه السلام فحلف احدهما وابي الآخر ان يحلف قضى بها الحالف فقبل له لولم تكن في يد واحد منهما واقاما البينة قال احلفهما فايما حلف وكل الآخر جعلتها الحالف ارجعا جميعا جعلتها بينهما

نصفين قيل وان كانت في يد واحد منهما واقاما جميعا البيئته فقال اقضى بها للحالف
الذي في يده محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاء عن ابان عن

باب البيتين اذا تقابلنا

سم

عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام اذا اقام رجلان

بيتين شهود عددهم سواء وعدلهم اقرع بينهم على ايم يصير اليمين قال كان يقول اللهم

رب السموات ايتهم كان الحق له فاداه اليه ثم يجعل الحق للذي يصير اليه اليمين عليه

اذا حلف عنه عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشاء عن داود بن سرجان عن

ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امر واحد وجاء اخران فشهدا على غير

الذي شهدا الا وكانا يختلفوا قال يقرع بينهم فمن قرع عليه اليمين فهو ولي بالقضاء

اسم بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان

امير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما اقام البيتين اذ انقيها

فقضى بها للذي في يده وقال اولم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين عنه عن ابن

فضال عن ابي جميلة عن سالك بن حرب عن حميد بن طرفة ان رجلين عرفا بعيرا فاقام كل

واحد منهما بيته فجعله امير المؤمنين عليه السلام بينهما فحلف محمد بن يحيى عن محمد بن

الحسين عن صفوان عن شعيب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن الرجل ياتي القوم فيدعي دارا في ايديهم ويقيم الذي في يديه الداراه ورثها

عن ابيه لا يدري كيف كان امرها فقال اكثرهم بيته يستحق ويدفع اليه وفكر ان

عليه السلام اقام قوم يختصمون في بقعة فقامت البيتين لهؤلاء الا انهم انفقوا على

مزودها لم يبيعوا ولم يهبوا وقامت لهؤلاء البيتين سمى ذلك فقضى بمالا اكثرهم بيته

واستخلفهم قال فسالته جئت فقلت اريد ان كان الذي ادعى الدار قال ان اباه الذي

هو فيها اخذها بغير ثمن ولم يقيم الذي هو فيها بيته الا انه ورثها عن ابيه قال اذا كان

امرها هكذا في الذي ادعاها واقام البيتين عليها الحسين بن سعيد عن الحسن

عن زرعة عن سماعة قال ان رجلين اختصما الى علي عليه السلام في دابة فزعم

كل واحد منهما انها تحت علي من ووجه واقام كل واحد منهما بيته سواء في العدد

فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة ثم قال اللهم رب السموات السبع

ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايتهم

كان صاحب الدابة وهو اولي بها فاسألك ان تقرع وتخرج سهمه فخرج سهم احداهما

فقضى له بها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله

سألت ابا عبد الله

عن ابي عبد الله
وعلى الله
اليمين القرعة سلا
يمين كما يعلم من الرواية
الآتية ١٢

مرودهم

في البيتين اذا تقابلتا

٢٢

فَقَالَ

عن رجلين شهدا على امر و جاء اخران فشهدا على غير ذلك واختلفوا قال يفرع بينهما
 فابهم قريع فعليه اليمين وهو ادنى بالحق على بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن مشفى
 الحنطا عن زبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل شهد له رجلان بان له عند
 رجل خمسين درهما وجاء اخران فشهدا بان له عند مائة درهم كلهم شهدوا في قريع
 قال اقرع بينهما ثم استخلفا الذين اصحابهم القريع بالله اتهم يخلفون بالحق عنه عن ابيه
 عن ابن فضال عن داود بن يزيد العطار عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل كانت له امرأة فجاء رجال شهود فشهدوا ان هذه المرأة امرأة فلان وجاء
 اخرون فشهدوا انها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعُدلوا قال يفرع بينهما الشهود فمن
 خرج سهمه فهو الحق وهو ادنى بها محمد بن الحسن الصفار عن علي بن محمد عن القسم بن
 محمد عن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انها زوجا قال سمعته يقول في رجل ادعى على امرأة انه زوجها بولي وشهودا كزواها ذلك واقامت
 اخت هذه المرأة على الاخر البينة انه زوجها بولي وشهود ولم يوقتا وقتا ان البينة
 بينة الزوج ولم تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتريد اخفا
 فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل بئنتها الا بوقت قبل وقتها او دخول بها محمد بن
 علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن العري عن صفوان عن علي بن مطهر عن عبد الله
 ان رجلين بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لرجلين اختصما في دابة الى
 على عليه السلام فزعم كل واحد منهما انها انجبت عنده على فزعموا قام كل واحد منهما
 البينة سواء في العدد فاقريع بينهما بسهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة
 ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايها كان صاحب الدابة وهو ادنى بها فاسألك ان
 فترجع وتخرج اسمه فخرج سهم واحد ما تقضي له وكان ابيهم اذا اختصم النعمان في جارية
 فزعم احدها انه اشتراها وزعم الاخر انه انجها فكانا اذا اقاما البينة جميعا قضى بها
 للذي انجبت احمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن التكري عن جعفر عن
 ابيه عن ابيه عليه السلام انه قضى في رجلين ادعى احدهما بطلان فقام
 احدهما شاهدين والاخر خمسة فقال لصاحب الخمسة خمسة وللصاحب البطلان

بن

الحق

انها زوجا

ان رجلين

على دعواه

انجما

في البيتين اذا تقابلتا

٢٥

محمد بن الحسن

دون الحكم

بياناً

بين في

ولم يجب
عدلاً

يد

سمران قال الشيخ قدس الله روحه الذي اعتد به في الجمع بين هذه الاخبار هو ان
البيتين اذا تقابلتا فلا يخلو ان يكون مع احدهما يد متصرفه او لم يكن فان لم يكن مع واحد
منهما يد متصرفه وكانت جميعا خارجتين فينبغي ان يحكم لاعدلها شهود او يبطل الآخر
فان تساوى في العدالة حلف اكثرهما شهود او هو الذي تضمنه خبرا في بصير المتقدم
ذكر وما رواه السكوني عن ابي مريم المؤمنين عليه السلام قسمه على عدد الشهود فانما
يكون ذلك على جهة الصلح والوساطة بينهما دون مخرج الحكم وان تساوى عدد الشهود فاقع
بيهم فمن خرج سهمه حلف بان الحق حقه وان كان مع احدي البيتين يد متصرفه فان كانت
البيته انما تشهد له بالملك فقط دون سببه انتزع من يده واعطى اليد الخاملة وان كانت
ببيته بسبب الملك اما بان يكون لبشرائه او نتاج الدابة ان كانت دابة او غير ذلك و
كانت البيته الاخرى مثلها كانت البيته التي مع اليد المتصرفه اولى فاما خبر اسحق بن
عمر خاصة بانه اذا تقابلت البيتان حلف كل واحد منهما فن حلف كان الحق له وان
حلفا جميعا كان الحق بينهما نصفين فحول على انه اذا اصطفا على ذلك لا ناقد بيتا ما يقتضيه
الترجيح لاحد الخصمين مع تساوى بئنتهما باليمين له وهو كثرة الشهود والقرعة وليس
لهمنا حالة توجب اليمين على كل واحد منهما ويمكن ان يكون فائدا عن القرعة بان لا يفتار
القرعة واجاب كل واحد منهما الى اليمين ورأى ذلك الامام صوابا كان مخيرا بين العمل
على ذلك والعمل على القرعة وهذه الطريقة تاتي على جميع الاخبار من غير اطراح شيء منها
ونسلم باجمعها وانك اذا فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك ان شاء الله فالرواية التي
قلنا انها لشهد لليد الخارجة ترواها محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد
بن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاءه رجل
فادعاهما واقام البيته العدول انها ولدت عنده ولم يبيع وجاء الذي في يده البيته مثل
عددا وانها ولدت عنده لم يبيع ولم يجب قال ابو عبد الله عليه السلام حقها للمدعي
ولا اقبل من الذي في يده بيته لان الله تعالى انما امر ان تطلب البيته من المدعي فان
كانت له بيته والافيهين الذي هو في يده هكذا امر الله تعالى
باب من يجب للرجل على نفقة محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبد الله بن
الحذيفة عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الذي اجبر على نفقته ويلزمه

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٣٤

عن محمد بن عبد الله

نفقت قال الوالدان والولد والزوجة بحقن محمد بن قلوويه عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن نعيم عن ابن أبي عمير عن علي بن جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليها السلام انه قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا عن احدهما عليها السلام انه اذا كساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها اقامت معه والا طلقها قال قلت لجميل فهل يجبر على نفقة الاخوت قال لو اجبر على نفقة الاخوت لكان ذلك خلاف الرواية محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل مثله غير انه قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا وهو عن عتبة بن مصعب و سودة بن كليب عن احدهما فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن ابن فضال عن غياث بن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال في صبي يتم اوتى به فقال خذوا بنفقتة اقرب الناس اليه من العشيرة كما يأكل ميراثه اسهل بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال والوارث الصغير يعني الاخ وابن الاخ ونحوه فلا تنافي بين هذين الخبرين والروايات المتقدمتين بشيئين أحدهما ان نحل هذين الخبرين على ضرب من الاستحباب دون الغرض والايجاب والاخر ان يكون انما أجبر على نفقة من ليس له وارث غيره ان مات كل واحد منهما ورث صاحبه ولم يكن هناك من هو اولى منه فلاجل ذلك أجبر على نفقة وليس كذلك حال الوالد والولد والزوجة لا يجبر على نفقتهم وان كان هناك وارث اخر اولى منه وشريك له في الإرث باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني كيف قضى ابن ابي ليلى قال قلت له قد قضى في مسألة واحدة بأربعة وجوه في التزويج عنها تزويجها فمختلف اهلها واهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع يكن للرجل والمرأة قسمه بينهما نصفين ثم ترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة الضيف في منزل الرجل لو ان رجلا ضيفا رجلا فادعى متاع بيته كلفه البينة وكذلك المرأة تكلف البينة والا فالمتاع للرجل فرجع الى قول اخر فقال ان القضاء ان المتاع للمرأة الا ان يقيم الرجل البينة على ما احدث في بيته ثم ترك هذا القول فرجع الى قول ابراهيم الاول فقال ابو عبد الله عليه السلام للضيف ما لا خير وان كان يرجع عنه المتاع متاع المرأة

كان

أبي

وارث

أجبر

عن محمد بن عبد الله

ہم

باب من يجوز حبسه في السجن

٢٨

مكرر في المتن
احمد بن محمد بن

بن احمد بن يحيى بن محمد بن الحسين بن الحسن بن مسكين عن رفاعة النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته وفي بيته ما متاع فلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء قسم بينهما قال واذا طلق الرجل المرأة فادعت ان المتاع لها وادعى الرجل ان المتاع له كان له للرجال ولها ما للنساء فهذا الخبر يثبت شيئين أحدهما ان يكون محمولا على التقية لان ما اتفق به في الاخبار الاولى لا يوافق عليه احد من العامة وما هذا الحكم يجوز ان يتقوا فيه والوجه الاخر ان نحل على ان يكون ذلك على جهة الوساطة والصالح بينهما دون من الحكم

حكمه

باب من يجوز حبسه في السجن ابن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يجبس في السجن الا ثلاثة الغاصب وكل مال اليتيم ومن اتقن على امانة فذنبها وان وجد له شيئا باعه غائبا كان او شاهدا فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجبس في الدين ثم ينظر فان كان له مال اعطى الغرماء وان لم يكن مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم ان شئتم فاجروا وان شئتم فاستملوا وذكر الحديث عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجبس في الدين فاذا اتيت له افلاس وحاجة خلى سبيله حتى يستفيد ما لا قال الشيخ قدس الله روحه لا تنا في بين هذين الخبرين والخبر الاول لان الوجه احد شيئين أحدهما انه ما كان يجبس على جهة العقوبة الا الذين ذكروهم والوجه الثاني انه ما كان يجبسهم حبسا طويلا الا الثلاثة الذين استثناهم لان الذين انما يجبس فيه بمقدار ما تبين حاله فان كان معدما وعلم ذلك خلى سبيله وان لم يكن معدما لزم الخروج ما عليه او يباع عليه ما يقضيه دينه على ما تقدم القول فيه

ظلم

استملوا

عبد بن الحسن
في الخبر الاول

مرجأه

في المتن
الجلد الاول من كتاب الاحكام
وتلوه في المجالس النازلة

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان ياخذ من مال ولده الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يحتاج الى مال ابنه قال يأكل منه ما شاء من غير سرقة وقال في كتابه على ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئا الا باذنه والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء وله ان يقع على جارية ابنه اذ لم يكن الابن وقع عليها او فكر ان

في المتن
في المتن

يجوز للوالدين يأخذ من مال ولده

٢٩

رسول الله قال الرجل أنت ومالك لأبيك عنه عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر قال قال رسول الله
 لرجل أنت ومالك لأبيك ثم قال أبو جعفر وقال لا يحب أن يأخذ من مال ابنه لأبويه لا يحب أن يأخذ
 إليه ما لا بد منه إن الله لا يحب الفساد سهل بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل
 بن زياد عن علي بن السباط عن علي بن جعفر عن أبي إبراهيم قال سألت عن الرجل يأكل من مال
 ولده قال لا إلا أن يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصلي أن يأخذ الولد من مال
 والده شيئا إلا بإذن والده عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حمزة عن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله قال سألت عن رجل لابنه مال فيحتاج لأب إليه قال يأكل منه
 فاما الأم فلا تأكل منه إلا قضاء على نفسها قال الشيخ قدس الله روحه هذه الأخبار كلها دالة
 على أنه إنما يسوغ للوالدين يأخذ من مال ولده إذا كان محتاجا تأمرا مع عدم الحاجة فلا يجوز
 له أن يتعرض له ومتى كان محتاجا وقام الولد به بما يحتاج إليه فليس له أن يأخذ من ماله
 شيئا فان ورد في الأخبار ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقا من غير تقييد
 ينبغي أن يحمل على هذا التقييد مثل ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن
 بن علي الكوفي عن حماد بن هشام عن عبد الكريم عن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه قال فليأخذ وإن كانت أمه حية فما أحب
 أن تأخذ منه شيئا إلا قرضا على نفسه والذي يدل أيضا على ما ذكرناه من التقييد ما
 رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء قال قلت لأبي
 عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من مال ولده قال قوته بغير سر إذا اضطر إليه
 قال فقلت له فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي آتاه فقدم أباه فقال أنت
 ومالك لأبيك فقال إنما جاء به إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له يا رسول الله هذا
 أبي قد ظلمني ميراثي من أمي فأخبره الأب أنه قد انفقه عليه وعلى نفسه فقال أنت ومالك
 لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبس الأب للابن الحسين
 بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت يعني أبا عبد الله عليه السلام
 ما إذا حمل للوالد من مال ولده قال أما إذا انفق عليه ولده بأحسن النفقة فليس له أن يأخذ
 من ماله شيئا فان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب فليس له أن يطأها إلا أن يقومها فيصير
 لولده قيمتها عليه فقال ويعلم ذلك قال وسألت عن الوالد أكرم من مال ولده شيئا قال نعم
 نعم

يجوز للوالدان يأخذ من مال ولد نم

ولا يجوز للولد من مال والده شيئا أكبا ذنه فان كان للرجل ولد صغيرا وله مائة جارية قال
ان تقطعها فليقومها على نفسه قيمة ثم ليمنع بها شاء ان شاء وطى وان شاء باع عنه عن
فضالة عن ابان عن اسحق بن حمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الولد يحل
من مال ولده اذا احتاج اليه قال نعم وان كانت له جارية فاراد ان ينكحها قومها على نفسه
ويعلن ذلك واذا كانت للرجل تجارية فأبواه املك بها ان يقع عليها مال لم عيسها الابن
واما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام ان الرجل من مال ابنه وهو صغير قال نعم قلت فحجة الاسلام
وينفق منه قال نعم بالمعروف ثم قال نعم ثم منه وينفق منه ان مال الولد للوالد وليس للولد
ينفق من مال والده الا باذنه فما يتقمن هذا الخبر من ان للوالدان ينفق من مال ولده
فمحول على ما قلناه من الحاجة الداعية اليه وامتناع الولد من القيام به على ما دل عليه
الاخبار المتقدمة وما يتقمن من ان له ان يأخذ ما يحجب به حجة الاسلام محمول على ان لا
يأخذ على وجه القرض على نفسه اذا كان وجبت عليه حجة الاسلام فاما من لم يجب
عليه فلا يلزمه ان يأخذ من مال ولده ويحجب به وانما الحجب عليه بشرط وجود المال على
ما بيننا وما تفتنه الاخبار الاولى من ان له ان ينكحها جارية ابنه اذا قومها على نفسه ما
لم عيسها الابن محمول على انه اذا كان ولده صغيرا او يكون هو القيم بامرهم والناظر في احوالهم
فيجري مجرى الوكيل فيحوز له ان يقومها على نفسه على ما تفتنه رواية عبد الله بن سنان
وما تفتنه رواية اسحق بن عمار من انه اخذ بالجارية ما لم عيسها الابن يحتمل شيئين احدهما
ما لم عيسها وان كان صغيرا مولى عليه لانه ان مسها الابن وهو غير بالغ حرمت على الاب
والوجه الآخر اذا حملناه على البالغ ان محله على انه املك بها ان الاول في ذلك والا فمحله
لوالدان يصير الى ما يريد والده وان لم يكن قرضها واجبا او نسبيا لملك الجارية فاما ما نقلناه
الحسن بن محبوب قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اني كنت وهدت لابنتي لجارية
حديث خروجها فلم تنزل عندها في بيت خروجها حتى ماتت خروجها فرجعت الى حمى و
الجارية افيجل لي ان اطام الجارية قال قومها قيمة عادلة واشهد على ذلك ثم ان شئت
وطأنا فالوجه في هذه الرواية ان يقومها بنفسها لان البنت ليس تجرى مجرى الابن
في انه يهرم الجارية على الاب في بعض الاوقات اذا وطأها ونظر منها الى ما لا يحل لغير ما لك

قال

حجة

ذلك

نظاما

باب من اهل غيرة مال فيجده

١٣١

النظر اليه لان ذلك مفقود في البنت بل متى ما خرجت كان ذلك جائزاً

باب من له على غيره مال فيجده ثم يقع الجاحد عنه مال هل يجوز له ان يأخذ
 يد له أسهل بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظفر من ماله بقدر الذي يجده
 اياً اخذه وان لم يعلم الجاحد بذلك قال نعم الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
 عن ابي بكر قال قلت لرجل لي عليه درهم فجده وحلف عليها يجوز لي ان وقع له قبل درهم
 ان اخذ منه بقدر حتى قال فقال نعم ولهذا كلام قلت وما هو قال تقول اللهم اني لن

أخذه ظمناً ولا خيانة وإنما اخذته مكان مالي الذي اخذه مني ولم اذ دشيئاً عليه
 الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله

محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال اخبرني اسحق بن ابراهيم
 ان موسى بن عبد الملك كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالاً
 ليفرقه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي امر به وقد

كان له عليه مال بقدر هذا المال فقال هل يجوز لي ان اقبض مالي اواصره عليه واقتصر
 فكتب اقبض مالكهما في يدك فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن سليمان

بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لي عنه مال فكابرني عليه ثم
 حلف ثم وقع له عندي مال اخذه لكان مالي الذي اخذه ومجده وأخلف كما صنع قال

ان خازنك فلا تقنه ولا تدخل فيها عتبه عليه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن

اسحق الفاضل بن يسار قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ودخلت امرأة وكنت

اقرب القوم اليها فقالت لي اسئله فقلت عماذا فقالت ان ابني مات وترك مالا في يداي

فألتفت ثامناً مالا فأودعته عليه فلي ان اخذ منه بقدر ما ألتفت من شيء فاخبرته بذلك

فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اولا مائة الى من أتمنك ولا تقن من عائدك

فألوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان من مجده مال غيره ثم اودعه بعده لك

شيئاً بقدر ذلك كره ان يأخذ مكان ماله وليس له ان يحظره وانما يكون مباحاً له اخذه

اذا حضر بمال غيره له من غير ان يكون ودعة عنه وإنما قلنا ليس يحظره لما رواه محمد بن

الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن علي بن سليمان قال كتب اليه رجل غصب رجلاً مالا

باب من له على غيره مال ينجده

٢٣

أوجارية ثم وقع عنده مال بسبب ودیعة أو قرض مثل ما عانه أو غصبها يحمل له عليه أم لا فكتب نعم يحمل له ذلك إن كان بقدر حقه وإن كان أكثر فأخذ منه ما كان عليه وبيع ما بقي إليه إن شاء الله وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي العباس البقباق أن شهاباً ماسراً أوفى رجل ذهب له ألف درهم واستودعه بعد ذلك ألف درهم قال أبو العباس فخذها مكان ألف الذي أخذ منك فأبى شهاب قال فدخل شهاب على أبي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك فقال أما أنا فأحب إلى أن تأخذ وتحلف فأما ماسراً محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن عبد الله بن وضاح قال كانت بيني وبين رجل من اليهود معاملة فحانني بألف درهم فقد منه إلى الوالي فحلف وقد علمت أنه حلف يمينا فأجره فوقع له بعد ذلك عندي أرباح ومراهم كثيرة فاستدعت أن أقبض ألف درهم التوكل لي عنده فاحلف عليها فكتب لي أبي الحسن فآخبرته أني قد أحلفته فحلف وقد وقع له عندي مال فإن أمرتني أن أخذ منه ألف درهم التي حلف عليها فقلت فكتب لا تأخذ منه شيئا إن كان ظلمك فلا تظلمه ولو لا أنك سخطت بيمينه فحلفته لا أمرتك أن تأخذ من تحت يده ولو كنتك رضيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها فلم أجد منه شيئا وانتهيت إلى كتاب أبي الحسن عليه السلام فلدنيا في الأخبار الأولى لأن الوجه في هذا الخبر أنه إنما يجوز له ذلك لأنه أحلفه فليس له أن يرجع بعد أن يرضى بيمينه فيأخذ من ماله لما تضمنه الخبر ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شيء وما تضمنه الأخبار الأولى من أنه حلف محمول على أنه حلف ابتداء من غير أن استخلفه صاحب الحق فجاءه أن يأخذ ماله ولا يلتفت إلى يمينه لأنه لم يرض بيمينه ولم يحلفه فيلزم الوفا به

باب الرجل يعطى شيئا ليفرقه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له أن يأخذ منه شيئا أم لا الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن رجل أعطاه رجلا مالا ليقسمه في محاييم أو في مساكين وهو محتاج أن يأخذ منه لنفسه ولا قال لا يأخذ منه شيئا حتى يأذن له صاحبه قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر يحتل شيئين أحدهما أن يكون محمولا على الكراهية لأن الأفضل له أن لا يأخذ منه شيئا

ما رآه من المارة
وهي المجادلة ١٢

فأحلفته

اعطى
محمد بن الحسن

كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

شيئاً الا باذن صاحب المال والثاني انه لا يجوز له ان يأخذ منه أكثر مما يعلو غيره وانما
يسوغ له ان يأخذ مثله على ما اوردناه في كتابنا الكبير في كتاب الزكاة ويحتل ايضاً ان
يكون محمولاً على انه اذا عين له اقوام يفرق فيهم فلا يجوز له ان يأخذ لنفسه على ما
باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه اسهل بن محمد عن ابيه عن محمد بن عمرو عن يوجر نفسه
عالم الساباطي قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يتخرفان هو اجر نفسه اعلى ما يصيب في
تجارته فقال لا يواجر نفسه ولكن يستوزق الله تعالى ويتخرفان هو اذا اجر نفسه خطر على نفسه
نفسه الخرقاً ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته
عن الاجارة فقال صالح للناس اذا تصم قدر طاقته وقد اجر موسى نفسه واشتط فقال
ان شئت ثماناً وان شئت عشرة فانزل الله تعالى ان تأجرني ثمانى حج فان اتممت عشرة
فمن عندك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ضرب من الكراهية دون الخطر
وهذا الخبر على الجواز ورفع الخطر ولا تنافي بينهما على هذا الوجه **باب** كراهية اجارة
البيت لمن يبيع فيه الخمر اسهل بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن اسعيل عن علي
بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الوثمن عن جابر قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل
يواجر بيته ببيع فيه الخمر فقال حرام اجره فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة قال كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام اسأله عن الرجل يواجر سفينة
او دابة من يحمل عليها افيها الخمر والخنزير فقال لا بأس فلا ينافي الخبر الاول من وجهين احدهما انه
يجوز ان يكون الخبر الاول متوجهاً الى من يعلم انه يبيع فيه الخمر ويوجر على ذلك فانه اذا كان كذلك
الاجرة حراماً والخبر الثاني يتوجه الى من يواجر دابة او سفينة وهو لا يعلم ما يحمل عليها او فيها
فحل فيه ذلك لم يكن عليه شيء والوجه الاخر انه انما حرم اجارة لمن يبيع الخمر لان بيع الخمر حرام ولو اجار
اجارة السفينة لمن يحمل فيها الخمر حراماً لانها لا يجوز ان يحمل ليها ما خلا وعلى الوجهين
جميعاً لا تنافي بين الخبرين **باب** النهي عن بيع العذرة اسهل بن محمد بن محمد بن الجلال عن ثعلبة عن محمد
بن مضارب عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
عن علي بن شريك عن عبدالله بن مصباح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله عليه السلام قال من العذرة
من السمكت فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ما عدا عذرة الكاهنيتين وهذا الخبر
محمول على عذرة الناس والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن

نضح
له قرة اذا نضح الخ
اي بل بهمة قدر
وسعه ١٢

سفينة او دابة
سنة

سكن وضاح
سكن

تذریعہ
۲۰
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

في كسب الحرام

حذرو قد سألت عنه غير واحد ولا اثنين فزعموا انه عن مكره واذا احب ان اسأل الي فان كان
 مكره ما انقبت عنه وعملت فيه من الاعمال فاني منتبه في ذلك الى قولك قال وما هو قال حرام
 قال كل من كسبك يا باخ فصدق وبع منه وتزوج فان نوحى الله صلى الله عليه وسلم الى قد اتهم واعطى
 الاجر ولو كان حراما ما اعطاه قال جعلته الله فذلك ان لي تيسا اكرهه فما تقول في كسبه قال كل
 فانه لك حلال والناس يكرهونه قال حنان قلت لا تشكركم هود وهو حلال لتغير الناس بعضهم
 بعضها عنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الجبار عن احمد بن النضر عن عروب بن شعيب عن حماد بن
 عن ابي جعفر عليه السلام قال اتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ال حجة مولى ابني بياضه واعطاه
 ولو كان حراما لما اعطاه قال افزع قال لا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ال ابن التميم قال شربته يد رسول الله
 فقال ما كان ينبغي لك ان تفعل وقد جعل الله تعالى حجابا لك من النار فلا تقل احمد بن محمد
 عن ابن فضال عن ابن ابي عمير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الحرام فقال مكره
 ان يشاء وطع لا بأس عليك ان تشاء وطع وقاكسه وانما يكره له ولا بأس عليك الفضل بن
 شاذان عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب الحرام فقال
 لا بأس قلت اجبر الثيوس قال ان كانت العرب لكغاير به فلا بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد
 سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الحرام طعوا الزانية
 وثمن الخمر فحدثنا خبر شاذ لا يارض به الاخبار التي قد منهاها الكثرة واشهد فحدثنا الخبر على
 لنا قد قدمنا ان هذا الكسب حرام لم يكن محظورا فهو مكره وطاعة الله عنه افضل وينبغي لك
 بياقا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا
 سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحرام فقال لاك فاحذر فقال له نعم فقال اعلمه لواء
 ولا تأكله عنه من القسم من رعاة قال سألت عن كسب الحرام فقال ان رجلا من الانبياء كان له
 غلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له حل لك فاحذر قال نعم فقال فاعلمه فاحذر
 فلو جبه في كراهية ذلك ما تضمنت الخبر الاول من تعبير الناس بعضهم بعضا بذلك حلال ايمن
باب اجرة الناحية الحسين بن سعيد عن علقم بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
 كسب الناحية والناحية فذكره فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن الحلبي عن ايوب
 بن محمد عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس باجرة الناحية التي تنوح على الميت فلا بأس
 بالخبر الاول لان الكراهية لم تكن في الخبر الاول الى من يشترط الاجر وقيل لا باحليل يدل على

في كسب الحرام
 في كسب الحرام
 في كسب الحرام

تغيير

تغيير

كسب الحرام
 كسب الحرام
 كسب الحرام

النصر

في آخر المغنية

ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن حنان بن سدير قال كانت امرأة معناني في الجاهلية نائمة
فجاءت اليها فقالت يا عم انت تعلم معيشتي من الله ومن هذه الجارية النائمة وقد احببت ان تسأل
ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا ولا يعقنها واكلت من ثمنها حتى ياتي الله عز وجل
بالفرج فقال لها اني والله اني لا أعظم ابا عبد الله عليه السلام ان اسأله عن هذا المسئلة قال فقلت
عليها عبرته انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام انشأ رط قلت والله ما ادرى انشأ رطام لا
قال لا تشأ رط وتقبل كلما أعطيت **باب** اجر المغنية محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا
عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن سعد بن محمد الطاطري عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سأله رجل عن بيع جوارى المغنيات فقال شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق
سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشاء قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام عن شوا المغنية
فقال قد يكون للرجل الجارية تلهيها وما غناها الا ثمن كلب وثمان كلب سمحت والسمحت في النار
ابراهيم محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عماد عن نضر بن قابوس قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المغنية ملعونة ملعون من اكل من كسبها عنه عن محمد
بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن اسمعيل عن ابراهيم بن ابي البلاد قال اوصى اسحاق بن عمر
عند وفاته جواريه مغنيات ان يبيعهن ويحمل ثمنهن الى ابي الحسن عليه السلام قال ابراهيم فبعث
الجواري بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه فقلت له ان مولاي قال لا اسحق بن عمرو
عند وفاته ببيع جوارله مغنيات وحمل الثمن اليك وقد بعتهن وهذا الثمن ثلاثمائة الف درهم
فقال لا حاجة لي فيه ان هذا سمعت وتعليمهن كفر والاستماع منهن نفاق وثمان سمحت
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الجعفي عن ايوب بن الحر عن ابي بصير
قال قال ابو عبد الله عليه السلام اجر المغنية التي تزني العرائس ليس به بأس فبيست بالتي تدخل
عليها الرجال عنه عن حكم الخياط عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المغنية التي
تزني العرائس لا بأس بكسبها عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام
عن كسب المغنيات فقال التي تدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى العرائس ليس به بأس
وهو قول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله فالوجه في هذه
الاخبار الاختصاص فيمن لا يتكلم بالباطل ولا يلعب بالملاحى من العيدين واشياءها ولا يقرب
وغير ذلك يكون من تزني العرائس ويتكلم عندها بانشاء الشعر والقول البعيد من الفحش والباطل

سعيد

له

يحيى

المعاني

عن

الخياط

العرائس

ماكره من انواع المعاش

ع ل

فاما من عداها من يتقنين دسائرها فلا يجوز على حال سواء كان في العلم او غيرها

باب ماكره من انواع المعاش

العلامة عن اسحاق بن عمار قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فاعطته انة ولد لي فلام فقال لا تسقيه فخرته

محمد قال قلت قد فعلت قال فلا تضرب محمد ولا تشتمه جعله الله قرعة عين لك في حياتك وخلف قد

صديق من بعدك قلت جعلت فداك في اتي الاعمال اضعه قال اذا غزيتك عن خمسة اشياء لا تعلمه

فضعه حيث شئت لا تسله صيوفا فان الصيرفي لا يسلم من الربا ولا تسله بياض الكهان فان صاحب

بائع الكهان ليس له الوفا اذا كان ولا تسله ببايع طعام فانه لا يسلم من الاحتكار ولا تسله جزا اذا كان

انجز له سلبا ارحمة ولا تسله نخاسا فان رسول الله صلى الله عليه واله قال شرا الناس من باع الناس

محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عبيد الله الدهقان عن درست بن ابي منصور الواسطي

عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله قد علمت ابني هذا الكتابة ففازي شئ اسله فقال اسله الله ابوك ولا تسله في خمس سلبا لا تسله

ولا تسله با ولا حناط ولا نخاسا قال فقال يا رسول الله ومن السبا قال الذي يسبع الكهان وتمنق

امتنق ولؤلؤ من امتنق احبال ما طلعت عليه الشمس واما الصانع فانه يعالج زين امتنق واما القصب

فان يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه واما الحناط فانه يحنك الطعام على امتنق ولان يلقى الله العبد

سارقا احبال الى الله من ان يلقاه قد احتكر طعاما اربعين يوما واما النخاس فانه اناني جبريل عليه السلام

فقال يا محمد ان اشرا امتك الذين يبيعون الناس قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله هذا ان الخديان

محولان على ضروب من الكراهية لما تضمننا من التعليل من ان من باع هذا الاشياء لا يسلم فيها من

امور مكرهه مثل تمنق لموت او غلا السهم والربا وما اشبه ذلك فاما من يثق من نفسه بان لا يسلم

من ذلك ويؤدى فيه الامانة فلا بأس بذلك والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد عن ابن

فضال قال سمعت رجلا يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام فقال اني اعالج الوقى فاي بيعه

الناس فيقول لا ينبغي فقال له وما بأسه كل شئ ما يباع اذا اتقى الله عز وجل فيه العبد فلا بأس

محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن خالد بن عمار

عن سدير الصيرفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام حديث بلغني عن الحسن البصري فان كان خفا فلان الله

ولان الله لا يبعون قال وما هو قلت بلغني ان الحسن كان يقول لو غل دما غمه من حر الشمس استظل

بجاء صيرفي ولو تنفرت كبد عطشا لم يستسق من دار صيرفي ماء وهو على وقار في فية ثبت لمي

سلبه لله ابوك

المولود لمولود

دين امتي

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

فاجرة تعليم القرآن

محمّد

ودعي ومنه محقق حرق فجلش قال كفى من غفوة وواظبوا على ما كنتم تعملون الصلوة فدع ما في يديك
وانخفض الى الصلوة اما علمت ان احاديث الكهف كانوا صيارفة قارها ما رواه احمد بن محمد بن يحيى
عن طلحة بن زيد عن جعفر قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال في اعطيت خالقي غلاما ونحييتهم
ان تجعل قصبا باادجما او صبا نفا احمد بن محمد بن ابي عبد الله عن القسم بن اسحق بن ابراهيم بن يوسف

لحمات

مبكم

بن محبوبه التفليس عن ابي حمزة الخياط عن ابي اسماعيل الصيقل الرازي قال دخلت على ابي عبد الله عليه
السلام وهو نذبان فقال لي يا ابا اسماعيل يحيتني من بلادكم اثواب كثيرة وليس يحيتني مثل هذين
الثوبين الذين قتلتهما انت فقلت جعلت فداك تغزلهما ام اسماعيل وانجهما انا فقال لي حالك

قلت نعم قال لا تكن حاكا قلت فما اكون قال كن صيقلا وكانت معي ما تنادهم فاشترت بهما سيفوا
فوليا وقرلا اعتقا وقد مت بها الرى وبعثها بريح كثيرة فالوجه في هذين الثوبين غريب من الكرامة
دون الخطر **باب** الايجاز على تعليم القرآن احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن كثير عن

التعليم

الحسين

حسان المعلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التعليم فقال لا تأخذ على التلاميذ اجر اقلت الشكر
والرهائل وما اشبه ذلك اشار عليه قال نعم بعد ان يكون الصبيان عندك سوا في التعلم لا تقتل
بعضهم على بعض محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن المنبه عن الحسن بن علي بن عمار عن

زيد بن علي عن ابي عن باء عن علي عليه السلام انه اذا ارسل رجلا فقال يا امير المؤمنين والله اني
لا حياك لله فقال له ولكفى ابغضك لله قال ولم قال لا لك تفي على الاذان وتلتها على

تعليم القرآن اجرا قافا ما رواه احمد بن ابي عبد الله عن شريف بن سابق عن الفضل بن ابي قرة
قال قلت لا يبيع الله عليه السلام ان هؤلاء يقولون كسب المعلم سميت فقال كن بواعدا الله

اذا ارادوا الا يعلموا القرآن ولعان المعلم عطاء رجل دية ولده كان المعلم مباحا فاذن في الخوفين
الاولين لان الخطر انما توجه الى من لا يعلم القرآن الا باجرة معلومة وفيها شرط عليها والثاني

محمول على من يهدي له شيء من غير شرط فيكون ذلك مباحا كما كانا كان والذي يدل على
ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي عن سيف بن عميرة عن

قند اسحق بن عمار عن العبد الصالح علي السلام قال قلت ان لنا جادا يكتب وسألني ان اسألك عن عمله
فقال هوذا ادفع اليه الاقلام ان يقول لا علم في انما اعلمه الكتاب والمصاب والقرآن تعليم القرآن
حتى يطيب له كسبه الحسين بن سعيد عن النضر عن القسم بن سفيان عن جابر المديني

انا امك عن ابي عبد الله عليه السلام قال المعلم لا يعلم بالاجور فيقبل الهدية اذ اهدى اليه في لا يثاق هذا الخبر

كراهية اخذ ما ينته في الاعراب والملا

٣٩

ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن الحكم بن مسكين عن قتبية الا عشته
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اقرأ القرآن فمعه الى المدينة فاقبلها قال لا قلت اني اشد
قال ارايت لو قرأها وكان معه الك قال قلت لا قال فلا تقبله لان الوجه في هذا الخبر ان فعله
على خرب من الكراهية لان التنزه عن هذه صفة اولى واخرى وان لم يكن ذلك محظورا عما
باب كراهية اخذ ما ينشر في الاملاك والاعراب احمد بن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن علي
عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الا ملاك يكون والمرثية
على القوم فقال حرام ولكن كل ما عطل منه عمل بن يحيى عن العري بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه يسطو
ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن النثار من السكر واللوز وشبهه الجبل كله قال يكره كل ما
فأما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي عن وهب عن جعفر عن ابي قال قال علي عليه السلام
لا بأس بنثر الجوز والسكر فلا ينال في الخبرين الاولين لان الذي تفهم هذا الخبر جواز النثر وان لم يكن
محظورا طين في اذنه يجوز اخذ ما ينثر ونحوه والخبران الاولان فيما كراهية ذلك ولا تنافي بينهما
على حال **باب** من سرق ما لا فاشترى به جارية هل يجوز له وطئها ام لا احمد بن محمد بن علي بن مجمل
محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل السكوني عن جعفر عن ابي عن ابيه
عليه السلام قال لو ان رجلا سرق الف درهم فاشترى بها جارية او صديقها امرأة فان الفرج
حلل وعليه تبعه المال فأما ما رواه الصنفاء قال كتبت الى ابي محمد الحسن عليه السلام سرجل
اشترى ضبيعة او غلاما بال اخذ من قطع الطريق او من سرقه هل يجز له ما يدخل عليه من ثمر
هذه الضبيعة او يجز له ان يطأ هذا الفرج الذي اشترى من سرقه او قطع الطريق فوقع
لا خير في شيء اصله حرام ولا يجز استعماله فلا ينال في الخبر الاول لان الوجه فيه ان غلاما على ثوب
من الكراهية دون الخطر الذي نفي انه لا يجوز لمن هذه صفة ان تمسك بالضبيعة والخادم له يتسك
بل ينبغي ان يبيعهما ويرجى الثمن على من اخذ منه والمعنى في هذا الخبر الاول انه لا يكون ثانيا
بوطي ذلك الفرج وطنان يكون المراد به جواز الاستمرار عليه استدامت **باب** اللقطة محمد
بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نعو عن مافة بن سرحان عن
ابيعبد الله عليه السلام انه قال في اللقطة يعرفها سنة ثم هي كسائر ما له عنه عن علي بن برم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن اللقطة
قال نعم تستغلب الا كان وكثيرا قال وما كان من ذلك ولا يعرف الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن فقال

في القطة

الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام في القطة يجدها الرجل الفقير هو فيها بمنزلة الغنى قال نعم القطة تجدها الرجل
 جالها وأخذها قال يعرفها سنة فإن جاءها طالب الأهل كسبيل ما لو كان محلي الحسين عليه السلام يقول لأهله
 لا تمسوها قال محمد بن الحسن هذا الخبر والخبر الأول وإن ورد مطلقين فإن بعد تعريف السنة تكون القطة
 كسبيل ما لا يغني عن القطة في ذلك كما يتصور في مال نفسه فيكون ضمانا لصاحب المال إذا جاء وإن
 كان تصدق به بعد السنة لزمه عزامة والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
 ابن عن الحسين بن كثير عن أبيه قال سأل رجل أمير المؤمنين عليه السلام عن القطة فقال عرفها فإن جاء
 مدفعها حبسها طاب لها دنها إليه ولا حبسها حوله فإن لم يجئ صاحبها أو من يطلبها تصدق بها فإن جاء صاحبها بعد
 ما تصدق بها انشأ ما غرمها التي كانت عنده ولكن لا جرحه وإن كره ذلك احتبسها ولا جرحه عن
 فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن القطة قال لا تعرضوها فإن ابتليت
 عرفها سنة فإن جاء طلبها أو لا فاجعلها من عرضك لا يجري عليها ما يجري على مالك إلى أن يجي طالب محمد بن
 أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي القسم عن حنان قال سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن القطة وإن
 اسمع قال تعرفها سنة فإن وجدت صاحبها أو لا فانت حتى تعرفها قال كسبيل مالك قال خير إذا جاءك بعد سنة
 أخذها بين أرحام صديقان عرفها لدا كنت كلمتها عنه عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن أحمد بن عائذ
 عن أبي خزيمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأل في رجل عن المملوك يأخذ القطة فقال ما المملوك والقطة و
 المملوك لا يملك من نفسه شيئا فلا تعرض لها المملوك فإن بينه وبين عرفها سنة في جمع فإن جاءها طاب لها دنها
 ولا كانت في مال فإن مات كانت ميراثا لولد لمن يرثه فإن لم يجئ لها طالب كانت في ماله هي له فإن جاء
 طالبها بعد نصفها اليه **كتاب البيوع باب** في بيع المؤمن على أخيه المؤمن محمد بن يعقوب عن
 محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن أسعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح الجاهلي شبل
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال رجع المؤمن على المؤمن بالأن شترى أكثر من مائة درهم فارجع عليه في يومك
 الشترى من الله أو شترى للتجارة فارجعوا عليه ما رجعوا به قال محمد بن الحسن هذا الخبر محمول على أحد وجهين أحدهما
 ما ذكره محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قال كان ذلك عند قيام القائم ورجع الدولة إلى الأئمة
 عليهم السلام ويمكنهم ما يأمروا لا يحتاج أحد من المؤمنين في زمانهم إلى الرجوع على أخيه المؤمن فلا جرح
 ذلك حرم عليه واجتري في ذلك فنجبروا وأبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي عن موسى بن عمرو الفخري عن
 النوفلي عن الحسين بن يزيد عن علي بن سالم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روي أن
 رجع المؤمن على المؤمن بما هو فقال في ذلك لا يظهر الحق تمام فأمنا أهل البيت ظما اليوم فلا بأس أن يبيع

كراهية السلم وبين اهل الحرب في بيع المضطر

من الاثم المؤمن ويبيع عليه الواجب الاخران يكون محملا على ضوب من الكراهية دون الخطر يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن ميثم قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان عامته من ياتيني من اخواني فخذلي من معاملتهم ما كانوا يبيعون الى غيره فقال ان ذلت اخاك فحسن والا فبيع البصير المداق **باب** ان كراهية بين المسلم وبين اهل الحرب محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الخشاب عن ابن نقاس عن معاذ بن ثابت عن عمرو بن جميع عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس بيننا وبين اهل حربنا دينا فاذا اخذنا منهم الف درهم بددنا من اخذنا منهم ولا نعطيهما قايما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ياسين الفوري عن حريز عن زرارة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس بيننا وبينهم دينا ولا بينه وبين عبده ولا بين اهلنا وبين اهل الشرك فقلت والمشركون بيني وبينهم ما قال نعم قال قلت فانهم ما ليك فقال انك لست تملكهم انما تملكهم مع غيرك انت وغيرك فيهم سواء الذي بينك وبينهم ليس من ذلك لان عبدك ليس مثل عبد غيرك فأتوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يختص باهل الذمة من بين اهل الشرك لا تخم مشركون وادخلهم تحت الجزية ولزوم ذمة المسلمين لهم لا يجوز اذ ابا بيننا وبينهم ويشيت فيمن كان منهم من اهل الحرب لان ما في ايديهم حق المسلمين وانما لا يتمكنون من اخذهم لقوتهم وضعف هؤلاء والآخرانه يشيت بيننا وبينهم على وجه وهو ان يأخذوا من الفضل ويعطونا بالانقصان وذلك لا يجوز انما وهت الذخيرة فيما تغنمه الخبر الاول من اننا اخذنا منهم لا اكثر ونعطيهما لا اقل ولا نأخذ منهم الا اقل ونعطيهما لا اكثر **باب** كراهية مبايعة المضطر الحسن بن محمد بن سماعة عن احمد بن الحسن الميثقي عن مغوية بن وهب عن ابي توب عن ابي عبد الله عليه السلام قال يأتي على الناس الحسنيين زمان غرض بعض كل امرئ على يديه وبينوا الفضل وقد قال الله تعالى ولا تشنوا الفضل بينكم ثم يشق في ذلك الزمان اقوام يبايعون المضطرين او ياتك بهم شوا والناس قايما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن سليمان عن علي بن ابيوب عن عمار بن يزيد بن عمار السابري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان الناس يزعمون ان الرجز على المضطر حرام وهو من الربا فقال وهل لمليت احدا اشتري غنيا او فقيرا الا من خسر وعجزا عن رد حل الله البيع وحرم الربا وارجم ولا تب قلت وما الربا قال ما هم به ام مثلين مثل وحنطة لحنطة مثلين مثل فلا ينافي الخبر الاول لان النخبة انما تناول في الخبر الاول المضطر الذي مضطر غيره الى البيع بالجبر ولا كراهية فان ذلك لا يجوز مما نعتته والخبر الثاني توجه اليه من اضطر

الاقتراق في صحة العقد

لما جئنا إلى الباب الثاني من سواه فلا تناق بيننا على حال **باب** ان الاقتراق بالابدان شرط في صحة العقد **أحمد بن محمد بن عيسى** عن **ابن أبي عمير** عن **ابي ايوب الخزاز** عن **محمد بن مسلم** قال سمعت **ابا جعفر** عليه السلام يقول ان اتبعت ارضا فلما استوحشتها قتت فمشيت خطا ثم رجعت فاردت ان يجب البيع **الحسن بن محبوب** عن **فضيل** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال قلت لهما الشرط في الحيوان فقال **الثالث** للمشتري قلت فما الشرط في غير الحيوان قال **البائعان بالخيار** ولم يفتقا فاذا افتقا فلا خيار بعد الرضا **منما على** **ابن ابراهيم** عن **ابي** عن **ابن ابي عمير** عن **حماد** عن **الحلب** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال **يما رجل** اشترى بيعة فهو بالخيار حتى يفتقا فاذا افتقا وجب البيع قال وقال **ابو عبد الله** عليه السلام **ان اشترى** ارضا يقال لها **العريض** من رجل ابتاعها من صاحبها بدنانير فقال **عطيك** ورقا بكل دينار عشرة دراهم فباعه بها فقام **ابي** فابتعت **فقلت** يا ابا عبد الله لم تمت سويها فقال **ردت** ان يجب البيع فاما ما رواه **محمد بن احمد بن يحيى** عن **ابي جعفر** عن **ابي** عن **غياث** **ابن ابراهيم** عن **جعفر** عن **ابي** عن **علي** عليه السلام قال قال **علي** عليه السلام اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يفتقا فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار المتضمنة لان الاقتراق بالابدان شرط في صحة العقد **الذي** يقتضيه هذا الخبر ان الصفقة على البيع من غير اقتراق موجب للبيع ومعنى ذلك انه سبب لاستباحة الملك لان ذلك مشروط بان يفتقا بالاكبال ولا يفسخ العقد ما دام في المكان ولا خيارا لاوله اقتضت ان لها الخيارا ولم يفتقا بان يفسخ العقد الواقع على ان قوله في الخبر وان لم يفتقا يحتمل ان يكون المراد بـ **لم** يفتقا بعبارة **او تفرقا** مخصوصا لان القدر الموجب للبيع شيء ليس ولو مقدار خطوتين فانه يجزئ ويصدق العقد وعلى هذا الوجه لا ينافي بين الاخبار **باب** كراهية الاستطاط بعد الصفقة **علي** **ابن ابراهيم** عن **ابي** عن **ابن ابي عمير** عن **ابراهيم الكرخي** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال **اشتريت** لابي عبد الله ثوبا فاذ هبت لانه قد هلك استظم قال لان رسول الله صلى الله عليه وآله **الخ** عن الاستطاط بعد الصفقة **قائما** ما رواه **الحسن بن محمد بن سماعة** عن **صفوان بن يحيى** عن **معلي بن ابي علقم** عن **معلي بن خنيس** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال سألت عن الرجل يشتري المتاع ثم يستوفيه قال لا بأس به وامرني فقلت له رجلا في ذلك عنه عن **جعفر بن يونس** عن **يعقوب** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال قلت له الرجل يستوهب من الرجل الشيء بعد ما يشتريه فيبطل ايصلح له قال نعم قال الوجه في هذا الخبر ان نخلهما على رفع الحظر في ذلك لان الخبر الاول محمول على صوب من الكراهية **باب** من اسلف في طعام او غيره الى اجل فحضر الرجل لم يكن عنده صاحب له يجوز ان يبيعه عليه يسيرا الوقت **ام** لا **محمد بن احمد بن يحيى**

باب من اسلف طعام الى اجل

عن بنات بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال سألت عن الرجل له على اخوة او شعيرة او خطبة يأخذ بقيمة درهم قال الغنمة درهم فسدان الاصل الذي اشترى به درهم فلا يصح له ان يبيع درهم الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل استلف في شيء سلف يسلف الناس فيمن الثمار فذهب زمانها فلم يستوف سلفه قال يأخذ بأس ماله او لينظر حتى عن النضر عن او هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في الغنم ثمانية جذعان وغير ذلك الى اجل سلفه قال بأس ان لم يقدر بالذي عليه الغنم على جميع ما عليه يأخذ صاحب الغنم نصفها او ثلثها او ثلثها ويأخذ رأس مال ما يبقى من الغنم درهم يأخذون دون شروطهم ولا يأخذون فوق شروطهم قال و الاكسية ايضا مثل الخطبة والشعيرة والنفقة عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عن محمد بن علي عن علي السلام قال قضا مير المؤمنين عليه السلام فيمن اعطى رجلا ورقة او صيف الى اجل سلفه قال له صاحبك بعدك او وصيفا اخذ من مائة صيفك اليوم وقا قال لا تأخذ الا وصيفك وورقة الذي اعطاه اول مرة لا يزاد عليه شيئا عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال مير المؤمنين عليه السلام من اشترى طعاما او علفا فان لم يجد شوطه اخذ ورقة لا تحال قبل ان يأخذ شوطه فلا يأخذ الا درهمي الا تظلمون ولا تظلمون عنه عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في الخطبة او الثمن مائة درهم مياقي صاحبها حين يحل الذي له فيقول والله ما عندي الا نصف الذي لك فخذ منه ان شئت نصف الذي لك حطة والنصف وقفا قال بأس ان اخذ من الورقة كما اعطاه فاصما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلف درهم في الطعام الى اجل فيحل الطعام فيقول ليس عندي طعام ولكن انظر ما قيمته وخذ مني ثمنه قال بأس بذلك سمعته بن زياد عن مغيرة بن حكيم عن الحسن بن علي بن فضال قال كنت في الحج الى الحسن عليه السلام الرجل يسلف في الطعام فيجيء الوقت يسلفه فيقول ليس عندي طعام ما اعطيت قيمته درهم قال نعم فادينا في بين هذين الخبرين ولا خبا لا ولا لان الخبر الاول من هذين الخبرين موصل الى السيل لا تقتصر على الاخبار المستندة وايضا فان الخطبة اكثر من هذه واضاف مضاعفة لا يجوز العدول عن الاكثر الى الاقل المبدأ في غير موضع على انه ليس في الخبرين ما ينافي ما تضمنه من الاخبار الا ان كان قولنا انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه يحفل ان يكون اذا انظر ما قيمته على السعر الذي اشترى منه لا على سعر الوقت لا نأخذ بيضا في الاخبار الا ان كان ذلك جائزا وان ما لا يجوز الزيادة على رأس المال اذا احتل ما فكرناه فلا قضاء فيها على حال على الخبرين فيحفلان وجها آخر وهو ان يكون انما جازوا ذلك لما هو عليه سلفا لا غير النقد الذي اشتراه منه لانه اذا اختلف النقدان جازي به سلف الوقت لان ذلك لا يؤدي الى التفاصل في

فمن باع طعاما الى اجل

المجنس الواحد والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين وعمر بن اسفيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل سلف
 رجل اهداهم بحنطة حتى اذا حضروا الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عندك جواب ورفقا ومنا عايجل لئلا يخل
 من عرضة ذلك بطعام قال نعم يسي كن او كذا او كذا واذا باع باب من باع طعاما الى اجل فلما حضروا الاجل
 لم يكن عندهما الخبز من اجل جوعان يأخذ منه به حنطة ثم لا يحمل بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن خالد
 بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع طعاما ابتاعه الى اجل مسعى فلما جاء الاجل خذته
 بدهم فقال ليعني دى درهم طكن عندي طعام فاشتره منى فقال اشتره منه فانه لا خير فيه فاما ما رواه
 قال الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان ويعقوب بن شعيب عن عبيد بن زرارته قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل باع طعاما بدينارهم الى اجل فلما بلغ الاجل تقاضاه فقال ليعني دى درهم خذ منى طعاما
 قال كاسير انما ارداهم يأخذ بها ما شاءا فقلنا في الخبر الاول كان ما تضمن من جواز ذلك انما يجوز اذا
 اخذ ذلك منه الطعام كما كان باعه ايا من غير زيادة والنهي الذي في الخبر الاول متوجه الى من يأخذ الطعام
 اكثر مما اعطاه فيؤدي ذلك الى الربا وذلك لا يجوز على حال والذي يزيد ذلك بيان ما رواه الحسن بن سعيد
 عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير قال سألت محمد بن القاسم الحنط فقال صلى الله عليه وسلم ابيع الطعام من الرجل
 الى اجل فاجئ وقد تغير الطعام من سعره فيقول ليعني دى درهم قال خذ منه بسعريومه قال نعم صلى الله
 انه طعاما الذي اشتراه منى قال لا تأخذ منه حتى يبيعه ويعطيك قال ادع الله انفى رخص لي فودت
 علي فشره على باب الرجل يشتري المتاع ثم يدهه عند ياتعه ويقول حق اجبتك بالثمن كشرطه
 اسجد بن محمد بن علي بن حديد عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت الرجل يشتري من الرجل المتاع
 ثم يدهه عنده يقول حق اجبتك ثم يدهه قال لا جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام ولا فلا يبيع له الحسين بن
 سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع قنطرة
 صاحبه ولا يقبض الثمن قال فان الاجل بينهما ثلثة ايام فان قبض بيعة ولا فلا يبيع بينهما حتى يحضر الحسين بن محمد بن
 ابان بن عثمان عن اسحاق بن عمار عن عبد صالح قال ما يشتري ببيعاً فمضت ثلثة ايام ولم يجي فلا يبيع له
 فاما ما رواه محمد بن اسود بن يحيى عن ابي اسحق عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشتري جارية فقال اجبتك بالثمن فقال ان جاءنيها بينه وبين ثلثة ايام
 له قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان قوله علي غروب من الاستصحاب فنقول انه فيجب للمبايع
 ان يصبر الى شهر ولم يجب له ذلك اكثر من ثلثة ايام ثم بعد ذلك هو الخيار والوجه الاخر ان يكون هذا الحكم

في العينة والسلف

٢٥

يختص الجوارحون سائر الامتعة ويخص هذا من عموم الاخبار المتقدم كما يخص ما يخصه من يومه كذلك
 لان الشرط في يوم واحد فان جاء بالثمن والا فلا بيع له روى ذلك محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن
 محمد بن ابي حمزة او غيره عن كره عن ابي عبد الله عليه السلام او ابي الحسن عليه السلام في الرجل الذي يشتري الشيء الذي
 يفسه من يومه يتركه حتى يأتي بالثمن فقال ان جاء فيها بينه وبين الليل الا فلا بيع له **باب** اسلاف السمن
 بالزيت احمل بن محمد عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول لا ينبغي للرجل اسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام في رجل اسلف رجلا ذبنا على ان ياخذ منه مئنة قال لا يصح ما ما رواه احمد بن محمد بن ابي عبد الله
 عن ابي عن محمد بن جعفر عن ابي عن علي قال لا بأس بالسلف ليوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن فلا ينال في الثمنين
 الا فليس لا فتما يختلان شيئين احدهما انما يمنع من اسلاف السمن بالزيت اذا كان بينهما التقاض لان ذلك يخل
 بين الحسنين المختلفين انما يجوز اذا كان نقدا فاذا كان نسيئة فلا يجوز والثاني ان يكون ذلك مكرها ولا لجل
 ذلك قال لا يصح ولا ينبغي لم يقل ان لا يجوز اذ كان ذلك حرام **باب** العينة الحسين بن سعيد عن
 فضالة عن سيف بن عروة عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يعين ثم حاربه فلم يجبه
 ما ينقض ايتعين من صاحبه الذي عينه فبقيضا قال نعم عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ليث الرازي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سأل رجل نصيب لعربي فخطله عن الرجل يعين عينا الى اجل فاذا جاءه اجل فقلها
 فيقول لا والله ما عندي لكن عتق ايضا حتى تضيق قال لا بأس ببيع عتقه عن صفوان عن اسحاق بن هارون
 بكار بن ابي بكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يكون له عند الرجل مال فاذا حل له قال له يعني متاعا حتى يبيع على
 واقضو الدين الذي لك على قال لا بأس ما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن العباس بن عمار
 عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقبض ما يعين يقول لا يثبته ثم
 ما لك علي فلهذا الخبر فحول على صوب من الكراهية ووجه الكراهية فيه ان ما يعينه ثانيا لا يكره له ان يشتريه من مالك
 منه فيحسب له من العينة الاولة بل ينبغي ان يتركه حتى يبيعه على غيره ثم يقضوه منه من ذلك
 بخلافه على ما ذكرناه من الاخبار ولستوفينا في كتابنا الكبير **باب** الرجل يشتري المملوكة فيطأها
 فيجد جاحيل الحسين بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى
 جارية لم يعلم بجبلها فوطئها قال يرد ما على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف عشقها لئلا يحلها اياها على
 بن ابراهيم بن ابي عن ابن ابي عمير عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تروا النسيئة
 بجبلها اذا وطئها صاحبها وللدش المعيب وترد الجبل ويرد معها نصف عشقها احمل بن محمد بن الحسين بن

له من اخذ العينة بالكر
 اي السلف واعطى بها
 والعينة بالكر السلف
 ١٢

رجل اشترى جارية عطاها بكر فوجدها ثيبا

٢٤

عن ابن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم
فتمكها الذي اشترى قال يردوها ويرد نصف عشريتها ابو المعمر عن فضيل بن عمار عن محمد بن راشد قال سألت
ثمنها ابا عبد الله عن رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم ان حيلة فتمكها الذي اشترى قال يردوها ويرد نصف عشريتها
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
تشتري الجارية وهي حيلة فيطأها قال يردوها ويرد عشريتها اذا كانت حيلة فلا دين في الاخبار الا لاهل البيت لان هذا
الخبر يقتضي ان يكون عطلا من الراوى والناسخ بان يكون اسقط النسخة كما قد روينا عن عبد الملك بن عمرو
فينبغي ان نعمل هذه هذه الراوى بعينه في رواية علي بن ابراهيم ان عليه نصف عشريتها فعمل هذه الرواية ايضا على ذلك لمطابقتها
للاخبار التي قد رواها ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابان بن علقم عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سألت عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجد لها حيلة قال يردوها ويرد معها شيئا فاكوجه في قوله
ويرد معها شيئا ان نعمل على نصف عشريتها لان الشئ منكرو هو محل يحتاج الى بيان والاخبار بالاولى مفصلة
فينبغي ان نعمل هذا الخبر عليها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم عن ابو جعفر
عليه السلام في الرجل يشتري الجارية المحيلة فيقع عليها وهو لا يعلم قال يردوها ويكسوها فاكوجه في قوله ويكسوها
ان نعمل على ان ينفخ ان يكسوها يكسوها ستاوى نصف عشريتها اذا رضى بذلك ولاها باب
من اشترى جارية عطاها بكر فوجدها ثيبا الحسين بن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عن رجل باع
جارية على انها بكر فلم يجد لها كذلك قال يرد عليها ولا يجب علي ان يكون يذهب في حال مضى ولا يصيبها
فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن اسفيل بن راز عن يوسف بن رجل اشترى جارية على انها هذا فاعلم بها
عذرا قال يرد عليها افضل الفينة اعلم ان صادق قلدنا في الخبر الاول لان الوجه في الجمع بينهما ان نعمل قوله
في الخبر الاول ولا يجب عليه شيء شيء بعينه لان المرجع في ذلك الى اعتبار العادة وذلك يختلف باختلاف
الاحوال وليس لك مثل المحيلة التي ترد ويرد معها نصف عشريتها على ما قدمنا في الباب الاول لانه
معين والمرجع في هذا الى اعتبار العادة على ما تضمنه الخبر باب الملوكين لما دون لها في التجارة يشتري
كل واحد منهما صاحبه مولا محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسين بن علي عن احمد
البيضا بن عائذ عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين مملوكين ففرض لهما اشتريان ويبيعان باموالهما
فكان بينهما كلام فخر به هذا ايعده الى مولى هذا وهذا الى مولى هذا وهذا في القوة سواء اشترى هذا من
مولى هذا العبد وذهب هذا الى اشترى من مولى هذا العبد الاخر فانصرفا الى مكاتهما تشب كل واحد
منهما بصاحبه قال لمانت بهدي قد اشتريتك من سيدك قال يحكم بينهما من حيث اختلفا في بيع العتق

<http://fb.com/ranajabirabbas>

في انه متى يبيع الثمار

٣٨

جلدنيته ويوضه بما انتفع قال كان معناه قيمة الولد فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران
عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراث المؤمنين علي السلام في ولية باعها
ابن سيدها وابوه غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاما ثم جاء سيدها الأول فمخا
سيدها الآخر فقال وليدتي باعها ابني بغيرة ذني فقال الحكم ان يأخذ وليدته وإينها فالوجه في
هذا الخبر انما يأخذ وليدته وإينها اذا لم يرد عليه قيمة الولد فأما اذا بذل قيمة الولد فلا يجوز اخذ
ولده ويمكن ان يكون المراد بهذا الخبر ما تضمنه الخبر الاول وهو ان يكون قال الحكم ان يأخذ وليدته وقيمة
إينها وحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وذلك كثيرا لا استعمال فأما ما رواه الصفار
عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى عن سليم الطريال الوعن رواه عن سليم عن حريز عن زرارة قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها الى ارضه فولدت منه
اولادا اشتراناها من يزعم انها لهما قام على ذلك البيعة قال يقبض ولده ويدفع اليه الجارية ويعوضه
من قيمة ما اصاب من لبنها وخدمتها والوجه في قوله يقبض ولده يعني بالقيمة حسب ما بينا في
رواية زرارة المطابقة لرواية غيره المتضمنة لما ذكرناه **باب متى يجوز بيع الثمار والحسين**
بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم وعن ابن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشترا الفحل حولا واحدا حتى يطعم ان كان طيعم وان شئت ان تنبتا عه
سنتين فافعل عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
لا تشترا الفحل حولا واحدا حتى يطعم وان شئت ان تنبتا عه سنتين فافعل عنه عن صفوان وعلى بن
النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء الفحل فقال كان ابي يكره شراء
الفحل قبل ان تطلع ثمرة السنة ولكن السنتين والثالث كان يجوز ويقول ان لم يجل في هذه السنة
حل في السنة الاخرى قال يعقوب وسألته عن الرجل يبتاع الفحل الفاكه قبل ان تطلع فيشتري سنتين
انما او ثلث سنين واربعا فقال لا بأس ان يكره شراء سنة واحدة قبل ان تطلع مخافه الا انه متى اشتري
الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن ابي الربيع الشامي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابو جعفر
عليه السلام يقول اذا بيع الحائط فيه الفحل والشجر سنة واحدة فليأمن عن حق تبلغ ثمرة فاذا بيع
او ثلثا فلا بأس به بعد ان يكون فيه شيء من الخضرة الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى دبستانا فيه فحل وشجر منه ما قد اطعم ومنه ما لم يطعم قال
لا بأس اذا كان في ما قد اطعم قال سألت عن رجل اشترى دبستانا فيه فحل ليس فيه شيء من الخضرة فقال لا

باب مختصر بيع الثمار

٧٩

حتى يزولت وما الزهوق حتى يتلون احمد بن محمد بن خالد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن
بيع الثمرة وهل يصح شراؤها قبل ان يخرج طلوعها فقال لا الا ان يشتري معها غير طبعها قبل ان يخرج
منه هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر يكن اوكذا وان لم يخرج الثمرة كان رأس المال المشتري في الرطبة
والنخل والحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابن عباس عن شعيب بن الفضل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن بيع الثمرة قبل ان تدرأ فقال اذا كان في ذلك بيع له غلة قد أدركت فبيع كل حلال محمد
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن صفوان عن يعقوب بن شعيب قال قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فادرك بعضها فلا بأس ببيع جميعها عن الحسن بن الحسن
بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل يبيع النخل
اذا حل فقال لا يجوز بيعه حتى يزولت وما الزهوق جعلت قد ادركت النجوة في شجرة ذلك
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن
شرا النخل والكرم والثمار ثلث سنين او اربع سنين قال لا بأس به يقول ان لم يخرج في هذه السنة
اخرى من قابل وان اشتريته سنة فلا تشتري سنة اخرى حتى يبلغ وان اشتريته ثلث سنين قبل ان
يبلغ فلا بأس وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسامة من اخر فذلك تلك الارض كلها قال خصها
في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وكانوا يدعون ذلك فلا بأس بهم لا يدعون الخصومة غاهم
عن ذلك لا يبيع حتى تبلغ الثمرة ولم يجزها ولكن فعل ذلك من اجل خبوتهم عنه عن محمد بن اسمعيل
عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن ربه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي نخلا بالجوقة قال
واسمى الثمرة واستنتى الكرم من الثمرة اكثر قال لا بأس قلت جعلت فداك البيع السنين قال لا بأس قلت
جعلت فداك ان ذاهنه اعظم قال ما اناك ان قلت ذلك لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
احل ذلك فنفعلوا فقال عليه السلام لا بأس بالثمرة حتى يبدوا صلاحها احمد بن محمد بن محمد بن الجهم عن
شعبة بن زيد قال امرت محمد بن مسلم ان يسأل ابا جعفر عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله
في النخل فقال ابو جعفر عليه السلام خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع ضوضاء فقال ما هذا
فقال ان هذا النخل قد اكل الماع فاقال اما اذا فعلوا فلا تشتروا النخل الماع حتى يطعم فيه شيئا يجزه
قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله الوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان نقول ان الاحوط ان لا يشتري
الثرثرة مستوحدة الا بعد ان يبدوا صلاحها فان اشتريت فلا تشتري الا بعد ان يكون معها شيء
اخر فان ما كانت الثمرة كان رأس المال في الاخر ومما اشتري من غير ذلك لم يكن البيع باطلا

منك

الحسن

فيها

الثلثون السنين

الضوضاء بقصيرة الحلة والثرثرة
الكس لثمة المهرقة ورجل مشغول
مضرت تراق

المشح قدس الله روحه

خاصة من خواص كرسى العبد
خاصة

في الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها

٥٠

الأفضل

لكن يكون فاعله تركه الا فضليته وفعل كره طوافه ومحمد بذلك في الاخبار التي قد معنا طامنا حديث
الحلي وان النبي صلى الله عليه وآله في من ذلك لاجل قطع الخصومة الواقعة بين الصحابة في الجرح
وكذلك فضيلة بن زيد في راديه انما فيها هم ذلك العام بعينه دون سائر الاعوام وفي حديث يعقوب
بن شبيب ان ابني كان يكره ذلك الا ولم يقل انه كان يجرحه وعلى هذا الوجه لا تتناقض الاخبار فاما
ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الفل والثريدتاهما الرجل اما واحد اقبل ان يثقال لاحتة يثقوتان من ثمرتها من الفاكهة
فاذا ثمرت فاتبعتها لاتبعتها علم ان شئت مع ذلك العام او اكثر من ذلك او اقل فهذا الخبر يحمل على

الحسين

ضروب من الاستحياب ولا احتياط لان قد قد منافي الاخبار ما يدل على انه اذا باع سنتين او ثلثة
يجوز بيعها وان لم يبدوا صلاحها وهذا الخبر يحمل على ما قلناه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
عن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحر عن بكاء عن محمد بن شريح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

يبين

عن رجل اشترى ثمرة فصل سنة او سنتين او ثلثا وليس في الارض غيره ذلك الفصل قال لا يصح له الاستد
ولا تشترى حق يتبين صلاحه قال وبلغني انه قال في ثمرة الشجرة كالبأس بشرائه اذا صلحت ثمرة
فقبل له وما صلاح ثمرة فقال اذا عقد بعد سقوط ورجه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن جعدة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

سئل عن الفاكهة متى يحل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل
بيع الفاكهة كلها فاذا اكل نوعا واحدا فلا يحل بيعه حتى يطعم فان كان انواعا متفرقة فلا يباع منها
شيء حتى يطعم كل نوع منها وحده ثم يباع ذلك لانواعه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
ان يكون الانواع المختلفة في اماكن متفرقة فانه لا يبيع ببعضها الا بعد ان يطعم كل نوع منها الاكثر

ان مقال في اول الخبر اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل بيع الفاكهة
كلها فعلم انه اذا باع الثاني ما قلناه فالوجه الثاني ان يحمله على ضرب من الاستحياب ولا احتياط
دون الوجوب وباب الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها ام لا يحمل بن علي بن محبوب

عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن مروان قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام امر يا ثمره هل يجوز له ان يأكل منها قال كل ولا تحمل قلت جعلت فداك ان الثمرة قد اشتروها ففقدنا
اموالهم قال اشتروا ما ليس لهم الحسين بن سعيد عن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي بصير عليه السلام
عليه السلام قال سألت عن الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها من غير ان يبيعها

افضل

النهي عن بيع الذهب بالفضة

قال هذا ابا قلبي شهد بان الله ان من الكاذبين قال صدقت قال وجهه في هذا الخبر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيح بيع الذهب بالفضة الا على وجه الصلح والوساطة لا على وجه البيع والشراء فلا بد ان لا يجب الى ذلك اعطاء من عنده ثمنه او ليس الخبر انما اخذ من الفحل بما اعطاه في باب بيع الرطب بالتمر الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سئل ابو عبد الله عن الصب بالزبيب قال لا يصح الا مثلا بمثل قال والتمر والرطب مثلا بمثل قال ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر باليابس والرطب من اجل ان اليابس واليابس والرطب رطب فاذا ليس نقص الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن داود بن سوحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر بالرطب ان الرطب رطب والتمر اليابس فاذا ليس الرطب نقص عنه عن عيسى بن هشام عن ثابت عن داود الا انما عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر بالرطب واليابس والرطب رطب قال وجهه في هذا الاحكام ضرب من الكراهية دون الخطر **باب** النهي عن بيع الذهب بالفضة فسيب الحسن بن سعيد عن عبد الله بن محمد بن محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يتنازع الذهب بالفضة مثلي بمثل قال لا بأس يذكره عنه عن النضر بن سويد عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتنازع رجل فضة بذهب الا يد ابيد ولا يتنازع ذهبا بفضة الا يد ابيد عنه عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشتريت ذهبا بفضة او فضة بذهب فلا تفارق حتى تأخذ منه فان ترا حائطاً فازل معه عنه عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن الرجل يشتري من الرجل للدرهم بالدينارين فيزنها وينقدها ويجيب عنها كم هي دينارا ثم يقول ارسل غلامك معي حتى اعطيه الدينارين فقال ما احب ان تفارق حتى تأخذ الدينارين فقلت انما هم في دار واحدة وامكنتهم فزنت بعضها من بعض وهذا يشق عليهم فقال اذا فرغ من وزنها وانقادها فليأمر الغلام الذي يرسل ان يكون هو الذي يبيعها ويدفع اليه الورق فيقبض من الدينارين حيث يدفع اليه الورق فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن ثعلبة بن ميمون عن ابي الحسن الساباطي عن عمار بن موسى الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بان يبيع الرجل الدينارين بالدرهم من صوف يومه بنسبة محمل بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن حماد عن حماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدينارين بالدرهم بثلاثين او اربعين او نحو ذلك بنسبة قال لا بأس

مثلاً

عن عيسى بن هشام

فأنت

وانقادها
أي ببيعهاالدينار
بنسبةالحسن
ابن الحسين

في البيع عن بيع الذهب بالفضة خنسية

الدينار سعيد

عنه عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس
 ان يبيع الرجل الدينار خنسية بمائة قال كذلك عنه عن احمد بن الحسن بن علي بن عمرو بن شعيب عن مصدق
 بن صدقة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع له ان يشتري دنانير بالخنسية قال نعم انما
 الذهب وغيره في البيع والشراء سواء فقد كان الاخبار لا تعارض لما قدمناه لان المتقدم منها اكثر
 لان اوجهنا منها ههنا ووجهنا اكثر من ذلك في كتابنا الكبير وكان هذه الاخبار اربعة منها
 الاصل فيها عام للساباطي وهو واحد وقد ضعفه جماعة من أهل النقل وذكروا انما يتفرع بنقله ليعمل
 عليه لانه كان فطحيا فاسد المذهب غير اننا لا نطعن في النقل عليه بهذه الطريقة لان وطن كان كذلك
 فهو ثقة في النقل لا يطمعن عليه لما خبر زرارة بالطريق الذي على بن حديد وهو ضعيف جدا لا يعمل
 على ما يفرع بنقله ويحتمل هذه الاخبار بعد تسليمها وجهها من التاويل وهو ان يكون قول خنسية
 صفة الدنانير ولا يكون حالا للبيع فيكون تلخيص الكلام ان كان له على غيره دنانير خنسية جاز ان يبيعها
 عليه في الحال بدراهم بغير الوقت او اكثر من ذلك وياخذ الثمن عاجلا وقد ذكرنا في كتابنا الكبير
 ما يدل على ذلك فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الفضيل بن كثير عن محمد بن عمرو
 قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام ان امرأة من اهله اوصت ان تدفع اليك ثلثين دينارا
 وكان لها عندي فلم يحضوني فذهبت الى بعض الصيارفة فتقلت اسلفني دنانيرا عطيتك ثمن
 كل دينار ستة وعشرين درهما فاخذت من عند عشيرة دنانير عاشرين وستين درهما وقد
 بها اليك فكتب الى وصلت الدنانير فهدى الخبر ليس فيه اكثر من حكاية من فعله من استلافه
 الدراهم بالدنانير وبعث بها الى الرضا عليه السلام لاجل حوالة كانت حصلت عليه انها قبلها منه
 وليس فيه انه سأل عن جواز ذلك فسوغه واجاز ذلك له فاذا لم يكن فيه فلا يعارض ما قدمناه
 والذي يدل على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي بن ابي غير
 عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه دنانير فقال لا بأس
 بان يأخذ بثمنها دراهم عنه عن فضالة عن ابان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
 يكون له الدين دراهم معلومة الى اجل فجاء الاجل فليس عند الذي حال عليه درهم قال لا بأس ان يأخذ بثمنها
 بصوت اليوم قال لا بأس به وقد استوفينا ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية
 ان شاء الله تعالى باب اتفاق الدراهم المحمولى عليها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن شعيب
 عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألت عن الدراهم المحمولى عليها قال لا بأس باتفاقها بين ابي عمير والحسين

الدنانير

منه

ما

انه

في

هذا الكلام هو الذي في المحمولى
 وصحبه من الدراهم المحمولى
 على ما هو في المحمولى بالضم
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح
 على ما هو في المحمولى بالفتح

فبيع السيوف المملوكة

بن عطية عن عمار بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اتفاق الدرام المحمل عليها فقال إذا كانت
الفضة الثلاثين فلا بأس بحملها عن حماد بن محمد عن عمار بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام في اتفاق الدرام
المحمل عليها فقال إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس باتفاقها إين أبي بصير عن رجل عن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام قال جاءه رجل من سجستان قال ليون عندنا درهم يقال لها الشاهية تحمل
على الدرهم اثنين فقال لا بأس به إذا كان يجوز فأما ما رواه ابن أبي عمير عن علي الصيرفي عن الفضل
بن عمر الجعفي قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام قال لي بين يدي درهم فالتقي إلى درهمها فقال لا بأس
بهذا فقلت ستوق قال وما الستوق فقلت طبقتين فضة وطبقة نحاس طبقة من فضة فقال
أكره هذا وإنه لا يحمل ببيع هذا ولا اتفاقه قال وجه في الجمع بين هذه الأخبار أن الدرام إذا كانت معقودة
متداولة بين الناس فلا بأس باتفاقها على ما جرت به عادة البلد فإذا كانت دراهم محمولة فلا يجوز
اتفاقها إلا بعد أن تبين عيارها حتى يعلم لا خفائها قيمتها والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن رباب قال لا أعلم إلا عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
الرجل يحمل الدرام يحمل عليها الفاس وفيه ثم يبيعها قال إذا بين ذلك فلا بأس **باب البيع**
المحلاة بالفضة فقد ذهنية الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن العقرقوني عن
أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع السيوف المحملة بالنقد فقال لا بأس قال وسألت
عن الدسية فقال إذا نقد مثل ما فضة فلا بأس به أبو بصير الطعامة حماد بن عيسى عن صفوان عن ابن
سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع السيوف المحملة بالفضة بنفسها إذا نقدت من فضة
ولا فلا جعلت عند طعاما وليست عند عتة عن سعد بن مسلم عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبيه قال سألت
عن السيوف المحملة بالفضة تناع بالذهب إلى أجل مني فقال لا بأس بالناس لم يختلفوا في النساء وإنه لم يرد
إنما اختلفوا في اليد باليد فقلت لا ينبغي له درهم بنقد فقال كان لي يقول يكون معه عرض أحب
الي فقلت لئلا كانت الدرهم التي تعطى أكثر من الفضة القوية فقال كيف لهم بالاحتياط بذلك فقلت
فإنهم يبيعونهم بغير حق ذلك فقال إن كانوا يبيعون فلا بأس إلا أنهم يجلبون مع العرض
أحب إلى الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن منصور بن أبي عمير عن أبي عبد الله
قال سألت عن السيوف المفضضة ببيع الدرام فقال إذا كان خضرة تحمل من النقد فلا بأس وإن
كانت أكثر فلا بأس به عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سألت عن السيوف المفضضة
ببيع الدرام فلا بأس إذا كان خضرة تحمل من النقد فلا بأس وإن كانت أكثر فلا بأس به فاما ما رواه الحسن

جاء

له ستوق كنشور وقد ورد
ستوق بغير أن يكون زنة ببيع
عقب الفضة في البيع الأول
والثاني من الشئ وهو معروف
درهم ببيع ١٢ صحاح جدي
له يقين
أعلمه

فضة

سألت

في بيعها لا يكال ولا يوزن

بن محمد بن سماع عن جعفر بن صالح بن خالد جميل عن منصور الصيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
لما سيف اشتريه فبها الفضة تكون الفضة أكثر وأقل قال لا بأس قالوا وجه في هذه الرواية أن يكون فيهما
من الرواية لأن منصور الصيقلي قد روى عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الفضة أقل مما ينقد طلباً
وإن كان أكثر فلا يصح ذلك الرواية مطابقة للحديث المأثور فيمنع أن يكون العمل عليها وتؤكد ذلك
أيضاً ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن فضالة عن أبيان عن محمد قال سئل عن سيف الحلبي سيف الفضة
المعروفة بالفضة بيضاء قال لا بأس بالذهب وقال لا بأس بالفضة أيضاً وقال إذا كان الفضة أكثر من الفضة
فلا بأس فأمّا ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن جعفر بن أبي عن اسحق بن عمار أنه قال عن عبد الله بن حمزة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سيف الحلبي بالفضة يباع بنسبة قال ليس بأس لأن فيه الحديد
والسيف فالوجه في هذا الخبر أن كان مطلقاً أن يحمل على الأحاديث المتقدمة وهو أن إذا انقد مثلاً فيه
جاء أن يكون ما بقي بنسبة فأمّا أن يكون الكل بنسبة فلا يجوز على حال **باب** الرجل يكون له على غيره الدراهم
فتسقط تلك الدراهم جارية على الناس بدراهم غيرهما ما الذي يجب عليه حكمي بن الحسن الصفا عن
محمد بن عيسى بن يونس قال كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه كان لي على رجل درهم كان السلطان
اسقط تلك الدراهم وجاءت دراهم غلام من تلك الدراهم الأولى ولها اليوم وضعية فأشوق لي عليها الأولى
التي اسقطها السلطان والدراهم التي اجازها السلطان فكتب الدراهم الأولى عن محمد بن عبد الجبار
عن العباس بن صفوان قال سأله غيبة بن سعيد عن رجل استقرض درهم من رجل فسقطت تلك الدراهم
اقتضيت ولا يباع بها شيء لصاحب الدراهم الدراهم الأولى والجارية التي تجوز بين الناس قال فقال لصاحب
الدراهم الدراهم الأولى فأمّا ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى قال قال علي بن
كتبت إلى الرضا عليه السلام أن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدراهم تيفق بين الناس فقلت
الأيام وليس تيفق اليوم إلى عليه تلك الدراهم بأعيانها أو ما تيفق بين الناس فكتب إليّ أن تأخذ منه
ما يفتق بين الناس كما أعطيت ما يفتق بين الناس فلا يفتق في الخبرين لا طيس لأنهما إنما قال ذلك أن تأخذ منه
ما يفتق بين الناس في قيمة الدراهم الأولى ما يفتق بين الناس لأن خبرهم أن تسقط الدراهم الأولى حتى
لا يكاد توخذ أصداً فلا يلزم أخذها وهو لا يفتق بها وإنما القيمة درهم الأولى وليس المطالبة بالدراهم
التي تكون في الحال **باب** بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يدا بيد الحسين بن سعيد عن صفوان
عن سعيد بن يسار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير والبعيرين يدا بيد بنسبة قال لا بأس به
ثم قال خط على النسبة عن صفوان بن يحيى عن جميل بن زنت عن أبي جعفر عليه السلام قال البعير

يحب عليه

سأل

وتغيرت

الف

قال وكنت

تحقيق
١٩٥٨

فيما يباع كيلدا ووزنا

والعبد لعبد

ن

والدابة بالدين

جسته

مجانته

مجانته

قانونها

ان

بالعبد والذابة بالدينين يدا بيد ليس بأس عنه عن القسم بن محمد عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد والعبد بالدين قال لا بأس بالحيوان كلها يدا بيد
الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشاة
بالشاة والبيضة بالبيضة قال لا بأس الميك في كيل ولا وزن عنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد
بن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الويا الا فيما يكمل ويوزن عنه عن ابن رباط عن ابن مسكان
عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البيضة بالبيضة قال لا بأس والثوب
بالثوبين قال لا بأس بد الثوبين انفسين فقال لا بأس به قال كل شيء يكال ويوزن فلا يصلم مثلهين مثل
اذا كان من جنس واحد اذا كان لا يكال ولا يوزن فليس بأس اثنين بواحد فاما ما رواه الحسين بن سعيد
عن حماد بن عيسى عن حمزة بن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثوبين الذين بالثوب
المنفرد والبعين بالبعين والذابتين بالذابة فقال كره ذلك على عليه السلام فمن ذكره الا ان يختلفت
الصنفان قال وسألت عن البقر والغنم واحد في هذا الباب قال نعم كرهه الحسن بن سعيد
عن الحسن بن زهارة عن سماعة قال سألت عن بيع الحيوان اثنين بواحد فقل اذا سميت الثمن فالدابة
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل عن الرجل يقول عارضة بفرسي
وفرسك وازيدك قال لا يصلم ولكن يقول اعطى فرسك بكذا او كذا واعطيك فرسي بكذا وكذا
قال الوجه في هذه الاخبار ان شملها على الاستظهار ولا احتيا طكان لا فضل ولا حوطان يقوم كل واحد
منها على حدة ويكون البيع على القيمة وان لم يكن ذلك محظورا حسب ما قدمنا في الاخبار الاولة
باب ان ما يباع كيلدا ووزنا لا يجوز بيعه جزاا الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما كان من طعام سميت فيه كيلدا فلا يصلم مجازفة عنه
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما كان من طعام سميت فيه كيلدا
فلا يصلم مجازفة هذا ما يكره من بيع الطعام فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن سواد بن عبد الله
عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشتري مائة لاوية زيتا فاعرض راوية او
اثنين فازنهما واخذ سائرهما على قدره لك فقال لا بأس فادينا في الخبرين الاولين لانه اما جازلان با
الباقى على ثوبنا ووزننا اذا الصبر صاحبنا ووزننا مثل ذلك فيصدمه فيه فيقع البيع على الوزن دون
المجازفة وانما لم يجرم ان يشتري ما يوزن جزاا من غير وزن ولا احتيا من الوزن وتصديق صاحبنا
ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت

في اعطاء الغنم بالضرورية

٥٥

ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عليه مال كيل مسمى فيبيعه الى ما حال فيها اقل من الكيل الذي
 لي عليه فخذها مجازفة فقال لا بأس فالوجه في هذه الرواية ان انما جاز ذلك لان ليس بغير البيع وانما كان
 له عليه شيء معلوم فمضى فخذها ما يعلم ان انقص من مال عليه فلم يكن بذلك بأس وانما المخطور المقدر
 على ما يكال مجازفة **باب** اعطاء الغنم بالضرورية على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضرورية تسماً معلوما او داهم معلومة في كل شاة
 كذا او كذا قال لا بأس بالدرهم وتسست حب بان يكون بالتمن الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض اصحابنا
 عن مدرك بن الهزاه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضرورية بشيء معلوم
 من الصوف والسمن والدرهم قال لا بأس بالدرهم وكرة السمن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل له غنم يبيع البانها بغير كيل قال نعم حتى يقطع او شيء منها فاما ما رواه الحسن بن محبوب
 عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دفع الى رجل غنم ليس من دواهم
 معلومة لكل شاة كذا او كذا في كل شاة قال لا بأس بالدرهم فاما السمن فلا حب ذلك لان يكون حوا
 فلا بأس فالوجه في الاخبار الاولى ان تحمل على هذا الخبر الذي هو مفصل وهو انما كره ضرورتها
 بالتمن يمكن حوا اذا كانت كذلك فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن
 سماعة عن ابي بن عوف عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدفع
 الى الرجل بقراً وغنماً على ان يدفع اليه كل سنة من البانها واولادها كذا او كذا قال ذلك مكره قال
 في كراهية ذلك هو انه عليه على ان يعطيها من البانها واولادها ولو لم يعين ذلك لمكان جائزاً
 وجري ذلك مجري من استأجرها بغير شيء من الطعام الذي يكون فيها فان ذلك لا يجوز وان جاز
 ان يستأجرها بطعام لا يعينه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسين عن زرعة عن طلحة
 قال سألت عن اللبن يشتري وهو في الضرع قال لا لان يجلب الى سكرجه فيقول اشتري منك
 هذا اللبن الذي في السكرجه وما في ضروعهما بشئ مسمى فان لم يكن في الضرع شيء كان ما في
 السكرجه فلا ينافي في الاخبار الاولى لانما باع من اللبن مقدار ما في الضرع فلم يجز ذلك لانه
 مجهول وانما جاز في الاخبار الاولى بينهما مدة معلومة وثمة معينة فكان ذلك جائزاً مجزئاً
 الاجازة فساد ولم يكن ذلك حراماً **باب** من المالك الذي يولد من الزنا الحسين بن
 سعيد عن فضالة عن ابي بن عوف عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ولد الزنا اشتريه

شاة

الغنم

يكره

بشئ

الضرع

وزمانا

الزنا

في ثمن المملوك الذي يولد من الزنا أو يبيع العصير

٥٨

نابا اللقيط

أوابيعة أو استخدمه فقال شتره واسترقه واستخدمه فبيعه فأما اللقطة فلا تشتري عنه عصفورا
عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا يشتري ويستفك فقال
نعم فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن أبي الجهم عن أبي عديبة قال
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يطيب ولد الزنا أبداً ولا يطيب ثمنه أبداً
وما رواه أحمد بن أبي عبد الله عن ابن فضال عن مثقف المحتاط عن أبي بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يكون لي المملوك من الزنا أتج من ثمنها واتزوج فقال
لا تج ولا تزوج منه قال وجه في هذين الخبرين أن نخلها على ضوب من الكراهية
دون الخطر **باب** بيع العصير الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي بن
أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن ثمن العصير قبل أن يغلي
لمن يبتاعه ليطبخه أو يجعله خمرًا قال إذا بعت قبل أن يكون خمرًا وهو حلال فلا بأس
عنه عن فضالة عن رقاعة قال سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن
بيع العصير ممن يخمره فقال حلال السنابيع قمرًا من يجعله شرابًا خبيثًا عتبه
عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
بيع عصير العنب من يجعله حرامًا فقال لا بأس ببيعه حلالًا فيجعله حرامًا فأبعد
الله وأحقه فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن علفقة عن
أبي عبد الله عليه السلام قال كره أبو عبد الله عليه السلام بيع العصير بتأخير قال وجه
في هذا الخبر أنه إنما كره بيعه بتأخير لأنه لا يؤمن أن يكون في حال ما يقبض الثمن
قد صار خمرًا وإن كان ذلك لم يفسد بخطوره الذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة عن صفوان عن يزيد بن علفقة الحارثي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله
رجل وأنا حاضر قال إن لي الكرم قال تبنيه غنًا قال فإنه يشتريه من يجعله خمرًا
قال فبيعه إذا عصيرًا قال إنه يشتريه من عصير فيجعل خمرًا في قريبي قال بعت
حلالًا فيجعله حرامًا فأبعد الله ثم سكت هنيهة ثم قال لا تدين ثمنه حتى يصير
خمرًا تكون تأخذ ثمن الخمر الذي يدل على ذلك ورد مورود الكراهية دون الخطر
ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت أبا الحسن عليه السلام
عن بيع العصير فيصير خمرًا قبل أن يقبض الثمن قال فقال لو باع ثمنه من يعلم أنه يجعله

فمن احيا ارضها

٥٩

خمر احراما لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصيرا فلا يباع الا بالنقد الحسين بن سعيد
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بيع العصير
من يصنعه خمر ا فقال بعه من يطبخه او يصنعه خلا حب الى ولا ادى بالاول بأسا
باب من له ثوب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه نعم لا محمد بن يعقوب
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ساكته عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قنائة فيها شوكا فيستغنى
بعضهم عن شربه ابيع شربه قال نعم ان شاء الله بورك وان شاء ركبيل خطبة الحسين
بن سعيد عن فضالة والقاسم بن محمد عن عبد الله الكاهلي قال سأل رجل ابا عبد الله
عليه السلام وانا عنده عن قنائة بين قوما لكل رجل منهم شرب معلوم فاستغنى
رجل منهم عن شربه ابيعه لجنطة او شعير قال يبيعه بما شاء هذا ما ليس فيه شئ
فاما ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم وحميد بن ذياذ عن الحسن بن محمد بن
سماعة جميعا عن ايان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهي رسول الله صلى الله
عليه وآله عن النطاف ولا ذبعا قال ولا ذبعا ان تشنأ مسناه فقل الماء وتشفى به الارض
ثم يستغنى عنه فقال لا تتبعه ولكن اعرج جارك والنطاف ان يكون له الشرب فيستغنى عنه
فيقول لا تتبعه اعرج اخاك او جارك فالوجه في هذا الخبر ان تحمل بيع ذلك على انه مكره و
ليس بمفطور لان الافضل ان يعطى ما فضل عنه من الشرب اخاه او جاره ولا يبيعه لسي
ذلك بمفطور **باب** من احيا ارضها على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله من غرس شجرة او خروا ديا
ندا لم يسبقه اليه احدا واحيا ارضها ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله عنه
عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ايما
قوم احياوا شيئا من الارض وعمرها فمحق بها وولى له الحسن بن محبوب عن مغوية بن
وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل انى خربة بائنة فاستخرجها او كس
انهارها وعمرها فلان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضه الرجل قبله فطالب عنها فتركها واخرها
فمحق بعد طلبها فان الارض لله عز وجل ولما عمرها على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن
حمران عن حماد عن محمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وكيرو حمران وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن

أحمد بن

بن
يا
أحمد بن

فما شجر ارضها

فما شجر ارضها

في حكم أرض الخراج

٤٠

ابن جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أحيانا مواتا فهو له قال محمد بن الحسن رحمه الله الوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها ما أوردنا كثيرا منها في كتابنا الكبيرين من أحيانا أرضا فهو أولى بالتصرف فيها دون أن يملك بذلك الأرض لأن هذه الأرضين من جملة الأقاليم التي هي خاصة للامام لأن من أحيانا أولى بالتصرف إذا أدوا إليها اللامام وقد دللنا على ذلك في كتابنا المذكور بادل يستوفاه وأخبار كثيرة والذي يدل عليها على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي خلف الكاظمي عن أبي جعفر عليه السلام قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين إذا واهل بيتي الذين أوردنا الأرض ونحن المتقون ولا أرض كلها لنا فمن أحيانا أرضا من المسلمين فليخرجها وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي ولما أكل منها وإن تركها أو حرقها فآخذها رجل من المسلمين من بعده فمروها وأحيائها فهو آخذها من الذي تركها فليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي وله بما أكل حتى يظهل لقائم من أهل بيتي بالسيف فيجوزها ويغنيها ويخرجهم منها كما أحياها رسول الله صلى الله عليه وآله منعتها إلا ما كان في أيدي شيعةنا ففأطعمهم على ما في أيديهم وبيتاء الأرض في أيديهم **باب حكم أرض الخراج الحسين بن** سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزلته فقال هو لجميع المسلمين من هو اليوم ولن يدخل في الإسلام بعد اليوم وطن لا يخلق بعد فقلنا الشرا من الدنيا أين فقال لا يصح إلا أن يشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين فإذا شاء ولي الأمر أن يأخذها أخذها قلنا فإن أخذها من قبل يرد إليه رأس ما لدوله ما أكل من غلتها بما عمل عنه عن الحسن بن محبوب عن محمد بن خالد عن حمزة عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشتري من أرض أهل الشام شيئا إلا من كانت لخدمة فأنما هو للمسلمين الحسن بن محمد بن سيار عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحر عن بكار بن أبي بكر عن محمد بن شريح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من أرض الخراج فذكره فقال نعم أرض الخراج للمسلمين فقالوا والخان يشتريها الرجل عليه خراجها فقال لا بأس إلا أن يسقي من عيب ذلك فأمّا ما رواه محمد بن الحسن الصفي عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثنا أبو بردة عن رجل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف ترى في شراء أهل الخراج قال ومن يبيع ذلك على أرض المسلمين قال قلت يبيعها الذي هو في يده قال ما يبيع الخراج للمسلمين ما قام قال لا بأس إن يشتري حقه منها ويحول حق المسلمين عليه ولا لعله يكون أقوى عليها وأولى بخراجهم منه فالوجه في قوله اشتري حقه منها أي مال من التصرف دون

ففي
الشيخ أبو جعفر عليه
مصحف هذا الكتاب
تهنئة

الكبير
فيها

خال
للمؤمنين للمؤمنين
المؤمنون

أخرها

فيقاطهم

لم يخلق

جرير

في المسلمين السواد

أشتر حقه

٣
الشيخ قدس الله روحه
مُصَنَّفُ هَذَا الْكِتَابِ

قوله الشرح مخفف
ای شیء ۱۲

حُتَّ شَاءَ

الحملة

ارباحه ۲۲
بفضلہ ۲۲

او الغصیل الا

تعلفه

في التمسك على الاحتكار

٤١٣

عن أبيه عن النوفلي عن الشوكاني عن أبي عبد الله عليه السلام قال المحكورة في الخصب ربعون يوما وفي
 الغدة والبلاء ثلاثة أيام فإذا زاد على الأربعين في زمان الخصب فصاحبه ملعون وأولاده ملعونون على
 ثلاثة أيام فصاحبه ملعون أسجل بن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال ليس المحكورة إلا في الخطر والتعريف والترابيب محمل بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبد الله بن
 منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال فقد الطعام على عبد رسول الله صلى الله عليه واله فاقى السلوك
 فقالوا يا رسول الله قد فقدنا الطعام ولم يبق شيئا عند فلان فربيع قال فحمد الله واشتفى عليه لم قال يا مومن
 إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد فقدوا أشياء عندك فأخرجوه وبعه كيف شئت ولا تتخسسه
 محمل بن أحمد بن يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن وهب عن الحسين بن عبيد الله بن جعفر عن
 أبيه عن جدنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه واله
 أنه من المحكرين فامرهم أن يخرجوا إلى بطون الأسواق حيث ينظر الأبصار إليها فقل لرسول الله
 صلى الله عليه واله لو قومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب في وجهه فقال أنا أقوم عليهم أمنا
 السعدي إلى الله تعالى يرفعها إذا شاء ويخفضها إذا شاء قال الشيخ رحمه الله الأخاء عامة في التمسك
 الاحتكار على كل حال وقد روي أن الخطور من ذلك هو أنه إذا لم يكن في البلد طعام غير الذي
 المحكروا يكون واحدا فإنه يلزمه إخراجهم بغيره الله كفضل النبي صلى الله عليه واله ورضي
 عمل هذه الأخبار المطلقة على هذه المفيدة كما يبين في مواضع كثيرة وروى عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال المحكورة أن تشتري طعاما
 في المصروع فتعكره فان كان في المصروع طعاما أو باع غيره فلا بأس بأن يلبس بلبنة الفضل قال وسألت عن
 الزيت فقال إذا كان عندك غيره فلا بأس بما سأكه أبو على الأشعر عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
 أبي الفضل بن سالم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام ما علك قال جانا وركا قدمت على فلان وسألت عن
 كساد فحسبت قال فما يقول من قبلك فيه قلت يقولون محكروا قال يبيعه أحد غيره قلت ما يبيع من
 جزء جزء قال لا بأس ما كان ذلك من قريش يقال له حكيم بن حزام كان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه
 كله فربى عليه النبي صلى الله عليه واله فقال يا حكيم بن حزام أيا له أن تحكروا على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحكروا الطعام ويتوفس به هل
 يجوز ذلك فقال إن كان الطعام كثيرا وبيع الناس فلا بأس به وإن كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فإنه
 يكره أن يحكروا الطعام ويتركه الناس لم يحكروا الطعام باب العدا الذي ثبت بينهم الشفعة

عبد الله بن جعفر

يحيى
 رسول الله
 محمد بن الحسن

من سلم قلت حنا

2. العدد الذين ثبت بينهم الشفعة

42

علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تكون الشفعة الا لشركيين ما لم يتقاسما فان اصابا واثلثة فليس لواحد منهم شفعة يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشفعة لرجل وفي اي شيء هي من نفع وهل يكون في الحيوان شفعة وكيف هي فقال الشفعة جارية في كل شيء من حيوان او ارض او شاة اذا كان الشئ بين شركيين لا غير ما فباع احدهما مضى به فثوبه احق به من غيره وان زاد على الاثنين فلا شفعة لاحد منهم الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن زياد وصفوان عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الملوكة بين شركاء فباع احدهم انا احق به اكد ذلك قال نعم اذا كان واحدا احمل بن محمد عن ابن ابي عمير عن ابي الحلبي عن ابي عبد الله انه قال في الملوكة بين شركاء فبيع احدهم نصيبه فيقول صاحبه انا احق به اكد ذلك قال نعم اذا كان واحدا فقل له في الحيوان شفعة فقال لا فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشفعة على رجل واحد فلو جال فالوجه في هذا الخبر ان جله على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة واما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دار فباعها رجل وطريقهم واحد في عرضة الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق ان ياحدا بالشفعة فقال ان كان باع الدار وحول بابها الى طريق غيره فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار فله الشفعة احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي الحسن عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دار بين قوم اقاموها واخذ كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها تمهم فباع رجل فاشترى نصيب بعضهم اكد ذلك قال نعم ولكن لابد بابه ونفق بابا الى الطريق او ينزل من فوق البيت ويسد بابه وان اراد صاحب الطريق بعيه فانهم احق به والا فهو على طريقه يعني يميل على ذلك الباب فالوجه في هذين الخبرين وان كان الاصل فيما منصور بن حازم وهو واحد احد شيئين احدهما ان يكون المراد بالقوم شركاء واحدا وانما يكون تجوز في اللفظ وانما وجهه بالقوم والوجه الثاني ان غلله على ما حملنا عليه الخبر الاول من التقية دون ما يجب العمل عليه من واجب الشرع واما ما رواه الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اي في الحيوان شفعة فلا ينافي ما قلناه من الاخبار لان الاخبار التي قد منها على ضربين منها

ش
اذا

في الرهن يهلك عند الرهن

٦٥

عامته في كل شيء وذلك يدخل فيها الحيوان وفيلوه فلا يجوز تخصيصها بخير واحد والهرب لا يخرجها ^{من} ^{الشيء}
 الحيوان فيه شفعة وهو خير بوش وعبد الله بن سنان والحلي والأوجه في هذا الخبر
 ان غنله على ان لا يكون في الحيوان شفعة اذا كان بين اكثر من شريكين كما قلناه في فيرو من
 الاشياء فاما ما رفاه على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ^{الاشياء}
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا شفعة في سفينة ولا فخر ولا في طريق فلا ينافي في خبر
 منصور بن حازم الذي قال فيه انه ثبتت الشفعة بالمرو الطريق اذا اراد صاحبه بيعه لان
 الوجه فيه ان غنله على ضرب من التقية لان ذلك مذموم بعض العامة **باب الرهن**
يهلك عند الرهن على بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يرهن عند الرجل رهنا فيصيبه شيء او يضيع قال يرجع بماله عليه ^{الشيء}
 بن سعيد عن انقسم بن محمد وفضالة عن ابان عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام رهن سوارين فهلك احدهما فقل يرجع عليه فيما بقي وقال في رجل رهن عنده دارا فاحترقت
 او اهدمت قال يكون ماله في تربة الارض عنه عن ابن ابي عمير عن ابان عن رجل عن ابي عبد الله
 في رجل رهن عند رجل دارا فاحترقت او اهدمت قال يكون ماله في تربة الارض وقال في رجل
 عنده مملوك مجذوم او رهن عند مال فلم ينزع المتاع ولم يتعامدا ولم يحركه فتاكل من نقص
 من ماله بقدر ذلك قال لا يحل بن علي بن محبوب عن ابن ابي نصر عن داود بن الحصين عن ابي
 العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل رهن عنده اخو عبيد بن فلك احدهما يكون
 حقه في الاخر قال نعم قلت او دارا احترقت يكون حقه في التربة قال نعم او دابتين حقه في احدهما
 قال نعم او قناع فيقصد من طول ما تركه او طعام فيفسد او غلام فاصابه جدرى فيموت او ثيابا
 مطوية لم يتعامدا ولم ينثرها حتى هلكت قال هذا يجوز اخذه يكون حقه عليه فاما ما رواه محمد
 بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرهن فقال ان
 اكثر من مال الرهن فملك ان يؤدي الفضل الى صاحب الرهن وان كان اقل من ماله وملك الرهن
 ادعى له صاحبه فضل له وان كان سواء فليس عليه شيء ^{فان} ^{فان}
 عن ابي حمزة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن قول علي عليه السلام في الرهن يتراد ان الفضل قال ان
 على عليه السلام يقول لك قلت كيف يتراد ان الفضل قال ان كان الرهن افضل مما رهن به ثم طلب
 رد الرهن الفضل على صاحبه وان كان لا يبقى من الرهن ما ينقص من حق الرهن قل وكذا كان

اختلاف الراهن والرهن في مقدار الرهن

٤٩

على عليه السلام في الحيوان وغيره لك فاما اذا اهلك من قبل نفسه او من جهة غيره لم يلزمه شيء وكان له الرجوع على صاحبه بما عليه والذي يدل على ما قلناه مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاح عن ابيان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرهن اذا اضاع من عند المرهن من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن فاخذه وان استهلكه تراد الفضل يحمل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرهن اذا ضاع عند المرهن من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن واخذه وان استهلكه تراد الفضل فيها بينهما احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرهن بمائة درهم وهو ياروى ثلث مائة درهم فذلك اكل الرهن يرد على صاحبه ما بقي درهم قال نعم لانه اخذ رهنا فيه فضل وصيغه قلت في ذلك نصف الرهن قال حساب ذلك والذي يصعد ما قد مناه من الروايات مارواه احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يرهن العلام او الدار فيصيبه الاثم على من يكون قال على مولاه ثم قال ارايت لو قتل قتيلا على من يكون قلت هو في عتق العبد قال لا ترى له يذهب من مال هذا ثم قال ارايت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينار لمن كان يكون قلت لمولاه قال وكذلك يكون عليه يكون له فاما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ارعنت عبدا او دابة فاقا فلا شيء عليك وان هلك الدابة فاقا العلام فانت ضامن قال وجه فيه ايضا ما قد مناه وهو ان يكون سلب هلاكها او سلب العلام شيئا من جهة المرهن فاذا لم يكن كذلك فلا يلزمه شيء وكان حكم ذلك حكم الموت سواء

باب انه اذا اختلف الراهن والرهن في مقدار الرهن

الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يرهن من صاحبه رهنا لا يئنه بينهما فادعى الذي عنده الرهن انما يلف درهم وقال صاحبه للرهن انه بمائة قال لا يئنه على الذي عنده الرهن انه بالتمسكهم وان لم يكن بينهما شيء من الرهن الا بين عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن الفضل بن ابيان عن سليمان بن جبير عن عبيد بن عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رهن عند صاحبه رهنا لا يئنه بينهما فادعى الذي عنده الرهن انه بالتمسكهم فان قال لا يئنه على الذي عنده الرهن انه بالتمسكهم

الزور

العبد

فإنه إذا اختلفت نفسان في متاع وجوب ذالودية

٦٤

فإن لم يكن له بيتة فعلى الذى له الرهن المين أنه بماية الحسين بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابن بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اختلفت في الرهن فقال أحدهما رهنه بالف وقال الآخر بماية درهم قال يسئل صاحب البيتة فإن لم يكن له بيتة حلف صاحب المائة فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن النوفلي عن السكوني عن حمزة عن أبيه عن علي عليه السلام في رهن اختلف فيه الرهن والمرهن فقال الرهن هو بكذا وكذا وقال المرهن هو بكذا قال على عليه السلام صيدق المرهن حتى يحيط بالشن لأنه أمينه فالوجه في هذا الخبر أن نمله على أنه ينبغي للرهن ولا يفضل له أن يصدق من حيث أنتمه وإنما لم يكن ذلك واجبا عليه ولا زكاه والواجب في الحكم ما تضمنته الأخبار الأولى **باب إذا اختلفت نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال الذى عنده أنه رهن** قال الآخر أنه ودية أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صديق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متاع في يد رجلين يقول أحدهما استودعته وكما يقول هو رهن قال فقال القول فيه قول الذى يقول هو رهن عندي لأن الذى ادعى ادعاه الله أو دمه بشهود الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابن بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اختلفت في الرهن فقال أحدهما هو رهن وقال الآخر هو ودية قال على صاحب البيتة فإن لم يكن له حلف صاحب الرهن فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إنى رجل رهن عنده صاحبه رهنًا فقال الذى عنده الرهن ارفقته بكذا وكذا وقال الآخر أنها هو عندى ودية فقال البيتة على الذى عنده الرهن أنه بكذا فإن لم يكن له بيتة فعلى الذى له الرهن المين فلا ينافي الأخبار الأولى لأنه إنما قال عليه البيتة في مقدار ما على الرهن دون أن يجب عليه البيتة على أنه رهن وهو مطابق لما روينا في الباب الأول وإنما يجب في هذا الباب البيتة على صاحب الرهن بأخاودية ولو قال بكذا من ذلك أن عليه شيئا إلا أنه أقل ما يذكره المرهن كان عليه نمين دون البيتة حسب ما تضمنته الباب الأول **باب وجوب ذالودية إلى كل حد** أحمد بن محمد عن البرقي عن فضيل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلا من مواليك مالا له قيمة والرجل الذى عليه المال رجل من العرب فيقدر على أنه لا يعطيه شيئا والمستودع رجل خبيث خارجي شيطان فلم يبع شيئا فقال لى فل له رد عليه فانه ائتمته عليه بأمانة الله فاما ما

استودعته
أنه

في العارية الغير المضمونة

٦٨

رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن شيوع عن القم بن محمد عن سليمان بن داؤد عن حفص بن
 غياث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم
 أو مئاة أو ألص مسلم هل يرد عليه قال لا يرد على صاحبه فعل ولا كان في يده بمنزلة اللقطة فيصيدها
 فيزفها حولا وان أصاب صاحبها رقاها عليه ولا تصدق بها فان جاء بعد ذلك خبره بين الأجر
 والقرم فان اختار الأجر فله وان اختار القرم عزم عليه وكان الأجر له فلا ينافي في الخبر الأول لأن هذا
 الخبر يخص من يعلم ان عين ما أودعه اللص غضب في يجوز ان يمنعه أياه ويرد على صاحبه على الشرأ
 المذكورة في الخبر فاما اذا لم يعرفه بعينه غضبا فلا يجوز حبه عنده فيجب عليه على كل حال **باب**
ان العارية غير مضمونة الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
 حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس على مستعير عارية ضمان وصاحب العارية
 والودعية مؤتمن عنه عن فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا
 من العارية يستعيرها الا انسان فتلك او تترك فقال اذا كان امينا فلا عزم عليه عنه عن
 الضر عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية فقال لا عزم على مستعير عارية
 اذا هلك اذا كان مأموفا **احمد بن محمد بن يحيى** عن هارون مسلم عن سعد بن زياح عن
 جعفر بن محمد عليها السلام قال ممتنه يقول لا عزم على مستعير عارية اذا هلك او سرق او صاعت
 اذا كان المستعير مأموفا فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن جعفر عن ابيه عن وهب عن ابيه
 ان عليا عليه السلام قال من استعار عبدا ملوكا لقوم ضيب فوضا من ومن استعار حرا صغيرا
 فيه ييب فوضا من فهذا الخبر يحمل وجوها أحدها انه انما تضمن اذا استعار من غير ما لك فاما
 اذا استعار من مالك فليس عليه ضمان يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي
 بن السندی عن صفوان عن اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وابي ابراهيم عليه السلام
 قال اذا استمرت عارية بنيراذن صاحبها منك فالمستعير ضمان والوجه الثاني ان يكون
 ملك فحفظه او فقدى حتى هلك فلا اذا كان كذلك كان عليه ايضا الضمان يدل على ذلك ما رواه
 الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا مبر المومنين على الاستاء
 في رجل اعار عارية فملك من عنده ولم ينفها غايلة فقتضى لا يغيرها الما ولا يغيرم الرجل اذا
 استأجر الدابة ما لم يكرهها او يغيرها غايلة والوجه الثالث ان يكون اشترط عليها الضمان
 فانه يغيره اذا كان لا مر على ذلك يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان

صاحب

فإن المضارب يكون له الرجح
بحسب بشرطه
٩٦

عن ابن مسكان قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يضمن العارية إلا أن يكون اشترط فيها ضماناً
الآل فاندر فافاض مضمونة وإن لم يشترط فيها ضماناً على عن أبيه عن النبي عليه عن حماد عن
أبي عبد الله عليه السلام قال صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان وقال إذا هلكت المأتمنة
المستعير لم يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه على عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن نضر
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه قال جميع ما استعرت فاشترط عليك لوزنك والذهب كذا
لك وإن لم يشترط عليك **بَابُ أَنَّ الْمَضَارِبَ يَكُونُ لَهُ الرِّجْحُ بِحَسَبِ**
بشرط وليس عليه من الخسرين شيء أحسن بن محمد عن ابن أبي عمير عن بيان وميمون عن أبي المغيرة عن الحلبي
عن أبي عبد الله عليه السلام قال المال الذي يبيع به مضاربة له من الرجح وليس عليه من الخسرين
شيء إلا أن يخالف أمر صاحب المال أحسن بن محمد عن جماعة عن عبد الله بن جيلة عن إسحاق
عمر عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن مال المضاربة قال الرجح بينهما والوضيعة على المال
عنه عن صفوان عن عاصم بن حميد عن محمد بن ثعلبة عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى أمر
المؤمنين عليه السلام في تاجر اتجر بمال واشترط نصف الرجح فليس على المضارب ضمان وقال أيضاً
من ضمن مضاربة فليس له إلا رأس المال وليس له من الرجح شيء فأمّا ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى
عن الحسن بن محبوب عن الكاهلي عن أبي الحسن موسى عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة
يجعل له شيئاً من الرجح متى فاتت المضاربة متافاً فوضع فله على المضارب من الوضعية بقدر
ما حصل له من الرجح فلا ينفى في الأجر الأول لأنه لا ينفى من الرجح على أنه لا كان المال بينهما شركة فأن
يكون الرجح والنقدان بينهما وأما أطلق عليه لفظ المضاربة مجازاً لأنه كان المال كله من يمينه وإن
جعل بعينه ديناً عليه مع الشركة والذي يكلف عماد كونه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
بن النعمان عن ثعلبة عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء يعني أبا يوسف وأبا حنيفة فقلت
أفي لا يزال يدفع المال مضاربة إلى الرجل فيقول قد ضاع أو قد ذهب قال فادفع إليه أكثر مما
والباقي مضاربة سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال لا يخرج عن علي بن الحكم عن عبد الملك
بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام هل يستقيم لصاحب المال إذا أراد الاستيثاق
لفقه أن يجعل بعينه شركة ليكون أرفق له في ماله قال لا بأس **بَابُ مَا يَكُونُ أَجَارَةً لِأَرْجَحِينَ**
أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن سامة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال لا تؤجر لأرض بالخط ولا بالشجر ولا بالثمر ولا بالإناء ولا بالنطاق ولكن بالذهب والفضة

في من استاجر ارضاً بثمن معلوم

٤٠

لان الذهب والفضة مضمون وليس هذا بمضمون محمل بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان بن يحيى بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا تستاجر الارض ثألاً لثمن ولا بالحنطة ولا
بالشعير ولا بالاربعاء ولا بالنخاف قلت وما الاربعاء قال الثوب والنخاف فقل الماء ولكن يستلها
بالذهب والفضة والنصف والثلث والرابع **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن
الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل الارض بحنطة مساة ولكن بالنصف والثلث
والرابع والخمس **باس** قال **باس** بالمرزومة بالثلث والرابع والخمس قال الشيخ قدس الله روحه
هذه الاخبار كلها مطلقة في كراهية اجارة الارض بالحنطة والشعير فينبغي ان نقيدها ونقول
انما تكرر ذلك اذا اجروها بحنطة يزرع فيها ويعطي صاحبها منها واما اذا كان من غيرها فلا بأس
بذلك **علي بن ابراهيم** عن صالح بن السندی عن جعفر بن بشير عن موسى بن بكر
عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اجارة الارض بالخبرة بالطعام قال ان
كان من طعامها فلا خير فيه **محمد بن الحسن** الصفار عن ايوب بن نوح عن صفوان بن ابي بردة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اجارة الارض بالخبرة بالطعام قال ان كان من طعامها فلا
خير فيه **باب من استاجر ارضاً بثمن معلوم ثم اجروها بالكثير من ذلك**
سهل بن زياد عن ابن فضال عن ابي المعز عن ابراهيم بن ميمون عن ابراهيم بن المشيقي عن ابي عبد
الله عليه السلام وهو يبيع عن الارض يستاجرها الرجل ثم يوجرها بالكثير من ذلك قال ليس به بأس

محمد بن الحسن

الاجارة
ان يبيع
ان يبيع
الاجارة
ان يبيع
ان يبيع

الارض ليست بمنزلة البيت والاجيران فضل البيت حرام وفضل الاجير حرام **احمد بن محمد** بن الحسن بن محبوب
عن خالد بن حوز عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتقبل اجارة
من الدهاقين فيوجرها بالكثير ما يتقبل بها ويقوم فيها بحنطة السلطان قال لا بأس به ان الارض
ليست مثل الاجير ولا مثل البيت فضل الاجير البيت حرام **علي بن ابراهيم** عن ابن ابي عمير عن ابي المعز عن ابي عبد
الله عليه السلام في الرجل يستاجر الارض ثم يوجرها بالكثير ما يستاجرها قال لا بأس به ان هذا ليس كما حوثن ولا
ان فضل الحانو لا يجزئ **قال الشيخ** قدس الله روحه هذه الاخبار مطلقة في جواز اجارة الارض بالكثير ما
استاجر ما وينبغي ان نقيدها ما ان نقول يجوز له اجارتها اذا كان استاجرها بدينار
او ثمانية مائة ان يوجرها بالنصف والثلث والرابع وان علم ان ذلك لا يكثر يدل على ذلك
مارواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن علي بن الحكم عن ابيان عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استاجر من السلطان من ارضه فخرج يدرأهم

محمد بن الحسن

الاجارة
ان يبيع
ان يبيع
ان يبيع
ان يبيع
ان يبيع

في استأجر أرض بغير معلوم

مسألة أو بطعام مسقي ثم أبرها وشروط من يجوزها استأجرها للصحة وأقل من ذلك وأكثر وله في الأرض
بعد ذلك فضل يصلح له ذلك قال ثم إذا حفر نورا أو حفر لم يخلأ بينهما ثم بدلك عليه ذلك والثالث
أنه يجوز مثلا إذا استأجرها بالثلث أو الربع أن يوجرها بالنصف لأن الفضل إنما يحرم إذا
كان استأجره بمرأهم وأجرها أكثر منها وأما على هذا الوجه فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه
ابن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقتبل الأرض
بالثلث أو بالربع فأقبلها بالنصف قال لا بأس به فأقبلها بالالف درهم وأقبلها بالالفين قال لا يجوز قلت كيف
جاء لأهل ولهم غير الثاني قال لأن هذا مضمون وذلك غير مضمون محال بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن أسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أقتبلت أرضا بدينار وفضة فلا
تقبلها بأكثر مما تقبلتها به وإن قبلتها بالنصف بالثلث فذلك من قبلها بأكثر مما تقبلتها بالدينار والفضة
مضمونان ومنها أنه إنما أجاز ذلك إذا حدث فيها حد ثاقا ما قبل ذلك فلا ينبغي وهو يدل
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن إبان عن إسماعيل بن
الفضل الحاشي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استأجر أرضا من أرض الحراج
بدرهم مساة أو بطعام معلوم فوجرها بقطعة أو جريبا جريبا بئني معلوم أف يكون له
مقتل ما استأجر من السلطان ولا يفتقر شيئا أو يوجرها بثلث الأرض مقطعا على يعطيهم البذر
والنفقة فيكون له في ذلك فضل على إجارته وله ثلث الأرض وليست له فقال إذا اشتكت
أرضها فافقت فيها شيئا أو رمت فلا بأس بما ذكرته منها أنه يجوز أن يوجرها بثلثها منها بأكثر
سألت جارة الأرض ويتصرف هو في الباقي من ذلك يجوز من ذلك وإن قل يدل على ذلك
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم أحدهما عليه السلام
قال سألت عن رجل يستكرى أرضا بدينار فيكتريها بخمسة وتسعين دينارا ويؤجر
بقيتها قال لا بأس باب الصانع يعطي شيئا ليصلح فيفسد هل يضمن
أهم لا على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن القصار يبيد قال كل جدير يطي الأجر على أن يصلح فيفسد فهو ضامن عنه عن
أبيه عن النوفلي عن ليث بن عطاء قال كان أميرا مؤثرا يضمن القصار والقصار والصائغ يضمن
على امتعة النائم وكان لا يضمن من الفرق والحرق والشرا القالب على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن
أبي نجران عن صفوان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن القصار يبيد أمرا

باب لصاحبه جعل بخيالي صلحه في نفسه

٤٢

عن ابراهيم
ابن ابراهيم

واشترط عليه ان يعطى في وقت قال اذا خالنا خرج الثوب بعد الوقت فهو ضامن علي عن ابي
اسماعيل بن مازن عن يونس قال سالت الرضا عليه السلام عن القصار والصانع يضمنون قال لا يصلح ان
الابعدان يضمنوا وكان يونس يعمل به وياخذ علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن اب
عبد الله عليه السلام ان اسير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل استاجر رجلا ليصلح بابا نضرب به لسمار
فانصدع الباب فضمنه امير المؤمنين عليه السلام احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسماعيل عن
ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الثوب دفعه الى القصار فيخرجه قال اغرمه فلانك
انما دفعته اليه ليصلحه ولم تدفع اليه ليعنفه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطى الاجر ليصلح في نفسه
ضامن فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الصانع والقصار فقال ليس بضمان قال وجه في هذا الخبر ان يحمل علي
الصانع اذا كان مامونا ليعقب لصاحبه الا يضمن وان كان ذلك ليس بواجب يدل على ذلك ما رواه علي
ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضمن
القصار والصانع احتياطا وكان ابي يتقوى عليه اذا كان مامونا الحسين بن سعيد عن ابن فضال
عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضمن القصار والصانع
بحملطبه على اموال الناس كان ابو جعفر عليه السلام يفضل عليه اذا كان مامونا ويترك ما ذكرناه بيانا ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن السخدي عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن الصباح قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن القصار يسلم اليه المتاع فيخرجه او يخرجه فيخرمه قال نعم غرمه ملجئت يداه انك اعما
ليصلح لم نقطه ليعنفه عن ابن رباط عن منصور عن بكير بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يضمن القصار الا ملجئت يداه وان افقه حلقته **باب من اكرى اية الى موضع**
فلا فلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة الحسين بن محمد بن سماعة عن المشي عن ابان
عن الحسن بن زياد الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكرى من رجل دابة الى موضع فلا
الموضع الذي يكرى اليه فتقت الدابة فقتل هو ضامن وعليه الكرا بقدر ذلك احمد بن محمد بن
عمر بن ابي ولاد قال اكرى بيتا بكذا او كذا او خرجت في طلب عزمي
فما صرت قرب مظلوك ففكرت ان صاحبي توجه الى النبل فتوجت نحو النبل فلما اقيت النبل فوجدت
انه توجه الى بغداد فاتبعته وظهرت به وفروخت فها بيني وبينه ورجعت الى الكوفة فها

عن فضالة

عن
ابنه

بكر

عن

كتاب النكاح

٣

ذهابى بحين خمسة عشر يوما واخبرت صاحب البغل بعدنى واددت ان التحمل منه مما صنعت ان
 فبذلك له خمسة عشر يوما فاني ان يقبل فتراضينا يا بن حنيفة فاحرقه بالقصة واخبر الرجل فقال
 لي ما صنعت يا ابن بعل فقلت قد جعلته سليما قال ثم بعد خمسة عشر يوما قال تريد من الرجل قال اريد
 بعل فقلت حبه على خمسة عشر يوما فقال لي ما ارى لك حقا لانه اكثره الى قصر بنى هبيرة فقال
 وركبه الى النسل والى بغداد فغنم قيمة البغل وسقط الكراخا لارد البغل سليما وقبضته لم يلزمه كرا
 قال فخرجنا من عند رجل صاحب البغل يشترج فوجته ما اتقى به ابو حنيفة واعطيت شيئا وقلت
 منه وحيث تلك السنة فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام بما اتقى ابو حنيفة فقال في مثل هذا القضا
 وشبه تمنع السماء ماؤها وتمنع الارض زكاتها قال فقلت لا بن عبد الله عليه السلام فاسترى انت قال
 ارى له عليك مثل كرا البغل ذهبا من الكوفة الى النسل ومثل كراى البغل من النسل الى بغداد ومثل كراى البغل
 من بغداد الى الكوفة توفيها اياه قال قلت له جعلت قد اله فقد علمتته بدراهم فلي عليه علفه قال لا
 فاصفقت طرايت لو عطي البغل او نفق اليس كان يلزمنى قال ثم قيمة البغل يوم خالقه قلت فان احباب
 البغل كسر دبرا وعقر قال عليك قيمة ما بين القصة والبيع يوم تروده عليه قلت فين يرغ ذلك قال انت
 وهو اما ان يلف هو على القيمة ويلزمك فان ربح اليين عليك فقلت على القيمة ليؤرك اياي منا
 البغل بثور يمدون ان قيمة البغل يوم اكترى كذا وكذا فيلزمك قلت في اعطيتهم دراهم وخرجوا
 وحلفه قال فما رضى احلك حين قضى عليه بوحيفة بالظلم والجور ولكن ارجع اليه واخبره بما
 افتيتك به فان جلتك في حالي بعد معرفته فلا تلحق عليك بعد ذلك قال ابو كاد فلما انصرفت من وحي
 ذلك لتيت للمكارى فاحرقه بما اتقاني به ابو عبد الله عليه السلام وقلت له قل اشئت حق عليك
 قال فاحسبت لي جبرين عكذ وقع في قلبى له التفضيل وانت في حالي وان اردت ان ارد عليك الذي
 اخذت منك ضلت فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان
 عن ابن خالد عن زيد بن علي عن ابياته عليهم السلام انه اتاه رجل ثكاري ابة فهلك فاقوله كان
 الموت فضنه الشرح لم يعجل عليه كرى قال وجه في هذا الرواية ضرب من القية لانها موافقة لما ذكره
 كتاب النكاح ابواب تحليل الرجل جاريتة لغيره باب انه يجوز
 ان يحل الرجل جاريتة لغيره من اخبرني احمد بن عبيد بن عيسى عن ابي الحسن على بن محمد بن الزبير الكوفي
 عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن العلاء بن رزين عن
 محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن رجل عمل لغيره فوج جاريتة فقال هي لاسلاما

تخصيص

قوله دراهم يخرج حبل
 ما طهر اربعة ايام - ١٢ -
 لزمه ذ

حين
 حلال

في تحليل الخبر

٤٢

أحفلنا عنه على أخويه عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن خريس بن عبد الملك قال قال ابن
 عمر الرجل جارية لأخيه عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن كرام بن عمرو عن محمد بن عبد الله بن
 علي بن سلام قال قلت لأبي جعفر جارية قال نعم لا بأس به ما أحل له منها عنه عن محمد بن عبد الله
 عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مغارب قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما يحل من
 الجارية تحتك وتصلب منها فإذا خرجت فاردوها الما يحل من يعقوب عن مدة من أصحابنا عن سهل
 بن زياد عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أبي إبراهيم عن أبيه جارية عن ابن محبوب عن ابن رباب عن أبي بصير
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أعتقتك جارية قال هو له حلال قلت أفحل له ثمنها
 لا أمّا يحل له ما أعتقتك عن مدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن
 الكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يحل لأخيه فوج جارية قال نعم له ما أحل له منها
 عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن إسحاق بن زبيح قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة أعتقتك
 جارية فقال ذلك لك قلت أنا كنت تزني فقال كيف لك بما في قلبها فان طلت أنها تزني فلا قاما ما
 أحمد بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت عن رجل
 يحل فوج جارية قال أحب ذلك فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه لأنه ورد في الكراهية وقد ورد
 عليه السلام بذلك في قوله لا تمتك لك الوجه في كراهية ذلك أن هذا ما ليس هو اتفاقاً عليه أحد من أئمة
 ومابشعون به علينا فالتمسوا هذا سبيلاً أفضل إن لم يكن حراماً يجوز أن يكون أمّا كره
 ذلك إذا لم يشترط حرية الولد فاقا اشتراط ذلك فقد زالت هذه الكراهية ببدل على ذلك ما رواه
 الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل
 فوج جارية قال في أكره هذا كيف يصنع إن حلّ قلت فقول إن حلّ قلت منك فلو كان
 بأس بهذا قلت فالرجل يصنع هذا بأخيه قال لا بأس فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسن
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن جلد عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة قتول زوجها
 جارية قال لا يحل له فوجها إلا أن تبني أو يلبس له قال الوجه في هذا الخبر أن محله قوله إذا قال لها
 لك ما دون الفرج من خدمتها لأن من العلوم من عادة النساء أن لا يملكن أزواجهن من ولى ما
 قبل وإذا كان الأمر على ما قلناه لم يحل له فوجها على حال فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
 الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام في رجل
 عن المولا يحل له أن يطأ ما لا يفتي فيه تزويج إذا أحل له مولا قال لا يحل له قال الوجه في هذا الخبر أن محله

٢٢
 أحمد بن محبوب عن
 ابن أبي له

٢٢
 عن محمد

في حكم ولد الجارية المحللة

٤٥

بالمال كحدون الحر أو الوجه في الكرامة ذلك ان هذا النوع من التحليل هو كالتملك للغير فجاء الباز
فوفي الحقيقة يستبع وطيبا بالملك فاذا كان العبد لا يبيع ان يملك لم يأت هذا فيه ويجوز ان يكون المراد
بالتحليل اذا حل له جارية في المحلة غير معينة فانها لا تحل له بل ينبغي ان يعين على الجارية التي تريد تحليلها
له يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن فضل بن مرشد قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام لو كاسي في يدي مال فسالته ان يعل له ما اشترى من الجوارى فقال ان كان يعل لي
احل لك فهو لك حلالات اباعه الله عليه السلام عن ذلك فقال ان احل لك جارية صبيها في لك
حلالات ان قال اشترى مني ما اشترى فلا تنفاه منهن شيئا الا ما دام له الاجارية يراها فيقول هي لك حلالات
ان كان لك انت مال فاشترى من مالك ما بدا لك **باب حكم ولد الجارية المحللة على**
الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ابيان بن عثمان عن خريس بن عبد الملك قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام الرجل يعل اخيه فجاءه ولد حلالات قال هو لولي الجارية
الا ان يكون اشترط على مولى الجارية حين احلها له ان جاءت بولد فهو للحسين بن سعيد عن فضال
بن ايوب عن ابيان بن عثمان عن الحسين بن المطهر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية الفرج قال لا بأس
به قلت فان كان منه ولد فقال لصاحب الجارية الا ان يشترط عليه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
بن محمد عن سليم الفراء عن حمزة بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعل فجاءه ولد فقال لا بأس بذلك
قلت فان اولدها قال يضم اليه ولده وتروا جارية على مولاها وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي
بن الحكم عن داود بن النعمان عن اسمعيل بن حمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يعل جارية
او حرة هل جارية اخيها قال بلى له من ذلك ما احل له قلت فجاءت بولد قال يلحق باعرس ابويها
ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن ابي عبد الله
بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لاهيه جارية لك حلالات قال قد حللت
قلت فانها ولدت قال المولد له والامر للولي واذا صاحب الرجل اذا فعل محرما باخير ان يمتن عليه نصيبا
وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن سليمان بن حمزة عن حمزة بن محمد
قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يعل جارية قال لا بأس به قال قلت فانها جاءت بولد قال لا بأس
اليه وتروا جارية على صاحبها قلت ان لم ياذن في ذلك قال لا قد اذن له في ذلك وهو كالأب
ان يكون ذلك فليست هذه الاخبار متافية للاخبار الآتية من وجهين احدهما انه ليس بشئ متناه
يلحق المولد باعرس ويضم اليه ولذا وان لم يشترط بعل هو مملوك واذا وقعت الاخبار بالحق قد متناها

عن
احمد بن محمد
فضل

الحسن

عن
الشيخ
ابن
نحوه

عن
ابن
نحوه

في رواية لفظ التحليل و أبواب السنة

٤٦

أنه

وأنه متى شرط كان لأحقابه ومتى لم يشترط كان ملوكا وجب أن تحمل هذه الأخبار على ذلك المصلحة و
 ليس قوله أنه اذن له وهو لا يامن أن يكون ذلك بآتي من أن يكون شرط أنه لو كان هناك
 ولد كان لأحقابه وإنما لم ياذن له في الإقضاء إليها على وجه يكون منه الولد في أغلب الأوقات
 بل أمره بالقرز وإن كان شرط أن لو حصل ولد كان لأحقابه بحرية حسب قدماء ومتى حملنا على هذا
 الأخبار وعلى ظاهرها في أنه يلحق الولد بالحرية على كل حال احتبنا أن نغذف الأخبار الأولى التي تضمن ذلك
 الشرط وذلك لا يجوز بل ينبغي أن تستلزم طريقا نخرج فيه بين الأخبار والوجه الآخر في هذه الأخبار
 أن تحمل قوله عليه السلام يضم إليه ولده على أن المراد به بالثمن لأن ولده لا يجوز أن يكن من استرقا
 بيل يلزم أن يعطى أباه بالقيمة يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن جميل بن صالح عن خريس بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يملك أخيه جارية ويملك
 تخرج في حوائجه قال هل لعلنا رأيت أن جاءت بولد ما يصنع به قال هو لولي جارية ألا أن يكون
 استرط عليه حين أحلها له أنها ان جاءت بولد فهو حر وإن كان فعل فهو حر قلت في ذلك قال إن كان له
 مال اشتراه بالقيمة محمل بن الحسن القفاري عن إبراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم
 عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام في امرأة قال رجل فرج جاريته لك حلال فوطئها فولدت يقول الولد
 عليه بنية بأب ندر أعني ذلك لفظ التحليل دون العارية محمل بن محبوب
 علي عن أبيه عن ابن أبي عمير قال أخبرني قاسم بن عروة عن أبي العباس الجعفي قال سأل رجل أبا عبد الله
 عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج فقال حرام ثم مكث قليلا وقال لكن لا بأس بأن يملك الرجل
 جاريته لأخيه فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن ابن عباس عن عثمان بن الحسن الجعفي
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عارية الفرج قال لا بأس به قلت فإن كان منه ولد فقال الصالح
 ألا أن يشترط عليه فالوجه في هذا الخبر أن يحمل سؤال السائل عن عارية الفرج على ضرب من القزور
 أن يكون مراده بذلك التحليل الذي قد مناه وأما ما عارية من حيث لم يكن عقد أو مبدأ ولا
 ملكا وإنما فاشبه العارية التي لأصحابها استرطاعا فاطلق عليه اسمها وإن كان عند التحقيق لا يجوز إطلاقها
 حسب ما يقتضيه الخبر الأول **أبواب السنة بالتحليل** المتعجل بن محبوب
 عن علي بن إسماعيل بن سهل بن زياد عن أبيه عن جميعا عن ابن أبي عمير عن عاصم بن حميد
 عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السنة فقال نزلت في القرآن فما استقمتموه من
 فأنوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيها تراخيكم به من بعد الفريضة محمله عن محمد بن سنان

بقيته

الحسين

الكتاب

أبا جعفر

الفرمانی

لا ينفق التمتع إلا بالمؤمنة العارفة والتمتع بالإبكار

٨

ويمتثل مع نسبه ان يكون لملاد به اذا كانت المرأة من اهل بيتا الشريف فانه لا ينفق التمتع بها لما يطعن
اهلها في ذلك من العار ويصديها من القتل ان لم يكن ذلك محظورا فاما ما رواه محمد بن احمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن زرارة قال سأل قماره انا عنده عن الرجل
يتزوج الفاجرة متعة قال لا بأس وان كان التزوج الاخر فليحسن بأبيه عنه سعدان عن علي
بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام نسأ اهل المدينة قال فواسق قلت فانزوج منهن
قال نعم فالوجه في هذين الخنوين وما جرى مجراهما ان نكحها على الجواز والاخبار بالاولى على
كلامهم كذا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يقع الرجل باليهودية والنصرانية وعنده حرمة مختار
محمد بن عثمان عن ابيان بن عثمان عن زرارة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا بأس ان يتزوج اليهودية والنصرانية
متعة وعنده امرأة سميت عن اسماعيل بن سعد لا يشرع في ذلك قال سألته عن الرجل
يتمتع من اليهودية والنصرانية قال لا ادرى بذلك باسا قال قلت فالمجوسية قال اما
المجوسية فلا قوله عليه السلام اما المجوسية فلا محول على ضرب من كراهية وعنده الحكم
من غيرها فامع عدم غيرها فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان
عن الرضا عليه السلام قال سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال لا بأس به قلت المجوسية فقال
لا بأس به في متعة عن ابي عبد الله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا بأس بالرجل ان يقع بالمجوسية عن البرقي عن فضل بن عبد ربه عن حماد بن عيسى عن
بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام مثله قال الوجه في هذا الاخبار والجواز ورفع الخطر وان كان
الافضل التمتع بالمؤمنات لطيفات حسيا قد مناه ويزيد ذلك بيا فاما ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن موسى بن حكيم عن ابراهيم بن حنيفة عن الحسن الملقب قال سألت الرضا عليه السلام التمتع
من اليهودية والنصرانية فقال يقع من الحرمة المؤمنة لا من غيرها عظم حرمة لها يا ابا عبد الله التمتع بها
محرم بن احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عمر بن يزيد عن محمد بن سنان عن ابي سعيد القاط قال سأل ابو
عبيد الله عليه السلام عن التمتع من الابكار واللوثة بين الابوين فقال لا بأس الا قول كما يقول هؤلاء
الافكار بل جوسعيد عن ابيه قال سألت عن التمتع من البكر اذا كانت بين ابويها بلا اذن ابويها قال لا بأس
بالم يفتن ما هنا لا تمتنع بذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن الطوسي عن
ابان عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لعبد الله اني لما انكحك تزوجت متعة لا باذن بها

أما عبد الله عليه السلام
فإنه إذا كان النكاح
عائلا لم ينفق التمتع
بغيره من غير النكاح
فإنه ينفق التمتع
بغيره من غير النكاح

بن
عيسى

بن
سنان

منها

التمتع بالبكر
من غير النكاح

في التمتع بالانكاح وجواز التمتع بالانكاح

٢٩

فألوجه في هذا الجمل أحد أشياء أحدها ان يكون البكر صبياً لم يبلغ فانه لا يجوز التمتع بها الا باذن
 ابيها يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
 ابراهيم بن محمد الاشعري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية عن محمد بن مسلم قال سألت عن المجاورة فيتمتع
 منها الرجل قال نعم الا ان يكون صبياً فتمتع قال قلت اصلحك الله فكم ائمة الله اذا بلغت لم تمتدح قال
 عترة سنيين ومنها ان يكون الخبز يخرج بخرج التقية يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
 بن عيسى عن الفضل بن كير اللادي عن المطلب الدلال انه كتب الى في الحسن عليه السلام ان امرأة كانت
 معها في الدار تفرقها وتجنف نفسها فاشهدت الله وملائكته على ذلك ثم اتت باها زوجها من رجل
 اخر فاما تقول فكتبك لتزويج الدائم لا يكون لا بولي وشاهدين ولا يكون تزويج متعة بغير
 على نفسك واكرم رجلاً الله ومنها ان يكون الخبز ورد مورث الكراهية دون الخطر يدل على ذلك
 ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابي عبد الله عن حفص بن النجدة عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل يتزوج البكر متعة قال يكره للعيب على اهلها باب جواز التمتع بالانكاح
 بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فيتمتع بالامه باذن اهلها قال
 ان الله تعالى يقول فامكروا من باذن اهلها فمكروا بن محمد بن احمد بن محمد بن ابي نصر عليه السلام
 الرجل يمتنع بامه وبل باذنه قال نعم عمن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 بن يمتنع من الملوكة باذن اهلها وله امرأة حرة قال نعم اذا كان باذن اهلها اذا رضيت الحرة فلو كان اذنت له فحرة
 يمتنع منها قال نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن حقيقين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن
 الرجل يتزوج الامه على الحرة متعة قال لا فالوجه فيمن غفله على انه لا يجوز له ان يتزوجها الا باذن حرة
 ما يبتاعه في خبر محمد بن اسماعيل بن بزيع دون ان يكون ذلك محظوراً على كل حال الى الله يعين على جمع بين اكثر من زوجة
 في المتعة محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن احمد بن اسحاق الاشعري عن بكر بن محمد لا اذكر
 قال سألت الحسن عليه السلام عن المتعة اهي من الاربع قال لا سمعت عن محمد بن يحيى عن ابي
 محمد عن ابن محبوب عن ابن رباب عن زرارة بن اعين قال قلت ما يعمل من المتعة قال كرهت
 عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي بصير قال
 ابو عبد الله عليه السلام عن المتعة اهي من الاربع قال لا ولا امر التبعين عنه عن الحسن بن
 محمد عن احمد بن محمد بن يحيى عن سعد بن مسعود عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال يكره المتعة اهي من الاربع قال تزويج منق انما فافهم مستأجران محمد بن محمد

وارسله

٢٢
اربع٢٢
عن علي
الحسين

يعود للمع بين أكثر من أربعة في المتعة

٨٠

يحيى عن إلباس بن معروف عن القم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن
 أبي جعفر عليه السلام في المتعة قال ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا تورث ولا تخرج من
 وقال عبد قيس خمسة وأربعون ليلة فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن معوية بن حكيم عن
 بن الحسن بن رباط عن عبد الله بن مسكان عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن
 المتعة قال هي أحد الأربعة وما رواه أحمد بن محمد بن أبي خضر عن أبي الحسن عليه السلام قال ثلثا
 عن لو حبل يكون عند المرأة فيلزمه يزوج باختياره قال لا قلت حكى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 أنما هي مثل الماء يزوج ما شاء قال لا هي من الأربع قال وجهه في هذين الخبرين أن غلبها على
 ضرب من الاحتياط والفضل والأخبار الأولى على الجواز ورفع الخطر يدل على ذلك ما رواه أحمد
 بن محمد بن أبي خضر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال قال أبو جعفر عليه السلام اجعلوهن من الأربع
 فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود
 بن سعيد عن القم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ثلث متعة
 بغير شهود قال لا بأس بالتزويج البتة بغير شهود فيما بينه وبين الله عز وجل وإنما جعل الشهود
 في تزويج البتة من أجل الولد ولو لا ذلك لم يكن به بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 صفوان عن ابن مسكان عن المعلى بن خنيس قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما يجوز في المتعة
 من الشهود فقال سجل وامرأتان تشهد ما قلت أرايت أن امرئ يجحد وأحدًا قال نعم لا يجوز
 قلت رأيت أن اشفقوا أن يلزم أحداً غير يسر رجل واحد قال نعم قال قلت جعلت فداك كالمسك
 على هذا انتهى صلى الله عليه واله يزوجون بغير بيعة قال لا فلا بد في الخبر الأول لأنه ليس في
 الخبر المنع من جواز فكاح المتعة بغير بيعة وإنما يتضمن ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه
 واله أنهم ما تزوجوا إلا ببيعة وذلك هو الأفضل وليس إذا كان ذلك غير واقع في ذلك
 المصود على أنه محظون كما قلنا فإنا نعلم أن ما هنا أشياء كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل
 في ذلك الوقت ولم يدل ذلك على حظر على أنه يمكن أن يكون الخبر مودع الاحتياط دون الألباب
 لثلاثة مقتضى للمرأة أن ذلك يجوز إذا لم تكن من أهل المعرفة والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه
 الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل عن الحوث بن المغيرة قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام ما يجوز في المتعة من الشهود فقال سجل وامرأتان قلت فإن كره الشهود قال
 يجوز به سجل إنما ذلك لكان المرأة لثلاثة قول في نفسها هذا الخبر باب إذا شرط ثبوت

عن
 ٢٢

التزويج تزويج

باب في شرط ثبوت الميراث للمتعة كالجارية

٨١

الميراث في المتعة كان ذلك جازا ورواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال تزويج المتعة ككاح عتيد وككاح بطيعة
 ان اشترطت الميراث كان وان لم تشترط لم يكن الحسين بن سعيد عن الفضل بن ماص بن
 حميد عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام كراهية الميراث في المتعة فقال ما نكح
 عليه الى ما شاء من الاجل قلت ارايت اطلقت قال هو ولد فان اراد ان يستقبل المأجور
 فعل وليس عليها عدة منه وعليها من غير خمسة واربعون ليلة وان اشترط الميراث فمما على
 شرطها فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن الحسن بن جهم عن
 بن موسى عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج المرأة
 متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط فلا ينفق في الخبز بين الاوليين
 لان الواجب فيه انه لا ميراث بينهما سواء اشترطت فميراث او لم يشترط لان من لا حكم الا ان
 في المتعة نفق التوارث وانما يحتاج ثبوت الميراث الى شرط والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشر عن حماد بن عثمان عن جميل بن صالح
 عن عبد الله بن عمرو قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال جلال من الله وكرمه
 قلت فاحدها قال من حد ودعها الا ترثها ولا ترثك قال قلت كم حدتها قال خمسة واربعون
 يوما او خمسة مستقيمة واما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي
 عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة متعة او ياتوارثا
 اذا لم يشترط وانما الشرط بعد الكاح فالوجه في هذا الخبر ان نكحه على انه اذا لم يشترط لجل
 فانها ياتوارثان والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل عن ابيان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كذا تقول
 لما اذا خلوت بها قال تقول تزويج متعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله لا واردة ولا
 موروثة كذا وكذا او ما وان شئت كذا او كذا سنة بكذا او كذا درهم او نكح لاجل ما تراضيا
 عليه قليلا كان او كثيرا فاذا قالت نعم فقد رضيت وهو مراثك وانت اولى الناس بما قلت فان
 استخف ان ذكر شرط الايام قال هو اضطر عليك قلت فكيف قال ذلك ان لم يشترط كان تزويج مقام تزويج
 المتعة في العدة وكانت المرأة ولم تقدر على ان تطلقها الاطلاق السنة واجب مقدار ما يجوز من
 ذكر الاجل في المتعة محمد بن يعقوب عن حماد بن ابيان عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن

مقدار ما يجزئ من ذكر الرجل في الدقة

٨٢

علي بن زياد عن محمد بن حنظل عن أبي عبد الله عليه السلام قال يشترطها ما شاء من الأيام
 عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال
 قلت له الرجل يتزوج ستة سنة وأقل وأكثر قال إذا كان بشئ معلوم إلى أجل معلوم قلت فبئس
 بغير طلاق قال نعم فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال
 عن ابن بكير عن زرارة قال قلت له هل يجوز أن يقع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين فقال
 الساعة والساعتين لا يوقف على حدّهما ولكن العرس والعردين واليوم واليومين واشباه ذلك
 عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن القسم بن محمد عن رجل سمع قال لست
 بأبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على عرد واحد فقال لا بأس ولكن إذا فرغ فليج
 وجهه فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الرخصة والاحوط ما تضمنته الأخبار لا قوله أن يكون
 ذكر الأجل أياما معلومة أو شهرا معينة فاما الساعة والساعتين والدفت والدفتين فإلا
 تحصيله على التحقيق والاولى أن يكون المراد بالدقة والدفتين في الخبرين انما يجوز مضافا
 إلى يوم بعينه أو بأيام باعيا فاما إذا ذكر الدقة مبهم ولم يضافها إلى يوم بعينه كان ذلك
 عقدا إذا لم يخل إلا بالطلاق يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القسم عن هشام الجواليقي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 أنزوج المرأة ستة مرة مبهم قال فقال ذلك أشد عليك تشاؤون ذلك فلا يجوز للمرأة أن تطلبها
 إلا على طهر شاهدين قلت أصح لك الله فكيف أتزوجها قال أياما معدودة فتبقى متى بمقدار
 ما تراخيت به فإني مضى أياما كان طلاقها في غيرها ولا فقه لها عليك قلت أنت تقول لعلها أتزوجك
 على كتاب الله وستة نبيّه صلى الله عليه وآله ولبيّ ولبيك كذا وكذا أشعرا بكذا وكذا أمها على أن يسمي
 عليك كقيل لكينين لي ولا أتم لك ولا أطلب ولدك ولا مدة لك على فإني مضى بمضى غرطك خلافتك
 حق مضى لك خمسة وأربعون وإن حدث بك ولد فاعطيني بأب أن ولد المستلاح بيسر
 أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ما حم بن حميد عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
 له أرايت جعلت قال هو ولده محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير وغيره قال
 الماء ماء الرجل يعنيه حيث شاء إلا أنه ان جاء بولد لم يكره ويشدد في تكرار الولد عنه
 علي بن إبراهيم عن الحسن بن محمد ومحمد بن الحسين عن عبد الله بن الحسن بن حبيب عن أبيه
 قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الشروط في لثعة فقال الشروط فيها كذا وكذا فان كان

الفهرست
 المدة المعينة

عدة قد
 فلا يطر
 فمستأ

الحسن بن
 قالت

۲۲
لابنه ابد اولاديه

امراة

الفرد

三

۲۴

ابن علي عليه السلام

ولا قهر ما تجارية على سيد ما اتمايم ذلك منه اذا اتى التجارية ه حلال له فلا تحمل تلك
التجارية ابدا لابييه ولا لابنه واذا تزوج رجل امرأة تزوجا حلالا فلا تحمل المرأة لابييه
ولا لابنه عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم
عن حماد ما عليها السلام انه قال لو لم يقرم على الناس ازواج النبي صلى الله عليه وآله لقول
الله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكروا اذ واجهه من بعد انكروا على الحسن و
الحسين عليهما السلام لقول الله تعالى ولا تنكروا ما نكح اباؤكم من النساء ولا يصلح للرجل ان
ينكح امرأة جده محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن يونس بن يقطين
قال قلت لابي ابراهيم موسى عليه السلام رجل تزوج بأمرأة فأتها قبل ان يدخل بها التحمل لابنه
فقال يكومونه لانه ملك العقدة فاما ما رواه الصغار عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن اذني ماذا فعل الرجل بالمرأة لم تحل لابنه ولا لابييه
قال لم يحد في ذلك المباشرة ظاهرة او باطنة مما يشبه مثل لفرجين فذلك في الخبرين الاولين
لان هذا الخبر مخالف لكتاب الله والخبران الاولان مطابقان له قال الله تعالى ولا تنكروا
ما نكح اباؤكم من النساء وقال وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم ولا يسيدهم بالدخول فيمنه
ان يتعلق الخطر بنفس لعقد على ان هذا الخبر موصل منقطع وطريقه محمد بن عيسى عن
عن يونس وهو ضعيف وقد استثناه ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن حماد
الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة وقال ما يختص بروايته لا ارويه ومن هذا
صومرة في الضعف لا يعترض بحديثه ويحتل مع سلامته من ذلك شيئين احدهما ان يكون
المراذيل اذا كان من الاب او الابن المباشرة ظاهرة او باطنة مما يشبه مثل لفرج من غير
عقد فان ذلك لو في ما يحرم المرأة على الاب والابن على ما ثبت في ما بعد في ان من زنا
بامرأة لا تحل لابييه ولا لابنه العقد عليها والوجه الثاني ان يكون المراد بذلك المرأة في الخبرين
لان التجارية لا تحرم بنفس الملك كما ان المرأة تحرم بنفس العقد بل اتمايم ما لو طلق او ما حرم
بما من العتلة والقرين والنظر الا ما يحل لغير ما لكما النظر اليه على ما ثبت في ما بعد ان طلق
باب انه اذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه انها وان لم يدخل بها محمد بن احمد بن محمد
عن الحسين بن موسى الخشاب عن عياض بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام
كان يقول الزنا نيب عليكم حرام مع الامهات الا في قد دخلتم في المحور وغير المحور سواء ولا نكاح

في عقد الرجل على امرأة حرمت عليها

١٥

بهات دخل بالبنات ولم يدخل بهن فحرموا واهبوا سا ابراهيم الله احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه بنتها اذا دخل بلام واذا لم يدخل بلام فلا باء ان تزوج بالبنات فلا تزوج بالبنات فدخل بها ولم يدخل بها فقد حرمت عليه لأم وقال لربايب عليكم حرام كن في حجرها ولم يكن الصغار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن وهب بن النخعي عن ابي بصير قال سالت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال قل له ابنتها ولا تمل له انها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج وحامد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الام والبنات سواء اذا لم تدخل بها يعني اذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه ان شاء تزوج انها وان شاء ابنتها وما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الله بن محمد بن اسما عيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل ان يدخلها ايتزوج بامها فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل منا فلم يريه بأسا فقلت فذا له ما يفتخر الشيعة الا بقتضاء علي عليه السلام في هذه الشفعية التي افتاها ابن مسعود انه لا بأس بذلك ثم ان عليا عليه السلام سألته فقال له علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من قول الله تعالى وربايبكم الا في فجوركم من نساءكم الا في دخلتم فلا جناح عليكم فقال علي عليه السلام ان هذه مستثناة وهذه مرسله وانها نساءكم فقال ابو عبد الله عليه السلام اما تسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام فلما كنت قد مت فقلت اي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل منا فلم يريه بأسا واقول ناقضي على فيها فلقبته بعد ذلك فقلت جعلت فداك ان مسألة الرجل انما كان الذي كنت تقول فذا مني فما تقول فيها قال يا شيخ تخبرني ان ملأيا طلبة لسلام قضى فيها وتسلني ما تقول فيها فذا الخبر ان شاذان لما كان لظاهر كتاب الله قال الله تعالى وانها نساءكم ولم يشترط الا في بالبنت كما اشترط في كراهة الدخول لقريبه الرعية فينبغي ان تكون الآية على طلاقها ولا يفتى في ما يخالفه ويضاده لما روى عنهم طلبة السلام ما اتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه ويمكن ان يكون الخبران ودرج اعلى ضرب من التخييل ان ذلك مذهب بعض العامة واما ما رواه محمد بن الحسن الصغار عن محمد بن عبد الجبار عن

الرجل

وهيب بن خفي

الشفعية

فانكم يكي فوا دخلتم

الرجل

حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحررة

العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت له لرجل تزوج امرأة ودخل امرأته لم يجز له ان يتزوج اثباتا قال سبحان الله كيف تحمل لها وقد دخلها قال نعم قلت له فرجل تزوج امرأة فملكته قبل ان يدخل بها حمل له قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها قال وجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوى لهذا الحديث قال قلت له ولم يذكر من هو ويحمل ان يكون ذلك سألته غيلان امام الذي يحمله لم يصح لي قوله فاذا احتل ذلك سقطت المعارضة به **في** ان حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحررة الحسين بن سعيد عن ابي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد ما في رجل كانت له جارية فوطيها ثم اشترى اثباتا وابنتها قال لا تحمل الزور فري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن محمد بن زيار عن عمار بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله قال قلت له الرجل يكون عنده الملوكة وابنتها فيطأها فموت وتبقى الاخرى ايصح له ان يطأها قال لا الحسين بن سعيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام السلام رجل كانت له امة يطأها فماتت او باعها ثم اصاب بعد ذلك امها هل له ان ينكحها فكتب لا تحمل الا ما مارواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلفه عن حماد عن الفضل بن يسار وروى عن ابي عبد الله قال لا لنا اباعه الله عليه السلام عن رجل كانت له ملوكة يطأها ثم اصاب بعد امها قال لا بأس ليست بمنزلة الحررة فلا تنكح الا اولادها لانه ليس في ظاهر الخبر انه اذا اصاب ببدنها يجوز له وطئها بل تضمن ان له ان يصيد لها ونحن نقول ان له ان يصيد بها بالملك والاستخدام دون الوطئ ويكون قوله عليه السلام وليست بمنزلة الحررة مضاه ان هذا ليست بمنزلة الحررة لان الحررة يحرم منها الوطئ وما هو سبب الاستباحة الوطئ من العتد وليس كذلك الملوكة لان الملوكة يحرم منها الوطئ دون المالك الذي هو سبب الاستباحة الوطئ في حال من الاحوال فهذا افرقت الحررة من ائمة باسب انه اذا دخل الام حرمت عليه لبنت وان كانت ملوكة الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن ايوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت اجدما عليها السلام عن رجل كانت له جارية واعقت فزوجت فولدت ايصح لولاها الا اول ان يتزوج ابنتها قال لا هي عليه حرام وهي ابنته والحررة والملوكة في هذا سواء ابو عبد الله الزور فري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة عن جعفر عن علي بن عثمان واسحق بن عمار عن محمد بن يسار

في ان الرجل اذا دخل الام مرت عليه البنت

١٤

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امانة ولها بنت مملوكة فيشتريها ويصالح
 له ان يطأها قال لا عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن
 زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امانة مملوكة فيصيب منها
 يتبع ابنتها قال لا هي كما قال الله تعالى وربنا نكح الاقارب في جوارحه عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة
 عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم قال قلت له رجل كانت له مجارية فاعتقت فتزوجت فولدت
 ابني لمولاها ان يتزوج بابنتها قال لا هي عليه حرام عنه عن احمد بن ادریس عن احمد بن محمد بن ابي
 صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل
 طلق امرأته فبات منه ولها ابنته مملوكة فاشترىها ايجل لان يطأها قال لا فاما طردها الحسين
 بن سعيد عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زرین بیاع الانباط قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 رجل كانت له مجارية فوطئها فباعها او ماتت ثم وجد ابنتها ايطأها قال نعم انما حرم الله هذا من
 الحر اثار فاما الامه فلا بأس وروى هذا الحديث احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
 ابي نصر عن علي بن الحكم والحسن بن علي الوشاء عن ابان بن عثمان عن زرین بیاع الانباط عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قلت له تكون عندي امانة فاطها ثم تموت او تخرج من ملكي فاصيب
 ابنتها ايجل ان اطأها قال نعم لا بأس به انما حرم الله ذلك من الحر اثار فاما الامه فلا بأس
 به فاقول ما فيه ان هذا الخبر شاذ ناد لم يروه غير زرین بیاع الانباط وان تكره في الكتب
 وما يجري هذا الجرح في الشذوذ لا يعتد به على الاخبار الكثيرة وعلى ظاهر القرآن على انه مكره
 هذا الراوي بعينه ما يفيض هذا الرواية تطابق الروايات المتقدمة فاذا كان كذلك يجب وجوب
 اطراح ما قرئ به والاخذ بما رواه موافقا لرواية غيره وروى ابو عبد الله البرقي عن احمد بن
 ادریس عن احمد بن محمد بن عيسى عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زرین بیاع الانباط
 ابي جعفر عليه السلام في رجل كانت له مجارية فوطئها ثم اشترى منها ابنتها قال لا بأس ولا بأس
 فاما ما رواه الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عيسى وخلف بن عيسى عن
 الفضيل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له مجارية فوطئها ثم يصيب منها
 قال لا بأس ليست بمنزلة الحر فهذا الخبر ليس فيه ذكر الوطئ وانما تضمن ان له ابنتها
 يجوز ان يصيبها فيما بعد بان يملكها او يتخذ بها وانما يحرم عليه وطئها على ما تقدم القول
 في غيرها والذي يدل ايضا على ان حكم الامه والحر في هذا سواء ما رواه الحسين بن

في حلال النكاح المبرور معه نكاح الرقية

١٨

سعيد عن صفوان عن الملا بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله ^ع عن رجل كانت له جارية ففقت وتزوجت فولدت لولها الأول أن يتزوج ابنتها قال هي عليه حرام ومهرها الملوكة والمحرة في هذا سواء ثم قرأ ورثا بكم اللاتي في مجزركم باب هذا الدخول القويم معه نكاح الرقية أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبل غيرها لم يقض إليها ثم تزوج ابنتها قال إن لم يكن أفضل لي كما فلا بأس وإن كان أفضل فلا يتزوج فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ملا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما قال سألت أبا عبد الله عن رجل تزوج امرأة فنظر إلى رأسها وإلى بعض جسدها ابنتها قال لا إذا رأى منها ما يحرم على غيره فليس له أن يتزوج ابنتها عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن خالد بن حوز عن أبي الربيع قال سئل أبو عبد الله عن رجل تزوج امرأة فكث معها أيا ما لا يخطبها غيرها فذكر أنها ما يحرم على غيره ثم طلقها ابطل له أن يتزوج ابنتها فقال لا يصلح له وقد رأى من أنها ما يحرم الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبيان عن محمد بن مسلم عن أبي بصير مثله فالوجه في هذه الروايات صريح من الكرامة دون الخطلان الذي يقتضيه التحريم الرواية الأولى لا تطابق لظاهر الكتاب قال الله ورثا بكم اللاتي في مجزركم من نسائكم اللاتي دخلتم بكم فانكم تكونوا دخلتم بكم فلا جناح عليكم فغلز التحريم بالله حسب ما تضمنه الخبر الأول بالرجل يزوج المرأة هل يحل له أم لا ابنه أن يتزوجها أم لا أو عياله الجار فطأها الابن قبل أن يطأها الأب هل يحرم على الأب أم لا محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن أبيه محمد بن عيسى عن عبد الله الأشعري عن محمد بن أبي عمير عن أبي بصير قال سألت عن وأخذ منها الرجل فغيرها المرأة أم تلد لابنه أو غيرهما الابن أم تلد لابنه قال إن كان الأب ولدا لابن منها واحدا منها فلا تلد محمد بن أحمد بن يحيى عن بيان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن رجل زنا بامرأة هل يحل لابنه أن يتزوجها قال لا فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن هاشم بن الحنفية عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إن الحرام لا يند الحلال فالوجه في هذين الخبرين أن نخصها بانه إذا كان الرجل عند امرأة فدخل بها فزنا بها ابوه أو أخته فذلك لا يحرم المرأة عليه وكذلك لا يمنعه من وطئ بجارية إذا كان وطئها بعد الملك ومضى لم يكن عقد عليها وزنا بها أو ملكها فهو طاهر ثم زنا بها الابن فان ذلك يمنعه من العقد عليها واستباحة وطئها بالملك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن

من فائزكم

من

مطلقة
يجوز

عن

عن الحسن بن صفوان عن حنان بن سدير
عن يعقوب بن النعمان قال إن الحرام لا يند الحلال

مُجَرَّبَةٌ

مَدْخُلٌ

المسحوق

بأمره

بنی الحسن

د افغانستان

ماہنامہ

باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم

91

عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت وتوبت فاعرف قوبتها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد بن
 موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحل له ان يتزوج امرأة كان يفرجها
 ان انش منها رشدا فتمت والافلح او دها على الحرام فان تابعته فهي عليه حرام وان ابست
 فليتزوجها فاما ما رواه علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن
 ابي جعفر عليه السلام قال مثل من رجل اعجبته امرأة فسال عنها فاذا الثا عليها شي من الفجور
 لا بأس بان يتزوجها ويحسبها فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون ذلك
 اخبارا عن صحة العقد وان كان قد فعل محظورا والثاني ان يكون المراد بقوله لا بأس
 يتزوجها ويحسبها اذا تابت وليس في الخبر انه لا يابذل مع اصرارها على القبيح **باب الرجل**
 يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن علي بن رباب عن زرارة بن ابراهيم قال سألت ابا
 جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة اخرى فاذا
 اخت امراته التي بالعراق قال يعرف بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تقضي عدة
 الشامية قلت فان تزوج امرأة ثم تزوج امها وهو لا يعلم انهما قال قد وضع الله تعنه حلالا ثم قال
 اذا علم انهما امها فلا يقربها ولا يقرب البنت حتى تقضي عدة الام فاذ انقضت عدة الام لم يخرج البنت قلت فلو كانت
 بولدت قال هو ولد ويكره ان يزوجها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بكر الحفصري قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 رجل نكح امرأة فراقى ارضا فمك اختها وهو لا يعلم قال يسك ايتها ما شاء ويحلي سبيل الاخرى فلا بأس
 ما تقدم من الاخبار لان قوله يسك ايتها ما شاء محمول على انه ان اراد امساك الاولى فليسكها
 بالعقد الاول لثابت المستقر وان اراد امساك الثانية فليطلق الاولى وليسك الثانية بقصدا
 ولا تافى فيها على هذا الوجه **باب** انه اذا طلق الرجل امراته فطلقته باينة جاز له العقد
 على احتيا في الحال محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
 ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته او اختلعت وبارت له ان يتزوج باحتيا فقال
 اذا برئت عمتها ولم يكن لها طهر فله ان يجتليها ختانا عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد

الثا والاشنة
 وصغير مجموع او
 ذم او ضومع

في العراق
 لذلك

الاولى اذا

أبرأ عنها

في غريم الجمع بين الاختين

٩٢

عنه الله عليه السلام قال سالت عن رجل اختلعت منه امرأته ايجل له ان يحط بها حتى تنقضي عدتها فقال لها
 انما برئت عصمتها ولم يكن له حجة فقد حل له ان يحط بها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين
 بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن ابان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امرأته وهي حلي ايتزوج اختها قبل ان تقضى قال لا يترتجها حتى يغسلها فالاوجه في هذا الخبر
 عمله على الله اذا كان طلاقا متلك فيه رجعتها بدلالة ما قدمناه من الاخبار وانما تضمنت اطلاقا
 طلاقا بائنا جازله العقد على اختها وان لم يخرج من العدة وتلك الاخبار مفصلة والعل بها اولى من
 العمل بهذا الخبر واما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مازن عن يونس قال
 في كتاب جل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وروى الحسين بن سعيد ايضا قال قرأت في كتاب جل الى ابي
 الرضا عليه السلام جعلت فداك الرجل يزوج المرأة متعة الى اجل مسمى فيقضي لاجل بينها هل له ان يحط بها
 قبل ان تنقضي عدتها فكيف يجلي ان يترتجها حتى تنقضي عدتها فالاوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
 يونس الحسين بن سعيد لم يروى عن امام معصوم ولا عن رواه عن امام واقتالا لا يوجد في كتاب جل
 وليس كلما يوجد في الكتاب يكون صحيحا ولو سلم لما زلنا ان غرضه بالمتعة دون عقد الدوام
 واما ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن علي بن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن رجل
 طلق امرأته ايتزوج اختها قال لا حتى تنقضي عدتها فالاوجه في هذا الخبر ايضا ما قدمناه في الخبر المتقدم
 من عمله على طلاق حتمي دون بائن لا فاما ما يجوزنا ذلك على الطلاق البائن لا غير بائنا فخرج
 بين الاختين في المتعة ظاهر قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين عام في جميع الجمع بينهما على كل حال سواء
 كان عقدا وام او عقدا متعة او ملك بين والاختار التي وردناها في النهي عن الجمع بين الاختين هي كتابنا
 الكبير ايضا في اول المتعة ونكاح الدوام على حد سواء فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد
 الله البرقي عن محمد بن سنان عن منصور بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل يفتن با
 فادنا في ذلك لانه ليس في ظاهر الخبر انه ليس له ان يفتن بها على الجمع او على الافراد واذا لم يكن ذلك في ظاهر
 حملناه على جواز ذلك في واحد بعد اخرى والجمع بينهما في النهي عن الجمع بين الاختين على الوجه الذي
 الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا كانت عند الرجل اختان ملوكتان فتك أحدهما ثم بذلها في الثانية فتكها فليس ينجيها ان يبيع الاخرى
 فتحج الاولى من ملكه يبيعها او يسيها وان وهبها لولد غيره فهو عبد الله الزمري عن محمد بن زياد عن الحسن
 بن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عند جارتين اختان

بظنها

المجلد

في الكتاب بكر صحيح

الرجل
دورة

في تخريب

ما

اختين

بن

فوطى احد هاتين يداله في الاخرى قال يعتزل هذا ويطاء الاخرى قال قلت فانه تنبعت نفسه الى الاولى
قال لا خير بها حتى تخرج تلك من ملكه فاما ما روى احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين
عن اخيه الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن اختين مملوكتين وجعلتهما قال
مستقيم ولا احبه لك قال وسالته عن الام والبنات المملوكتين قال هو اشدهما ولا احبه لك فلا ياتي ما
تقدم من الاخبار لانه ليس في ظاهره انت يستقيم الجمع بينهما في الوطى واذا لم يكن ذلك في ظاهره
حملناه على انه يستقيم الجمع بينهما في ملكه ويكون قوله عليه السلام ولا احبه لك كراهية الجمع بينهما في الملك
لان من ملكها معارضا ناقت نفسه دعت شهواتي وطبها فيفضل ذلك فيصيرها ثمة ما وامانا رواه الشيخ
عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة قال حدثني الحسين بن هانئ عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن عليهما السلام في اختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعا قال قال
عليه السلام احلتهما اية وحرمتها اية اخرى انا انهي عنهما فتش لي فدايتني في ما ذكرناه لان قوله
عليه السلام احلتهما اية يعني به الملك دون الوطى وقوله وحرمتها اية اخرى يعني في الوطى دون
الملك ولا تاتي بين الاثنين ولا بين القولين وقوله انا انهي عنهما فتش لي ولدي يجوز ان يكون
اراد ابراه على جملة المخط ويجوز ان يكون اراد به الملك لضرب من الكراهية التي قد منها ما ويمكن
ان يكون قوله عليه السلام احلتهما اية اي عموم الالية فظاهرها يقتضي ذلك وكذا قوله وحرمتها
ايه اخرى اي عموم الالية يقتضي ذلك الا انه اذا تقابل العومان على هذا الوجه ينبغي ان يخص احدا
بالاخر ثم يتبين بقوله انا انهي عنهما فتش لي ولدي ما يقتضي تخصيص احدي الاثنين وتبعية الاخر
على عومها وقد روى هذا الوجه عن ابي جعفر عليه السلام روى ذلك علي بن الحسن بن فضال
عن محمد واحد ابني الحسن عن ابيهما عن ثعلبة بن ميمون عن سمير بن يحيى بن سام قال سالت ابا جعفر عليه
السلام عابروى الناس عن امير المؤمنين عليه السلام عن اشياء من المخرج لم يكن يأمرها ولا ينهى عنها
الا تشده ولده فقلت كيف يكون ذلك قال احلها اية وحرمتها اخرى فقلنا هل الا ان يكون احدا
منهت الاخرى لم يملكه ان ينبغي ان يعمل بما قال قد بين لهم انهم انهم نفسه ولده قلنا ما امتهن
في ذلك للناس قال غشوا لا يطاع ولوا ان امير المؤمنين ثبت قد ما اقام كتاب الله كله والحق كله ^{ثبت}
الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوجه ابنه ابنتها من غير ام لا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
عن محمد بن عبد الحميد عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سالت عن الرجل يطلق امرأة ثم يخلف عليها رجل بعد ثم ولدت ثلثا فدخل رجل ولدها من الاخر

وان الرجل يتزوج امرأة هل يخرج ابنها منها غير

٩٢

ان
له

ولد لاول من غيرها قال نعم قال وسالت عن رجل اعقب موية ثم خلف فليسا رجل بعد ثم ولدت
للاخر هل يمل ولدها لولد الذي عتقها قال نعم عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان
واحد بن محمد العاصم عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن صفوان بن يحيى عن شعيب
العقري قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون له الجارية يقع عليها بطلد لها فلهم يرزق
منها ولدا فوهبها لانيه او باعها فولدت له اولادا ايزوج ولده من غيرها ولد اخيه منها قال اعد
علي فاعدت عليه قال لا باس الصغار عن احمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ادراس قال سألت الوضا
عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ثم خرجت من ملكي فولدت جارية لي هل يملكها
قال نعم لا بأس قبل الوطئ وبعد الوطئ واحد فاما ما رواه الحسين بن خالد الصغير في قال سألت ابا
الحسن عليه السلام عن هذه المسئلة فقال كرها على فقلت له ان كان في جارية فلم ترزقني منها ولدا
فبعها فولدت من غيري هل يملكها قال لا يخرج ولد من غيرها قال لا يخرج ما كان لها من قبل

فكرتها
قلت

قبل ان يكون ذلك وما رواه زيد بن ابيهم الهادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتزوج المرأة ويزوج ابنتها فقال ان كانت البنت لها قبل ان يتزوج فلا بأس فالوجه في
لهذين الخبرين ان قولها على ضرب من الكراهية دون المخطلان اسبابا لمخطر مرفوعة وليس من
قلنا جلتها ما هنا شيء موجود والذي يدل على ان المراد بها ضرب من الكراهية حسب ما قد مر ما رواه
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن ابي امام اسماعيل بن همام قال سألت ابا الحسن
عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويزوج ابنتها ابنة فقارها ويترجها غيره فقلت منه بئس ذكره ان
يترجها احد من ولدها لانها كانت امرأة عظمتها فصار بمثل الكلاب وكان قبل ذلك ابا لها فورد

آخر

هذا الخبر صريح بما بالكراهية التي ذكرها فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال
كُتبت اليه جارية م ولد عيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلثين ومائتين يسأل عن تزويج بنتها من
الحسين بن عبيد الخيرة ياسيدي ومولاي ان ابنة مولاي عيسى بن علي بن يقطين ملكتها من ابن
عبيد بن يقطين فعندما اسلمتها ذكرها ان جدها ام عيسى بن علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين
صاوت الى علي بن يقطين فاولدها يحيى بن علي فذكرها وان عبيد قد صاوتها قبل جدها ام ايها
انها كانت لعبيد بن يقطين فزايك ياسيدي ومولاي ان تمن علي مولايك بتفسير منك وتخير
هل تحمل له فان مولايك ياسيدي في غم الله به عليه فوقع في هذا الموضع بين السطرين لذهبا
علا محل له العزم والدعم قال الشيخ قد مر الله روحه هذا الخبر يميل شيئين احدهما

عبد الحسن

وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِي الْقَوْلَ بِثَمَنٍ كَبِيرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِي الْقَوْلَ بِثَمَنٍ كَبِيرٍ
فَالَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْقَوْلَ بِثَمَنٍ كَبِيرٍ وَالَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْقَوْلَ بِثَمَنٍ كَبِيرٍ
فَالَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْقَوْلَ بِثَمَنٍ كَبِيرٍ وَالَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْقَوْلَ بِثَمَنٍ كَبِيرٍ

تحريم نكاح الكوافر

٩٤

لم يكن ذلك في ظاهرهما والخبران الأولان مفصلان كان الأخذ بهما أولى والعمل بهما أخرى والله
يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر
عن أخيه موسى بن جعفر قال سألته عن امرأة تزوجت على عتيا وخالتها قال لا بأس وقال تزوج
العمة والخالة على ابنة الأخ وبنت الأخت ولا تزوج بنت الأخ والأخت على لعة والخالة الأبرص منها
فمن فعل فنكاحه بأجل على أن الخيزين يمتلآن شيئا آخر وهو أن يخلها على ضرب من الثقبية لأن جميع
العامة يفتان في ذلك ويدعون أن هذه مسألة اجماع وما هذا حكمه يحوي فيه الثقبية وإماما
رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة الخذا قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على عتيا ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاة فالعنف
في هذا الخبر كالمعنى فما تقدم من العمة والخالة من النسب وان ذلك لا يجوز مع عدم الرضا
فأما مع الرضا فلا بأس به مثل ذلك من النسب فما تزويجها على اختها من الرضاة فهو محرر
على كل حال إلا أن يشارك الأخت بموت أو طلاق **باب تحريم نكاح الكوافر من سائر أديانهم**
الكفار محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن محبوب
قال أبو الحسن الرضا عليه السلام يا أحمد ما تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة فقلت جعلت
فداك وما تقول بين يديك قال تقولون فان ذلك تعلم به فقلت لا يجوز تزويج النصرانية
على المسلمة ولا غير المسلمة قال لم قلت لقول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن قال فقلت
في هذه الآية والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم فقلت قوله ولا
تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فنحن هذه الآية فبنتهم ثم سكت عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
ابن فضال عن أحمد بن عمر عن درة الواسطي عن علي بن رباب عن زرارة بن علقم عن أبي جعفر
عليه السلام قال لا ينبغي نكاح أهل الكتاب قلت جعلت فداك وابن جعفر قال قوله ولا تنكحوا المشركين
الكوافر عنه عن علي بن إبراهيم عن أبي بصير عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة بن علقم قال سألت
أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم قال هي منسوخة
بقوله ولا تنكحوا المشركين الكوافر فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي بصير
الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن طعام أهل الكتاب وحكاهم خلال فقال لهم قد كان
في طهيته نهيوة عن محمد بن الحسين بن محبوب عن الملاح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت
عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا بأس به ما علمت أنه كان تحت طهارة بن عبيد الله يهودية

بأن

فصل في نكاح اليهود والنصرانية

٩٤

على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن معوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوج النصرانية واليهودية ما
 أنا أصاب المسلمة فاصنع باليهودية والنصرانية فقلت له يكون له فيها الهوى فقال إن فعلت بها
 من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وأعلم أن عليه دينه عفا عنه وما جرى هذه الأخبار التي تضمنت
 جواز نكاح اليهوديات والنصرانيات فإنها تحتمل وجوها من التأويل منها أن يكون خرجت عن
 التقية لأن جميع من خالفنا يذهبون إلى جواز ذلك فيجوز أن يكون هذه الأخبار وردت من
 لهم كما وُثرت نظائرها مثل ذلك ومنها أن يكون تناولت هذه الأخبار باباحة نكاح المستضعفات
 واليه اللاتي لا يستقدن الكفر على وجه التمسك به والعصية له ومن هذه صورة أخرى لا يعتد
 عليه يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسين بن الحسن
 على عن أبان عن زرارة بن أعين قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح اليهودية والنصرانية
 قال لا يصلح المسلم أن يتكهن يهودية ولا نصرانية إنما يحل منهن اليه ومنها أن يكون ذلك متناولة
 بحال الضرورة وفقد المسئلة ويجري ذلك مجرى باحة لحم الميتة عند الخوف على النفس يدل
 على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مازن عن يونس
 محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي للمسلم أن يتزوج اليهودية ولا النصرانية وهو محبة
 حرة أو أمة محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن جعفر بن
 غياث قال كتب لي بعض أخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألت عن الأمير
 هل يتزوج في دار الحرب فقال كره ذلك فإن فعل فخلد الروم فليس هو محرماً وهو نكاح وأما
 في الترك والديلم والخرز فلا يحل له ذلك ومنها أن يتناول ذلك اباحة العقدتين العقدتين
 دون نكاح الدوام على ما بيناه فيما مضى ويريد ذلك بياناً ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن مسنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال سمعته يقول لا بأس أن يتزوج اليهودية
 والنصرانية متعة وعنده امرأة فاما ما روى من الأخبار التي تضمنت أحكام ما بينتني على صحة
 العقد مثل الميراث والطلاق والعدة وما أشبه ذلك فإنها تحتمل جميع ما ذكرناه ويحتمل أيضاً
 أن يكون هذه الأحكام مختصة بمن كان يهودياً أو نصرانياً وعنده يهودية أو نصرانية ثم
 يبطل فإن العقد لا يزول باسلاً من قبل يكون ثابتاً وتجري هذه الأحكام عليه حسب ما ورد
 من الأخبار والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد

الرجل والمرأة إذا كانا ذميّين فتسلم المرأة دون الرجل

٩٨

اسلمت

ولا ياكلون
تقدبرث

تقتل

عن ابي خضر عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل هاجر وترك
امراته في المشركين ثم محقت به بعد ذلك اميسكها بالنكاح او تنقطع عصمتها قال لا يل ممسكها و
هي امراته **باب الرجل والمرأة إذا كانا ذميّين فتسلم المرأة دون الرجل** محمد بن علي بن محبوب
عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام
القال اليهودي والنصراني والمجوسي اذا اسلم امرأته ولم يسلم قال هاعلى نكاحها ولا يفرق بينهما
لا يتركها من دار الاسلام الى الهجرة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى
سالت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان يقيم معه قال لا
اسلمت لم يحل له قلت جعلت فداك فان الزوج اسلم بعد ذلك فيكونان على النكاح قال لا يترجى
حديث فلا ينفى في الخبر لا ولان الواجب فيه ان غملة على من يكون قد اخل بشرائط الذمة فانه اذا
كان كذلك واسلمت امرأته فانه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فان اسلم كان حق لها وان هو لم يسلم
فقد بانت منه والذي يدل على ذلك من انهم متى اخلوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله قيل الجزية من اهل الذمة على
ياكلوا الربوا ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا يتكلموا باللات والاعوان ولا ياكلوا من اكلت من فعل
ذلك منهم فلو ثبت منه ذمة الله وذمة رسوله وليس لهم اليوم ذمة ويحتمل ان يكون الخبر
مختصا بمن لم يكن له ذمة اصلا فان يكون في دار الحرب فانه اذا كان كذلك ينتظر بالمرأة انقضاء
عدتها فان اسلم قبل ذلك كان حق لها وان انقضت عدتها ولم يسلم فقد ملكت نفسها والذمة
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن عيسى عن النوفلي عن السكوني عن
جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان امرأة مجوسية اسلمت قبل نكاحها قال علي عليه السلام اسلم
قال لا يفرق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك وان انقضت عدتها قبل ان
تسلمت فانت خاطب من الخطاب عنه عن معاوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن علي بن
رباب وابان حميا عن منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مجوسي
تختم امرأته على دينه فاسلم او اسلمت قال ينتظر بذلك انقضاء عدتها فان هو اسلم وهما على نكاحهما الاول
وان هو لم يسلم حتى تنقضي عدتها حتى تقربا بنت منه والذي يدل على انه متى كان بشرائط الذمة لا ينفى
منه وان انقضت عدتها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي جعفر عن

تحريم كاح الناصبة المشهورة بذلك

٩٩

بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إن أهل الكتاب جميع من له ذمة إذا أسلم
 أحد الزوجين فها على تكاحها وليس له أن يخرجها من دار الإسلام إلى غيرها ولا يبيت معها لكنها
 يأتها بالنهار وأما المشركون فمثل مشركي العرب وغيرهم فهم على تكاحهم إلى انقضاء العدة فإن أسلمت
 المرأة ثم أسلم الرجل قبل انقضاء عدتها فهي مأثمة فإن لم يسلم إلا بعد انقضاء العدة فقد بادت منه
 ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا ذمة له ولا ينبغي المسلم أن يتزوج يهودية ولا نصرانية وهو
 يحد حرة أو أمة **باب تحريم كاح الناصبة المشهورة بذلك على بن الحسن بن فضال عن الحسن** مسئلة
 بن محبوب عن جميل بن مناعة عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المؤمن
 الناصبة المعروفة بذلك الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن مسكان قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي عرف نصبه هل يزوجه المؤمن وهو قادر على
 ردّه وهو لا يعلم برده قال لا يتزوج المؤمن الناصبة ولا يتزوج الناصب مؤمنة ولا يزوج
 المستضعف مؤمنة محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن
 بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال دخل رجل على علي بن الحسين عليهما السلام فقال
 امرأ تلك الشيبانية خارجة قثم عليا عليه السلام فأتى أن أسئلك ذلك منها استفتك فقال نعم قال
 فإذا كان غد أحسن تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعده وأكن في جانبك لدار قال فلما كان من الغد
 كن في جانبك لدار وجاء الرجل فكلها فتبين ذلك منها فحلى سبيلها وكانت تعبه على بن الحسن بن
 فضال عن محمد بن علي عن أبي جميلة وعن سندی عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا جعفر عليه
 السلام عن المرأة العارفة هل يزوجه الناصب فقال لا لأن الناصب كافر قال فأزوجه الرجل أزوجه
 غيلة لناصر لا العارف فقال غيره أحب إلى منه عنه عن أحمد بن الحسن عن أبي جعفر عن الحسن بن علي
 رباط عن ابن أذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال ذكر الناصب فقال لا تكلمهم
 ولا تأكل ذبيحتهم ولا تستكن معهم فأمّا ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد
 الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام بم يكون الرجل مسلماً محل من أكله وموارثته
 وبما يحرم من ميراثه لا سلام إذا ظهر من محل من أكله وموارثته فليس بمناف لما قد مناه لأن من أظهر
 العداوة والنصب لأهل بيت الرسول صلى الله عليه واله لا يكون قد أظهر لا سلام المحقق بل
 يكون على غاية من اظهار الكفر والخبر إنما تضمن من أظهر لا سلام وهو كافر خارجي منه فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك

١٠٠

من قال تزوجوا في الشك لا تزوجوه وكان المرأة تاحذ من دين زوجها ويقهرها على دينه فليس بمناف
 ايضا لما قد منه لانه محمول على المستضعفة والبله لانهم دون المعلنات عبادة من ذكرنا وبين
 ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد بن يحيى الطليعي عن عبد الحميد الطائي عن زرارة قال قلت لـ
 عبد الله عليه السلام ان تزوج مريبة او حرورية فقال لا طبعك بالبله من النساء قال زرارة فقال
 والله ما هي الا مؤمنة او كافرة قال ابو عبد الله عليه السلام وابن اهل تقوى قول الله تعالى
 من قولك الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا
 عنه عن احمد بن محمد عن جميل عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام في البله من النساء التي لا
 تنصّب المستضعفات الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة قال قلت
 لابي جعفر عليه السلام هل لك في خوف لا يحل ان تزوج يعق من امرئ على مثل ما هو عليه فقال لا يمنعك ^{البله}
 من النساء المستضعفات لانك لا يصيب ولا يبرئ ما انتم عليه واني من عقد على امرأة في عدتها مع العلم
 بذلك محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن احمد
 محمد بن ابي نصر عن المشي عن زرارة بن اعين داود بن سرحان عن ابي عبد الله وعبد الله بن بكير عن ابي
 صباح المروزي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لملاعة اذا اعها زوجها لم تحل له ابد او الذي يخرج
 انهما وهو لا يعلم لا تحل له ابد او الذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثلاث مرات و
 تزوج ثلاث مرات لا تحل له ابد والحرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام لا تحل له ابد اما ما رواه محمد بن
 يعقوب عن علي بن ابراهيم بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل
 عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل ان يمضي لها اربعة اشهر عشر افعال اذا كان
 دخلها فارق بينها ثم لم تحل له ابد او اعتدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت عدة او
 من الاخر ثلثة قرو وروان لم يكن دخلها فارق بينها واعتدت بما بقي عليها من الاول وهو خا
 من الخطاب قال الشيخ قدس سره رحمه هو خاطب من الخطاب محمول على من عقد عليها وهو لا
 يعلم انها ملة في يجوز له العقد عليها بعد انقضاء عدتها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن سماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن
 صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الزوج يزوج
 المرأة في عدتها بماله اهي من لا تحل له ابد او قال لا اما اذا كان بماله فليزوجها ببدنها
 تنصصى عدتها وقد عذر الناس الى ابها لماله بما هو اعظم من ذلك فقال باقى الجاهلتين

من

التقوى

عليك

ان

عن ابيه عن

الرجل

مقلت

ق

انه متى دخل بها الزوج الثاني لزمتها عدل

١٠١

اعذر بها لتدري ان يعلم ان ذلك محرم عليه نكاحها في مدة فقال احد الجهالين هو من الاخرى ^{منها}
 بان الله تعالى حرم علي ذلك وذلك انه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت هو من الاخرى معذرة وقال نعم اذا
 عدتها فهو معذور وفي ان يتزوج بها فقلت ان كان احدهما متزنا والاخرى بجمالة فقال الذي قبله ان لا يخل
 الى صلحها ابدا حتى لا يخل على بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير وصفوا عن اسحق بن عمار قال قلت لابي جراحيم عليه
 السلام بلغنا عن ابيك ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابد افعال هذا اذا كان عالما اما اذا كان
 جاهلا فارقها وتقدمت ثم تزوجها كالحاجد اقامت ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن حماد بن
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها بجمالة من غير ان يكون له علم قال لا ارى عليها شيئا ويفرق بينهما
 بين الذي تزوجها ولا يخل له ابد افعال لوجه في هذا الخبر ان غفله على انه دخل بها فانه اذا كان كذلك
 لا يخل له ابد اجمالا كان او عالما وانما يخل مع الجهل اذا لم يدخل بها يدخل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج
 الرجل المرأة في عدتها ودخل بها لم يحل له ابد اجمالا كان او جاهلا واذا لم يدخل بها لم يحل له ابد
 يا وانه متى دخل بها الزوج الثاني لزمتها عدل قد بينا في الباب الاول في حديث الحلبي لك ويؤكد ذلك
 بيان ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا
 احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن مسلم قال قلت له المرأة المحبوسة في عدتها تزوجها فوضع
 قبل ان تستد ربعة اشهر وعشرا فقال ان كان الذي تزوجها دخل بها ففرق بينهما ولم يحل له ابد او اعتدت
 بقى من عدتها الاولى استقبلت عدة اخرى من الاخر ثلثة قرويه وان لم يكن صخل بها فرق بينهما واتمسك بقى
 عدة قوا وهو خاطب من الخطاب وامام ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام في امرأة تزوجت قبل ان تنقضي عدتها قال يفرق بينهما وتنتد عدة واحدة منهما جميعا ابن ابي
 عمير عن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها ونكحها فترجعت ثم قدم زوجها ابد
 ذلك فطلقتها قال تستد منها جميعا ثلثة اشهر عدة واحدة وليس للاخر ان يتزوجها ابدا مع عدل بن عبد الله
 محمد بن عيسى عن صفوان عن جميل عن ابن بكير وعن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تزوج
 في عدتها قال يفرق بينهما وتنتد عدة واحدة منهما جميعا وليست هذه الاخبار وصافية لما تقدم من الاخبار
 لانه ليس في ظاهر هذه الاخبار ان الثاني كان صخل بها ونكحها او جبا اعدته الثانية اذا كان قد صخل بها فاما اذا لم
 ففرقها عدة واحدة ولا تفرق في بين الاخبار يا الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا احسن
 محمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج

للاخير

يتزوج بامرأة ثم لم يدخل بها انما هو

١٠٢

امراة ولها زوج وهو لا يعلم فظلمها الاول ومات عنها ثم علم الاخير اياها قال لا حتى تنقضي
 عدتها فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الوحان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها ان لها زوجا غائبا فتركها ثم ان الزوج قدم
 فظلمها ومات عنها ابترزوها بعد هذا الذي كان له تزوجها ولم يعلم ان لها زوجا
 فقال ما احب له ان يتزوجها حتى تنكح زوجها غيره فالوجه في هذا الخبر خروج من الكراهية
 ولا حل ذلك قال ولا احب له ان يتزوجها ولم يعلم ولا يجوز والوجه في الخبرين عندي انه
 انما يجوز له ان يتزوجها اذا لم تنكح المرأة الزوج مع علمها بان زوجها باق على ما كان عليه
 بل يكون قد قاب عنها ففعلها او بلغها عنه طلاقا فلو تعدت ذلك كانت زانية وانما
 كانت زانية لم يجز لها العقد عليها ابدا لان من زنا بذات رجل لم يحل له ابدا على ما بيناه في كتابنا
 الكبير والذي يدل على انها متى تعدت ذلك مع العلم بحال الزوج تكون زانية ما رواه
 الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن
 امرأة كان لها زوجان ففارقها فأتته فزوجها فزواجها فقال ان رجعت الى الامام لم يشهد عليها
 ان لها زوجا غائبا وان ما دخر وخبره ياتيهامنه وانها تزوجت زوجا اخر كان على الامام
 ان يحدها ويفرق بينهما وبين الذي تزوجها قيل له فالحال الذي اخذته من حيث يمنع يقال ان
 اصحاب من شئنا فليأخذوا وان لم يصيب منه شيئا فان كل ما اخذت منه حرام عليها مثل احوالها
 على بن الحسين بن فضال عن ابيوب بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان بن يحيى عن شعيب
 العرقوفي قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم قال تزوج
 المرأة وليس على الرجل شيء انما لم يعلم قال قد كوت ذلك لابي بصير قال فقال له والله جعفر
 تزوج المرأة ويحسد المحرم وقال بيد يده على صدره يحكمه ما اظن صاحبنا تكامل له قال
 الشيخ قد من الله روحه لا تنافي بين ما رواه شعيب عن ابي الحسن عليه السلام وبين ما سمع
 عن ابي بصير من ابي عبد الله عليه السلام كان الذي سمع ابي بصير يكون فيمن تزوج بها وهو يعلم
 ان لها زوجا وجب عليه هو ايضا لا تنافي ولا تنافي بين الخبرين ولا بين الفقيهين وانما اشتهر
 الامر على ابي بصير فلم يميز احد من المسئلتين من الاخرى فقل ان بينهما تنافيا وما رواه علي بن
 الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي
 رجل الى اهله واخبروها انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاءها فاحملها فاحملها فاحملها

سكان

نوع

عن

تزوج المرأة في نفاسها

١٠٣

الأخروء دخل بها ولم يدخل وليس للأخيان يتزوجها أبداً ولها المهر بما استحل من فرجها عند الأخير
عن محمد بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا نفى رجل
إلى أهله وأخبرها أنه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد فان الأول أحق بها من بعده
هذا الآخر دخل بها الأول ولم يدخل بها وليس للأخيان يتزوجها أبداً ولها المهر من الآخر بما
استحل من فرجها فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولى التي قد مناها من أن له أن
يتزوجها بعد انقضاء العدة إذا طلقها زوجها الأول لأن الوحد في هذين الخبرين أن يغلبها
على من علم أن لها زوجاً باقياً وأقدم مع ذلك على التزوج فأنها لا تحل له أبداً وهو الذي
قلنا فيما تقدم من أن يتزوجها بذات بعل لم تحل له أبداً ومن هذا حكمه فهو رابن والخم
ما قلنا **باب تزويج المرأة في نفاسها** محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن
مروان عن النوفلي عن أبي يعقوب عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جدته قال قال
علي عليه السلام لا بأس أن يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس فاما
مارعاه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن عبد الله بن القاسم عن عبد
الله بن سنان عن أبي حمزة عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلاً تزوج
امراًة في نفاسها المحدث فلياً في الخبر الأول لأنه محتمل أن يكون إنما أقام عليها المحدث لأنه وقتها
قبل خروجها من دم النفاس دون أن يكون أقام عليها المحدث لأنه تزوج بها والذي يدل
على ذلك أن راوى هذا الحديث وهو عبد الله بن سنان مروى مثل الخبر الأول
روى محمد بن أحمد بن يحيى بإسناده عن عبد الله بن سنان وروى محمد بن
الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن أذينة وابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تضع الحمل لها أن تزوج قبل أن تطهر قال إذا
تزوج وليس تزوجها أن يدخل بها حتى تطهر ويحتمل أن يكون إنما أقام عليها المحدث لأنها
بعد في مدق زوجها الذي مات عنها لأن من هذه صوراً تحتاج أن نعتد بأبعد الأجلين
فان وضعت قبل انقضاء العدة احتاجت أن تستوفي أربعة أشهر وعشراً وان مضت الأربعة
أشهر وعشراً انتظرت حتى بعد ذلك فيدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن
جعفر عن أبيه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قال أبو عبد الله عليه السلام
فصل أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي عنها زوجها وهي حُبلى فولدت قبل أن يمضي شهر

في تزويج المريض بمقدار رحمه الرضاع

١٠٢

اشهر وعشرون تزويج قبل ان يكمل الاربعه اشهر والعشر فقال روى ان يطلقه لئلا يخطبها حتى
يمضي احوالها فان شاء موالي المرأة انكسوها وان شاءوا امسكوها ورثوا عليه ماله باحب
تزويج المريض الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة عن احدهما عليها السلام قال ليس
للمريض ان يطلق ولله ان يتزوج فان تزوج ودخل بها فانه وان لم يدخل بها حق مات في مرضه كما
بطل لامرأها ولا ميراث فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الغزاعين سماعة عن محمد بن مسلم
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يحضره الموت فيبث الى جاره فيزوج ابنته على الفم
ايحوز كاهه قال نعم فلاينا في الرواية الاولى لان الوجه في هذا الخبر ان غمله على انه دخل بها لانه
كان كذلك كان العقد صحيحا على ما فصل في الخبر الاول ومتى لم يدخل بها ومات كان لعقد باطلا
الرضاع بما يحرم من الرضاع محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جيل بن صالح عن زياد بن سودة قال قلت لابي جعفر
عليه السلام هل للرضاع حد يؤخذ به فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة
رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفضل بينهما رضع امرأة غيرها ولو ان امرأة ار
علا ما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتها امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم
فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن عمار بن
يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمسة عشرة رضعة لا يحرم فلاينا في الخبر الاول لان الوجه
ان غمله على الفم كن متفرقات بار يدخل بينهما رضع امرأة اخرى فان ذلك لا يحرم على ما بين في الخبر الاول
واما ما رواه محمد بن يعقوب بن الحسين بن محمد عن العلاء بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن عبد الله بن سنان
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم عنده عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت
اللحم والدم عنده عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن عمير عن زياد القندي عن عبد الله بن سنان
عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا الا
ما انبت عليه العظم ونبت عليه اللحم فلا تاتي بين هذه الاخبا والخبر الاول الذي عولنا
عليه لانه ليس في هذه الاخبار عدد الرضعات التي يجب معها اللحم ولينبت العظم ولا يمنع ان
يكون مقدار ذلك ما فتر في الخبر الاول وهو خمس عشرة رضعة او رضاع يوم وليلة فاما ما
رواه محمد بن يعقوب عن صفة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب عن

عن محمد بن عيسى

وشدة العظم

في مقدار ما يحرم من الرضاع

١٠٥

عن عبيد بن ذرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا أهل بيت كثير فرما كان الفرج والحزن
يجمع فيه الرجل النساء فرما استخفت المرأة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينه وبين الرضاع
ورما استخف الرجل أن ينظر إلى فمها الذي يحرم من الرضاع قال انبت اللحم والدم فقلت وما ذلك
ينبت اللحم والدم فقال كان يقال عشر رضعات فكل يحرم بعشر رضعات فقال مع ذلك قال لا يحرم
من النسب فهو يحرم من الرضاع فلا ينفى في النكاح لأنه لا ينفى من النسب لأنه لا ينفى من النسب
بل ضاقت له غيره فقال كان يقال فلو كان ذلك صحيحا لأخبر به عن نفسه والذي يدل على ذلك
أنه لما سألت السائل عن صحة ذلك فقال له مع ذلك لو كان صحيحا لقال له نعم لم يعدل من جوابه إلى شيء آخر
لضرر من المصلحة **فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبي عن خرو بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام**
قال لا يحرم من الرضاع إلا ما شدد العظم انبت اللحم فاما الرضعة والرضعتان والثلاث حتى بلغ عشرة إذا كانت
متفرقات فلا بأس وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياقوت عن عبد الله بن
ستان عن عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم
فعدت عليه حتى اكملت عشر رضعات قال إذا كانت متفرقة فلا يدل هذا أن لعن ابن علي أن عشرة رضعات
إذا لم يكن متفرقة لا يحرم لأن من حيث دليل الخطاب لا بصريحه وقد تراءى دليل الخطاب عند من يذهب
إلى صحته لقيام دليل على وجوب تركه وقد مر الخبر الذي يقتضي الحدول عن ظاهر دليل الخطاب ويدل
على الإجماع ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع
قال ما انبت اللحم شدد العظم قلت فيحرم عشر رضعات قال لا لا تحال انبت اللحم لا شدد العظم عشر رضعات
علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا عنه عن أخويه عن أبيهما عن عبد الله بن
بكر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا **فأما ما رواه علي بن**
الحسن عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرضاع
الذي ينبت اللحم هو الذي يرضع حتى يتصلح ويتولد فيقتضي نفسه **فصل** بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني أبو الحسن طريف عن ثعلبة عن إيان عن ابن أبي عمير قال سألت أبا جهم
من الرضاع قال إذا رضع حتى يتولد بطنه فان ذلك ينبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم فلو تناقوا بين هذه
الخبرين والخبر الأول الذي اعتدناه لأن قول أبي عبد الله عليه السلام إذا رضع حتى يتولد بطنه تفسير لكل رضعة لأنه
المعتبر في هذا الباب بدون أن يكون المراد بالرضعات المصنعات على ما يذهب إليه كثير من الناس فإن ذلك

مقدار ما يحرم من الرضاع

١٥٤

الذي يثبت المحرم والعظم **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن
 حريز عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحبوس او من ارضعته ثم يخرج
 عشر رضعات يروي الصبي فينام فهدن الخبر ايضا لا ينافي ما قدمناه لانه متروك والظاهر ان الاجماع لا تده
 قد يبر من الرضاع ما لا يكون مجبورا ولا خادما ولا غلاما بل ان يكون امرأة متبعة بوضاع حبي او يكون
 سكت ذلك او غير ذلك من الاسباب الداعية الى ذلك بحيث ان يكون المراد بذلك انما هو التحريم عن الرضعة
 لرضعة او رضعتين **يدل** على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن مروح عن صفوان بن يحيى
 عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان بعض حواشيك تزوج الى قوم فزعم النساء
 ان بينهن رضعا قال **انما الرضعة** والرضعتان فليس بشيء الا ان يكون ظنرا مستأجرة مقيمة عليه
 فصح عليه السلام في هذا الخبر ان المرأة بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين دون ما زاد على
 ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم على ما بيناه **واقا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار
 حين علي بن محمد بن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه يسأله عما يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيرا
 حرام فالوجه في هذا الخبر ان نحل له على ان قليلا وكثيرا حرام بعد ما بينا الحد الذي يحرم ويثبت عليه
 فان الزيادة عليه قلت وكثرت فاعما يحرم ويجوز ان يكون الوجه في هذا الخبر ضمها من الفتنة لا من سب
 بعض العامة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمر
 بن خالد عن نسيان بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا تحل ابا
 فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الخبر الاول **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن
 الحسن بن حذيفة بن منصور عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرضاع
 فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد حولين كاملين فالوجه في هذا الخبر ان نحل
 قول حولين كاملين على ان يكون طرف الرضاع لا ان يكون المراد به المدة المدة في التحريم كانه قال
 لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد في حولين كاملين وانما قلنا ذلك لان الرضاع اذا
 كان بعد الحولين فانه لا يحرم **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن
 علي بن اسباط قال سأل ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال ما تقولون في امرأة ارضعت غلاما سنتين
 ثم ارضعت صبيا لهما اقل من سنتين حتى تمت السنتان ايفسد ذلك ايضا فقال لا يفسد
 ذلك بينهما لانه رضاع بعد خطام وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاع بعد خطام
 اي انه اذا تم المائة من سنتين او اجمالية فقد خرج عن حد المليون ولا يفسد بينه وبين من يشرب

فان الذين للفحل
١٠٤

من لبنه قال أصحابنا يقولون انه لا يفسد لان يكون المصلي المصيبة يشربان شربة شربة فحل
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن الفضل بن
عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رضاع بعد الحولين قبل ان ينعلم **عنه** عن عدة
من أصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي منصور عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لا رضاع بعد فطام قل قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين للذين
قال الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر الذي رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العباس بن
عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الرضاع بعد حولين قبل ان ينعلم محرم
لان هذا الخبر موافق للعامة فقد خرج مخرج التقيت **فاما** ما رواه العلاء بن رزين القلاء عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرضاع فقال لا يجر الرضاع الا ما لا يرضع من ثدي واحد سنة فذا خبر
شاذ لا يروى في العمل به بالاجماع وما هذا **سنة** لا يعتد به على الاخبار الكثيرة لما بينا في غيره
باب ان الذين للفحل **فحل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابن الفحل فقال هو ما ارضعت امرأته من
لبنك ولبن ولدك ولدا امرأة اخرى فهو حرام **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن
عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحدة منها غلاما فانطلقت احدى
امراتيه فارضعت جارية من محرم الناس انه اينبغي لبنه ان يتزوج هذه الجارية قال لا لانها
ارضعت لبنين **الشيخ** **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج
اخرى فولدت منه ولدا ثم اتها ارضعت من لبنها غلاما ليحل لذلك الغلام الذي ارضعته ان يتزوج
اسنة المرأة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الاخرية فقال ما احب ان تزوج ابنه فحل قابضه من لبنه
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ام ولد رجل ارضعت صبيها ولما ابنته من غيرها ليحل لذلك الصبي هذه البنت فقال ما احب
ان تزوج بنت رجل قد ارضعت من لبنه ولدا **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد
قال سألت عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة ارضعت صبيها فحل
ان تزوج بنت زوجها فقال لا ما لم يرضع من لبنها يعني ان يقول لها من منعت عليا من لبن
قبل ان يرضع من لبن الفحل لا غير قلت لان الجارية ليست ببنت المرأة التي ارضعت من لبنها

له فلان من ثدي واحد
اي هو من الدابة او من
عنه الشيخ لا يرضعها
هو

في ان اللبن للفحل ١٠٨

غيرها فقال لو كن عشر متفرقات ما حل لك من شيء حتى يكون في موضع نباتك الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن عمه الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام وضع من امرأة يجمل له
ان يتزوج اختها لا يها من الرضاعة قال لا فقد رخصا جميعا عن لبن فحل احد من امرأة واحدة قال قلت
يتزوج اختها لا يها من الرضاعة قال لا بأس بذلك ان اختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل الذي ار
الذلام فاختلف الفحلان فلا بأس فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن ابي نجران عن محمد بن عبيد الله قال قال الرضا عليه السلام ما تقول اصحابك في الرضاع قال قلت
كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جلتهم الرواية عنك انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فارجعوا الى قولك
فقال لي وذلك لان امير المؤمنين يعني سألني عنها فقال لي الشرح لي اللبن للفحل وانا اكره الكلام فقال لي انما
حتى سألته عما قلت في رجل كانت له امهات اولاد شتى فارضعت واحدة منهم بلبنها غلاما غريبا
اليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات اولاد الشتى محرم على ذلك الغلام قال قلت بلى قال قال
ابو الحسن عليه السلام فاما بالرضاع يحرم من قبل الفحل فلا يحرم من قبل الامهات وانما حرم الله الرضاع من
قبل الامهات وان كان لبن الفحل الرضا يحرم فانه في هذا الخبر ان فحل على ان الرضاع من قبل الامهات يحرم
من ينتسب اليها من جهة الولادة وانما لم يحرم من ينتسب اليها بالرضاع للاخبار التي قدمناها وكونها
وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكننا يحرم ذلك ايضا لاننا خصصنا ذلك
لما قدمنا ذكره من الاخبار واعداه باق على عمومته ويزيد ما قدمنا توكيدا ما رواه الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو
غلام فحل يجمل له ان يتزوج اختها لا يها من الرضاعة فقال ان كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة
من لبن واحد فلا فحل ان كانت المرأتان ارضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك
الذي يدل على ذلك ان ما ينتسب اليها كولد لا يحرم التناكح بيضا وانما على ما قدمناه ما رواه محمد بن
اسد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ايوب بن نوح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها قلت لا يجوز لك ذلك لان ولدها حرام
بمثلة ولدك محمد بن الحسن الصغار عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها فان كان الولد
من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنه واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان
من غير المرأة التي ارضعته فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن عبد الملك

ولده

في الخبرين اللذين

١١٠

العامّة من يذهب إلى أن الولد يتبع أم على كل حال الوجه الثاني أن يخل على أنه يكون زوجاً بملوك غيره
 فإن الولد يكون لاحقاً بما كان يشترط مولد السيد **فأما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم
 وعلي بن الحكم عن ثوبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية
 سر جلا واشترط عليّ أن كل ولد تلده فهو حر فطلقها تزوجها ثم تزوجها ثم فولدت قال إن شاء الله اعتق
 وإن شاء لم يعتق فهذا الخبر صحيح ما قلناه في الخبر الأول من حمله على التقية وصحّاحه إذا كان المراد
 أن تزوجها كان عبداً له فذلكه يكون بالخيار بين أسير فاق ولدها وبين عتقه كيف شاء ولو كان
 تزوجها حر كان الولد حر على ما قلناه في الروايات الأربعة **فأما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال
 عن سندی بن محمد بن الزعفران عن أبي جعفر عن عامر بن حميد عن حماد بن محمد بن قيس عن أبي جعفر
 عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل من أهل ما نكح امرأة وتزوجت
 سرّيته فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الأول الرجل مولى أسرية قال فقضى في ذلك
 أن يأخذ الأول امرأته فهو أحق بها وأخذ السيد سرّيته وولدها وأخذ رضا من ثمن الولد
 قال الوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه إذا تزوجت السرية بغير إذن من كان يربّيها
 لو صرحت مولاها فإن ولدها يكون قاله فلو كان المولى الأول باقياً كان قاله والوجه الثاني
 أن يكون تزوجها على ظاهر الحرية ولم يعلم دخيلة امرها ولم يثبت عنده بينة باجتماعه فانه يلزمه
 ثمن الولد على ما تقدم في الأخبار الأربعة **وأما** ما رواه محمد بن قيس بالسناد الأول عن أبي جعفر عليه السلام
 قال قضى علي عليه السلام في وليد تباعها ابن سيد ما وروى غائب فاشترها رجل فولدت منه غلاماً
 ثم قدم سيدها الأول فخاصم سيدها الآخر فقال هذه وليدتي تباعها لتي فقال خذ
 وليدتك ولينها فاشترى المشتري فقال خذ ابنة يعقوب ابن الذي باعها الوليد فقضى في ذلك
 ما باعك فلما أخذ البيع الابن قال له ابني قال لا والله لا أرسل ابني خذ ترسل ابني فلما رأى
 ذلك سيدها الولد قال الأول جازي بي ابنة قال الوجه في هذا الخبر أنهما امرأتان يتطابق بالولد البايع
 لأنه يأمّر بالرد له بالولد ويحب علي بن مريم له صاحبهما الذي ثمن الولد فيكون الولد المشتري منه يردّه
 عليه فلا فضل في ذلك أحداً لا بيع لابن خضراء ولا أحداً ولا يفضل في ذلك ولا يعلمان يستوي حاله
 الآخر إلا بجل ولد عظماء الوجه فيه ما قلناه **باب** أن المولود إذا كان متزوجاً لم يكن له طلاق
 بيده **الحسين** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح عليه السلام قال طلاق السيد
 بن تزوج امرأة حرّاً أو تزوج وليدة قوم آخرين على العبد ولأنه تزوج وليدة مولا كان الذي يفرق بينهما

ببيع

فإن المملوك أو كان متزوجاً لمجردة كان للطلاق بيعة

١١١

إن شاء وإن شاء نزعها بغير طلاق **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكوفي
عن أبي عبد الله أنه قال إذا كان العبد وامرأته لرجل أحدهما لم يملك الآخر إلا إذا شاء وإذا شاء
ردها وقال لا يجوز طلاق العبد إذا كان هو وامرأته لرجل واحد إلا أن يكون العبد لرجل والمرأة لرجل
فتزوجها بأذن مولاه وأذن مولاه فإن طلق وهو عبد المنة فطلاقه جائز **قائمة** ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار بن أذينة عن بكير بن أعين وبيد بن مغيرة
الجلي عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالاه في العبد المملوك ليس له طلاق إلا بأذن مولاه فلا ديننا في
التبرين الأولين لأن قوله ليس له طلاق إلا بأذن مولاه يحتل أن يكون المراد به إذا كان زوجته أمة مولاه
دون أن يكون حرة أو أمة لغير مولاه وقد تضمن تفصيل ذلك الخبرين الأولين فلا خفاء **قائمة**
ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبد إلا أن ينزعها بغير طلاق قال نعم
هي جارية ينزعها متى شاء **قائمة** ما رواه الحسين بن سعيد عن الفضل بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا تزوج المملوك حرة فلولي أن يفرق بينهما وإن تزوجها المولى حرة فله أن
يفرق بينهما فلا ديننا فيهما أيضاً ما قدمناه لأن قوله عليه السلام إن ينزعها بغير طلاق في الخبر الأول متى شاء
ولأن يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس في ذلك شيء لأن المملوك في ملكه والعبد في ملكه وإذا لم يكن ذلك في ظاهرهما
أن لذلك بأن بيعها أو بيعه فيكون بيعه لها تفرقاً بينهما على ما استنبطته في باب فرد الذي يدل على
ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا تزوج
الرجل عبداً امتنع من بيعها إذا شاء قال سألت عن الرجل يزوج أمة من رجل حر أو عبد تقوم لغريمه أنه إن
ينزعها منه قال لا إلا أن يبيعهما فإن باعها فاشترها إن يفرق بينهما فخرق بينهما **قائمة** ما رواه
الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن رجل كانت
له جارية فتزوجها من رجل أخويده من طلاقها فقال يبيده ولا هو ذلك لأنه ينزعها وهو يعلم أنه كذلك
فيقتل هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من أنه أراد بقوله يبيده طلاقها أي يبيدها فيكون بيعها كالطلاق وقتئذ
أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازاً لأنه سبب الفرق بينهما كذا في الطلاق كذا في البيع على ذلك ما رواه
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار عن محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله عليه السلام طلاق الأمة بيعها
وتحليلها أيضاً يكون المراد بقوله من رجل أخويده من ذلك الرجل أيضاً عبد وليس في الخبرين لم يكن عبداً وإذا
استحل ذلك جاز له أن يفرق بينهما وقد تقدم ذلك **قائمة** ما رواه علي بن إسماعيل الشيباني عن ابن أبي عمير عن

التطريق

فإن الرجل يعتق أمته ويجعل عتقها صدقاً

سواء

عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل قال لرجل
اعتقك واجعل عتقك مهرًا قال فقال جازئ **عنه** عن الحسن بن علي عن يوسف عن مشيخ الحنابلة عن
جابر عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول إن شاء الرجل عتق أمه ولد هو جعل
مهرها عتقها **فأما** ما رواه محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لجارتي قد اعتقك
وجعل صداقك عتقك قال جاز العتق ولا امرأ بها إن شئت زوجته نفسها وإن شئت
لم تفعل فإن زوجته نفسها فأحب أن يعطيها شيئاً فإن بقي لأخبارك إلا ذلك لأنه إنما يكون الخيال
إذا بدأ في اللفظ بالعتق قبل التزويج فإنه يعضو العتق وتكون هي غيرة في العقد وإنما ينبغي أن يبدأ
بالتزويج ويجعل المهر العتق **بعض** التزويج الذي يدل على هذا التفصيل ما رواه علي بن
جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل قال أمته اعتقك وجعلت عتقك
مهرًا فقال اعتقت وهي بالخيار إن شئت تزوجت وإن شئت فلا فإن تزوجته فليعطها فداء
إن قال قلت تزوجتك وجعلت مهرًا عتقك فإن النكاح واقع ولا يخطبها شيئاً الذي يؤكدهما قلنا
أو لا من ذلك جازئ ما رواه الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل اعتق أمته وجعل عتقها صداقاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ليستسعيها في نصف
قيمتها فإن ابتاعها يوم ولد يوم من الخدمة قال إن كان لها ولد أدى عنها نصف قيمتها
واعتقت **عنه** الحسن بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن رجل عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يعتق جاريته ويقول لها عتقك مهرًا ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال يجمع نصفها ما رواه
ليستسعيها في النصف الآخر **الحسن** بن محبوب عن عبيد بن إبراهيم عن عبد الله بن كثير الجعفي
قلت لا يبيع عبد الله عليه السلام رجل اعتق أمه ولد له جعل عتقها صداقاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها
قال يرخص عليها أن ليستسعي في نصف قيمتها فإن ابتاعها ففرضها رقيقاً ونصفها حر **الحسن** بن
بن سعيد عن فضالة عن ابن عباس عن عبد الله بن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل تكون له أمة فيريد أن يعتقها ويتزوجها ليصل عتقها ومهرها أو يعتقها ثم يصدرها
منه عتقاً وكما اعتدوا يعتقها هل يجوز له نكاحها بغير مهر ثم يعتقها فقال يجعل عتقها صدقاً
إن شاء طين شاء عتقها ثم اصداقها فإن كان عتقها صداقاً فاعلم لا يعتد ولا يحن نكاحها إذا اعتقها
الأبوه لا يخطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها شيئاً وإن كان مهرها **باب** هل يحن حارية
الأبوه لا يخطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها شيئاً وإن كان مهرها **باب** هل يحن حارية

باب ما يحرم جارية الأب على ابنه
١١٢

برعاشم وابن دباط عن صفوان عن عيسى بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أدنى ما يحرم به الوليد تكون عند الرجل على ولد إذا سماها أو جردها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده أجنبية فيكشف فإيها أو يخرجها ولا يزيد على ذلك قال لا تحل لابنه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن صالح وعيسى بن هاشم عن ثابت بن شريح عن داود الأثراري عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اشتد جارية فقبلها قال تحرم على ولده وقال إن جردها في حرام على ولده **فأما** ما رواه البرزوقي عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن عبد الصالح عليه السلام عن الرجل يقبل أجنبية تبشرها من غير جماع داخل أو خارج التحل لابنه أو لبيه قال لا بأس قالوا وجه هذا الخبر أن تحل له إذا بشرها أو سماها من غير شهوة ولا أخبار الأوله محمول على من يخرجها أو ينظر منها إلى ما يحرم على غيره طلبا للشهوة فإن ذلك يحرم على الأب وابن **والذي** يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده أجنبية يخرجها وينظر إلى جسدها فتنظر شهوة ونظر منها إلى ما يحرم على غيره هل تحل لبيه وإن فعل ذلك أبوه هل يحل لابنه قال لا تنظر إليها فتنظر شهوة ونظر منها إلى ما يحرم على غيره لم تحل لابنه وإن فعل ذلك الابن لم تحل لبيه **ويذكر** ذلك بيان ما رواه الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن أدنى ما إذا فعل الرجل المرأة لا تحل لبيه ولا لابنه قال الحد ذلك والمباشرة ظاهرة مطلقة ما يشبه متسفرين **باب** ما يحل للمملوك من النساء بالعقد **الحسين** بن سعيد عن محمد بن الفضيل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء فقال لا يحل له إلا اثنتين ويتكسرى ما شاء إذا أذن له **عنه** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك كم يقل له من النساء قال امرأتين **عنه** عن النضر بن سويد عن محمد بن بكر عن زهارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يبيع المملوك من النساء أكثر من امرأتين **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك كم يحل له من النساء فقال امرأتان قال الشيخ رحمه الله هذه الأخبار عامة في أنه لا يجوز لها أن يعقد على أكثر من امرأتين وينبغي أن يخصها بأن يقول لا يجوز لأن يعقد على أكثر من حزينتين **فأما** الأماء فإنه يجوز له أن يعقد على أربع منهن **والذي** يدل على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سألت عن أمة بعد يتزوج أربع حرائق قال لا ولكن يتزوج حزينتين وإن شاء يتزوج أربع أماء

باب ان الرجل اذا تزوج مملوكته عبده كان الطلاق بيده

١١٥

عنه عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسين بن زيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني عن المملوك ما يحل له من النساء قال حرتين او اربع اما قال لا بأس ان ياذن له مولا فيشتري من ماله ان كان له مال جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه له حلال **عنه** عن القسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن المملوك كم يحل له ان يتزوج قال حرتين او اربع اما و قال لا بأس ان كان في يده مال كان ماذن له في التجار ان يشتري ما يشاء من الجواري ويطأهن **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان ياذن الرجل المملوك ان يشتري من ماله ان كان له جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه له حلال وقال يحل للعبد ان ينكح حرتين وقال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قتي و آخرى يتزوج العبد بحرتين او اربع اما ما و امتين و حرة **باب** ان الرجل اذا تزوج مملوكته عبده كان الطلاق بيده و هو مطلق المملوك لم يقع طلاقه **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام قال المملوك لا يجوز طلاقه ولا كاحه الا باذن سيده قلت فان السيد كان نزع به بيده من الطلاق قال بيد السيد فهو له الله مثلك عبد مملوك لا يقدر على شيء ليس الطلاق بيده **عنه** عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابيهم عليه السلام قال سألت عن الرجل يزوج عبده امته ثم يبدل فيزعمها منه بطيبة نفس يكون ذلك طلاق من العبد فقال نعم لان طلاق المولى هو طلاقها فلو طلق العبد له باذن مولا **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابيان بن يحيى عن شعيب بن عقرقوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل وانا عنده اسمع عن طلاق العبد قال ليس طلاق ولا كاح اما الله تعالى يقول عبد مملوك لا يقدر على شيء قال لا يقدر على طلاق ولا على كاح الا باذن مولا قال الشيرازي رحمه الله هذا الخبر و الخبر الاول و لكن كانا عامين في انه لا يملك الطلاق فانا خصصناها بانها اذا كان متزوجا بامته مولا لا نأخذ بيننا في الباب الذي تقدم انه ان كان متزوجا بامته غير مولا او بحرة فان طلاقه واقع وقد دل على ذلك الخبر الثاني من هذا الباب فادخلنا ذلك خصصناها كما ذكرناه **قاما** ما رواه الصنفار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال كتبت اليه جعلت فداك رجل له غلام و جاريتة تزوج غلامه جاريتته ثم وقع عليها سيدها هل يجب في ذلك شيء قال لا ينبغي له ان عيسها حتى يطلقها الغلام قلنا في الخبر الاول من ان اذا كانا جميعا مملوكين لم كانت التفرة اليه لاننا منعنا من وطئها ما دامت في حال العبد قبل ان يفق بينهما لان ذلك لا يجوز و انما يجوز له

في ان امانة تزوج بغير اذن مولاه

١١٤

ذلك اذا فارق بينها واعتدت عنه عدة امانة للطلاق في لان يطيقها ويكون قوله حق يطلقها الخلام معناه
تبين منه وتصير في حكم المطلقة لمن يحسم منه الطلاق وذلك يكون بالتفريق الذي قلناه والذي يدل
على ان طلاقه واقع اذا كان متزوجا بامانة غيره وكلاهما يخرج مما ذكره احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد
عن صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال المولود اذا كان تحت ملكه فطلقها ثم اعتقها
صاحبها كانت عنه على احدى قولين طلاقه واقع على وجه الوجوه التي ذكرناها كانت عتقها على التلقين
على ما كانت اولاً لانه على الوجه لا يملك طلاقاً يصح منه ايقاعه ويدل على ذلك ايضا ما رواه علي بن
اسماعيل اليميني عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ابي ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
عن الصادق عليه السلام قال ان كانت امتهى فلان الله تعالى يقول عبد المولى لا يقدر على شيء وان كانت
امتهى تقوم اخرون او حرة جهات طلاقه **باب** امانة تزوج بغير اذن مولاه اى شيء يكون حكم الولد
علي بن الحسن بن فضال عن عبد الواحى عن سندی بن محمد عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضوا على علي بن ابي طالب في امره ان انت قوماً في بؤس غارة فيزوجها احدكم واصدقها صدق الحق ثم جاء
سيدنا فقال تعال اليه وولدها عبيد **قوله** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
بن ابراهيم عن ابيه جميعا عن ابن محبوب عن العباس بن الوليد عن الوليد بن جبير عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل تزوج امرأته حرة فوجدها امه ولست نفسها له قال ان كان الذي تزوجها اياها من غير و اليها فالكناح
فاسد قلت كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه قال ان وجد ما اعطاهما شيئاً قليلاً وان لم يجد شيئاً فلا
عليها وان كان زوجها اياها ولي لها او تبع على غيرها بما اخذت منه لمولاهما على شريطة ثمنها ان كانت بكراً وان كانت
غير بكر فصف عشقتهما بما استقل من فرجها قال فتقدم من عدة امانة طلق فان جاءت بولد قال ولدا
من احرار لاذ كان النكاح بغير اذن المولى فهذا الخبر يحتمل وجوها اولها ان يكون ذلك اكراً وتجباً
لاخبار بعضا من كونه احراراً فانه قال كيف يكون احراراً والنكاح بغير اذن المولى والثاني ان يكون الذي
تزوجها قد شهد عدة شاحدين بانها حرة فيكون ولدها احراراً **قوله** علي بن ابراهيم عن محمد بن
يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن بن سعيد عن ابي الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألته
عن مملوكة قوم قتلت غير قبيلتها فاختبرها فوجدتها حرة فزوجها رجل فقلت لعلها مملوكة وان
يقم البينة ان شهد لها شاحدين بانها حرة فقلت لعلها حرة فزوجها رجل فقلت لعلها مملوكة وان
عن عبد الله بن يحيى عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن مملوكة كانت
قبيلة غير قبيلتها فادعت انها حرة فزوجها رجل فقلت لعلها مملوكة وان

في صلاة تدعى بغير اذن مولاه

١١

اولاد ا فقال ان اقام البيعة الزوج على انه تزوجها على انها حرة واعتق ولدها وذهب بامتهم فان لم يقيم
البيعة اوجع ظهره واستنق ولدك والوجه الثالث ان يكون المراء بلاهم يكون حراما اذا لم يزوجها الجارية
ثمن الاولاد **يدل** على ذلك ما رواه البرزوقي عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن ابى ايوب عن سبعة
قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوكة انتت قوم افترعت انها حرة فتزوجها وجعل منهم فاولد مولدا ثم
من مولاها اقام فاقام عندهم البيعة انها مملوكة واقرت ليمانة بذلك فقال يتدفع الى مولاها مائة وولده
وعلى مولاها ان يدفع ولدها الى ابيه بقيته يوم يصير اليه قلت فان لم يكن له ابيه الاخذ ابنه به قال جئ
ابوه في سنة حق يوفيه واخذ ولدها قلت فان ابى الا ان يسعى في ثمنه الا على الامام ان يفتديه
يتم ولد آخر **عن** احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن عاصم بن حميد
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ظن اهلها انه قد مات او قتل فنكحها امرأته وتزوجت سرية
فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الاول وجاءه مولى السرية ففرض في ذلك ان ياخذ
الاول امرأته فهو احق بها واخذ السيد سريته وولدها الا ان ياخذ منها من الثمن ثمن الولد **فاما**
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له رجل كان يرى امرأة تدخل الى قوم وتخرج فقال عفا قليل لما غامتهم واسمها فلانة فقال
لمن زوجتي فلانة فلما روجوه عرفوها على انها امه غيرهم قال هي ولدها المولاها قلت فجاء اليهم فخطبهم
ان ينزجوه من انفسهم فزوجوه من غيرهم وهو يرى انها من انفسهم فمروا بعد ما ولد لها انها امه
فقال الولد له وهم ضامنون لقيمة الولد اولى بجارية فاقض من صدق هذا الخبر ان ما اذا قال لهم زوجتي
فلانة مع اعتقادها انها امهم يحتمل شيئين احدهما ان يكونوا اشتراطوا ان يكون الكوا **فاما** فلما
انكشف انها كانت لغيرهم كانت بجارية فاولادها فاولاها فاولاها كوجه الثاني انه سألهم عن رجل يهاجمه
ولم يسألهم هل هي امهم امه غيرهم فزوجوه ظنا منهم انه قد استاذن صاحبها في تزويجها قلنا تبين
بعد ذلك انه لم يستاذن كان ولدها فاولاها ويكون ما تضمن الخبر من قوله انه قيل انها امهم
قولا من غيرهم كانه قد جعل ذلك باسترق ولدك لانه علم انها امه فخطبهم واولاها على التحقيق فتزوج
اليها لم يكن الاولاد احبارا وما تضمن الخبر من خطبهم ليخرجهم من انفسهم فزوجوه امه غيرهم
فلما انكشف كانوا ضامنين اولى بجارية قيمة الولد ولم يلزم الزوج شيء لانه ظن انها امهم وانما حرة
واتماد تسوها عليه فضعفوا بذلك **باب** انه لا يجوز العقد على الاماء الا باذن مولاها
الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي سالك با عبد الله عليه السلام

باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها

١١٨

عن نكاح الأمة قال لا يصح نكاح الأمة إلا باذن مولاهما **احمل** بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن
أبي نصر عن داود بن الحصين عن أبي العباس النعنع قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يتزوج الأ
مة بغير علم أهلها قال هو ذلك الله تعالى يقول فانكحوهن باذن أهلهن **فاما** ما رواه أحمد بن محمد بن
عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن علي بن المغيرة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتمتع بامته امرأة بغير اذنها قال لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتزوج بامته بغير اذن مولاهما فقال ان كانت لامرأة
فنعيم وان كانت لرجل فلا **فحمل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يجمع الرجل بامته المرأة فاما امته الرجل فلا يتنعق بها إلا بامر
مكرمه بن بين هذه الأخبار والأخبار الأولى لأن هذه الأخبار الأصل فيها واحد وهو سيف بن
عميرة فتارة يروي عن علي بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام وتارة عن داود بن فرقد وتارة عن
أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ومع ذلك فالأخبار الأولى مطابقة لقول الله تعالى قال الله
عز وجل فانكحوهن باذن أهلهن وذلك عام في النساء والرجال وهذه الأخبار مخالفة لذلك
فينبغي ان يكون العمل بها أولى ويمكن تسليمه ان يخص الأخبار الأولى بهذه الأخبار فيحمل هذه الأخبار
على جواز ذلك في عقد المتعة دون الدوام والأخبار الأولى يخصها بذلك لثلاثا يتناقض الأخبار

ابواب المهور باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها علي بن الحسن

بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن عبد الحميد الطائي قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام ان تزوج المرأة ودخل بها ولا اعطيها شيئا فقال لم يكن دينها عليك **فاما**
ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن الحسن عن سويد القلاء عن ايوب بن الحر عن أبي بصير

عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له فرجها حتى يسوق اليها شيئا وهرها فما فوقه
او هدية من سويق او غيره **فقد** في الرواية عمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرج والايجاب

باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان دينها علي بن الحسن

بن فضال عن محمد بن علي بن محمد بن اسمعيل بن زييع عن منصور بن رزج عن عبد الحميد بن عواض قال

قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة تزوجها لا يصح لي ان واقها ولم انقدها من مهرها شيئا
قال نعم **فاما** هو دين عليك **فحمل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن محمد بن زياد عن علي بن ابراهيم عن ابيه

جميعا عن احمد بن محمد بن أبي نصر قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الرجل يتزوج المرأة على الصدق

بمحرار

باب ابن الرجل اذا انشئ المهر ودخل بالمرأة

١١٩

المعلوم فدخل بها قبل ان يعطيها فقال يقدم اليها ما قل اوكثر الا ان يكون كرهه فان عرض ان يحدث به لها وفا
حدث ادى عنه فلا بأس **عنه** عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد بن عواض
الطائي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ولا يكون عنده ما يعطيها فدخل بها
قال لا بأس انما هو دين عليه **عجل** بن احمد بن يحيى عن ابى جعفر عن ابى ليون عن الحسين بن علوان عن
عمر بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام ان امرأة اتته برجل قد تزوجها ودخل بها
وسمى لها مهرا وسمى لمهرها اجلا فقال عليه السلام لا اجل لك في مهرها اذا دخلت بها فاد اليها حقها
عجل بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن عبد الخالق قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل ان يعطيها شيئا قال هو دين عليه **فاما** ما رواه
الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابى عبيدة وعن الفضيل عن ابى جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة
فدخل بها فاولدها ثم مات عنها فادعت شيئا من مهرها على ورثة نزعها فجات تطلبه منهم وتطلب
الميراث قال فقال ما الميراث قلها ان تطلبه واما الميراث فان الذي اخذت من الزوج قبل ان تدخل
عليه فهو الذي حل للزوج به فرجها قليلا كان او كثيرا اذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فانشئ لها
بعد ذلك **وما** رواه محمد بن يعقوب عن ابى علي لا تشري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المرأة يملكها جميعا فتاتي ورثة المرأة فتدعون
على ورثة الرجل الميراث فقال وقد هلكا وقسم الميراث فقلت نعم فقال ليس بشئ قلت فان كانت المرأة
حية فجات بعد موت زوجها تدعي صداقا فقال لا تشئ لها وقد اقامت معه مقرة بحق هلك زوجها
فقلت ولن ماتت وهو حي فجاؤا ورثتها يطالبونه بصداقها قال قد اقامت حتى ماتت لا تطلبه فقلت
نعم فقال لا تشئ لها فقلت فان طلقها فجات تطلب صداقها وقد اقامت لا تطلبه حتى طلقها لا تشئ لها
مق حلتها الذي اذا طلبته لم يكن لها قال اذا اهديت اليه دخلت بينه وطلبت بعد ذلك فلا تشئ لها
انه كغيرها ان يستخلف بالله ما لها قبل من صداقها قليل ولا كثير **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل
بالمرأة ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل بها فقد هدم العاجل **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سهل
بن زياد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخلها
ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل عليها فقد هدم العاجل وليس بشئ من هذه الاضا وما ينافي بما ذكرناه لان
جميعها ما يتضمن ان المرأة تدعي المهر كذلك ورثتها وان لم نقل ان يدعوها يعطى المهر بل يحتاج الى بينة ومق

في الرجل اذا نسي المهر ودخل المرأة

١٢٠

معهما غير دعواها فليس شيء حسب تقصيره هذه الاخبار وانما يوجب مهرها بعد قيام البينة والذي يدل على انه يجب عليها البينة ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عبد الحميد عن ابي جميلة عن الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل بالمرأة ثم ادعت المهر وقال قد اعطيتك فليها البينة وعليه البين ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا من انه اذا دخل بها هدم الصداق لم يكن لقوله عليها بينة وعليه عين معقول ان الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاقامة البينة ولا للبين ويحتمل ان يكون الوجه في تلك الاخبار انه اذا لم يسم مهرها معينا وقد ساق اليها شيئا فليكون للمهر ما يكون لها بعد ذلك شيء وليس شيء منها انه كان يسمى مهرها معينا **فيل** على ذلك ما رواه الفضيل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله ان اخذته قبل ان يدخل بها فلو الذي حل له به خرجها وليس بعد ذلك شيء فتنبه بذلك على ما قلناه من انه لم يكن فرض لها صداقا معينا **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت اخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن ان يجوز قال فقال السنة المحمديّة خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك ردّك السنة ولا شيء عليك اكثر من الخمس ثم قال ان اعطاها من الخمس ما تدرهم مهرها او اكثر من ذلك فدخل بها فلا شيء عليك قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء عليك ان كان شرطها خمسمائة درهم فلما ان دخل بها قبل ان يبتدئ صداقها هدم الصداق ولا شيء عليها واعلم انما اخذت من قبل ان يدخل بها فادّخلها بطل بعد ذلك في حياة منها وبعد موته فلا شيء لها **فأقول** ما في هذا الخبر انه لم يرو عنه غير محمد بن سنان عن الفضل بن عمر عن محمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا وما يقتضيه رواية ولا يشترط كونه غير لا يعمل عليه على ان الخبر يقتضي ان المهر لا يزيد على خمسمائة درهم معقولة الى خمسمائة وهذا ايضا قد بينا في كتابنا للكبير خلافا وقلت ان المهر هو ما تراضيا عليه قليل كان او كثيرا الذي يكشف عن ذلك من ذلك لا يرد الى خمسمائة الا ذكرنا اكثر من ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن جيعان اوشا عن الرضا عليه السلام قال معتد يقول لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لا يبرأ عشرة الف كان المهر جائزا والذي جعله لا يبرأ فاسدا على ان قوله في الخبر ان اعطاها من الخمسمائة درهم مهرها فلا شيء عليه بعد ذلك ولا ورثتها فليشفي ان لا شيء عليه بعد ان يكون فرض لها وستاء معينا ويجوز ان يكون المراد به انما ان اعطاها من الخمسمائة الذي هو السنة في المهر مهرها واستباح بذلك فرضها فليس بعد ذلك شيء ولا ورثتها وهذا ما قد بينا جازا وعلى هذا الوجه تسلم الاخبار كلها ولا تناقض **باب** انما اذا دخل بالمرأة ولم يسم لها مهر كان لها مهر مثل مهر بن يعقوب

باب ما يجب للمهر كماله

١٢١

عن جريد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابن بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قال أبو عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ثم دخل بها قال لها صداق نسائكها
علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن ابن بن عثمان عن منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق قال لا شيء لها من الصداق فان كان دخل بها فلهما مهر نسائكها
الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت عن رجل تزوج امرأة فدخل بها ولم يفرض
لها مهر ثم طلقها فقال لها مهر مثل مهر نسائك فقلت يا أبا عبد الله عليه السلام ما رواه الصنفار عن يعقوب بن يزيد وعبد الله بن
بن عبد الله الأشعري عن محمد بن أبي عمير عن ابن بن عثمان عن أبي بصير قال سألت عن رجل تزوج امرأة فمهرها يسمى
صداقا حتى خل بها قال السنة خمسمائة درهم **عنه** عن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن أسامة بن
حضر وكان قوما لا يسمون موسى عليه السلام قال قلت لرجل تزوج امرأة ولم يسم مهرها وكان في الكاظم تزوج
عليها لله وستة تيميه صلى الله عليه وآله فمات عنها أو أداها بدخل بها فمهرها من مهر السنة قال
قلت يقول أهلها مهر نسائك قال فقال هو مهر السنة وكل ما قلت له شيئا قال هو السنة فلا ينال إلا خبر
أولئك كذا الوجه في الخبر الأول أن يقول له مهر مثل مهر نسائك فمهر السنة الذي هو الخمسمائة درهم إذا
هناك دخل من غير تعيين للمهر فيكون مهره مبيعا لا جارا لا خبارة ولا ولا ولا الخبر الثاني فليس له دخل بها
ولا يمنع أن يكون له ذلك إلا خبر عن غاية ما يجب من مهر السنة فان ذلك هو المستحب وان لا يجب
متابعة أهلها في أيجب مهر مثل التعين لذلك وعلى هذا الوجه كالتا في بين الأخبار **باب ما يجب**
المهر كماله بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد عن إبراهيم بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الرجل تزوج امرأة ولم يفرض لها مهر قال لا شيء لها من الصداق
محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها مهر قال لا شيء لها من الصداق
وحدثني الحسن بن محمد بن مسلم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دخل
بأمرأة قال إذا التقى الختانان وجب للمهر العدة **عنه** عن علي بن إسباط عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة متى يجيء عليها الغسل قال إذا دخلها جبال الغسل
والله طالع **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر
عليه السلام قال إذا تزوج الرجل المرأة ثم خل بها فعلق عليها بابا وأرضى سترا ثم طلقها فقد وجب له الصداق
وخلوها ثم دخلها **فاما** ما رواه الصنفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق
بن عمار عن جعفر بن أبيه عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول من أجاب من الرجال على أهلها وأمره

لكنه في ثلاث خفت
أبوابه روضة ٣

أعلق

باب ما يوجب للمهر كماله ١٢٢

ستة فقد وجب عليه الصداق فالوجه في هذين الخبرين ان فحلها على ان ما اذا كانا متجهين بعد خلوقها وانكر
للواقعة فلا يصديقان على ذلك ويلزم الرجل المهر كماله والمرأة العدة بظواهر الحال متى كانا صادقين ولو كان
هناك طريق يمكن ان يعرف به صدقهما فلا يوجب المهر له الواقعة والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قل للرجل يزوج المرأة فيخرج عليها وعليها السنن او يغلق الباب ثم يطلقها فقل للمرأة هل اتاك من
فقول ما اتاك مني وليس لك مني ما فيقول لم تأتني قال فقل لا يصديقان وذلك انهما تريد ان يردخ العدة
عن نفسها ويؤدى حلقا يدين المهر والذي يدل على انه اذا كان هناك طريق يمكن ان يعلم به صدقهما لم يجز غير ذلك
ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زائدة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل يزوج جارية
ادخلت لم تدرك الايام مع مثله او تزوج رتقا فادخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه قال هاتان ينظر اليه من
ممكن من يوثق به من النساء فان كن كما دخلت عليا كان نصف الصداق الذي فرض له ولا عدة عليها منه قال ان
حلت الزوج عنهن قيل ان يطلق فان لم الميراث ونصف الصداق وعليه من العدة اربعة اشهر وحشوا
واما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام قال ما كنت عن المهر فيجب قال اذا لم تخرجت السنن واجيب الباب وقال ان تزوجت امرأة في
حيوة ابي بن الحسين عليه السلام من نفسي فماتت اليها فماتت ابي فقل لا تغفل يا بني اتا عاقب هذا
الساعة وان ابنت الا ان اضل فلما دخلت عليها فماتت الا ما كنت اكان على كرتها وذهب في خروج
قامت مكانها فلا تخرج السنن واجبات الباب فقلت ما فقدت سببا لنفي تيممه فلا يفتي في هذا
ما قدمناه من الاخبار لا يفتي في الخبر انه وجب للمهر ولا يمتنع ان يكون الام وجب الذي تدين من
مصاحبتها على شيء ترضى به ولو كان في حكم المهر يمكن فيك الذي وجب للمهر هو داخل السنن وخلوقها
بل لا يمتنع ان يكون هو عليه السلام اوجب لنفسه ذلك تبرعاً منه دون ان يكون ذلك واجباً في الاصل
والذي يدل على ذلك انه قد روي في هذه القضية تعيينها انه قال لابي جعفر عليه السلام
ليس الا نصف المهر فذلك لك على انه اذا كان اعطاها المهر كله فانما اعطاها تبرعاً **روى** ذلك علي
بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زياد عن محمد بن اسحاق بن الحسين عن الحسن بن علي عن عبد الله بن
بكير عن زائدة قال حدثني ابي جعفر عليه السلام انه اذا تزوج امرأة قال فكون ذلك ابي فضيت فتزوجها
حتى اذا كان بعد ذلك ذرعتها فظنرت فلم اها يجنبه فماتت لا تصرف فباعتني القائمة معها بالباب لا يعلقه
فقلت لا تغلبه لك الذي تدين فلما رجعت ابي فاخبرته بالامر كيف كان فقال لا يفتي عليك الا نصف

صدقها
صدقها

ادخلت
ممكن

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر

١٢٣

يعني نصف المهر في قول النكاح تزوجتها في ساعة واحدة وروى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن الحسين بن
 المختار عن أبي بصير قال تزوج أبو جعفر عليه السلام امرأة فاعلق لها باب فقال افتحوا ولكم ما سألتكم
 فلما افتحوا صلحوا وكان ابن أبي عمير يقول إن الأحاديث قد اختلفت في ذلك والوجه في الجمع بينهما أن علي
 الحاكم إن يحكم بالظاهر فيلزم الرجل المهر كله إذا انقضت تزويجه إن المرأة لا يحل لها فيه أبدا وبين أن سلطان
 أن نصف المهر هذا وجه حسن ولا ينافي في مقدمته لأننا إذا وجدنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول
 ومع التمكن من معرفة ذلك فلتأصع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن أبي عمير
 الذي يؤكد ما ذكرناه أيضا ما رواه الصفار عن أحمد بن محمد بن أسعيل عن ظريف عن ثعلبة عن يونس
 بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه فاعلق الباب فخرج
 السترة قبل أن يكون وصل إليها ثم طلقها بعد على تلك الحال قال ليس عليك إلا نصف المهر
باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن هشام
 بن سالم عن الحسن بن زرارة عن أبيه قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على حكمها
 فقال لا يجاوز حكمها مهر نسائها من ثلثي عشرة ودية وثمن وهو مائة وخمسة درهم من الفضة
 قلت أليس إن تزوجها على حكمه وصحبت قال ما حكم من شيء فهو جائز لها قليلا كان أو كثيرا قال
 كيف لم تجز حكمها عليه لجزن حكمه عليها قال فقال لا بد بحكمها فلا يكون لها أن يكون ما سن رسول الله
 صلى الله عليه وآله تزوج علي بن أبي طالب وهو دية السنة ولا غيرها من حكمه وجعلت إلام في المهر إليه ورضيت
 بحكمه في ذلك فليها أن تقبل حكمه قليلا كان أو كثيرا **علي بن أسعيل** بن يحيى عن الحسن بن محبوب
 عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه فماتت
 أو ماتت قبل أن يدخل بها فقال لها المنة فليطهرت ولا مهر لها قال فان طلقها أو قتلها زوجها على حكمها
 لم يجاوز حكمها عن خمسة مائة درهم فضاء رسول الله صلى الله عليه وآله **فاما ما رواه**
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن عقرقوف عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يفرض لليهود أو لغيرهم مهر نسائها فينقص عن صداق نسائها فقال ليحك بمهر نسائها فقلنا في الخبر الأول
 لأن هذا الرواية محمولة على نكاح أو قصت إليه الصداق على أن يجزئ مثل مهر نسائها فماتت في قصر عن
 ذلك الحق به فاما إذا كان مطلقا كان الحكم ما تضمنه الخبر الأول في أن ما حكم به فهو جائز **باب**
 من عقد على امرأة وشتر طهرها أن لا يتزوج عليها ولا يشترى **عجل بن علي** بن محبوب عن محمد بن الحسين
 عن الحسن بن يوسف الأدي عن عاصم بن حمير عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على

باب من عقد على امرأة وشروط لها ان لا يتزوج عليها

١٢٣

وشروط لها ان هو تزوج عليها امرأة او غيرها او اتخذ عليها سرية في طالق ففقد في ذلك ان شرط الله
شرطه قبل شرطكم فان شئكم في لها بما شرط وان شاء امسك واتخذ عليها ولكم عليها **علي** بن الحسن عن محمد بن
خالد الاصح عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام بن خويصة كانت فخته ابنة عمه
فجعل لها ان لا يتزوج عليها ابدا في حياتها ولا بعد موتها على ان جعلت لها ان لا يتزوج بعدا فجعل
عليها من النجس والهدى والنذر وكل مال عليها في السالكين وكل ملوك لها حرات ايمن كل واحد منهما صبر
ثم انه اتى ابا عبد الله عليه السلام وذكر له ذلك فقال ان لا يتزوجها امران حق ولا يجهلنا ذلك على ان لا تقول
الحق اذهب فتزوج وتنفق فان ذلك ليس بشئ وليس عليك شئ ولا عليها وليس في ذلك الذي منعنا بشئ فتزوج
وولد له بعد ذلك اولاد **الحسين** بن سعيد عن القسم بن محمد عن الكاهلي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل تزوج امرأة وشروط لها ان لا يتزوج عليها ورضيت ان ذلك هوها قال فقال
ابو عبد الله عليه السلام هذا شرط فاسد لا يكون النكاح الا على درهم ودرهمين **فاما** ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن ربيع عن عبد صالح عليه السلام
قال قلت له ان رجلا من مواليك تزوج امرأة ثم طلقها فباتت منه فاراد ان يرجمها فابتن عليها ان
الله عليه ان لا يطلقها ولا يتزوج عليها فاعطاها ذلك ثم بدل في التزوج بعد ذلك فكيف يصنع قال بشئ
ما صنع وما كان يديه ما يقع في قلبه بالليل والنهار قل فكيف للمرأة في شرط فان رسول الله صلى الله
عليه وآله قال المؤمنون عند شروطهم فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون محولا على الاستصحاب
لان من حكم بما تضمنه الخبر يستلزم ان يفى بالشرط الذي بذل لسفاه به وان لم يكن ذلك طحا بولوه
الاخر ان يكون محولا على النقطة لان من خالفنا يوجبون هذا الشرط وينشئون من خالفه والنسبة
بذلك لا خيار له ولت رواه علي بن السرحيل الميثقي عن حماد عن عبد الله بن الحنفية عن ابن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل قال لامرأته ان تكف عليا او تشرتي فهو طالق قال ليس في ذلك شئ ان رسول الله
صلى الله عليه وآله قال لمن اشترط شرط سوى كتاب الله عز وجل فلا يحزن ذلك له ولا عليه **باب**
اوليا العقد **باب** ان الثيب ولي نفسها **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عمير عن عمر بن الخطاب عن الفضيل بن يسار عن محمد بن مسلم عن زرارة بن اعين وبرد بن معاوية الجملي عن ابي جعفر
عليه السلام قال المرأة التي قدم ملكك نفسها الى نفسها ولا اولى عليها ان تزويجها بشئ ولا جازعها
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن محمد بن ابيان الكلبى عن مسيرع
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام التي المرأة التي ليس فيها احد فاقول الله تزوج فتقول لا فاقولها **عجل**

قال قلت له
بشرطها

باب ان الشيب على نفسها

١٢٥

قال نعم هي المصدقة على نفسها **حكمة** عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة الشيب تطيب الى نفسها قال هي ام لك ينفسها تولى امرها من شاءت اذا كان كفوا بعد ان يكون قد نكحت رجلا قبله **حكمة** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام للمرأة الشيب تطيب الى نفسها قال هي ام لك ينفسها تولى امرها من شاءت اذا كان لا باس به بعد ان يكون نكحت رجلا قبل ذلك **قاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد الساباطي قال سألتها الحسن عليه السلام عن المرأة تكون في اهل بيت فتكره ان يعلم بها اهل بيتها ايجل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها يقول له قد وكلتك فاشهد علي تزويجي قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت اتيما قال وان كانت اتيما قلت و ان وكلت غيره يتزوجها ايزوجها منه قال نعم فالوجه في هذا الخبر انه انما لم يجز ذلك لانها وكلت بان يتزوجها من نفسه وذلك لا يصح لان الوكيل يقوم مقام موكله فيحتاج الى من يعقد عليه لا يصح ان يكون الانسان عاقدا على نفسه لان العقد يقتضي ايجابا وقبولا وذلك لا يصح بين الانسان وبين نفسه ولو اخطا تزويجه نفسه من غير ان يوكله كان ذلك جائزا حسب ما تضمنته الاخبار لا اوله ولا لاجل ما قلناه قال لما سألته يوكل غيره بان يتزوجها منه فقال نعم لان ذلك يصح تقديره في الاول لا يصح في زيد ما قلناه وضوحا ما رواه علي بن اسمعيل الميقي عن فضالة بن ابيوب عن موسى بن بكر عن زيارته عن ابن جعفر عليه السلام قال اذا كانت امرأة مائة امرها تبج وتشتري وتصدق وتشهد وتعلم ما لها ما شئت فان امرها جائز تزويج ان شاءت بغير اذن وليها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا باذن وليها **قاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج بامرأة وتيب لا يعلم ابوها ولا احد من قرابتها ولكن يجعل المرأة وكيفا فيزوجها من غير علمه قال لا يكون **قوله** لا يكون ذاهول على الله لا يكون ذاق البكر خاصة دون ان يكون متناولا للشيب ولا يمتنع ان يسكن عن شيئين فيجيب عن واحد اضرب من المصلحة ويقول في الجواب عن الآخر على بيان ما تقدم منه او من اهلنا عليه السلام ولا يحتمل ايضا ان يكون خرج فخرج التقية لانه موافق لما ذهب اليه العامة والذي يؤكده ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيبا بغير اذن وليها اذا كان لا باس بما صنعت **باب** الله لا يخرج البكر الا باذن ابيها **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الثعلبي عن زين عن

قوله

في ان النكاح لا يتزوج الا باذن ابها

١٢٤

ابن ابي يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تزوج ذوات الالباء من الالباء الا باذن ابها **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زهارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا ينقض النكاح الا **اب عنه** عن احمد بن الحسن عن ابيه عن علي بن الحسن بن رباط عن شعيب الحداد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينقض النكاح الا **ابا** **احمد** بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن صفوان عن ابي المغيرة عن ابراهيم بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت الجارية بين ابويها فليطرح مع ابويها امرها اذا كانت قد تزوجت لم يزوجها الا برضا عتها **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي عليه السلام قال لا يستأمر الجارية اذا كانت بين ابويها اليطرح مع **ابا** امرها قال قال يستأمرها كل واحد **ابا** فاما امرها **محمد** بن علي بن محبوب عن العباس بن سعلك بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بتزويج البكر اذا رخصت من غير اذن ابها **قوله** الخبر يحتل شيئين احدهما ان يكون مخصوصا بنكاح المتعة على ما قلناه من الرخصة في ذلك بالشرايط التي قد منها ما والاخر ان يكون محمولا على انما اذا كانت بالغاً ولا يزوجه ابوها من كفوها ويفصلها بذلك فحيث لا يجوز لها العقد **باب** ان الاب اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خبار **الحسين** بن سعيد عن عبد الله بن الصلت قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوجه ابوها اليها امرها اذا بلغت قال لا وسألت عن البكر اذا بلغت مبلغ النساء ملها مع ابوها امرها فقال ليس لها مع ابوها امرها **يشتب** **احمد** بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت الرضا عليه السلام عن الصبية يزوجه ابوها ثم يموت وهو صغيرة ثم تكبر قبل ان يدخل بها زوجها اليها التزويج ام لا امرها قال لا يجوز **عليها** تزويج ابها **عنه** عن الحسين بن علي بن يقطين عن اخيه الحسن بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام ان تزوج الجارية وهي بنت ثلث سنين او تزوج الغلام وهو ابن ثلث سنين وما اذني حد ذلك الذي يزوجه ان فيه فاذا بلغت الجارية فلم ترض به فملاحاها قال لا بأس بذلك اذا رضى ابوها او وليها **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الصبية تزوج الصبية قال ان كان ابوها اللذان زوجها فملاحاها فملاحاها ولو كان لها اختيار فادركها فان رضيا بعد فان المهر على الاب قلت له فلما يجوز طلاق **ابا** **قوله** حال صغرها قال لا فلا ينافي هذا الخبر ولاخباره **قوله** لان قوله عليه السلام لكن لها الخيار اذا ادركها يجوز ان يكون المراد به ان لها ذلك **ابا** **قوله** العقد اما بالطلاق من جهة الزوج وما يجري مجراه او مطالبة المرأة له بالوجوب **الطلاق**

تثبت

فإن لا بد إذا عقد على ابنته الصغيرة قبل أن تبلغ

١٢٤

ويعتقضي فسخه ولم يرد بالتحياض هنا أمضاء العقد وإبطاله وإن العقد موقوف على خيارها والذي كيف
عن ذلك قلنا في الخبر إن كان أبوها اللذان تزوجاها فمعهما جاز فلو كان العقد موقفا على رضاها لم يكن
بين الأبوين وغيرها فرق وكان ذلك جائزا لغير الأبوين وقد ثبت أنه فرق بين الموضعين فعلم أن المراد ما
ذكرناه **قاسما** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي
قال قلت لأبي جعفر عليه السلام متى يجوز للأب أن يزوجه ابنته ولا يستأمرها قال إذا جازت تسع سنين قلت
فإن تزوجها أبوها ولم تبلغ تسع سنين قبلها ذلك فسكنت ولم تأب ذلك أيجوز عليها قال لا يجوز عليها
رضا في نفسها ولا يجوز لها تأب لا يخط في نفسها حتى يستكمل تسع سنين فإذا بلغت تسع سنين جاز لها
القول في نفسها بالرضا والتأب وجاز عليها بعد ذلك وإن لم تكن إدركت مدرك النساء قلت فمقتضى علمها
الحكم ويؤخذ بها وهي في تلك الحال إنما هي تسع سنين ولم تدرك مدرك النساء في الحيض قال نعم إذا
على زوجهما ولها تسع سنين ذهب عنها النبيتم ودفع إليهما مالهما وأقيمت الحدود التامة عليهما ولها قلت
فأفلازم يجري مجرى الجارية في ذلك فقال لا يا خالدا إن الغلام إذا تزوجه أبوه ولم يدركه كان له الخيار
إذا ادركه أبوه بلغ خمس عشرة سنة أو بشعر في وجهه أو يثبت في عاتقه قبل فلا يولى قلت فإن ادخلت عليها امرأة
قبل أن يدرك فيمكث معها ما شاء الله ثم ادرك بعد فذكرها أو تأبها قال إذا كان أبوه الذي تزوجه ودخل
بمأول منهما وأقام معها سنة فلا خيار له إذا ادركه ولا ينبغي له أن يدركها ما صنع ولا يمل له ذلك **وولد منها ولزومها**
قلت له فإن تزوجه أبوه ودخل بها وهو غير مدرك أيقام الحدود وهو في تلك الحال قال ما الحدود
الكاملة يؤخذ بها الرجل فلا ولكن يجلي في الحد وكلها على قدر مبلغ سنه ويؤخذ بذلك ما بينه وبين
خمس عشرة سنة لا تبطل حدود الله في خلقه ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم قلت له جعلت فداك
فإن طلقها في تلك الحال ولم يكن ادركه يجوز طلاقه قال إن كان مستها في الفرج فإن طلاقه جائز عليها
وعليه وإن لم يمسها في الفرج ولم يلز منها ولم يلز منه فأنها تعزل عنه وتصير إلى أهلها فلا يراها ولا يقربه
حتى يدرك فيسئل ويقال لها إن كنت طلقته أم رأيت فلا تله فإن هو أقر بذلك وأجاز الطلاق كانت تعلققة
بأثية وكان خاطبا من الخطاب قلنا في ما تضمن صدره من الخبر ما قدمناه من الأخبار أنه قال إذا جازت
لها تسع سنين يجوز للأب أن يزوجهها ولا يستأمرها وهذا مما يقول به ولا يدل على أن قبل ذلك ليس له
الأم من جهة دليل الخطاب وقد يتصور عن دليل الخطاب يدل على أنه قد قلنا ما يدل على أن له أن يعقد
عليها قبل أن تبلغ تسع سنين وفي حال كونه أصبية فاما قوله فإذا أجاز لها تسع سنين
كان لها الرضا في نفسها والتأب يجوز أن يكون هذا الخبر من حكمها مع غير الأب ليس لغيره لها ذلك

والثاني حالها أصبية فاما قوله فإذا أجاز لها تسع سنين

باب من يعقد على المرأة وسعيها
١٢٨

مع الابد لم يصح غيره وتكون الفائدة في ذلك ان رضاها وسخطها قبل ان تبلغ تسع سنين لا حكم لها
ويتبين ما قلنا بأنه ليس لها ان لا تنص العقد قوله في الخبر حين ذكر حكم الابن ان الغلام اذا تزوج
ابوه ولم يرد له كان له الخيار اذا ادركه فدل على ان حكم الجارية بخلافه لانه ليس له الخيار وانما ذلك يختص
اذا الغلام ويحتمل ان يكون المراد بهذا الخبر الذي قبله من ذكر الابد فيها الجرد اذا كان ابو الجارية ميتا فانه متى
كان الامر على ذلك جرى مجرى غيره في انه لا يعقد عليها الا برضاها ومتى عقد عليها وهي صغيرة كان العقد
موقفا على رضاها عند البلوغ ونحن نبين فيما بعد انه ليس للجد ان يعقد مع عدم الابد رضاها في شيء
الله تعالى **باب** من يعقد على المرأة سوى أبيها **فصل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن صفوان عن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يريد ان يزوجه
مما اختاره قال يوافقها فان سكنت فوافقها وان ابنت لم يزوجه وان قالت زوجني فلان فافلح وزوجه ممن تر
الابن وليتية في حجر الرجل لا يزوجه الا برضا منبها عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد بن ابي
محمد بن الحسن الاشعري قال كتب بنو عمي الى ابي جعفر عليه السلام ما تقول في صبية تزوجهها فاعلمنا انك
ابنت التزوج فكتب بخطه لا تكروه على ذلك والامر امرها **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
لشده عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن وليد بن بيع الاسقاط قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
ولان عدة عن جارية كان لها اخوان زوجه الاكبر الكوفة وزوجه الاصغر باطن اخرى قال لا ولا
الا ان يكون الاخر قد دخل بها فليمرأه ويكاحه جائز قال وجه في هذا الخبر ان تحمل على انه اذا اردت زوجه
امرها الى اخويها وعقد جميعا في حالة واحدة كان العقد ما عقد عليه الاكبر ويبطل ما عقد الاصغر
المهم لكان يكون دخل بها الذي عقد عليه الاكبر الصغير فيكون مع الدخول هو اولي من الاول **فاما**
ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي بنجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام في امرأة انكحها زوجها جلا ثم انكحها امها بعد ذلك وخالها واخ لها
صغيرة فدخل بها فنجلت فاختلغا فيها **فاما** الاول للشهود فاختلغا بها بالاول وجعل لها الصداقين جميعا
ومنع زوجهما الذي حققت له ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم اتى الولد بابيه قال وجه في هذا الخبر
ما قلناه في الخبر الاول من انه تكون الجارية جعلت امرها الى اخويها ويكون سبق الاكبر الاكبر بالعقد فانه
يكون عقده ما ضيا ويبطل العقد الذي عقد الاكبر الصغير على كل حال وان دخل بها الثاني كان لها
الصداقان بالاستحلال من فرجها وليتق العبد بالرجل لانه عقد عليها ولم يعلم ان اخاها الاكبر قد عقد
لها على غير قبل ذلك وكان عقد شبهة يلحق به الولد **فاما** ما رواه علي بن اسفيل الميمني عن الحسن

فأخفاقها
فأخفها
لأنها اختلغا بها
لأنها اختلغا بها

لجنة الدفاع عن
الحقوق والحرية

في اتيان النساء ما دون الفرج ١٣٠

في فضلها حين يدخل بها بثلث ليال وللرجل ان يفضل نساؤه بعضهم على بعض ما لم يكن اربعا

باب اتيان النساء فيما دون الفرج **احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن محمد بن عثمان**

عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال لا بأس

اذا رضيت قلت فلان قول الله تعالى فاقوا من حيث امركم الله فقال هذا في طلبها اولد فاطلبوا

للولد من حيث امركم الله ان الله تعالى يقول لنساؤكم حرث لكم فاقوا سرثكم افي شتم الحسنين

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن سوفة عن اخبره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل

يأتي أهله من خلفها قال هو واحد لما كتبت في الفصل **احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عبد الله**

والحسن بن علي بن يقطين عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن

أتيان الرجل المرأة من خلفها في دبرها فقال احلتها آية من كتاب الله تعالى قول لوط عليه السلام هؤلاء

بناتي هن احل لكم وقد علم انهم لا يريدون الفرج **عنه** عن ابن فضال عن الحسن بن النجم عن حماد بن عثمان

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واخبرني من سأله عن الرجل ياتي المرأة في ذلك الموضع وفي البيت

جماعة فقال لا يرفع صوته قال سؤالا صلى الله عليه وآله من كلف مملوك ما لا يطيق فليبعه ثم

نظر في وجه اهل البيت ثم اصغى الى فقال لا بأس **عنه** عن معاوية بن حكيم عن احمد بن محمد عن حماد بن

عثمن عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال

لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم قال سمعت صوفيان يقول قلت للرضا عليه السلام ان رجلا

من مولى لي امر في ان اسألك عن مسألة فجابك واستقيامك ان يسألك قال ما هي قال الرجل ان

يأتي امرأته في دبرها قال نعم ذلك له قال قلت وانت تفعل ذلك قال انا لا تفعل ذلك **عنه** بن احمد

بن يحيى عن ابي اسحق عن عثمان بن عيسى عن يونس بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام او لا

صحت له ذلك الحسن عليه السلام افي رعا اثنتي الجارية من خلفها يعني دبرها فتفرزت فجعلت على نفسها ان عدت

للأمرأة هكذا فعل صدقة درهم وقد نقل ذلك علي قال ليس عليك شيء وذلك ما رواه

احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس بن عمار عن هاشم بن المشي عن سدير قال

ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله لم يحل للنساء على تقويم **عنه**

محمد بن الحسن بن هاشم بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال هاشم لا تقري ولا تقري ولا تقري ولا تقري

قال لا تقري اي لا تاتي من غير هذا الموضع قال وجه في هذين الخبرين قلوب من الكراهية لان

الأفضل تجنب ذلك وان لم يكن محظورا **عنه** علي بن ابي حمزة عن محمد بن عيسى عن البرقي

يرفع عن ابن أبي يعفور قال سألت عن اثنين النساء في عجزهن فقال ليس لهما نسأ ما أحب ان يفعله
والخبر الذي قد مرنا به ايضا عن الرضا عليه السلام وقوله ان لا تفعل ذلك لانك على كراهية ذلك
حسب ما قلناه ويحتمل ايضا ان يكون الخويان ورد في امور التفتيح لا واحد من العامة لا يجيز ذلك
الا ما يمكن من ماله ويختلف عنه فيه اصحابه واما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن حمزة بن خالد
قال قال ابو الحسن عليه السلام اى شئ يقولون في تبين النساء في عجزهن فقلت له يبلغن اهل مكة
لا يرون به بأسا فقال ان اليه وكان تقول اذا اتى الرجل المرأة من خلفها خرج ولذا اقول فاحذر الله
تعالى نساءكم حرث لكم فاتوا حرقكم اني شئتم من خلف وقدام مخالفا لقول اليهود ولم يعن ابدا من
فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار لان الذي تضمنه هذا الخبر تنبيه لاية ومسبب نزولها وما المراد بها
وليس الميكن ما قلناه مراد ابا لاية يجب ان يكون حلما بل لا يتحقق بل دليل اخر على جواز ذلك وقد تقدم
من الاخبار ما يدل على ذلك **ابواب** ما يرد منه النكاح **باب** حكم المحرقة **محمد**

بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاع بن موسى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحدود والمحدودة هل يرد من الكناج قال لا قال فاعة وسألت عن البرصا فقال قضى ما في الموضع من البرصا عليه السلام في امرأة تزوجها ولها وهي برصا أن لها المهر المستحل من فرجها وإن المهر على الذي خرجها وتما صلتها عليها كنفه ولها ولها رجلان تزوج امرأة وزوجها رجلا لا يعرفه خيلا أمرا العيكن عليه شيء وكان المهر يأخذ منها قاصدا ما جاء الحسين بن سعيد عن القاسم عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبيد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها أنها قد كانت عذراء قال إن شاء تزوجها بعتن الصداق من فرجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وإن شاء تركها أقليلش الخبر منافيا لما تقدمناه أولا لأنه إنما قال إذا علم أنها كانت عذراء كان له الرجوع على ولها الصداق ولم يقل كن لها عذرا وليس يتحقق أن يكون له استرجاع الصداق وإن لم يكن له الرجوع لأن أحد الأمرين مستفصل عن الآخر

باب العيوب المحببة للرد في عقد النكاح الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عمار
عن أبي عبد الله عليه السلام قال غايروا النكاح من البرص والجذام والجنون والعقلية **عنه** عن أحمد بن محمد
عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال ترد البرص والجذام والجنون وعته قلت
الحوادث قال لا **الحمل** بن يعقوب عن علي بن الحسن بن سبل بن زياد عن أحمد بن محمد بن محمد عن رفاعه بن موسى
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ترد المرأة من العقل والبرص والجذام والجنون وإماماً سوى ذلك فلا فكا
ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد بن محمد بن سماعة عن عبيد الحميد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

في العيوب الموصية للنكاح

١٣٧٢

قال تذا البرصاء والعمياء والعرجاء **عن** عن احمد بن محمد عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يتزوج المرأة ويؤتيها عيبا او برصا او عرجا قال يرد علي وليها او يكون لها المهر على وليها وان كان بها
نميمة لا يراها الا لا يجوزت شهادتها النساء عليها **عنه** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد
وعنه يحيى بن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل
تزوج امرأة من طبرما فوجد بها عيبا بعد ما دخل بها قال اذا لم تست العقلاء ونفسها والبرصاء والحجوة
والمغضاة وما كان جهازا فانه ظاهرة فاحتار على خلعها من غير طلاق وباخذ الزوج المهر من وليها الذي كان
ولسها فان لم يكن وليها علم بشئ من ذلك فلا شئ له عليه وترد عليها قال فان اصاب الزوج شيئا مما افند
منه فهو وان لم يصيب شيئا فلا شئ له قال ويؤتى منه عدة المطلقين ان كان دخل بها وان لم يكن دخل
فلا عدة له ولا مهر لها قال وجه في الجمع بين هذه الاخبار ان ما زاد على الجنون والبرص من العقل لا ينفك
من العيوب التي تضمن بعضها لاختبار مثل العرج والبرص والعمالة الظاهرة محمولة على ضرب من الكراهية ويستحب
لمن ابتلى بذلك لا يرد ما قاما الخمسة الاشياء التي ذكرها حافظه دها منها على كل حال والذي يؤكد ما قلناه
ما رواه حاذق من الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل يتزوج الى قوم فلا امرأته عوراء ولم يبينوا
له قال لا يرد انما يرد النكاح من البرص والجنون والعقل قلت انما يتان كان قد دخل بها كيف
يضمن غيرها قال لها المهر المستقل من فرجها ويغير وليها الذي انكحها مثل ما ساق اليها قال ما رواه محمد بن
علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن محمد بن يحيى بن ابراهيم بن جعفر بن بريق عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل تزوج امرأة فوجد بها برصا او عرجا او جذما قال ان كان لم يدخل بها ولم يبين فان شاء طلق وان شاء
امسك ولا صدق لها ولا دخل بها فليأمرها له فلا ينال في الخبر الذي قد مناه من ان هذه صورهات من
غير طلاق لان قوله عليه السلام ان شاء طلق محمول على انه ان شاء خلاها لان ذلك مستفاد في اصل
من لقضاء الطلاق ولا يحل على الطلاق الشرعي بذكر النكاح الاول فاما قوله اذا دخل بها فليأمرها فليأمرها
من نخل على نه لم يدخل بها مع العلم بها فانه يكون ذلك رضا بها وقول لم يلمذ لك ودخل بها كان له
رجعا وكان لها المهر والاق بما استقر من فرجها حسب ما تضمنته الاخبار الاول **و** يؤكد ذلك ايضا
ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن غير واحد عن ثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال في الرجل اذا تزوج المرأة ووجد بها قرنا وهو العقل وبهها ما وجد
انه يرد ما لم يدخل بها **عنه** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الله
بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرأة توفى من اربعة اشياء من البرص والجنون والقرن وهو

الشرط

باب العنين واحكامه

١٣٨

العقل المذيق عليها فاذا وقع عليها فلا تلازم في حديث الخبرين ايضا ما قلناه من انه متوخى خل جامع العلم
بما لا يمكن ان يكون ذلك رضا منه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن عوف عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي الصباح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة
فوجدها قريظة قال هذه لا تقل ولا تخرجها على جماعة وبرودها على أهلها صاغرة ولا مهر لها قلت فان كان
دخل قال ان كان علم بذلك قبل ان ينكحها يعني الجماعة ثم جامعها فقد رضى بها وان لم يعلم الا بعد ما جامعها
فلن شاء بعدا مسلما وان شاء طلق **باب** العنين واحكامه **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال العنين يتوبص به سنة ثمان شأ امرأته
تزوجت وان شاءت اقامت **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكتاني قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع ابداً اتفاقه قال نعم ان شاءت **عنه** عن محمد بن
الفضيل عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا تزوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء
احل سنة حتى يالج نفسه **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي النخعي عن جعفر عن ابيه عن علي
عليهم السلام كان يقول يؤخر العنين سنة من يوم توافقه امرأته فان خلص اليها ولا فرق بينهما فان
رضيت ان يقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا خيار لها قال الشيخ **محمد بن الحسن**
هذا لاخبار وان كانت عامة في ان العنين يؤجل سنة في عمله على ان لا يكون دخل بها اصلا فاما اذا
دخل بها ولو مرة واحدة ثم حدثت به العنة لم يكن لها عليه خيار **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من اتى امرأة
مرة واحدة ثم اخذ عنها فلا خيار لها **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
ابان عن غياث الضبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العنين اذا علم انه عنين لا ياتي النساء فرق
بيضا اذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينها والرجل لا يرد من عيب **محمد** بن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان
يقول اذا تزوج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم عرض عنها فطلبها الخيار تصدق فقد ابتليت وليكن مهرها
الاكاد ولا الاكاد ما لم يمتها من الدماء امرأة واحدة خيار **وقد** روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يونس
عن محمد بن اسحق بن عمار عن الحسن بن عمار عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اخذ من امرأته فلا يقدر على تباها فقال ان كان لا يقدر على تباها
غيرها من النساء فلا يسكها الا برضاها بذلك وان كان يقدر على غيرها فلا بأس بما سألها **باب**

کتاب الطلاق

ابواب الأيلاء باب (عدة الأيلاء التي توقوف بعد ما حمل بن يعقوب عن علي بن إبراهيم)

عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن أنس بن مالك قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهرأثره من غير طلاق ولا من سنة لم يقرب نكاحها قال لا بآن هذا قلت قال لا يدرى الرجل من أهرأثره ولا لا إلا ما ن يقول لا والله

لا غضبيك لا جاعا كذا وكذا وقول ظلم لا غيظك فاعبها فاقا وقول دعي اوجه الشبه في قوله بعد لا اريد اشتهر

باب معة الايلاء

ويقف لمن فارقها ان يصالح اهلها فان الله غفور رحيم وان لم يفرج جبر على الطلاق ولا يقع بينهما
 لاق حتى يوقف لمن كان ايضاً بعد اربعة اشهر جبر على ان يفرج او يطلق **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن
 محمد بن الحكم عن علي بن حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا الى الرجل من
 زوجته وهو ان يقول والله لا اجمعك كذا او كذا او يقول الله لا غيظناك في ما غاضبها ثم يترخص بها **لا غيظناك**
 اربعة اشهر فان فاء ولا يفاء ان يصالح اهلها او يطلق عند ذلك ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف فان
 كان ايضاً بعد اربعة اشهر حتى يفرج او يطلق **عنه** عن ابي علي لا شتر عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
 ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايلاء ما هو فقال هو ان يقول
 الرجل لامرأته والله لا اجمعك كذا او كذا او يقول والله لا غيظناك في ما غاضبها ثم يترخص بها اربعة اشهر ثم يؤخذ
 فيوقف بعد اربعة اشهر فان فاء وهو ان يصالح اهلها فان الله غفور رحيم وان لم يفرج جبر على ان يطلق
 فلا يطلق فيما بينهما ولو كان اربعة اشهر ما تفرج الى الامام **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن
 القسم بن عروة عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل الى ان لا يقرب امرأته ثلثة اشهر
 قال فقال لا يكون ايلاء حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايلاء فقال اذا مضت اربعة اشهر وقف
 فاما ان يطلق واما ان يفرج قلت فان طلق تعدد عدة المطلقه قال نعم **الحسين** بن سعيد عن
 صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل الى من امرأته حتى
 اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق اعتدت امرأته كما تعدد المطلقه فان فاء فامسك فاداس
عنه عن القسم بن ابان عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل الى من امرأته ثم
 به اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقه والا كترمينه وامسكها كتر من
عنه عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل الى من امرأته فقال الايلاء ان يقول الرجل والله
 لا اجمعك كذا او كذا فانه يترخص اربعة اشهر فان فاء ولا يفاء ان يصالح اهلها فان الله غفور رحيم
 وان لم يفرج جبر على ان يطلق او يطلق اجبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف
 وان كان بعد اربعة اشهر فان ابي فرج بينهما الامام **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن
 ابي جابر عنه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول في الايلاء يوقف بعد سنة فقلت بعد سنة قال نعم يوقف
 بعد سنة فلا ينفك الا بخلاف الايلاء قال يوقف بعد سنة وليس فيه انه اذا كان دون ذلك لا يوقف و
 انما يتعلق في ذلك بدليل الخطاب وقد يترك ذلك لدليل قد قد سماه ما يقتضي الانصراف عنه **واقا**

في ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

١٣١

ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن محمد بن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل الى امرأته قال يوقف قبل الاربعه اشهر ويعد لها قال وجه في قوله عليه السلام يوقف قبل الاربعه اشهر لان حملها على انه يوقف لا ازم احكم عليه في مدة المضروبة لذلك وهي الاربعه اشهر وان كان يترك الطلاق او لا يفاء واما بعد الاربعه اشهر فانه يلزم اما الطلاق او الايفاء على ما بيناه ويحتمل ان يكون المراد بالاياء في هذا الخبر الظاهر فانا اذا كان كذلك كانت المدة في ثلثه اشهر **باب** على ان ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن خصص عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظلم من امرأته قال انما فعلية تنق رقية او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا والاربعه ثلثة اشهر فان فاء ولا وقف حتى تستل المسحاة في امرأته او يطلقها فان فاء فليس عليه شيء وهي امرأته ان طلق واحدة فهو مالك برجعتها **باب** ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن يونس بن مطوية قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الايلاء اذا الى الرجل ان لا يقرب امرأته ولا يمسها ولا يجمع لاسه ولا يمسها فهو في سعة ما لم تنض الاربعه اشهر فاذا مضت اربعه اشهر ووقف فاولان يقع فيسرها واما ان يخرم على الطلاق فيخلع عنها احتيازا فاحضت وطهرت من حيفها اطلقها تطليقة قبل ان يجامعها كبشرادة عدلين ثم هو احق برجعتها ما لم تغفل لثلاثه اشهر **عنه** عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن بنان عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال المولى يوقف بعد الاربعه اشهر فان شاء امسأها بمعروف او فترجها باحسان فان عزم الطلاق فخرج واحدة وهو مالك برجعتها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المولى اذا وقف فلم يفت طلق تطليقة ثمانية **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال بن المولى يصبر على ان يطلق تطليقة ثمانية قال وجه في حديثي اخبرني وان كان الاصل فيما واحد وهو منصور بن حازم ان نوحا ما على من يرى الامام الزامه تطليقة ثمانية يشاهد السال جوب من المصلحة دعوت ان يكون ذلك واجبا في كل مولى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل اذا الى من امرأته فكثرت اربعه اشهر لم يفت في تطليقة ثم توقف فان فاء في عنده على تطليقتين وان عزم في ثمانية منه فله الرولية ان حملها على ظاهرها اتى الى خلاف الروايات التي قد منها في الباب الاول من انما يلزم احكم بالطلاق والايفاء بعد الاربعه اشهر بغير تعيين ان

ينشد

ان هذا المدة تطليقة وذلك غير صحيح والوجه في الخبر ان نخله على انه اذا طلق بعد الاربعة اشهر في تطليقة
درجته فان خاء يعني راجعها كانت عنده على تطليقتين وان عزم حتى خرجت من المدة قصارت باينة
لا يملك درجتها الا بعد جديده ومحرم مستحق **باب** ما يجب للمنفق اذا ائتم الطلاق فابي محمد
بن يعقوب عن الحسين عن محمد بن العلي بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
في المولى اذا ابى ان يطلق قال كان امير المؤمنين عليه السلام جعل له خطيرة من قصب ويجلسه فيها وحينئذ

من الطعام والشراب حتى يطلق **عنه** عن الحسين بن محمد عن حمدان القلانسي عن اسمعيل بن بيان عن ابن بقاح عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا ابى المولى ان يطلق جعل له خطيرتين فمن قصب واعطاه ربح قوته حتى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديث لم يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام في المولى اما ان يفي او يطلق فان فعل ولا ضربت عنقه فهذا الخبر مرسل لا يعترض بمثله على الاخذ بالسند ولو صح لكان محمولا على من يمنع من قبول حكم الامام اما الطلاق او الابقاء خلافا عليه على شريفة الاسلام فان من هذه صفت يكون كافرا ويحببها القتل فاما لم يكن كذلك لم يحببها اكثر من الحبس التضييق عليه لان يطلق او يفي محطبا مناه

تضمنت الخبران لا دلان **ابواب الظهار باب** لا يصح الظهار إلا بين محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن أبي ولادة عن حمزة بن عمران عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يكون ظهار في عين ولا في أضراس ولا في غصب ولا يكون ظهار إلا على طهر غير جماع فشهدا أو شاهدين **حسن** بن محبوب عن ابن رباب عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال لا يكون الظهار في عين قلت فكيف هو قال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جماع أنت على كظهر أمي أو أنت في حواري يدي **لل** الظهار **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عطية بن درستم قال سألت الرضا عليه السلام

عن رجل ظاهر من امرأته قال ان كان في بيني فلا شيء عليه **عنه** عن الحسين عن صفوان بن يحيى عن الحسن
ابن المغيرة عن ابن بكير قال تزوج حمزة بن حمران بنت بكير فلما اراد ان يدخل بها قالوا لسانك دخل عليك او
تخلف لنا واسنانك اخرج منك الا ان تخلف لنا بالعق لا نك لا نزا شيئا ولكن احلف لنا بظهور امهات
اولادك وجواريك فظاهر من هذا كذا لا يجيد الله عليه السلام فقال ليس عليك شيء ارجع اليهم
فان قيل كيف يقولون ان الظهار بينين لا يقع وقد رويت احاديث من ان الكفارة لا يجب الا بعد الحنث **بما يجوز**
فلو كان الظهار بينا اليهين واقع لما وجبت الكفارة لا مع الحنث ولا مع عدمه **روى** ذلك الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عن حمزة بن عمار عن مسلم بن ابي جعفر عن ابي اسحاق قال ان الظهار لا يقع

في ان لا يظلم الظهار من اليمينين ١٣٨

الاحول الحنت فاذا حنت فليس ان يواقعها حتى يكفوا ان جعل وفضل كان عليه كفارة واحدة **وروي**
اسم بن محمد بن عيسى عن علي بن اسحق عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله (ع) ان الرجل اذا حكم
بالظهار وجبت عليه الكفارة حنت او لم يحنت ويقول حنته بالظهار وانما جعلت الكفارة عقوبة لكل
ويعضهم يزعم ان الكفارة لا تلزمه حتى يحنت في الشيء الذي حلف عليه فان حنت وجبت عليه الكفارة
والا فلا كفارة عليك لا تجب الكفارة حتى يحسب الحنت قيل المني في هذا الخبرين ليس هو ان يفعل خلاف ما
عقد عليه عيّن بل المني فيما ان اذا كان الظهار علقا بالشروط فانه لا يجب الكفارة حتى يحصل الشرط ومضى
لم يحصل لا تجب عليه الكفارة **والذي يدل على ذلك** ما رواه اسحق بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران
عن حماد بن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال الظهار ظهار وان فاحدهما ان يقول انت على كظهر امي ثم يسكت
فذلك الذي يكفر قبل ان يواقع فاذا قال انت على كظهر امي ان فعلت كذا او كذا ففعل وحنث فعليه الكفارة
حين يحنت **عنه** عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي حجاج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال للظهار على ضربين احدهما الكفارة في قبل الواقعة والاخر بعد فالذي يكفر قبل ان يواقع فهو
الذي يقول انت على كظهر امي ولا يقول ان فعلت كذا وكذا والذي يكفر بعد الواقعة هو الذي يقول انت
كظهر امي ان قرنته **الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال الظهار على ضربين
في احدهما الكفارة اذا قال انت على كظهر امي ولا يقول انت على كظهر امي ان قرنته **الحسين بن سعيد**
عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال الظهار على ضربين في احدهما الكفارة اذا قال انت على كظهر
امي ولا يقول انت على كظهر امي ان قرنته ولا ينافي هذه الروايات ما رواه محمد بن اسحق بن يحيى عن موسى بن
عبد الرحمن بن ابي نجران قال سئل صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن ابي حجاج وانا حاضر عن الظهار فان
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر امي لزمه الظهار قال لها
دخلت او لم تدخل على خرجت او لم تخرجي لم يقل هل تنسينا فقل لزمه الظهار لان هذه الرواية انما تضمنت
ان التلفظ بالظهار وجب كما ان لم يلق شرطه وله صيغ وهو اخل اقسام الظهار على ما
عليه الاخبار الا ولم يقل ان الظهار لا يقع الا بشرط فيكون ذلك اعراضا عليه فان قيل كيف
يقولون ان الظهار بشرط واقع وقد رويت اخبار انه اذا كان مشروطا لا يقع **روي** ذلك
اسحق بن محمد بن يحيى عن ابن سعيد الا دعي عن القسم بن محمد الزيات قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام
انني ظاهرت من امرأتين فقال لي كيف فعلت قال قلت انت على كظهر امي ان فعلت كذا او كذا فقال لي
لا شئ عليك ولا نقد **وروي** محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل

في ان الرجل يظهر بالمرأة امرات كثيرة

١٣٩

من اصحابنا عن رجل قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني قلت لامرأتي انت على كظهر امي ان خرجت
 من باب الحجرة فخرجت فقال ليس عليك شيء فقلت اني قويت على ان اكره فقال ليس عليك شيء فقلت اني
 قويت على ان اكره قبة اورقبتين فقال ليس عليك شيء قويت اوله يقول **روى** ابن فضال عن
 اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق قبل له رجل ما فهد
 الاخبار ان الخبيرين منها وهما الاخيران مرسلان والمراسيل لا يعتض بها على الاخبار للسند المتأنيث في
 غير موضع واما خبر الاول فراوي ابو سعيد وهو ضعيف جدا عند نقاد الاخبار وقد استثنى ابو جعفر **فرواية**
 بن باويه في رجال نوادر الحكمة مع ان الخبر الاخير عنهم ويعوز لنا ان نخصه بتلك الاخبار فقولان
 الظهار سريعي فيه جميع ما يراعى في الطلاق من الشاهدين وكون المرأة طاهرا وان يكون مريدا للظهار
 وغير ذلك من الشروط الا ان يكون معلقا بشرط فان هذا الحكم يختص بالظهار دون الطلاق على
 ان قولنا عليه السلام في الخبر الاول لا شيء عليك يحتمل ان يكون المراد به لا شيء عليك من العقاب ثم
 نعماء عن ذلك فيما بعد لان التلفظ بالظهار محظور لا يجوز فكهرة لان الله تعالى قال انهم ليقولون منكم
 من القول وزورا ويحتمل ايضا ان يكون المراد لا شيء عليك قبل حصول الشرط وان كان يجب عليه بعد
 حصوله لا نأخذ بينا ان الظهار اذا كان معلقا بالشرط فلا يفي تلكا في لا بعد حصول الشرط
 الذي يؤكد ما قد مناه من ان الظهار بالشروط واقع ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد
 عن صفوان عن سمعيل بن الاعرج عن موسى بن جعفر عليها السلام في رجل ظاهرا من امرأته فوقي قال ليس
 عليه شيء **عنه** عن الحسين بن صفوان عن ابن مسكان عن الحسين الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام
 رجل ظاهرا من امرأته فلم ينف قال عليه الكفارة من قبل ان يتما ساقطت فلان انا فاقبل ان يكفر قال ليس عليه شيء
 عليه شيء قال السأو ظلم قلت فيلزمه شيء قال رقية **باب** حكم الرجل يظهر من امرأة واحدة
 كثيرة **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد
 عليهما السلام قال سألت عن رجل ظاهرا من امرأته ثم سأل ان اكره فقال قال علي عليه السلام عليه كان كل مرة
 كفارة **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن ابي الجارود زياد بن المنذر قال سأل
 ابا الورد ابا جعفر عليه السلام وانا عنده عن رجل قال لامرأته انت على كظهر امي مائة مرة فقال ابو جعفر
 عليه السلام يطبق لكل مرة عتق نسمة قال لا قال فيطبق اطعام ستين مسكينا مائة مرة قال لا قال فيطبق
 صيام شهرين متتابعين مائة مرة **باب** ما رواه محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد
 بن الحسين بن ابي الخطاب عن ابن ابي نضرة عن عبد الله بن النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ظاهرا

فمن الظهار يرفع بالحرمة والملاوكة

١٢٠

من امرأته أربع حررات في كل مجلس احد قال عليه كفارة واحدة قال وجه في هذا الخبر وتحملة على ان عاينها واحدة
في المجلس لا يختلف كما تختلف الكفارات فيما عدا الظهار وليس المراد بان عليه كفارة عن المرات الكثيرة **باب**
انه اذا ظاهر الرجل من نسائه جماعة فلفظ واحد ما الذي عليه من الكفارة **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حفص بن الضمري عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يحسن عليه السلام في رجل كان
لده عشرة جوار فظاهر منهن كلهن جميعا بكلام واحد فقال عليه عشر كفارات **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في رجل ظاهر من ابنته نسوة
قال عليه كفارة واحدة قال وجه في هذا الخبر ما تقدم القول في مثله من ان تحمله على ان عليه كفارة واحدة
في المجلس ما عتق رقبة او صيام شهر من متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الترتيب الواجب في ذلك
وليس يجب لبعضهن العتق ولبعضهن الصوم او الاطعام وليس المراد بقول كفارة واحدة ان واحدة من
الكفارات تجزئ عن الاربع **باب** ان الظهار يقع بالحرمة والملاوكة **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
بن الضمري في الباب الاول يدل على ذلك **فصل** بن يعقوب عن سعيد بن صفوان عن اسحق بن عمار قال
سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جارية فقال الحرمة والامة في هذا سواء **علي بن النخيل**
الميثقي عن فضالة عن ابن ابي جعفر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يظاهر من جارية قال هي مثل
ظهار الحر **فصل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
احدهما عليه السلام قال سئل عن الظهار على الحرمة والامة قال نعم **فاما** ما رواه الحسن بن سعيد عن
الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن حمزة بن محمد بن حمران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جارية
عليه كفارة فقال يا بنيها وليس عليه شيء قال وجه في هذه الرواية ان يظهرها على ان اذا اخل بشيء من شرائط **الظهار**
لان حمزة بن حمران روى عنه هذه الروايات في كتاب البر وفري انه يقول ذلك بحرية يريد به ان يرفع
وهذا يدل على انه يرفع الظهار حقيقة واذ المقتضى لا يقع ظهار صحيحا ولا يحصل على جارية به
الكفارة **باب** ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان **الحسين بن سعيد** عن ابي المغيرة
عن الحلوق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امرأته ثم يريد ان يتم على طلاقها قال
ليس عليه كفارة قلت نعم اذن عيسها قال لا عيسها حتى يكفر قلت فان فعل فعليه شيء قال والله لا ثم
ظالم قلت عليه كفارة غير الاولى قال نعم يتقى ايضا رقبة **احمد بن محمد بن عيسى** عن الحسين بن سعيد
عن ابن مسكان عن الحسن الصريق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل ظاهر
من امرأته فلم يرفع قال عليه الكفارة **فصل** بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل يظاهر من امرأته فلم يرفع قال عليه الكفارة

باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان

١٢١

شيء قال ساد ظلمت فليزمني قال ربه ايضا **عجل** بن وهب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 عن ابن اذينة عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طبع المرأة الثانية
 قبل ان يكفر فليكن كفارة اخرى ليس في هذا خلاف **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي
 عن ابن ابي عمير عن سواد عن ابي علي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من امراته ثلث مرات
 قال يكفر ثلث مرات قلت فان وقع قبل ان يكفر قال يستغفر لله ويمسك حتى يكفر فلا ينافي في الاخبار ولا طر
 لانه ليس في قوله فليمسك حتى يكفر الكفارة واحدة او اثنتين واذا لم يكن ذلك في ظاهره جازان لا يكون
 المراد به حتى يكفر الكفارتين **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد العاوي عن عبد الله بن الحسن
 عن جده عن علي بن جعفر عن ابي عبد الله عن علي عليه السلام قال اني رجل من الانصار من بني النجار رسول
 صلى الله عليه واله فقال لي ظاهر من امراتي فواقعتها قبل ان اكفر قال ما سمك علي لك قال آيت بريق
 خلفها وبياض ساقيها في القم فواقعتها فقال النبي صلى الله عليه واله لا تقر بها حتى تكفر وامر بكفارة الظهار
 فليدين ايضا ما ينافي ما قدمناه من وجوب الكفارتين بعد الواقعة لان الذي في الخبر انه امر بكفارة الظهار
 وليدين انه امر بكفارة واحدة او كفارتين فاذا احتل في ذلك فلا ينافي في الاخبار ولا طر
 بان عليه كفارة واحدة لكننا فعلنا على من فعل ذلك جاهل ان من فعل ذلك حكمه كان عليه كفارة واحدة
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن ابي حمزة عن جابر
 عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال المظهر لا يقع الا على الحنت فاذا حدث فليدين ان يواقعها حتى
 يكفر فان جهل وفعل فانما عليه كفارة واحدة **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن
 موسى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان الرجل اذا ظاهر من امراته ثم غشيها قبل ان يكفر فانما عليه
 كفارة واحدة ويكن عنها حتى يكفر فيمتل ايضا ما قدمناه من انه يكون واقعها جاهلا ويغتسل ايضا
 ان يكون مخصوصا من كان ظهارا مشروطا بالواقعة لان من كان كذلك لا يجب عليه الكفارة الا بعد الواقعة
 وقد متنا فيما يقدم في خبر عبد الرحمن بن ابي حجاج مفصلا وفي حديث جابر ايضا **واما** ما رواه علي بن
 اسمعيل عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ظاهر ثم واقع
 قبل ان يكفر فقال لي اولى كذا يفعل المقتبة فالوجه في هذا الخبر ان يخل على من كان ظهارا مشروطا
 بالواقعة فان الكفارة لا يجب الا بعد الوطئ ولو انكفر قبل الوطئ لما كان مجزئا عنه ما يجب عليه بعد الوطئ و
 لكان يلزمه كفارة اخرى عند الوطئ فغلب عليه السلام ان الواقعة لمن هذا حكمه من ان قال المقتبة الذي
 تطلبه خلاص من وجوب الكفارة اخرى عليه ليس لك الا بالواقعة **باب** ان من وطئ بعد الوطئ كفا

۱۰۰

في ان من طلق امرأته ثلاث تطلقات سليم

الابواقعة الاربعة وكذلك لا يكون التولية الثالثة الا بوجوه موافقة بعلا لرجعة ثم حيض وظهر
بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تولية طهر من تدريس للمواقعة بشهود قال الشيخ قدس الله
رحمه الذي تضمن هذا الخبر ان اذا طلقها ثلاث تطلقات للسنة لا يهل حتى يتكبر زوجا غيره وهو المعتقد
عندي ولعمول عليه انه موافق لظاهر الكتاب قال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروة فان تشريح
باحسان الى قوله فان طلقها يعني الثالثة فلا تجل من بعد حتى تكبر زوجا غيره ولم يفت من بين طلاق السنة
وطلاق العدة فينبغي ان تكون الآية على عمومها ويكون الخبر مؤكدا لها ويدل عليها ايضا ما رواه الحسين
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زهارة وبكر بن ابي عمار وعمر بن مسلم وبريد بن معوية عن
والفصيل بن يسار واسماعيل بن ابراهيم وعمر بن يحيى بن سالم كلهم سمعوا ابي جعفر من ابنه عبد الله عليه السلام
بصفة ما قالوا وان لم يحفظ حروفه غير انه لم يسقط حمل معناه ان الطلاق الذي امر الله تعالى به
في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ان اذا جاضت المرأة وظهرت من حيضها اشهد رجلين
عدلين قبل ان يجامعها على تولية ثم هو الحق برجعها ما لم يحض ثلثة فان راجعها كانت عنده على
توليتين وان مضت ثلثة قرء قبل ان يراجعها ففي ملك بنفسها فان اراد ان يخطبها مع الخطأ
خطبها فان تزوجها كانت هي عنده على توليتين وما خلا هذا اطلاقا من النضرين
سويد عن عبد الله بن سنان عن محمد بن عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا اطلق
الرجل لطلق طلقها في قبل عدتها من غير رجوع فانها اذا طلقها واحدة ثم تركها حتى نكحها او بعد
فهي عنده على توليتين فان طلقها الثانية فشا عان يخطبها مع الخطأ ان كان تركها حتى نكحها او بعد
وان شاع راجعها قبل ان ينقض اجساما فان فعل في عنده على توليتين فان طلقها ثلثة فلا يهل حتى
زوجا غيره وهي توث وتورث ما كانت في التوليتين **واما ما رواه محمد بن يعقوب**
عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحفيظ عن شعيب بن سعد عن محمد بن يحيى عن
ابيعبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها
ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلث حيض من
غير ان يراجعها يعني عساه قال لمان يتزوجها ابدا ما لم يراجع ويمس قلديا في الاغبال لانه كان قوله
لان يتزوجها ابدا ما لم يراجع ويمس لئلا ان يكون الواو فيه اذا كانت قد تزوجت رجلا اخر دخل بها
ثم فارقا بموت او طلاق لانه كان كذلك جائلا ان يتزوجها ابدا لان الزوج يهدم الطلاق الاول
وليت في ابراهيم يجوز له ان يتزوجها وان لم يراجع زوجا غيره واذا لم يكن ذلك في ظاهر حملته على ما قلناه

6

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات

١٣٥

عنده على تطليقتين وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها واحدة او اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدتها فتزوجها غيره فيموت او يطلقها فيتزوجها ^{الاول} قال هو عندنا على ما بقى من الطلاق عنه عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام مثله عنه عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم تزوجها بعد ذلك اثم اعادها على ما بقى من طلاقها احمل بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب طلست فتبين منه واحدة وتزوج زوجها غيره فيموت عنها او يطلقها فزوج ثلث زوجها الاول اثم يكون على تطليقتين **واحدة** قد مضت فكتب صدقوا فالوجه في هذه الروايات احد شيئين احدهما ان يكون الزوج الثاني لم يكن دخلاً بها او يكون تزوج متعة او يكون غير بالغ وان كان التزويج دافعاً لان الزوج الثاني يرفع فيه ذلك ومتى غفلت من هذا الشك لم تحل لها ان يرجع الى الاول اذا كانت التطليقة ثلاثاً فان رجعت الى الاول بعد الثالثة والاولة لم يكن ذلك حادماً لما تقدم والذي يدل على اعتبار هذا الشك في الثاني ذكرنا ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن ساعدة عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره قال هي التي تطلق ثم تزوج ثم تطلق ثم تزوج ثم تطلق الثالثة فوالق لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره يذوق عسيلةها **صنفوا** عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضائها عدتها فاذا اطلقها اثلثة لم تحل له حتى تنكح زوجها غيره فاذا تزوجها غيره ولم يدخل بها وطلقها او مات عنها لم تحل لزوجها الاول حتى يذوق الاخر عسيلةها والذي يدل على انه يراجع ان يكون الزوج بالغاً والتزويج دافعاً ما رواه محمد بن يعقوب عن عطاء بن اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل ^{سنة} قال كذبت الى الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته بالطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره وتزوجها غلاماً لم يحتلم قال لا حتى يبلغ وكذبت اليها ما حد البلوغ فقال ما اوجب على المؤمن الحدود وروى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد السائي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متعة هل يحل لزوجها الاول بعد ذلك قال لا حتى تزوج بثان علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن زرارة عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأته ثم طلقها فبان ان تزوجها رجل اخر متعة هل يحل لزوجها الاول قال لا حتى تدخل فيها اخرجت منه

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات ١٢٤

عنه عن ايوب بن نفيع عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن مسكان عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لم رجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حق تنكح زوجها غيره فتزوجها رجل متعة انحل للدول قال لا لان الله تعالى يقول فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها والمتعة ليضيح طلاق **فهي** بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن محمد بن مضارب قال سألت الرضا عليه السلام عن انكح رجل طلق امرأته **الحسين** بن سعيد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثا فبانت منه ولادها رجعتها قال لها ان اولئك لا رجعت فتزوجي زوجها غيره فقالت لقد تزوجت زوجها غيره وحملت لك نفسي بصدق قولها وبإيجارها وكيف يمنع قال اذا كانت المرأة ثقة بصدق قولها وأوجه الثاني في الاخبار التي قد مناها ان تكون عملة على ضرب من التقية لانه مذهب عمر بن الخطاب ان يكون الحال تقتضي ان يفق فيها بما يوافق مذهب **باب** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبدالله بن المغيرة عن عمرو بن ثابت عن عبدالله بن عقيل بن ابي طالب قال خلت رجلا في قضية على وعرفي امرأة طلقها زوجها تطليقة او اثنتين فتزوجها اعرس طلقها او مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الاول فقال عمر بن علي ما بقي من الطلاق فقال امير المؤمنين عليه السلام سيهان الله اجدم ثلاثا ولا يهدم واحدة **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن بكور عن زرارة بن اعين قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق الذي يجهته الله تعالى والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة والرجل ان يطلقها في استقبال الظهر بجماعة شاهدين ولادة من القلب ثم يتركها حتى تضي ثلثة قروء فاذا رأت الدم في اول فطرة من الثالثة وهي اخر القروء لان الاقراء هي الاطهار فقد بانت منه وهي ملك بنفسها فان شامت تزوجته وحلت له فان فعل هذا مائة مرة وهدم ما قبله وحلت للزوج فان راجعها قبل ان تملك نفسها ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها ويطلقها لم تحل له الا بزوج قهذه الوولية اكد شبهة من جميع ما تقدم من الروايات في هذا الباب لانها لا يحتمل شيئا مما قلناه لكونها خالية من وجوه الاحتمال مبرحة بعدم الزوج الا ان طريقها عبدالله بن بكير وقد قد مناه من الاخبار ما تضمن ان قال حين سئل عن هذه المسئلة هذا ما رزق الله من الراي ولو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حين سأله الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك وانما هو عندك في ذلك شيء كان يقول نعم رواية زرارة ولا يقول نعم رواية جماعة حتى قلالة السائل ان رواية دافعة يتضمن انه اذا كان بينهما زوج فقال له هو عندك هذا ما رزق الله من الراي هذا من قول في رواية دافعة الى ان طلاق الزوج وغيره لا يوجب سوا عند

القرء

باب ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق

١٢٤

فما ألح عليه السائل قال هذا مما روي في الله من الراي ومن هذا صورته ليجوز ان يكون اسناده الى رارة نصره لاند حبه الذي افق به وانه لما رأى أصحابه لا يقبلون ما يقولون اسناده الى من رواه عن ابي جعفر عليه السلام عليه بن بكير وعصبه ما لا يجوز هذا عليه بل وقع منه من العدول عن اعتقاد من ذهب الى الاعتقاد من ذهب الغضبية ما هو معروف من مذهبه والغلط في ذلك اعظم من الغلط في سنة فقهاء يفتقدون حجة في ذلك على بعض اصحاب السنة عليه السلام واذا كان الامر على ما قلناه لم يعترض هذه الرواية ايضا ما قد مناه فان قيل ان مقتضى الاخبار التي رويتموها في الكتاب الكبير فيمن لا يحل له حتى تكسح زوجا غيرة يدل على خلاف ما ذكرتموه من ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات بطلاق السنة لا يحل له حتى تكسح زوجا غيرة لا تخاف انما تضمنت تفصيل طلاق العدة و ليس ينضم طلاق السنة على وجه قيل ليس في ذلك لاحاديث ما ينافي ما قد مناه لان الذي فيها ذكر حكم طلاق العدة وان من طلق امرأته ثلاث تطليقات طلاق العدة لا تحل له حتى تكسح زوجا غيرة وليفيها صحيح بان من طلق امرأته ثلاث تطليقات للسنة ما حكمه الا من حجة دليل الخطاب ويمتنع ذلك دليل الخطاب لدليل وهو ما قد مناه من الاخبار **باب** ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق

عنه عن حميد بن نجاد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن ابي ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير جميعا عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال لامرأة انت على ابرام او طلقها بابية او بنته او بيرة او خلية قال هذا كله ليس **عنه** انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة بعد ما نظرم من حضنها قبل ان يجامعها انت طالق او اعتدى يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك رجلين عدلين **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير **عنه** قال الطلاق ان تقول لها اعتديك فتقول لها انت طالق **عنه** عن حميد بن نجاد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري قال الذي اجمع عليه المطلقان يقول انت طالق واعتدى وذكر انه قال محمد بن ابي حمزة كيف يشهد **عنه** اجمع قولنا عندى قال يقول له شاهد واعتد **عنه** قال الحسن بن محمد بن سماعة هذا غلط لا يليق بالطلاق الا كما روي بكير بن اعين ان يقول لها وحي طاهر من غير جوارح انت طالق ويشهد شاهدين عدلين وكل ما سوى ذلك فهو باطل **عنه** قال الشيخ قدس سره رحمه الله ما تضمنت الاحاديث التي قد مناهما من قولها اعتدى يمكن حملها **عنه** قال محمد بن الحسن علي بن حمزة في كتابه الصحيح على ما قال ابن سماعة لان قولها اعتدى انما يكون به اعتبارا فانها تقول ارجع انت طالق ثم يقول اعتدى لان قوله لها اعتدى ليس بمعنى لانها ان يقول من اى شيء اعتدى فلا بد من ان يقول لها اعتدى لانى طلقك فلا اعتبار اذا ما اطلاق لا يجد القول لانه يكون هذا القول كالكاشف

باب الوكالة في الطلاق

١٣٨

لما عن انه لوها حكم الطلاق والموجب عليها ذلك طوئخرج ذلك من غير ان يتقدم ما فظا الطلاق لما كان به
اعتبار على ما قال ابن ساعية **باب الوكالة في الطلاق** الحسن بن محمد بن ساعية عن صفوان بن يحيى
عن سعيد الأعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل امرأته في رجل فقال اشهدوا
اني قد جعلت امرأته في فلان يجوز ذلك الرجل قال نعم الحسن بن محمد بن ساعية عن علي بن النعمان عن
سعيد الأعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل امرأته في رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت
امرأته في فلان فيطلقها يجوز ذلك قال نعم الحسن بن محمد بن ساعية عن علي بن النعمان عن ابي هلال
الوازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل وكل رجلا بطلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخرج
الرجل فبدلوا واشهد انه قد بطل ما كان امرأته بطله في ذلك قال عليه السلام اهل البيت يعلم الوكيل محمدا بن
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله قال قال مايراث المؤمن في رجل جعل
طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما وابي الآخر فابى مايراث المؤمن ان يحبس ذلك حتى يجمعها جميعا
على الطلاق عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الله
عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما وابي الآخر
فابى على ان يحبس ذلك حتى يجمعها على الطلاق جميعا قال ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
معلي بن محمد عن الحسن بن علي بن حميد بن زياد عن ابن ساعية عن جعفر بن ساعية جميعا عن حماد بن عثمان عن زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق فلا يثني في الاخبار الاولة لان هذا الخبر
محمول على انه اذا كان الرجل حاضرا في البلد لم يجز توكيل في الطلاق ولا اخبار الاولة بخلافها
على جواز ذلك في حال الغيبة لئلا تتناقض الاخبار وقال ابن ساعية ان العمل على الذي ذكره انه
لا يجوز الوكالة في الطلاق ولم يفصل وينبغي ان يكون العمل على الاخبار كلها حسب ما قدمناه والذي يكشف
عن ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى البقاعي قال بعثت الى ابي الحسن عليه السلام رزمة
ثياب وغلمانا وانا نير وجهي لوجه لاخي موسى بن عبيد وجئت ليؤنس بن عبد الرحمن وامننا ان نخرج عنده
كانت بيننا مائة دينار ثلاثا فيهما بعثنا فلما ان اردت ان اعطي الثياب فليت في اضعاف الثياب طيبا
فقلت للرسول ما هذا فقال ليس بوجه يحتاج الاجل فيه طيبنا من قبر الحسين عليه السلام ثم قال
الرسول قال ابو الحسن هو امان ياخذ الله فامر بالمال بامور في حلة اهل بيته وقوم محاربين وامر
بدينار ثمانية دينار الى رقيم امرأته كانت له وامرني ان اطلقها عندها وامتعتها بهذا المال وامرني ان
اشهد على طلاقها صفوان بن يحيى واخر شي محمد بن عيسى **باب** ان العاقبة بعد الحجة

فليطلقها

الحسين

هذا الخبر في الكسرة
في ثوب واحد والقبض
شديد ويخرج وزر الثياب
تلا في ثوب واحد
نزد محمد بن قيس

في ان المواقعة بعد الرجعة شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة
١٢٩

شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة **عجل بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابييه** و**محمد بن اسمعيل**
عن **افضل بن شاذان** جميعا عن **ابن عمير** عن **عبد الرحمن بن الحجاج** قال قال **ابو عبد الله عليه السلام** في الرجل
يطلق امرأته للمنفقة قال لا يطلق التولية الاخرى حتى يمسيها عنك عن عدة من اصحابنا عن **سهم**
بن زياد و**علي بن ابراهيم** عن **ابييه** عن **ابن ابي نصر** عن **عبد الكريم** عن **ابي بصير** عن **ابو عبد الله** قال المراجعة في الجماع
ولا فانما هي واحدة وقد استوفينا في شرط طلاق العدة ما ينبغي بذلك في كتابنا الكبير وفيه تقدم شئ
فاما ما رواه **محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسين** عن **ابن ابي نصر** عن **جميل** عن **عبد الحميد الطائي** عن
ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجعة بغير جماع يكون رجعة قال نعم عن **محمد بن الحسين** عن
ابن ابي نصر عن **حماد بن عثمان** عن **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر عليه السلام** قال سأل عن الرجعة بغير جماع تكون
رجعة قال نعم فالوجه في هذين الخبرين انه يكون رجعة بغير جماع بمعنى انه يعود الى مكانه عليه من
يملك موافقتها ولو لا الرجعة لم يميز ذلك وليس في الخبرين يجوز له ان يطلقها لتولية اخرى للعدة
وان لم يواقع ونحن انما اعتبرنا المواقعة فيمن اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس له ان يطلق شرطا له
قد تحصل المراجعة بانكار الطلاق او القبلت وان كان ذلك ليس بكاف لمن اراد ان يطلق ثانيا على
ما استوفينا في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه **احمد بن محمد بن عيسى** عن **احمد بن محمد بن جميل** بن **درا**
عن **عبد الحميد بن عواض** و**محمد بن مسلم** قال سألنا **ابا عبد الله عليه السلام** عن رجل طلق امرأته واشهد
على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في العلم اخر على السنة اثبتت التولية الثانية بغير جماع قال نعم اذا هو
اشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التولية الثانية عنه عن **احمد بن محمد بن ابي نصر** قال سألت الرضا ثابته
عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم طلقها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها
ثم طلقها على طهر بشاهدين يقع عليه التولية الثانية وقد راجعها ولم يجامعها قال نعم **عجل بن الحسن**
الصنفار عن **محمد بن عيسى** عن **ابي علي بن راشد** قال سألته مشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين
طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فلما قدم طلقها من غير جماع يجوز ذلك له قال قد جاز طلاقها لانه
ليس في هذه الاعيان لان يطلقها طلاق العدة ونحن انما منع ان يجوز له ان يطلقها طلاق العدة
فاما طلاق السنة فلا بأس ان يطلقها بعد ذلك على ما تضمنته رواية **محمد بن مسلم** و**عبد الحميد بن**
عواض وغيرهما والذي يدل على جواز ذلك ايضا من انه يجوز له ان يطلقها طلاقا آخر للسنة وان
ما رواه **علي بن الحسن بن فضال** عن **محمد بن خالد** عن **سيف بن عميرة** عن **اسحق بن عمار** عن **ابي الحسن**
عليه السلام قال قلت لمدجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود ثم طلقها ثم راجعها بشهود تبين من ذلك

في ان الواقعة بعد الرجعة ثم يردان يطلق طلاق العدة

١٥٠

قال محمد بن الحسن

قلت كل ذلك في طهر واحد قال تبين منه قلت فانه فعل ذلك بالي بامره حامل اثنتين منه قال لا يجوز ان يطلق
 قال الشيخ قدس سره المعنى في هذا الخبر انه اذا اطلقها ثلث تطليقات في طهر واحد بينهما رجعتان للسنة في
 تبين منه بان الثالثة على ما قدمناه وان لم يدخل بها لانه كل ما ارجعها جاز لان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
 على ما بيناه وذلك غير موجود في الحمل لان الحمل اذا ارجعها لم يجز لان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
 على ما بيناه حتى تضع ما في بطنها وانما يجوز لان يطلقها للعدة اذا ارجعها بعد الرجعة على ما سنين القول
 فيه ان شاء الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابيهما
 عن عبد الله بن بكير عن ابن كهميس بن هيثم بن عبيد عن رجل من اهل واسط من اصحابنا قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام ان عمي طلق امرأته ثلثا في كل طهر تطليقة قال هو فليبرأ جها لان الوجه في هذا الخبر ان طهر على
 انه يطلق تطليقة اخرى من غير رجعة لانه انما يجوز ان يطلقها ثلث تطليقات للسنة في طهر واحد ارجع بين
 كل تطليقتين وان كان ذلك في طهر واحد على ما بيناه في ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن
 عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم امسكها فخرجت حتى حاضت
 حاضتين وظهرت ثم طلقها تطليقتين على طهر فان هذه اذا حاضت ثلث حيض من يوم طلقها تطليقة
 الاولى فقد حلت للزوج ولكن كيف صنع او قول هذا وفي كتاب علي عليه السلام ان امرأة اتت رسول الله
 صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله افنتي في نفسي فقال لها فيما افنتك قالت ان زوجي طلقني وانا حامل
 ثم امسكني لا يمسنى حتى اذا طمئت وظهرت طلقني تطليقة اخرى ثم امسكني لا يمسنى الا انه يستحب
 ويرى شرى وغيره وحسبك حتى اذا طمئت الثالثة وظهرت طلقني الثالثة قال فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وآله لا يبرأ المرأة الا بتزوجي حتى تحيض تلك حيض مستأنفات فان الثلث
 الحيض التي حيضتها وانت في منى ما انا حيضتها وانت في حباله فما تضمن صدر هذا الخبر من ان اذا طلقها
 عند كل حيضة تطليقة فانها تعد من تطليقة الاول للمعنى فيا اذا اطلقها ثانيا من غير رجعة فانه يقع
 طلاق وتكون عليها العدة من حيث التطليقة الاولى وما حكا في اخر الخبر مما وجد في كتاب علي عليه السلام
 يحتل شيئين احدهما ان يكون انما جاز ذلك لانه لا يباح ثم طلق فكان عليها العدة من هذا التطليقة
 اذا كانت التطليقات للسنة على ما بيناه والوجه الاخر ان يكون عمولا على التقية لان في الفقهاء من يجوز
 التطليقات الثلث واحدة بعد اخرى عند كل حيضة وان لم يباح اصلا فيكون ذلك موافقا لما
 هذا المذهب الذي يدل على التفصيل الذي قدمناه من ان طلاق السنة يجوز ذلك ولا يجوز
 ذلك في طلاق العدة الا بعد الرجعة كما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن جهمان عن ابي جهماد

<http://fb.com/ranaibirabbas>

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط
 ١٥٨

باغتاعناك وعن أبيك أنهم كانوا يقولون اذا طلق حرة او مائة فانما هي واحدة فقال هو كما ابتكر على بن
 الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة عن احدهما عليهما السلام في الملق تطلق في
 حالهم في مجلس ثلثا قال هي واحدة عنده عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن اذينة
 عن بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام ان طلقها للعدة اكثر من واحدة فليلق فصل على واحدة بطلاق
 محمد بن اسحق بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن ابي محمد الوائلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق
 امرأته رجلا وامراة يطلقها على السنة فطلقها ثلثا في مقعد واحد قال نزع الى السنة فاذا مضت
 ثلثة اشهر وثلاثة قمر فقد بانت بواحدة محمد بن اسحق بن يحيى عن ابراهيم عن جماعة من اصحابنا عن
 محمد بن سعد الاموي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلثا في مقعد واحد قال فقال
 اما انك امرأته قد نزلت واما الى فكان يرى ذلك واحدة عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث
 بن كلاب بن يحيى عن ابي اسحق بن عمار الصديقي عن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام كان يقول اذا
 الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثلثا في كل واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا جعة ولا نقل المستحق
 نزعوا غيره وان قال هو طالق هو طالق فقد بانت منه بالاول وهو خاطب من الخطاب ان
 شاءت نكحت كما حاجد يدا وان شاءت انفصل قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذا الخبر موافق لما
 لسنا نعمل به لانه اذا اطلقها ثلثا في كلمة واحدة فانما يقع منها واحدة على ما تضمنته الروايات الاولى و
 هو خاطب من الخطاب ولا يمكن ان يطلقها ثلاث تطليقات الا بعد ان يعقد عليها ثلاث حرات
 يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل ان يدخل فتلك التي لا يحل له حق نكح زوجا غيره محمد بن اسحق بن يحيى
 عن ابي اسحق عن ابن ابي عمير عن ابي بوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال كنت عنده فجاؤا رجل
 فساأله فقال طلق امرأته ثلثا قال بانت منه قال فذهب ثم جاء اخر من اصحابنا فقال جل
 طلق امرأته ثلثا فقال تطليقتك وجاء اخر فقال جل طلق امرأته ثلثا فقال ليس بشئ ثم فطره الى
 فقال هو ما ترى قال قلت كيف هذا قال فقال هذا يرى ان من طلق امرأته ثلثا حرمت عليه و
 اذا ارى ان من طلق امرأته ثلثا على السنة فقد بانت منه ورجل طلق امرأته ثلثا وهي على طهر فانما
 هي واحدة ومن طلق امرأته ثلثا على غير طهر فليس بشئ فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
 عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلق ثلثا في مجلس فليس بشئ من
 خالف رد الى كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر في هذه الرواية ليس فيها انه يطلقها ثلثا بالشرائط
 الواجبة في الطلاق ويحتمل ان يكون المراد اذا اطلقها وهي حائض فيل على ذلك ان يبال في طهره عن ابي بصير

فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ

١٥٣

راوى هذا الحديث وحديث ابى ايوب التمارى الفصلين من طلق ثلثا في الحيض لا يقع بشيء من ذلك واذا اطلقها في طهر وقت واحد على ما قدمناه ولا خذ بالحديث المقتضى اولى منه بالجمع فيدل عليها ايضا قوله ثم ذكر الحديث ابن عمران بن عمار لما طلق امرأته في حال الحيض فولا ان الماد ما ذكرناه لما كان لذكر ابن عمر فائدة في هذا المكان والذي يدل على ان طلاق ابن عمر كان في الحيض ما رواه الحسين بن سعيد عن عوف بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عبدالله بن عمر امرأته طلقها ثلثا وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شيء عالف كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي بصير عليه السلام قال من طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد وهي حائض فليس بشيء وقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله طلاق عبدالله بن عمر اذا طلق امرأته ثلثا وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شيء عالف كتاب الله فهو خالف كتاب الله وقال الطلاق الا في عدة وتعتل ايضا ان يكون قوله ليس بشيء يعنى في كونه طلاقا فلا لان ذلك قد بينا انه يرد الى الواحدة والذى يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبدالله بن عمر امرأته ثلثا فجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة فردّها الى الكتاب والسنة **قوله** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن معوية بن حكيم عن مثني لخطاب عن الحسين بن زياد الصيقلي قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا تشهد ابن طلق ثلثا في مجلس واحد فالوجه في هذه الرواية ايضا ما قدمناه من ان اذا كان الطلاق وقع في حال الحيض او حال السكر او على الاكراه لان كل واحد من هذه الشروط يخل بوقوع الطلاق **قوله** ما رواه علي بن اسمعيل قال كتب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثلثا بجلّة واحدة على طهر غير جماع بشاهدين انه يلزمه تطليقة واحدة فكتب بخطه اخطأ على ابي عبدالله عليه السلام ولا يلزمه الطلاق يرد الى الكتاب والسنة ان شاء الله قال ما في هذه الرواية انما شاذة مخالفة لاجل كثير قد متناها واما حكمه لا يعترض بمثله الاخبار الكثيرة ولو سلم لاحتل ان يكون متناولا لان كان سكران او مجرأ على الطلاق وغيره من ذلك لان جميع ذلك يراعى في الطلاق على ما بيناه وعلى هذا الوجه تتلجم الاخبار فتتفق كلها على ان من طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد وهو حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شيء عالف كتاب الله والسنة

فإن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً

١٥٣

عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رياط عن موسى بن بكر عن مربي خضلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فأنه ذوات أزواج **عنه** عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن خص بن الغبتري عن أبي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلاثاً فأنه ذوات أزواج قالوا وجه في هذه الأخبار أيضاً أن نعلمها على ما إذا كان الطلاق واقعاً في الحيض أو على أحد الوجوه التي قد عناه من أنه إذا كان كذلك لا يقع الطلاق ويصير ما يكون المراد بذلك من وقوع طلاقه بشرط أن ذلك أيضاً لا يقع

بشيء

يدل على هذا المعنى ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن بشر بن جعفر عن أسامة الحنيطي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن قرياً إلى ذوهل إلى حلف أن خرجت امرأته من الباب فوطئ ثلاثاً فخرجت فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من الثقة فأمرني أن أسألك

فأمرني أن أسألك وقال مرة فليس سكرها ليس بشيء ثم التفت إلى القوم فقال سبحان الله يا مروءات يتزوج ولها نزع فأمراً ما رواه الصنفار عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال

سأله رجل وأنا حاضر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد قال فقال لي أبو الحسن عليه السلام من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه قال ثم التفت إلى فقال فلان لا يحسن أن يقول مثل هذا فكذبنا في ما تقدم من الأخبار لأن ما قال إن من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه وذلك

لا يكون إلا بان يواقعها على ما أسننه النبي صلى الله عليه وآله في ثلثة أوقات على الشرائط الثلاثة في ذلك ومن طلق امرأته ثلاثاً في حالة واحدة لم يقع الثلث على ما تقر في السنة وثبت في الشريعة وإنما لم يصح عليه السلام بذلك السائل لضروب من التقية وقال ما يقوم مقام ذلك من تنبيه عليه

قاصداً ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال المطلقة ثلاثاً توت وتورث ما دامت في عدتها فخذ الخبر بحمل

أحد حملان يكون المراد به أن من طلق كذلك فإنه يقع بها واحدة وتثبت الميراثية بينهما ما دامت في العدة والوجه الثاني أن يكون مخصوصاً بالمریض لأن المریض متى طلق فإنه تثبت الميراثية بينهما

ولأن كانت التطليقة باينة على ما نبينه فيما بعد أن شاء الله تعالى **باب** أن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً وإن لم يتيقن شرائط الطلاق كان ذلك واقعاً **أحمد بن محمد بن عيسى عن إبراهيم**

بن محمد المحدثي قال كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض أصحابنا وأتاني الجواب بخط فمحت ما ذكرت من أمرينك وزدتها فاصلي الله لك ما تحب صلاحه فاماماً ذكرت من خثاء بطلانها

غير مرة فانظر يرحمك الله فإن كان من يتولانا ويقول يقولنا فلا طلاق علينا لم يأن امرأته من

بشيء

فإن الخالف إذا طلق امرأته ثلثا

١٥٥

من لا يتولاها ولا يقول بقولنا فاختلصها منه فإنه إنما فوى الفراق مبينه عنه عن أبي بصير عن
عن بعض أصحابنا قال ذكر عند الرضا عليه السلام بعض العلويين ما كان ينتقصه فقال له ما مقيم على
حرام قلت جعلت فداك وكيف وهي امرأته قال لا نه فدا طلقها قلت كيف طلقها قال طلقها وذلك حديثه
فحرمت عليه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة والحسن بن عديس
عن أبان عن عبد الرحمن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة طلقته على غير السنة قال
يتزوج هذه المرأة لا تنزل بفديته زوج عنه عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان قال سألت عن
طلاق امرأته لغيره ثم أمسك عنها حتى نفقت عدتها هل يصح له أن يتزوجها قال لا تنزل
المرأة عن زوج عنه عن عبد الله بن جبلة قال حدثني غير واحد من أصحاب علي بن أبي حمزة أنه
سأل أبا الحسن عليه السلام عن المطلقة هل غير السنة أي تزوج الرجل فقال لا وهو من ذلك ما الزموا
المنهم وتزوج من فلا بأس بذلك قال الحسن بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة
على غير السنة إلى أن تزوجها فقال نعم فقلت له اليس فعلان على بن حنظلة روى أيا له والمطلقات ثلثا
على غير السنة فأمن ذوات الزوج فقال يا بني رواية على بن أبي حمزة أوسع عليا بأسر ذات فليش روى
فأمر على بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال الزمواهم من الزمواهم وتزوجهم فأت
الأس علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس بن عثمان بن يوسف بن علقم عن أبي عبد الله عن
أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته ثلثا قال إن كل من فارقها فارق الزمان بذلك
عنه عن معوية بن حكيم عن أبي مالك الحضرمي عن أبي العباس البغياقي قال دخلت على أبي عبد الله
عليه السلام قال فقال لي ما روي عنك أن من طلق امرأة ثلثا في مجلس أحد فقد بانت منه فجعل بن أحمد
بن يحيى الأشعري عن أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله العلوي عن أبيه قال سألت أبا الحسن الرضا
عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلثا فقال لي إن طلاقكم لا يجعل اضربكم وطلاقكم يجعل لكم لاكم لا ترون
الثلث شيئا وهم يزوجونها فإن قيل كيف يمكنكم العمل بهذه الأخبار مع ما رواه علي بن الحسن بن فضال
عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن حفص بن الجهم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته
ثلثا فلا رجل أن يتزوجها كيف يصنع قال يأتيه فيقول طلقته فلا تة فإذا قال ثم تكلم ثلثا فمهر ثم خطبها
إلى نفسها الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن شعيب بن محمد قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام رجل من آل بيتك يقر بك السلام وقد أراح أن يتزوج امرأة قد وافقت وأحببه بعض شأنا وقد كان
لها زوج طلقها ثلاثا في غير السنة فذكر أن يقدم على تزويجها حتى يستأمر له فتكون أنت قارة فقال

فطلاق الغائب

١٥٤

ابو عبد الله عليه السلام هو الفرج والمر الفرج شديد ومنه يكون الولد ونحن نخشا طلاقه من زوجها
قالوا لو كان الامر على ما ذكرتم من ان يقع الطلاق لما احتاج الى الاشهاد ولما منعه في الخبر الثاني من تزويجها
قيل ليس في الخبرين ان الذي طلقها كان معتقدا لوقوع الطلاق فاذا لم يكن ذلك في ظاهر كلامهما على ما مقتد
فهر الطلاق الثالث وكان معتقدا للحق فان طلاقه لا يقع حسب ما ذهب اليه من ان طلاقه لا يقع
قد قلنا ان من طلق امرأته ثلثا فانه يقع منها واحد فتقول الامر وان كان على ما قلتم فيستدل ان يكون للمرأة
من طلق في حال الحيض فلا يحتاج ان ينتظر بها الطهر ثم يشهد على طلاقه بعد ذلك شاهدان بحسب ما
نضمنه لخبره او لا يكون قد اشهد على الطلاق فيحتاج من يزوجها ان يشهد قاضيه بطلان ما يقع به
الفرقة وتعتد بعد ذلك والا كان العقد باثباتا مستقرا **باب طلاق الغائب** **فصل** يعقوب

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن الصادق بن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام
قال سالت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وتعتد امرأته من يوم طلقها
الكسبي بن سعيد عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن جميل بن دراج عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر
عليه السلام قال تحبس طليقته الرجل على كل حال كما هو الذي يدخل بها والغائب عنها زوجها وانما تحبس

والتي قد رويت من المحقق **علي** بن الحسن بن احمد بن الحسن بن ابي بصير عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن

بن رواط عن هاشم بن خناب عن ابي سعيد الكاظمي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
بطلق امرأته وهو غائب فيعلم ان يوم طلقها كانت طامثا قال لا يجوز قال الشيخ قد روي عن احمد بن محمد بن
جامر عاتفة في جواز طلاق الغائب على كل حال فيقول ان يقيد ما بان يكون قد ادق على غيبته ثم انصرا
يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم بن الحسين

بن عثمان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب ان يطلقها تركها ثم لا يينا في
هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد بن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال

الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس ان يطلق حتى يمضي ثلثة اشهر **فصل** بن علي بن محبوب عن احمد
بن محمد بن الحسين عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم الغائب الذي يطلقكم غيبته قال
خمسة اشهر وستة اشهر قلت حدد ذلك قال ثلثة اشهر لان الوجه في الجمع بين هذين الخبرين و

الخبير الاول ان تقول الحكم يختلف باختلاف عادة النساء في الحيض فمن علم من حال امرأته انها تقيض في
في كل شهر فله ان يطلق بعد انقضاء الشهر ومن يعلم انها لا تقيض الا كل ثلثة اشهر فله ان يطلق
اشهر فله ان يطلق الا بعد شهرين وهذا لما كان المراسي في جواز ذلك وفيه حكمة وانتقالا الى ما

في طلاق التلقائي بدخلها

١٥٤

لم يقر بها فيه مجامع وذلك يختلف على ما قلنا **باب** ان من قدم من سفره حتى يبين طلاقه فدخل
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن مغيرة بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال اذا غاب الرجل عن امرأته سنة او سنتين او اكثر ثم قدم فوجد طلاقا فكانت حائضا كما خلقها
 ثم يطلقها **قوله** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن مجاهد الخشاب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فدخل المهر جامعته بشاهدين فلا استقبلته
 امرأته على الباب اشهد على طلاقها قال لا يقع بها طلاق قال وجه في هذا الخبر ان فلول ما تضمن الخبر الاول
 من انها لم يقع طلاقه من حيث كانت حائضا لانها لو كانت طاهرة لوقع الطلاق كما كان يقع لو
 لم يكن غائبا اصلا ويقتل ايضا ان يكون الخبر مختصا بن غاب عن زوجته في طهره بما يباح عودها من
 بعده لان الطهر لم يجران يطلقها الا بعد استبراءها بصيغة **باب** طلاق التلقائي بدخلها
 بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد ما عليه السلام
 قال ان طلقت المرأة التلقائي بدخل بها ما انت بتطليقة واحدة **عنه** عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن
 ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليدخلها
 عدة تزوج من ساعتها ان شاءت وتبينها بتطليقة واحدة وان كان فخرها لما فخرها فاصت ما فرض
عنه عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عبيس بن هشام عن ثابت بن شريح عن
 ابي بصير عن سبيد الله عليه السلام قال فأتزوج الرجل المرأة ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فليجلس بها عدة
 وتزوج مقشاة من ساعتها وتبينها بتطليقة واحدة **قوله** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن
 الحكم عن سيف بن عمار عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها تزوجها فدخلها
 قبل ان يدخل بها قال لا تحل له حتى تكفر زوجها فليدنا في الاخبار الاولة التي تضمنت انها تبين بواحدة
 لان المعنى في هذا الخبر انه اذا كان عقد عليها ثلث مرات كل مرة يطلقها قبل ان يدخل بها فانه والحال
 هذا لا تحل له حتى تكفر زوجها غيره **والذي يدل على ما قلنا** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب
 عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن مسلم وحماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم يطلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم يطلقها من
 قبل ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثل ذلك لا تحل له حتى تكفر زوجها غيره **عنه** عن جعفر بن محمد بن حكيم
 عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت
 عدتها ثم تزوجها ثم يطلقها من غير ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثل ذلك لا تحل له حتى تكفر زوجها غيره **عنه**

في طلاق الحامل ١٥٨

بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن عتياب عن طوأل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة قبل أن يدخل بها واشهد على ذلك وأعلمها قال قد بانث منه ساعة طلقها وهو مخاطب من الخطاب قلت فان تزوجها ثم طلقها تطليقة أخرى قبل أن يدخل بها قال قد بانث منه ساعة طلقها قلت فان تزوجها من ساعته أيضاً ثم طلقها تطليقة قال قد بانث منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره

عنه عن محمد بن اسمعيل بن زياد عن الرضا عليه السلام قال البكر إذا طلقت ثلث مرات ونزوت من غير نكاح فقد بانث ولا تحل له زوجاً حتى تنكح زوجاً غيره قال الشيخ رحمه الله هذه الأخبار والدة على قوله من أن من طلق امرأته ثلثاً السنة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لأن طلاق العدة لا يتأني في البكر وغيره وكذلك بها وقد بينا أن من شرط طلاق العدة المواقفة بعد المراجعة وجميعاً لا يتأنيان في التي لم يدخل بها

قدمناه

باب طلاق المرأة المستترة حلها أكسباين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنانة عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة وعدتها أربعة جليلين عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحبل يطلق تطليقة واحدة **عنه** عن أحمد بن محمد بن جميل بن داج عن اسمعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة فإذا وضعت ما في بطنها فقد بانث منه **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن طلاق الحبل

فقال واحدة وأجلها أن تضع حملها **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحبل واحدة إن شاء زوجها قبل أن تضع فان وضعت قبل أن يراجعها وقد بانث منه وهو مخاطب من الخطاب **قأماً** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال تبين منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره **قألاً** بينا في الأخبار الأولى التي تضمنت أن طلاق الحامل واحدة لا تأنياناً

ذلك في طلاق السنة فما ما طلاق العدة فإنه يجوز أن يطلقها في مدخلها إذا رجعها وأولها فإن قيل كيف يمكنكم ذلك مع ما روي من أنه إذا رجعها لم يكن له أن يطلقها ثانياً حتى تضع ما في بطنها روي ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن منصور الصيقل عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حبل قال يطلقها قلت فليراجعها قال نعم يراجعها قلت فانوبت العدة فلا رجوعاً أن يطلقها قال لا حتى تضع قيل له الوجه في هذا الخبر أنه لا يلزم أن يطلقها أي طلاقاً فإذا لم يكن ذلك فيه حملها على أنه لا يلزم أن يطلقها إذا رجعها حتى تضع طلاقاً السنة فما ما طلاق العدة فإنه يجوز إذا وطئها

يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي بصير عن صفوان بن عمار عن

في طلاق الآخرى ١٥٩

عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سألت عن رجل طلق الطلاق الذي لا قتل له حتى تنكح زوجاً غيره وقال نعم قلت المست قلت لي إذا جتمع لم يكن له أن يطلق قال لا إطلاقاً ولا يكون إلا على طهارة وان وعمل هذه قد بان حملها وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الحبل فقال يطلقها واحدة للعدة بالشهود قلت فلو أن يراجعها قال نعم وهي أم لأنه قلت فان راجعها ومسنها ثم أراد أن يطلقها تطليقة أخرى قال لا يطلقها حتى تبضع لها بعد ما مشتها شمر قلت فان طلقها ثنية واشهد ثم راجعها واشهد على رجعتها ومسنها ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلقها لكل عدة شمر هل تبين منه كما يثبتين المطلقة على العدة التي لا تحل لزواجها حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت فما عتقها فلا عققها ان تضع ما في بطنها ثم قد حلت للزواج **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن الفضل بن محمد الأشعر وعبد الله بن بكير عن بعضهم قال في الرجل تكون للمرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها قال يطلقها إذا اراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادته الشهود فان بداله في يومه أو من بعد ذلك ان يراجعها يبيد الرجعة بعينها فلا يرجع ويلبوا ثم يبيد له فيطلق ايضاً ثم يبيد له فلا يرجع كما إذا اولا ثم يبيد له فيطلق في الق لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وإذا كان راجع يبيد المواقعة والامسالة ويواقع عنه عن أبي أيوب بن ذريح عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في حرم واحد تبين منطلقاً ثم

باب طلاق الآخرى أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن شيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عند المرأة فصمت فلا يتكلم قال آخرس قلت نعم قال فيعلم منه بغض امرأته وكراهيتها قلت نعم يجوز له أن يطلق عنه وليه قال ولكن يكتب ويشهد على ذلك قلت أصليح الله لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها قال بالذي يعرف به من فعال مثل ما ذكرت من كراهيتها أو بغضه لها **فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الآخرى ان يأخذ مقنعتهما ويضعها على رأسها ثم يقرنها** وروى الصدوق عن أبيه

بين هاشم بن الحسين بن يزيد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الآخرى ان يأخذ مقنعتهما ويضعها على رأسها ثم يقرنها فلا ينفق هذين الخبرين خبر الأول كما لما جعل وضع المقنعة على رأسها ما رجعها إذا قصد بذلك الطلاق فإذا لم يخل من حالها فلا اعتبار بذلك وإذا علم فصول الذي تضمنه الخبر الأول والذي يؤكده ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسحق

في طلاق المعتق والصبي للرجل

١٤٠

بن مازن عن يونس في رجل آخر من كتب في لارض بطلاق امرأته قال اذا فعل الخ في قبل الطهر لم يهود وفهم عنه
 كما يفهم عن مثل ويروى بطلاق جاز طلاق على السنة **باب طلاق المعتق عبد الملك**
 بن عمر عن الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق المعتق الزكّل العقل يجوز فقال لا وعن المرأة
 اذا كانت كذلك يجوز بيعها وصدقها فقال لا **قائمة** ما رواه حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام في رجل المصّوف يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت لا الحق الذي اصاب العقل فقال نعم قال وجه هذا الخبر
 احد شيئين أحدهما ان يكون محمولا على ناقص العقل لا فاقداً بالكلية فان من ذلك صفة ويكون من يفر
 بين الامور كثير فان طلاقه طهر وانما لا يقع طلاق من لا يعرف شيئا أصلاً لفقد عقله قالوا فما الثاني
 ان يخار على انه يجوز ذلك انا نقول عنه ولعله دون ان يتولا هو بنفسه **يدل** على ذلك ما رواه الحسين
 بن سعيد عن الفضل بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن أبي خالد القباطي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام الرجل
 الاحمق الذي اصابه عقل يجوز طلاقه وآية عليه قال لم لا يطلق هو فقلت لا يؤمن ان هو طلاق ان يقول قد
 لا يطلق او لا يحسن ان يطلق قال لا يرى وليه الا بمنزلة السلطان **باب طلاق الصبي محمد**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز
 طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين **عنه** عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد وعمل بن ابراهيم
 عن أبيه جميعاً عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقته قال اذ هو
 طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها فلا بأس **قائمة** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن الفضيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكنافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يطلق الصبي
 بشرط فلا ينفق في خبرين الاولين لان الوجه في هذا الخبر ان ضمه على من لا عقل ولا يحسن الطلاق لان
 ذلك معتبر في وقوع طلاقه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
 سهل بن زياد عن محمد بن الحسين عن عدة من اصحابنا عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصيته وصدقته وان لم يحتمل **ساعة** عن سماعة قال سألت
 عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقته فقال اذا طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها وحقها
 فلا بأس وهو جائز وقد حد ذلك بعشر سنين فصاعداً على ما وردنا في كتابنا الكبير **باب**
 طلاق المريض **محمد** بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن عيسى عن جابر عن عبد الله بن
 بكير عن عبيد بن رافع عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز طلاق العليل يجوز نكاحه **عنه** عن محمد
 بن زهير عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

ووصيته

في طلاق المريض

عن المريض المعلن يطلق امرأته في تلك الحالة تقالا ولكن له ان يتزوج ان شاء وان شاء دخل بها وثمة
 وان لم يدخل بها فمكاحا حيا طلق عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمريض ان يطلق وله ان يتزوج عنه عن علي بن يقطين عن ابن محبوب
 عن ابن رباب عن زرارة عن احمد بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال للمريض ان يطلق وله ان يتزوج فان تزوج و
 دخل بها فهو حائر وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث لها
 ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي انه سئل عن الرجل يخبره زوجته
 فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم وان مات وراثته وان مات لم يرثها فلا ينفى في الاخبار الاولى لان التو
 في انجم بينهما ان مثل الاخبار الاولى على انه ليس ان يطلقها طلاقا يقطع الميراث بينهما لان الطلاق على
 ضربين رجعي ومائت وفي الجميع تثبت الميراث بينهما اذا وقع في حال المرض ما لم يخرج من العدة فاذا خرجت من
 العدة فان المرأة تنه تحسب ما فيها وبين سنة ما لم يتزوج فان تزوجت انقطع ميراثها منه وان لم يتزوج
 وراثته للسنة فاذا مضت السنة كاملة بطل ميراثها منه الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ربيع الاعمش عن ابي عبيدة الحمدا ومالك بن عطية عن الثوري
 كلاهما عن ابي جعفر قال اذا طلق الرجل امرأته تطليقا في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فانها
 تنه ما لم يتزوج فان كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فانها لا ترثه عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن
 عبد الجبار والخراساني عن ايوب بن نوح ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان ومحمد بن زياد عن ابن سماعه
 كنههم صفوا عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق امرأته وهو مريض قال
 ان مات في مرضه ولم يتزوج وراثته وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي منع لاميراث لها عنه
 عن ابي علي الاشعري عن احمد بن الحسن بن مخوية بن وهب عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى ذلك سنة قال ترثه اذا كان في مرضه الذي طلقها
 لم يصح من ذلك الحسن بن محمد بن سماعه عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته وهو مريض تطليقا وقد كان طلقها قبل ذلك تطليقتين قال فانما
 ترثه اذا كان في مرضه قال قلت وما هذا المرض قال لا يزال مريضا حتى يموت وان طال ذلك الى سنة
 علي بن الحسن بن مخوية عن ابيها عن القسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال ترثه ما دام في مرضه وان انقضت عدتها الحسن بن
 بن سعيد عن النضر بن سويد واحمد بن محمد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام

فإن حكم الطليقة البينة في هذا الباب حكم الرجعية

١٤٢

قال معتز يقول إنما طلق ثم توفي عنها زوجها قبل أن يتقضى عدتها ولم تحرم عليا نكاحه ثم تعدت
عدتها للثوقي عنها زوجها وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليها نكاحه وإن قتل صرحت من ديتها وإن قتلت
وصرحت من ديتها ما لم يقتل أحدهما الآخر **علي بن اسمعيل الميثمي** عن سواد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها أنها تراه وتعتد عدتها للثوقي عنها زوجها
وان توفيت وهي في عدتها يبرئها وكل واحد منهما يبرئ من حبة صاحبه لو قتل ما لم يقبل أحدهما الآخر **محمد بن**
بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن أبي العباس قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال تراه في مرضه ما بينه وبين سنة أن مات
في مرضه ذلك وتعدت من يوم طلقها عدتها المطلقة ثم تزوج إذا انقضت عدتها وترثه ما بينه وبين سنة أن مات
ان مات في مرضه ذلك فان مات بعد ما تقضى سنة لم يكن لها ميراث قال الشيخ قدس سره رحمه الله تعالى يتضمن
هذا الخبر من قوله ثم تزوج ان شأته اذا انقضت عدتها وترثه ما بينه وبين سنة لا ينافي ما قدمناه من
انها اذا تزوجت م تراه لان أكثر ما في هذا الخبر التصريح بأنها اذا تزوج لم يعد انقضاء العدة ويكون قوله
عليه السلام وترثه ما بينه وبين سنة حكم يخصها اذا لم تزوج بدلالة ما قدمناه من الاخبار على ان الذي
اختلفوا هل انما تراه بعد انقضاء العدة اذا طلقها للغير زوجها ويجوز على هذا التفسير جميع ما تقدم من الاخبار
الجلية دليل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عليه السلام
عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال نعم ما دامت في عدتها طلقها في حال غير ارضى ترثه الى سنة فان زاد
على السنة يوم واحد لم ترثه وتعدت اربعة أشهر وعشرة ايام للثوقي عنها زوجها **باب** ان حكم الطليقة
البينة في هذا الباب حكم الرجعية **الحسين بن سعيد** عن صفوان بن يحيى عن الأثرق عن عبد الله بن
عن موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل يطلق امرأته غير طلاقا قال نعم يتوارثان في السنة **علي**
بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن
الرجل يطلق امرأته طليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مريض قال هي ترثه **عنه** عن أخويه عن أبيهم عن
عبد الله بن بكير عن عبد بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته طليقتين ثم يطلقها
الثالثة وهو مريض في ترثه **فأما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أخويه عن عامر بن حميد عن محمد بن
قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال في الرجل يطلقها ثم توفي عنها زوجها وهي في عدتها منه ما لم تحرم عليها
ترثه ويرثها ما دامت في الدم من حقيقتها الثالثة في الطليقتين الأولى فان طلقها ثلاثا فانها لا ترث
من زوجها لا يورث منها وان قتلت وصرث من ديتها طلقها بغير طلاق أحدهما صاحبه

باب الرجل يطلق ألامه تطليقتين ١٩٣

فلانينا في الخبر الأول لان هذا الخبر محمول على انه يطلقها في حال العصمة ثم يموت بعد ذلك لان من طلق امرأته وهو صحيح وانما تثبت الوارثة بينهما مادام له عليها رجعة وان لم يكن له عليها رجعة فلا ميراث بينهما والمريض مخصوص من ذلك بثبوت الوارثة بينهما وان قطعت العصمة وانتفتت المراجعة كما انه مخصوص بآخرته ما بينها وبين سنة ولا يشك في غيره وقد قدمنا ما يدل على ذلك فاما ما رواه عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن بن ابيها عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته قال ثلثه ويرثها مادامت له عليها رجعة قال كلام في هذا الخبر كمال في الخبر الأول سواء واما الخبران اللذان قد مرناهما عن عبيد بن زرارة والاخر عن محمد بن مسلم من قولانه اذا طلقها الثلثة في ثلثه فلا يدان على انه لا يرثها الا من جهة دليل الخطاب وقد يتردد ذلك الدليل وقد قدمنا ما يدل على ذلك منها حديث عبد الرحمن بن موسى بن جعفر عليه السلام حين سأل عن رجل طلق امرأته آخر طلاقها قال يورثان في العدة وهذا صحيح بما قلناه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا توث المتخلة والمبارية والمستأجرة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك منهن في مرض الزوج وان مات لان العصمة قد انقطعت منهن ومنه قال الوجه في هذا الخبران فخصه من تضمن الخبر اسمهن من المتخلة والمبارية والمستأجرة لان العلة في ذلك من جهة من المطالبة بالطلاق دون للطلقة التي لا تطلب ذلك بل ياتكون كارهة له وعلى هذا لا تافي بيننا وبين

باب الرجل يطلق ألامه تطليقتين ثم يشتريها هل يجوز له وطئها بالملك ام لا الكسبي بن سعيد عن النعمان بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت تحتة أمة فطلقها تطليقتين على السنة فبانت ثم اشتريها بعد ذلك قبل ان تحك زوجها غيره قال ليس يقضى على علي السلام في هذا احتمالان وصحتها اخرى ان انقض عنها نفسي ولدي احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله البرقي عن الرضا بن بريد بن مغيرة الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في ألامه يطلقها تطليقتين ثم يشتريها قال لا يحق تحك زوجها غيره كنه عن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير رفعه عن عبيد بن زرارة عن عبد الملك بن عيسى قال سألت عن الرجل يزوج جارية وجلا فمكثت معه ما شاء ثم طلقها فرجعت الى صاحبها فوطئها يحل في رجوعها الى ارا من يزوجها قال لا يحق تحك زوجها غيره الكسبي بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى على أمة طلقها زوجها تطليقتين ثم وقع عليها فجلا يحل بن يعقوب

باب ان حكم المملوك حكم الحر

١٤٣

عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل حر كانت تحته امته فطلقها بائناً ثم اشتريها لرجل من اهل بيته قال لا عندك عن علي بن ابراهيم عن ابي
 عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتريها لرجل من اهل بيته قال لا عندك عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتريها لرجل من اهل بيته قال لا عندك
 ذلك قال لا حتى تنكح زوجا غيره عنه عن الحسين بن محمد عن محمد بن محمد عن الحسين بن علي عن ابيان
 بن عثمان عن بريد الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل تحت امته فطلقها فطلقته فطلقته ثم اشتريها
 بعد قال لا يصلح لان ينكحها حتى تتزوج زوجا غيره حتى تدخل في مثل ما خرجت منه قال ما رواه
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام رجل كانت تحته امته فطلقها طلاقا بائناً ثم اشتريها بعد قال لا يحل له فرجها من اجل شواثمها والحر والعبد
 في هذه المنزلة سواء قلنا في هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار لان قوله عليه السلام طلقها فطلقته
 بائنه يحتمل ان يكون تطلقته واحدة ويكون قد خرجت من العدة فصارت بائنه منه ويحتمل ان يكون
 طلقها تطلقته واحدة على طريق المباشرة والخلع على ما بيناه لتصديق تطلقته واحدة واذا احق ذلك
 حاله وطهرها ولم تتزوج زوجا اخر على ان قوله عليه السلام يحل له فرجها من اجل شواثمها يفيد ان ذلك
 بين الفرج هو الشراء لا غير ولا يفيد انه يقع ذلك قبل ان تتزوج زوجا اخر وبعد ذلك
 حملناه على انه اذا اشتراها فزوجها من رجل اخر فدخل بها ثم طلقها او مات عنها حل اولها وطهرها
 بالشراء المتقدم ويكون قوله الحر والعبد سواء معناه ان الحر اذا كانت تحت امته او عبيد كان تحت امته
 وطلق كل واحد منهما زوجته فلتحل له حتى تنكح زوجا غيره وعلى هذا الوجه ولا ينافي
 ما تقدم من الاخبار **باب** ان حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن
 بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال المملوك اذا كانت تحته مملوكة
 فطلقها ثم اعتقها اصحابها كانت عنده على واحدة عنه عن ابي المعز عن الحلبي قال قال ابو عبد الله
 في العبد يكون تحته الامه فطلقها فطلقته ثم اعتقها جميعا كانت عنده على تطلقته واحدة عن محمد بن
 احمد بن يحيى عن ابي عبد الله انه انما عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن احمد بن زيار عن ابي الحسن عليه السلام
 قال سألت عن الرجل تزوج عبدا مته ثم يبدو للرجل في امته فيعزلها عن عبده ثم يستبرئها ويوطئها
 ثم يبدو لها العبد ثم يبدو له بعد فيعزلها عن عبده ان يكون عزل السيد المجانية عن زوجها من قبل
 لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ام لا فكتب لا يحل له الا بكتاب قال الشيخ قدس سره قوله لا تحل له الا بكتاب
 يعفون من زوج اخر يملكها فطلقها او يموت عنها فتحل له عند ذلك قال ما رواه احمد بن محمد بن عيسى

فتصير

باب من خير امرأته فاختارت الطلاق

١٩٥

عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن العيص قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولاه طلق امرأته
ثم اعتقها جميعاً هل يجل له طلاقها قبل أن يتزوج غيرها قال نعم فلا بدنا في ما قدمناه من الأخبار لأنه
ليس في ظاهرهما أنه كان طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملنا
على أنه إذا طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملنا على أنه إذا كان طلقها
تطليقة واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها قبل أن يتزوج زوجاً غيره والذي يزيد ما ذكرناه بياناً
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن أبي عبد الله عن القاسم عن رفاعة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والامة يطلقها تطليقتين ثم يعتقها جميعاً هل يجل
قال لا حتى تنكح زوجاً غيره فنتبين منه عنه عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضال عن أحد علماء السلف
قال سألت عن رجل زوج عبداً أمته ثم طلقها تطليقتين أيراجعها إن أراد مولاها قال قلت
أرأيت أن وطئها مولاها يجل للعبد أن يراجعها قال لا حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها فيكون
نكاحاً مثل نكاح الأول وإن كان طلقها واحدة وإذا مولاها أراجعها **باب** من خير امرأته فاختار
الطلاق في الحال أو فيما بعد **فصل** بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن دياط عن عيص
بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها بآنت منه
قال لا إنما هذا شيء كان رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة امرئاً بذلك ففعل ولو اخترت أنفسهن
لطلقهن وهو قول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتم تنزرون الحيوة الدنيا وزيتهما فتعالي
امتعلن واسترحكن سرا حبيلاً قال الحسن بن سماعة وهذا الخبر ناخذ في اختياره عن حميد
بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وابن دياط عن أبي أيوب الأنصاري عن محمد بن مسلم قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إن سمعت أبا العيص يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله خير من شلوه فاختار
الله ورسوله فلم عيسكن على طلاق ولو اخترت أنفسهن لبق فقال إن هذا حديث كان يروى عن عائشة
وما للناس من الخيال إنما هذا شيء حصل لله به ورسوله صلى الله عليه وآله عنده عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لسماعة
في رجل جعل امرأته يبيدها قال فقال ولا الأمر من ليس أهله وخالف السنة ولم يجز النكاح على
بن الحسين بن فضال عن محمد بن أحمد بن الحسين عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن إبراهيم
بن عمر قال سألت أبا جعفر عليه السلام رجل ما أقعد فقال رجل قال لا أمرأته امرأته يبيدها
قال إن يكون هذا والله تعالى يقول الرجال قوا مؤمن على النساء ليس هذا الشيء فاصماً

باب الخلع ١٤٤

مارواه علي بن الحسن عن محمد بن الحسن بن الحسين عن أبيهما عن القسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زيارقة
عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رسل خيل امرأته قال نعم الخيل لها ما ما في مجلسها فاذا تفرقا فلا
لها **عنه** عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن زيارقة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام
قال لا خيار إلا على طهر من غير جوع **عنه** عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن حلاج عن
زيارقة عن أحدهما عليه السلام قال إذا اختارت نفسها في طليقة باينة وهو خاطب من الخطاب
وان اختارت زوجها فلا شيء **عنه** عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن يزيد
الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا روث المحترقة من زوجها شيئا في عدتها لان العصمة قد انقطعت
فيما بينها وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما **الحسن** بن محبوب عن
علي بن محبوب عن حمران قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول المحترقة تبين من ساعتها من غير طلاق
ولا ميراث بينهما لان العصمة بينهما قد باتت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج **علي** بن الحسن
علي بن أسباط عن ابن زياد عن عمرو بن اذينة عن زيارقة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل
خيار امرأته قال نعم الخيل لها ما ما في مجلسها فاذا تفرقا فلا خيار لها قلت أصحح الله فان طلقت
نفسها قبل ان يتفرقا من مجلسها قال لا يكون أكثر من واحدة وهو الحق برجعتها قبل ان تنقض
عدتها وقد خبرني رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك فقلت لو خيرت نفسي لخير
انفسهن لئن قال فقال لي ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترت انفسهن كان يحسبن
قال وجه هذه الاخبار مع اختلاف الفاظها وقضاد معانيها ان نزلها عن رب من التقية لانها موافقة
لمذهب العامة ولولم نزل هذه الاخبار على ما كنا لا نستجنا ان نحد في الاخبار التي تضمنت ان ذلك
غير واقع وان ذلك شيء كان يختص بالنبي عليه السلام وان ذلك شيء كان يرويه ابي عن عائشة وما جرى
مجري ذلك من الاتفاق ولم يكن ان فعل بها على وجه ذلك لا يجوز على حال **باب الخلع محمد**
بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزئ خلعها
حتى تقول لندها والله لا ابتلك خسا ولا طبع لك امر ولا اغتسل لك من جنابة ولا طين فراشك
ولا دفن عليك بنجها ذلك وقد كان الناس خصمون فيما دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها
حل ما اخذ منها وكانت عنده على طليقتين باقيتين وكان الخلع طليقة وقال لا يكون الكلام من
غيرها وقال لو كان الامراة لا تخرط الا لزوجها **عنه** من علق من احبابنا عن محمد بن محمد بن
عن عثمان بن عيسى عن ساعة قال سالت عن المختلعة قال لا يجزئ الزوجان ان يخلفا حتى يقول كل واحد منهما

باب الخلع

٢٤٤

لا اقيم حدود الله فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطين فراشك ولا تدخل بيتك من تكرر من غيلان
تعلم هذا ولا يتكلم هو وتكون هي التي تقول لك فاذا هي اختلعت فويلان ولان ياخذ من حالها ما قدر عليه
واليتى ان ياخذ من المبارقة كل الذي اعطاها **عنه** عن علي بن ابي ابيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المختلعة التي تقول لزوجها اخلعني وانا اعطيكها اخذت
منك فقال لا يحل له ان ياخذ منها شيئا حتى تقول والله لا املك قسما ولا طبع لك امر او لا ودين في
بيتك بغير اذنك ولا وطين فراشك غير اني فاذا فعلت ذلك من غير ان يعلمها حاله ما اخذ منها
وكانت تطليقة بغير طلاق **بنيها** وكانت باينا بذلك وكان خاطبا من الخطاب **عنه** عن محمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناقي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا خلع الرجل امراته في واحدة بائن وهو خاطب من الخطاب ولا يحل له ان يخلمها حتى تكون هي التي
تطلب الخلع منه من غير ان يفرضها حتى تقول لا املك قسما ولا اغتسل لك من جنابة ولا تدخل
من تكرر ولا وطين فراشك ولا اقيم حدود الله فاذا كان هذا منها فقد طاب له ما اخذ منها **عنه**
عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يحل له خلعها حتى تقول لزوجها اخلعني ثم قال ابو عبد الله عليه السلام
قد كان ينص للنساء في اليهود هذا فاذا قالت لزوجها اخلعني خلعها وحل لزوجها ما اخذ منها
كانت على تطليقتين بائنين فكان الخلع تطليقة ولا يكون الكلام الا من عندها ثم قال لو كان الكلام
لم يكن الطلاق الا للعدة **احمل** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة بن مهران قال
قلت لا يبيع الله عليه السلام لا يجوز للرجل ان ياخذ من المختلعة حتى تسكن هذا الكلام كذا فقال
اذا قالت لا لا طبع الله فيك حل ان ياخذ منها ما وجد **الحكم** بن محمد بن ابي عمير عن
جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قالت المرأة لزوجها اخلعني لا طبع الله
منفسا وغيره مفسر حل ان ياخذ منها واليتى عليها رجعة **علي** بن الحسن بن احمد بن الحسن ومحمد
بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام عن زرعة ومحمد بن مسلم عن
ابي عبد الله عليه السلام قال الخلع تطليقة باينة ولا يخلع الا رجعة قال زرعة لا يكون الا على وضع الطلاق
اذا طاهر او اما حلا لا يشهد **قال** الشيخ قد روي عن بعض اصحابنا في هذا الباب ان المختلعة لا بد
فيها من ان تتبع بالطلاق وهو مذاهب جعفر بن سماعة وعلي بن رباط وابن حنبل من المتقدمين
ومن ذهب الى بن الحسين من المتأخرين فاما الباقيون من فقهاء اصحاب المتقدمين فاستأمن لهم

قال محمد بن الحسن رحمه الله

باب الخلع ١٤٨

فتما في العمل به ولم ينقل عنهم أكثر من الروايات التي ذكرناها وأما ما لا يجوز أن يكون شرطاً وهو ما عدا ذلك
الذي نذكره فيما بعد وإن كان فتيانهم وعلمهم على ما قلناه والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه
علي بن الحسن بن علي بن علي بن الحكم و إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سالم عن موسى بن بكر عن أبي الحسن الأول
عليه السلام قال المختلعة يتبعها الطلاق ما دامت في عدتها فإن قيل فإن الزوج في الأحاديث الستة
ذكرتوها وما تضمنته من أن الخلع تطليقة بائنة ولا ما إذا عقد عليها بعد ذلك كانت عنده على
تطليقتين وأنه لا يحتاج إلى أن يتبع بطلاق وما جرى مجرى ذلك من الأحكام قيل له الوجه في الأحكام
أن نعلمها على ضرب من التقية لأنها موافقة لمذهب العامة وقد ذكروا عليهم السلام ذلك في قوله
لو كان الأمر إلينا لم نخرج إلا الطلاق وقد قدمنا في رواية الحلبي وأبي بصير ذلك وهذا وجه تأويل الأخيار
صحيح واستدل من ذهب من أصحابنا المتقدمين على صحة ما ذهبنا إليه بقول أبي عبد الله عليه السلام
لو كان الأمر إلينا لم نخرج إلا الطلاق الستة واستدل الحسن بن محمد بن سماعة وغيره بأن قالوا قد تقر بأن لا يقع
الطلاق بشروط وأخلع من شرط أن يقول إن رجعت فيما بذلت فانا أملك ببضعك وهذا شرط فينبغي
أن لا يقع به فرقة واستدل أيضاً ابن سماعة بما رواه الحسن بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن
أبي عبد الله عليه السلام قال ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس
فلا تقية فيه ولا تقول إن الخلع يقع بشبهة قول الناس فينبغي أن يكون محمولاً على التقية والذي يدل
على ذلك أيضاً ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صفوان عن موسى بن بكر
عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يكون الخلع حتى تقول لا أطيع لك أمراً ولا أبداً قسماً
ولا أقسم لك حداً فخذ مني وطلقني فإذا قالت ذلك فقد حل له أن يخلفها بما ترضى عليه من قليل
أو كثير ولا يكون ذلك إلا عند سلطان فإذا فعلت ذلك فهي أملك بنفسها من غيرها أن يشترط لطلاقها
قاصداً ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام
عن المرأة تبارى زوجها أو تختلعه منه بشهادة شاهدين على طهر من غير جراح هل تبين منه بذلك
أو هي أمراً ما لم يتبعها الطلاق فقال تبين منه فإن شاء ما يريد إليها ما أخذ منها وتكون أمراً
فعل قلت إنما قد روي أنها لا تبين حتى يتبعها بالطلاق قال ليس ذلك إذا خلع فقلت تبين منه
قال نعم قال وجه في هذا الخبر أيضاً ما قد مناه من حمله على التقية ويكون قوله ليس ذلك إذا خلع
يعني عندهم ولا يكون المراد بذلك أن ذلك ليس بخلع عندنا والذي يكشف عما قلناه من خروج ذلك
مخرج التقية ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن سليمان بن خالد قال قلت لأبي أن هو طلقها بعد ما خلعها

باب حكم المبرات

١٤٩

ابن زبيرة عليها قال واما يطلقها وقد كافها الخلع ولو كان الامرا لينا لم ينجز طلاقها **باب** حكم المبرات
عجل بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي قال
قال ابو عبد الله عليه السلام ان بائنا المرأة زوجا فهي واحدة وهو مخاطب من الخطاب **علي** بن الحسن بن
ضئال عن احمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام و
عن زبيرة وعمر بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة قطيقة تبينة وليس في شيء من ذلك
رجعة وقال المرأة لا يكون الا على مثل وضع الطلاق لها طامرا او لها حاملا لا يشهد عنه **عنه** وهو بن
عثم عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن حماد قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول المبرات تنبتين من
ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهما لان العصمة منقضاء كانت ساعة كان ذلك منها من الزوج
عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة تنبت من غير ان
يقبها الطلاق قال الشيخ قدس سره **رحمه الله** هذا الاخبار لا يرد عليها ما روينا من طريق علي بن ابي حمزة عن ابي
المبرات ليس يقع فيها اثر من غير طلاق وانما يؤثر في خروج من الطلاق في ان يقع بائنا لا يملك معارضة
وهو من حيث يجب فقها اصحابنا المتقدمين منهم المتأخرون لا يمل خلافا بينهم في ذلك **والوجه** في هذه
الاخبار ان نعملها على التقية لانها موافقة لمذهب العامة ولنا عمل به **باب** ان الابن الحق
بالولد من الام **عجل** بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن داود بن الحسين
عن ابي عبد الله عليه السلام قال والوالدان بيض من ادم من قال ادم الولد في الرضاع فهو من الامم بالسنن
واذا اضطر الابن الحق به من الام فاذا ماتت الابن فالام حق به من العصبة فان اوجبت الابن من يرثه
باربعة دراهم قالت ام لا تضعه الا بخمسة دراهم فان لم ان يثمه منها الا ان يكون ذلك خيرا والرافق
بتركه امه **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاساني عن القسم بن محمد
عن المنقر عن ذكره قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يطلق امرأته ويبيها ولدا معها الحق بالولد قال الميراث من
بالولد ما لم تنزع قال **والوجه** في هذا الخبر احد شيئين احدهما انما الحق اذا ارضيت مثل الاجرة التي اخذها
الغير في رضاع الولد **ثاني** **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن معلى بن
محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن فضل بن ابي العباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل الحق بالولد ام المرأة
فقال لا بل الرجل **فاما** قالت المرأة لزوجها الذي يطلقها انا اضع ابني مثل ما تجد من يرثه فهو الحق به **عجل**
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهو جلي اتفق عليها حتى تضع حملها واذا ارضيت اعطاها اجرها

باجارية
محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله

لجنة المرأة بالمركز
فايم صادر على التوقيع
أرق

في ان المرأة اذا حاضت فيها دون الثلثة اشهر كان عدتها بالا قراء

١٢١

زوجها قال يا قهات ورنه صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا **عنه** عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سورة بن كليب قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع يشهد بطلاق السنة وهو من تحيض فمضت ثلث اشهر فلم تضر الا بحضه واحدة ثم انقضت حيضتها حتى مضت ثلثة اشهر اخرى ولم تدر ما رفع حيضتها قال ان كانت شابة مستقيمة العكث فلم تضر في ثلثة اشهر الا بحضه ثم ارتفع طهرها فلا تدرى ما رفعها فاخاها تربع سبعة اشهر من يوم طلقها ثم اعتد بعد ذلك ثلثة اشهر ثم تزوج ان شئت قال الشيخ قد سأل الله روحه هذا الخبر ينبغي ان يكون الحمل عليها الا انها تستبرأ بستة اشهر هو اقصر مدة الحمل فيعلم انها ليست حاملا ثم تعتد بعد ذلك عدتها و هو ثلثة اشهر والخبر الاول **فصل في غيب** من الفاضل والاحتياط بان تعتد الى خمسة عشر شهرا **فاما ما رواه** احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عطاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال في التي تحيض في كل ثلث أشهر مرة او في سنة او في سبعة اشهر المستحاضة والقول بتبلغ المحيض التي تحيض مرة وترفع مرة والقول لا قطع في الولد والى قدر ارتفاع حيضها وزعمت انها لم تشرع التي ترى لصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر ان عدتها هو كل من ثلثة اشهر **الحسين بن سعيد** عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلثة اشهر حيضة فقال ان انقضت ثلثة اشهر انقضت عدتها بحسب لها كل شهر حيضة قال وجه في هذين الخبرين انها اعتد بثلثة اشهر اذا حوت بما لا ترى فيها الدم اصلا فاما تبين فاما اذا سارت الدم قبل انقضاء ثلثة اشهر ولو يوم كان عدتها بالا قراء وان بلغ ذلك الى خمسة عشر شهرا على ما قدمناه **والذي يدل على ذلك ما رواه** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي مريه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلثة اشهر حيضة واحدة قال يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فاذا انقضت ثلثة اشهر من يوم طلقها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب **محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زاذني عن احدهما عليهما السلام قال اني لامرئ سبق اليها فقد انقضت عدتها ان مرت ثلثة اشهر لا ترى فيها ما فقد انقضت عدتها وان مرت ثلثة اقل فقد انقضت عدتها **عنه** عن علي بن ابي عمير عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن خديج عن زاذني عن ابي جعفر عليه السلام قال امرنا انما سبق باننا المطلقة المستورة لتستريح للحيض ان مرت بها ثلثة اشهر يرضى بها دم باننا منه وان مرت بها ثلث حيض لم يست بين الحيضتين ثلثة اشهر باننا بحض قال ابن ابي عمير قال جميل تفسير ذلك ان مرت بها ثلثة اشهر لا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر لا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر فحاضت فحاضت فحاضت

فعدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين

١٢٤

تعتد بالحيض على هذا الوجه ولا تعتد بالشهور وان مونت ثلثة اشهر غير لم تحيض فيها فقد بانعت **فاما ما رواه**
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن التي تحيض كل ثلثة اشهر مرة كيف تعتد فقال تنتظر مثل قرءها التي كانت تحيض
 فيه في الاستقامة فلتعتد بثلثة قرء ثم تخرج ان شأنت قال وجه في هذا الخبر ان محله على امرأة
 استحاضت فاعلم في حال استحاضتها تعمل على ادائها في حال الاستقامة وتعتد بالآخر في ايامها **فاما ما**
 رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحق شمر عن هرون بن عمرو عن
 ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلق وقد طاعت في السن فحاضت حيضة واحدة ثم انقطع حيضها
 فقال تعتد بالحيضة وشهرين مستقبليين فاعلم قد يثبت من الحيض قال وجه في هذا الخبر ان قصده
 با امرأة قد يثبت من الحيض بان حاضت حيضة واحدة فاعلم بعد معنى تلك الحيضة تعتد
 بشهرين على ما تضمنت الخبر الاول **واما ما رواه** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن قول الله تعالى ان تدعوا ما الرتبة فقال ما زاد على شهر فهو رتبة
 فلتعتد ثلثة اشهر ولتزل به الحيض ما كان في الشهر ثم ترد في الحيض على ثلث حيض فعدتها ثلث حيض
 قال وجه في هذا الخبر ان اذا نأحر الدم عن عادتها قل من شهر فذلك ليس بية لحبل بل بما كان لعدة
 فلتعتد بالآخر بالغام بالغ فان تأخر عنها الدم شهر فاعلم فان كان لا يكون للحمل لغو فيحصل
 هناك رتبة فلتعتد ثلثة اشهر الم تفرقها وما فان ردت قبل قضاء الثلثة اشهر الدم كان حكمها
 ما ذكرنا في الاخبار الاولى سواء **باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين**
 بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في التي لا تحيض الا في
 ثلث سنين او اكثر من ذلك قال فقال مثل قرءها التي كانت تحيض في استقامتها وتعتد ثلثة قرء
 وتزوج ان شأنت **عنه** عن ايوب بن نوح عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيض كل ثلث سنين الا مرة واحدة كيف تعتد قال تنتظر مثل
 قرءها التي كانت تحيض في استقامتها وتعتد ثلثة قرء ثم تخرج ان شأنت **عنه** عن ايوب
 بن نوح عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **احمد بن محمد**
 عن ابن ابي برة عن يزيد بن اسحق شمر عن هرون بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المرأة
 التي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين او خمس سنين قال تنتظر مثل قرءها التي كانت تحيض فلتعتد
 ثم تخرج ان شأنت **فاما ما رواه** محمد بن احمد بن محمد بن اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله

في المرأة تبين اذارات الدم من الحيضة الثالثة

١٢٣

عن النبي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين قال تعبد ثلثة اشهر ثم تنزوح ان شئت قالوا
في هذا الخبر ان نكح المرأة ليس لها عاقبة الحيض نسيت عادتها فانما تعبد ثلثة اشهر وقبلا
وتلك عادتها فلا خبا ولا دولة متناولتين كان لها عادة مستقيمة ثم تغايرت عن ذلك فانما ينبغي
ان تعمل على عادتها في حال الاستقامة **باب** ان المرأة تبين اذارات الدم من الحيض الثالثة **الحيضة**
عجل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابيبة عن زيارته عن ابي جعفر
عليه السلام قال قلت لاصحابي ان الله رجل طلق امرأته على طهر من غير حائض بشهادة عدلين فقال اذا
دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للزوج قلت لاصحابي ان الله من اجل العمل
يروون عن علي عليه السلام انه قال هو املك برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فقال كذبوا
عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحق بن حماد عن اسمعيل الجعفي عن
ابو جعفر عليه السلام قال قلت لمرجل طلق امرأته قال هو املك برجعتها ما لم يقع في الدم من الحيضة
الثالثة **ومجدا** الاسناد عن صفوان عن ابن مسكان عن زيارته عن احدهما عليهما السلام قال **الاطلقة**
نور وتورث حتى ترى الدم الثالث فاذا رآته فقد انقطع **عجل** بن يعقوب عن حميد عن الحسن
بن محمد بن سماعة عن صفوان عن موسى بن بكر عن زيارته قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني سمعت ربيعة
يقول اذا لثت الدم من الحيضة الثالثة فقد ابلت منه فانما القوم ما بين الحيضتين وزعم انه انما
ذلك بؤره فقال ابو جعفر عليه السلام كذب امرئ ما قال ذلك بؤره ولكنه اخذ من علي عليه السلام قال
قلت وما قال فيها علي عليه السلام قال ان يقول اذارات الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها
ولا سبيل لعلها وانما القوم بين الحيضتين ولبيع لها ان تنزوح حتى تغتسل من الحيضة الثالثة
عجل بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
ابيعبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا طلقها زوجها متى يكون املك بنفسها فقال
اذارات الدم من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها قلت فان عجل الدم عليها قبل ايام قمرها فقال
اذا كان الدم قبل عشرة ايام فهو املك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها وان كان الدم بعد العشرة
فهو من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابنا
اظنه محمد بن عبد الله بن هلال او علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال سألت عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه قال حين تطلع الدم من الحيضة الثالثة تخلك بنفسها
قلت غلها ان ينزوح في ذلك لعل قال نعم ولكن لا تمكن نفسها حتى تظهر من الدم **قال** محمد بن الحسن **رحمهما**

في المرأة تين اذارت الدم من الحيضة الثالثة

١٢٧

ما تضمنت هذه الاخبار هو الذي به العمل هو انه اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها و
 حلت للزواج و جاز لها ان تعقد على نفسها ولا تغسل ان تتركه الى ان تغسل ان عقدت فلا تمكن
 من نفسها الا بعد الغسل هو مذهب الحسن بن محمد بن سماعة وعلى بن ابراهيم بن هاشم كان جعفر بن سماعة يقول تين
 عند رؤية الدم غير انه لا يجزئ لها ان تغسل على نفسها الا بعد الغسل والذي اخبرناه اولى وبه كان يفتي شيخنا رحمه الله
 وقد صح بذلك ابو جعفر عليه السلام في رواية نزار بن عمار التي رواها عنه عمر بن اذينة من قوله وحلت للزواج
 والرواية التي رواها موسى بن بكر بن نزار عن ابي جعفر عليه السلام من قوله وليس لي ان يتزوج حتى تغسل
 من الحيضة الثالثة محمولة على الكراهية التي قد منها ما من ان يجوز للعقد عليها رواها ايضا محمد بن مسلم وقد قد
 الرواية عنه وذكر في انها لا تمكن من نفسها الا بعد الغسل حسب ما قدمنا **فاما** ما رواه علي بن الحسن
 بن فضال عن محمد بن الحسن بن الحكم عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال قال علي اذا
 طلق الرجل المرأة فواحى بها ما لم تغسل من الثالثة **عنه** عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن
 اسحق بن عمار عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب عن ذلك قال اذهب الى هذا
 فاسألي يحيى علياً عليه السلام فقالت لعلي عليه السلام ان زوجي طلقني قال غسلي فرجك قال فرجعت الى امر
 فقال ارسلني الى رجل يلعب قال قال فترها اليه تين كل ذلك ترجع وتقول يلعب قال فقال انطلق اليه
 فانه ائتمنا قال فقال لها علي عليه السلام غسلي فرجك **قالت** لا قال فرجك احق ببيضك مما تغسل فرجك
 فاكوجه في هذين الخبرين وما ورد في معناه ان لا يبيع بها الاخبار المتقدمة لان الوجه فيهما ان نكحها ما على
 ضرب التقية او على وجه اضافته المذهب ليم فيكون قول ابي عبد الله عليه السلام قال علي عليه السلام اى
 هؤلاء يقولون ذلك لان يكون مخبراً في الحقيقة بذلك عن مذهب امير المؤمنين عليه السلام وقد صرح
 ابو جعفر عليه السلام في رواية نزار بن عمار وغيره بما هو تكذيب لقوله فاما كذبوا على علي عليه السلام واذا كان
 الامر على ما قلناه فلا تناقض بين الاخبار **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد بن
 الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلاثة اقل وهي ثلث حيض **عنه**
 بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال عدة التي تحيض و
 يستقيم حيضها ثلاثة اقل وهي ثلث حيض فاكوجه في هذين الخبرين احد شيئين احدهما ان يكونا محليين
 على التقية لانهما تضمنتا تفسير الاقل بالحيض والاخر عندنا هو اظهر هو جمع ما بين الحيضتين و
 الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير و عدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي جعفر عليه السلام قال الاقرب ما بين الحيضتين **عنه** عن

في ان المرأة تنين اذا ازل الدم من الحيضة الثالثة

١٤٥

عن عتابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال القوم ما بين الحيضتين
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن النجاشي عن ثعلبة عن زيار بن ابي جعفر عليه السلام قال لا قرأ
هي الا طهرها واكوجه الاخر في الخبرين ان يكون انما عبر بذلك عن تلك حيض من حيث انها لا تنين الا
عند روية الدم من الحيضة الثالثة فعبر عن اول روية الدم بانها حيضة اخرى مجازا وان لم يكن

من شرط ذلك ما استيفاء الحيض الثالثة على ما قدمناه وليس في الخبر ان ياترهما ان تستوفي الحيضة الثالثة
ولا ياتي في هذا التاويل ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رفاعته عن ابي عبد الله

عليه السلام قال سالت عن المطلقة حين تحيض لصاحبها عليها رجعة قال نعم حتى تظهر له ليس في هذا

الخبر ان له عليها رجعة حتى تظهر من الحيضة الثالثة واذا لم يكن ذلك فيه - فلما علم ان له عليها رجعة في

الحيضة الاولى او الثانية **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ايوب الخزاز

عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة على ظهره من غير جوارح يدها حتى تدخل

في قعرها الثالث ويجزئ غسلها ثم يراجعها ويشهد على رجعتها قال «ذلك بما لم يحل لها الصلوة

مسند بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد

عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي تراث وتورث ما كان للرجعة من التخليقين الاولتين حتى تقتل

قالوجه في هذين الخبرين ما قدمناه من حملهما على المسقية وكان شيئا مرجعه الله فجمع بين هذه الاخبار

بان يقول اذا طلق في آخر طهرها اعتدت بالحيض وان طلقها في اولها اعتدت بالاقراء التي هي الاطهر وهذا

وجه قريب غير ان الاولى ما قدمناه **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن

القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق تطليقة **تطليقتين**

ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حالها قال اذا تركها على نه لا يريد ما بان من هذا ولم يحل له حتى تكبر حائضا

غيره وان تركها على انه يريد مراجعتها ثم مضى لذلك ستة فواحق رجعتها **عن** الحسن

بن علي عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل

عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تركها حتى مضى رجمها فقال ان تركها على ان لا يراد بها فاقعدت

منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان كان لأبيه ان يراد بها ثم تركها ستة اشهر فلا بأس ان يراد بها فهذا

الخبر ان ما رواه كان بالاجماع لانه لا خلاف بين الامتثال اذا عرجت من العدة انه لا سبيل للزوج عليها و

انها يكون ما لكانه نفسها **باب** علة الاستحاضة **علي** بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم

عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن علي عليه السلام قال تعتد المستحاضة بالدم اذا كان في ايام حيضها

في ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الاباذن زوجها

١٢٤

احبا المشهور ان سبقت اليها فان اشتبه فلم يبرهن ايام حيضها فان ذلك لا يخفى لان دم الحيض م عيبا
وعدم الاستحاضة م صفة لاد **قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعن
احمد بن محمد عن عبد الكريم عن ابى جبير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المستحاضة التي تظلم ثلثة اشهر
وعدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلثة قروء طهر جميع الدم بين الحيضتين **عنه** عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابى عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المرأة التي تحيض والمستحاضة لا تظهر
ثلثة اشهر عدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلثة قروء طهر الوجه في جميع بين هذا والاخر بانه اذا امكن المسح
معرفة ايام حيضها فعليها ان تعتد بالاذن التي هي لاظهاره وان لم يكنها ذلك لا شتبا للدم عليها فيكونها
ان تعتد بثلثة اشهر على ما تضمنه الخبر ان **باب** ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها
ان تخرج الاباذن زوجها ولا يجوز له اخراجها **عجل** بن ابي عمير عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابى عمير عن
حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الاباذن زوجها حتى تنقضي عدتها
ثلثة قروء وثلثة اشهر **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
المطلقة لم تستد قال في بيتها لا تخرج وان ابدت زيارة عرجت بعد نصف الليل ولا تخرج فهاذا
وليبلغ ان يخرج حتى تنقضي عدتها سألت عن التوفي عنها زوجها اكن ذلك هو قال نعم فخرج ان شئت **قاما**
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وابى علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال المطلقة تخرج وتشهد الحقوق فهذا الخبر يخالف جبين احدهما
ان يجوز لها ان يخرج حجة الاسلام لانه لا طاعة للزوج عليها في ذلك على ما دللنا عليه في كتاب الحج والثاني
ان يجوز لها في حجة التطوع اذا اذن لها زوجها **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن
زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول **المطلقة**
يخرج في عدتها ان طابت نفس زوجها **قاما** ما تضمنه الخبر من انه يجوز لها ان تشهد الحقوق فينبغي
ان يحمل على التفصيل الذي تضمنه خبر سماعة من انه يجوز لها ذلك اذا اخرجت بعد نصف الليل
وترجع الى بيتها في الليل وذلك هو الاول **باب** انه اذا اطلقها الطليقة الثالثة لم يكن عليه نفقة
ولا سكنها **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته
عن ابى جعفر عليه السلام قال المطلقة ثلثة ايلع نفقة على زوجها انما ذلك للتي لزوجها عليها رجعة
عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المطلقة ثلثة ايلع السكنى ونفقة قال لا **قاما** ما رواه احمد بن محمد عن

في ان عدة الامة قرآن وما طهرت

١٢

الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثا على عدة لها سكتة او نفقة قال نعم قالوا وفي هذا الخبر واحد شيئين احدهما ان يكون محررا على الاستقبال دون الايجاب و
الثاني ان يكون المراد به اذا كانت حاملا **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن ابي عمير عن حماد عن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة ثلاثا الم النفقة والسكنى قال حبل هو قلت لا قال لا

باب ان عدة الامة قرآن فما طهرت **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن عمر بن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن حرمتها امة او عبد تحت حرمة كم فلا
وكم عدتها فقال السنة في النسا في الطلاق فان كانت حرة فطلاقها ثلاثا وعدتها ثلاثا اقرا وان كا

حرا فعدتها امة فطلاقها ثلاثا وعدتها قرآن **الحسين** بن سعيد عن محمد بن فضيل عن ابي الحسن
الماضي عليه السلام قال طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وان كانت قد تعدت عن الحيض
فعدتها شهرا ونصف **قاما** ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح

عن ليث بن الصائغ عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن عدة الامة من ما ما بعد قال الحيضة
فان ينافي الخبرين الاولين لا يقد بيننا ان الاعتبار بالقرآن الذي هو الطهر اذا كان كذلك فحيضة واحدة
يحصل قرآن القرأ الذي طلقها فيه والقرآن الذي بعد الحيضة ويكون قوله عليه السلام في الخبر للتقدم
فعدتها حيضتان المراد بها اذا دخلت في الحيضة الثانية فيكون قد بانت حسب ما قلنا وفي عدة

الحرة **باب** ان الامة اذا طلقت ثم اعتقدت عدةها **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
جميل عن ابي عبد الله عليه السلام في الامة كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقدت قال تعد عدة الحرة **قاما**

ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن يزيد عن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الحر
المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم اعتقدت فاعتدت عدة المملوكة فلا ينافي الخبر الاول لانا الوجه
في الجمع بينهما هو انه اذا طلقت الامة التطليقة الاولى الذي يملك معها رجعتها فاعتقدت بعد ذلك
فان تكون عدتها عدة الحرة واذا طلقت التطليقة الثانية الذي ينقطع معها العصمة تكون عدتها

عدة الامة **يدل** على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن
مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في امة تحت حرطها على طهر غير جامع تطليقة ثم اعتقدت بعد ما
طلقها بثلاثين يوما ولم تنقض عدتها فقال اذا اعتقدت قبل ان تنقض عدتها اعتدت عدة الحرة

من اليوم الذي طلقها وله عليها الرجعة قبل انقضائها المدة فان طلقها تطليقتين فاحقة بعدة امة
ثم اعتقدت قبل انقضائها عدتها الرجعة لعلها وعدتها عدة الامة **باب** عدة الحرة **محمد**

في عدة المختلعة والقي المتبلغ الحيض

١٢٨

بن يقظون عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي عن إبان عن زيارقة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن عدة المختلعة كم هي قال عدة المطلقة ولتتد في بينها والمبارية بمنزلة المختلعة عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن داود بن موهان عن أبي عبد الله عليه السلام في المختلعة قال عدة المطلقة وتتد في بينها والمختلعة بمنزلة المبارية **سئل** عن عبد الله عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة المبارية والمختلعة والخبر عدة المطلقة ويعتد في بيوت الزوجين **قاما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زيارقة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال عدة المختلعة خمسة وأربعون يوماً فهذا الخبر يثبت وجوب أحدهما أنه لا عدة المختلعة أمة وهي من لا تحيض مثلاًها تحيض فعدة خمسة وأربعون يوماً إذا دخلها زوجها والوجه الآخر أن يكون الخبر مخصوصاً بأمة من عاداتها أن تحيض في هذه المدة ثلث حيض وهي خمسة وأربعون يوماً وعلى الوجهين لا ينافي في الأخبار والأول **باب** أن القامتبلغ الحيض ولايسة منه إذا كانت في سن من لا تحيض لم يكن عليها عدة **سئل** بن يقظون عن عدة من أصحبا بنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي عمير عن صفوان عن عبد الرحمن بن الجراح قال قال أبو عبد الله عليه السلام ثلث يتزوجن على كل حال الحيض ومثله لا تحيض قال قلت وما أحدها قال إذا انقضى لها من تسع سنين والقي لم يدخل بها والقي قد نسيته من الحيض ومثله لا تحيض قلت وما أحدها قال إذا كان لها خمسون سنة عنه عن محمد بن يحيى عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن حماد بن علقم عن زيارقة عن أبي عبد الله عليه السلام في العتية التي لا تحيض مثلهما والقي قد نسيته من الحيض قال الشيخ عليها عدة طهر دخل بها عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن الرضا بن محبوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال التي لا تحيض مثله عدة عليها **قاما** ما رواه ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال عدة التي لا تبلغ الحيض ثلثة أشهر والقي قد قدرت عن أبي بصير قال روجه في هذا الخبر وما يداني معناه المتفق من إطلاق القامتبلغ الحيض التي قد قدرت منهن عليها عدة ثلثة أشهر من فخلها على أنها إذا كانت مثله لا تحيض لأن الله تعالى شرط ذلك وقيداً بالربية قال الله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من سناتكن اقتبتم فعدة من ثلثة أشهر واللاتي لا يحضن فخرطن إيهاباً العدة ثلثة أشهر من تكون من ثابة وكذلك كان التقدير في قوله واللاتي لا يحضن أي فعدة من ثلثة أشهر وأما ما حكى أنهما من الأولة الأولى عليه جهات الأخبار والأولة الأخيرة مبنية لذلك وهو كذا وهذا الوجه ما قاله الحسن بن سماعة لأنه قال بتجمل عدة على محكا كلهن ما نأبسطه من الإمداد العدة لأن هذا اختصاص

يعتدون

ينكره

فان التوقي في عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة

١٤٩

منه في الاما من غير دليل والذي ذكرناه مذهب معوية بن حكيم من متقدمي فقهاء اصحابنا وجميع
فقهاءنا اللذان عرنا المذكورين وهو مطابق لظاهر القرآن وقد استوفينا تأويل ما يخالف ما اقتيناه من
الاخبار في كتابنا الكبير وجملة ما اوردناه في كتابنا الشامل **باب** ان التوقي في عنها زوجها
قبل الدخول بها كان عليها عدة **حجلى** بن يعقوب عن محمد بن حميد بن زياد عن ابن سبابة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال تقول مريد المؤمنين عليا السلام في المتوفى عنها زوجها
ولم يبيها قال لا تنكح حتى تصدق بعة اشهر وعشرة اعد التوقي عنها زوجها **الكسائي** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحت امرأته لم يدخل بها
قال لها نصف المهر لها الميراث كاملا وعليها العدة كاملة **عنده** عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن
عبيد بن ذرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال ان حلفت او
حلفت لو طلقها طلقها نصف المهر وعليها العدة كاملة ولها الميراث **عنده** عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها وقد فرض لها مهر فلها نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها
العدة **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى الساطي قال سألت الرضا **عنه**
عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها وسألت عن المتوفى عنها زوجها
قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها فما ساء **عنده** عن احمد بن محمد بن عيسى عن داود بن الحصين عن عبيد
بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها اعليها عدة قال قلت له التوقي
عنها زوجها قبل ان يدخل بها اعليها عدة قال لا مسأله عن هذا فخذ من الخبر ان لا يمارضان ما قد مضى من
الاخبار لان العمل الاول مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى ولان الذين يتوفون منك ويذرون ازواجه يتربصن
بأنفسهن اربعة اشهر او لم ينفص من ذلك غير المدخول بما ينبغي ان يكون على عمومها والاخبار التي قد مضى
يكون موكد فليدفع ولا يترك ذلك لاجل هذين الخبرين الشاذين على ان الخبر الاخير لا يفي مقصدي بانه قال
لا عدة عليها بل قال مسأله عن هذا ولا يمتنع ان يامرها بالامسالك عن ذلك لضرب من المصلحة في الحال من
عبيد بن زياد الراوى الحديث الاخير روى ان عليها العدة كاملة وقيل قد مضى اية ذلك عند هذا الاخر
اصحح به فيه ادى من العمل بما وصي فيه **باب** انه اذا سمى المهر ثمنان قبل ان يدخل بها
كان شهر عليه كاملا **عنده** عن ابي عبد الله عن ابراهيم بن محمد بن علي عن ابيه عن علقم بن عيسى عن
ساعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال سألت عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرض
لها مهر فطلقها وعليها العدة ولها الميراث **عنده** عن ابي عبد الله عن ابراهيم بن محمد بن علي عن ابيه عن علقم بن عيسى عن

في هذا المعنى لو لم يكن قد قبل ان يدخل بها كان المهر عليها كاملا
١٨٠

وعليها العدة **الكسائي** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ماذا توفي الرجل عن امرأته ولم يدخل بها فلها الميراث كله ان كان مهرها مهرها من الميراث
وان لم يكن مهرها مهرها لم يكن لها مهرها وكان لها الميراث **عنه** عن عثمة بن عيسى عن سماعة قال سئل
عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرضها مهرها فلها مهرها وعليها العدة **عنه** عن
ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها ان كان
فرضها مهرها مهرها الذي فرض لها ولها الميراث وعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام والقوم يدخل بها وان لم
يفرض لها مهرها فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث **عنه** عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زهارة عن
عنه عن القسم عن علي بن ابي بصير عن **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن منصور بن حازم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفرج المرأة فيموت غريبا قبل ان يدخل بها قال لها صداقها
كاملا وتوفاه وقتنا بعد شهر وعشرة ايام المتوفى عنها زوجها **قاما** ما روي من الاخبار من ان لها
نصف المهر مثل امرأته محمد بن مسلم وعبيد بن زرارة وحلبو القتي قد منها في الباب الاول مثل امرأته
الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زرارة قال سألت عن المرأة تموت قبل ان يدخل بها او يموت الزوج
قبل ان يدخل بها قال ايمامات فالمرأة نصف ما فرض وان لم يكن فرض لها فلا مهر لها **عنه** عن
فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها
زوجها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان قد مهرها صداقها فلها نصف المهر وهو في ما كان
لم يكن فرض لها صداقها حتى تمته ولا صداق لها **علي** بن اسمعيل عن فضالة عن ابي بصير عن ابن ابي عمير
عن عثمة بن عبيد بن زرارة والفضل بن ابي الصباح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل يفرج
امراة ثومات عنها زوجها وقد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق وقرنه من كل شيء وان ماتت
موقدة له **عنه** عن فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام مثل فخذت كالاخبار
لا يجوز الصداق اليها من الاخبار الا في كالاخبار مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى وانك انك انك
نحلة ولم تخرج من ذلك عبيد المذبح بها الى ان افرأه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قله و يا غيا ساطع الاخبار الاول في جواب المهر كاملا وقد تقدمنا الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام ان يكون
عليه السلام قال في المطلق التي لم يدخل بها ان لها نصف المهر فلو كان في المتوفى عنها زوجها
فقد روي في المهر عنه عليه السلام حيث سئل لسألت رجل لم ينفذته الاخير التي ذكرها فان من
اصحابنا فقال غلط على انما قلت ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها **روي** في الخبر الحسن بن علي عن

باب ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة

١٨١

العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة سمى لها صداقاً ثم مات عنها ولم يدخل بها قال لها المهر كاملاً ولها الميراث قلت فأنتم
 روادعنا ان لها نصف المهر قال لا يحتفون عقراً ما ذلك في المطلقة على انه يمكن مع تسليم ذلك
 كل في جميع ما قلناه ان قولهم على انه يستحب للمرأة اذا اوفق عنها زوجها او اولياؤها اذا اوفقت هو قول
 ان يدخل بها ان يتركوا نصف المهر استحباً ما دون ان يكون ذلك واجباً وليدعيه ان يقول هلاقم
 انتم ذلك ما تقولون انه يجب على الرجل الوعد ونشأ ان يعطوها نصف المهر فيستحب لمن يعطوها
 النصف الا تخلان اخبارنا قد عارضها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا ان نقصرون عن ظاهرها الا بدليل
 وهذه الاخبار ليست كذا بل هي مجرعة عن القرآن واذا كان كذلك جاز لنا ان نقصرون منها على الوجه
 الى الاستحباب على ان الذي اختاره وافق به هو ان تقول اذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها
 كان لها المهر كله وان ماتت هي كان لا ولياً لها نصف المهر وانما فصلت هذا التفصيل لان جميع الاخبار
 التي قد منها في وجوب جميع المهر تضمن اذا مات الرجل وليس في شيء منها انه اذا ماتت هي كان لا ولياً لها
 المهر كاملاً فانك لا تعدى الاخبار ما عارضها من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد منهما في
 وجوب نصف المهر فجعل على الاستحباب الذي قد ساء وانقصت من الاختيار انه اذا ماتت كان لا ولياً لها
 نصف المهر فجعله على ظاهرها طست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب اسلم في تأويل الاخبار والله
 الموفق للصواب **باب** ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة كمرءية من العدة
عجل بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
 ابي عبد الله عليه السلام في رجل كانت تحت امرأة يطلقها ثم مات عنها قبل ان تنقض عدتها قال تقتل بعد
 الاجلين عدتها المتوفى عنها زوجها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن
 ابي بصير عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابن جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ايما امرأة طلقت ثم
 توفي عنها زوجها قبل ان تنقض عدتها او لم تنقض عدتها فماتت عدتها المتوفى عنها زوجها فماتت
 وهي في عدتها لم تحرم عليه فانه يرثها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسين بن سماعة عن محمد بن زياد
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين عليهما السلام في رجل طلق امرأته
 ثم اوفى في عدتها قال فانه طلقها وهي في عدتها فانه يرثها وكل واحد منهما يرث من حبة صاحبه
 ما لم يقتل احدهما الا خبر **عنه** عن محمد بن ابي حمزة فقيته عن عبد المتوفى عنها زوجها قال الحسين بن سماعة هذا الكلام
 سقط من كتابين زياد ولا اظن الا قد رواه قال الشيخ ابو جعفر رحمه الله هذه الاخبار عامة في ايحاب

فائدة لاتنفقة للمتوفى عنها زوجها في عدتها واثبات حاكمها ١٨٢

عدّة المتوفى عنها زوجها على المطلقة وثبوت الموارثة بيضا وينبغي ان يقيد هاتان تقول انما يثبت ذلك ويحجب اذا كان طلاقا يملك معها رجعتها في عقب عليها عدّة المتوفى عنها زوجها وثبت الموارثة ومق كانت التعليلة باينة لم يحجب شئ من ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام في رجل طلق امرأته طلاقا يملك الرجعة ثم مات عنها قال تعتد بعد الاجل اربع عشرة شهرا **باب** انه لاتنفقة للمتوفى عنها زوجها في حال عدتها وان كانت حاملا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن احمد بن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناfi عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الحبل المتوفى عنها زوجها انه لاتنفقة لها **عنه** عن علي بن ابي عمير عن حماد عن الجبل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الحبل المتوفى عنها زوجها انه لاتنفقة لها **عنه** عن عدّة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن مثقال بن حنطاط عن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها لها نفقة **قال** احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن عدي بن اسامة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحبل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة **قال** لا **عنه** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها انيفق عليها من ماله قلادينا في ما قدمناه لان قوله عليه السلام ينفق عليها من ماله **عنه** على انه ينفق عليها من مال الولد اذا كانت حاملا والولد وان لم يجر له ذكر جائزا ان نقدره لقيام الدليل عليه كما فصلناه في مواضع كثيرة من القرآن وغيره والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناfi عن ابي عبد الله عليه السلام قال للمرأة الحبل المتوفى عنها زوجها انيفق عليها من مال زوجها الذي في بطنها **علي** ان محمد بن مسلم الراوى لهذا الحديث قد روى **فقا** لما قدمناه روى ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال لا ينفق عليها من مالها **فقا** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع فالوجه في هذا الخبر احد شئ من احدهما ان يكون محملا على الاستحباب اذا رخصوا الوارثة بذلك طلقا وان يكون الوجه في ان ينفق عليها من جميع المال لان نصيب الحبل لا يمتيز بعد انما يمتيز اذ اوضحت وعلم اذ هو اتم نشي

في عدة الأمة المتوفى عنها زوجها

١٨٣

في غير مالها فإذا بقيت من ماله ما اتفق عليها وشي على الورثة وتكون فائدة الخبيرين لا يلزم النفقة تميز بين
عليها واحدا دون الآخر بل يكونون في ذلك سواء **باب** عدة الأمة المتوفى عنها زوجها **الحسين**
بن سعيد عن القسم عن علي عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأمة فقال تطليقتا
وقال قال أبو عبد الله عليه السلام عدة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام وعدة الأمة
المطلقة شهر ونصف **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الأمة المتوفى عنها زوجها
فقال عدة شهران وخمسة أيام وقال عدة الأمة التي لا تحيض خمسة وأربعين يوما **علي** بن اسفيل
عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة الأمة إذا توفى عنها زوجها شهران
 وخمسة أيام وعدة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
بن محمد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الأمة إذا توفى عنها زوجها فاصد
شهران وخمسة أيام **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام
قال سمعته يقول طلاق العبد للأمة تطليقتان واجلها حيضتان إن كانت تحيض وإن كانت لا تحيض
فاجلها شهر ونصف وإن مات عنها زوجها فاجلها نصف أجل الحرة شهران وخمسة أيام **فاما** ما رواه
محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه
جميعا عن ابن محبوب عن ابن رباب وعبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إن الأمة
والحرة كلتيهما إذا مات عنها زوجها سواء في العدة إلا أن الحرة تعد ثلاثة أشهر **علي** بن الحسن عن أحمد
ومحمد بن الحسن عن علي بن يوسف عن مروان بن مسلم عن أيوب بن الحر عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
عليه السلام قال عدة المملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرون **فاما** ما رواه
أن الأمة إذا كانت أم ولدا ولداها وزوجها من غيره ومات عنها الزوج عليها العدة أربعة أشهر وعشرون
وإذا المتكزاة ولدا كان عدتها نصف عدة الحرة على ما تضمنته الأحكام **باب** على ذلك ما رواه
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة إذا طلقت ما عدتها قال حيضتان أو شهران قلت فإن توفى
عنها زوجها قال إن عليا عليه السلام قال في امهات الأولاد لا يتزوجن حتى تحضوا أربعة أشهر وعشرون
وهن أمهات **الحسين** بن محبوب عن وهب بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل
كانت له أم ولد فروجها من رجل فأولدها غلاما ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدتها ألدان يطأها قال
قال تعد من الرجوع أربعة أشهر وعشرون يطأها بالملك بغير كاح **فاما** ما رواه الصنف عن محمد بن

في ان الرجل يتيق سرقة عند الموت ثم يموت عنها
١٨٧

عيسى بن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طاعة الامامة التي تقف
عنها زوجها قال شهر ونصف قد اخبرني هم الراوي في قتله لانه ليس بمقتنع ان يكون سمع ذلك في
الامانة المطلقة عدتها اذا كانت من التقيض في سننها من تحيض شهر ونصف فاشتبه عليه فرواء
في المتوفى عنها زوجا وعلى هذا الوجه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار **باب** الرجل يتيق سرقة عند الموت
ثم يموت عنها **الحمل** بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن رجل اعتق وليدته عند الموت فقال عدتها عدة الحرة المتوفى عنها زوجا اربعة اشهر وعشرا
قال سألت عن رجل اعتق وليدته وهو في ذمة كان يطلها فقال عدتها عدة الحرة المطلقة ثلاثة قروء قال
الشيخ رحمه الله الوجه في هذا الخبر انه اذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لها فانها اذا كانت كذلك
يثبت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة الحرة فما اذا ثبت عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة قبلت قروء
ولو كان ذلك قبل الموت بساعة **باب** على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن داود الرقي
عن ابي عبد الله عليه السلام في المدة ان مات مولاها ان عدتها اربعة اشهر وعشرون يوما يوم موت سيدتها
اذا كان سيدتها بطاها قيل فالرجل يتيق سرقة قبل موته بساعة او يوم ثم يموت قال فقال هذه
تعد ثلث حيضات ثلثة قروء من يوم اعتق سيدتها قال ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن رباح عن ابي جعفر عليه السلام في الامانة اذا غشيها سيدتها
ثم اعتقها فان عدتها ثلث حيضات فان مات عنها فعدتها اربعة اشهر وعشرون **عنه** عن ابي علي الاشعري عن
محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابي اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الامانة يموت عنها سيدتها
قال تعد عدة المتوفى عنها زوجا **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي حمزة عن حماد بن الحنفية
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يكون قصته السرية فبعثها قال يصلح لها ان يتبع حتى
ثلثة اشهر من توفى عنها مولاها فعدتها اربعة اشهر وعشرون **باب** في هذه الاحاديث الاخبار عن زوجة
كلا واحد من المحدثين اذا حصل صبيحة من عتق او مورت وان سبق العتق كانت العدة ثلثة اشهر من
حصل الموت كانت العدة ثلثة اشهر وعشرون اذا حصل العتق ثم حصل بعد الموت لم يتقل
مكمل الى عدة المتوفى عنها زوجا ولو كان بساعة حسب ما فضل في الخبر للتقدم **باب**
عدة المتقبح بها اذا مات عنها زوجا **الحمل** بن احمد بن يحيى عن علي بن ابراهيم عن صفوان عن عبد الله
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يموت عنها زوجا هل
عليها المدة فقال تعد اربعة اشهر وعشرون اذا انقضت ايامها ثم يموت عنها بعد ثلث حيضات

المستخرج

في ان المطلقة ليس عليها حداد ١٨٥

مثل ما يجب على الامة قال قلت ففقد قال فقال نعم اذا مكثت عندها ما فعلها العدة وتحدد اذا كانت عندها يوماً او يومين او ساعة من النهار فقد وجبت العدة كاملاً ولا تخدشك عن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زبارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام ما عدة المتعة اذا مات عنها الاذ تمتع بها قال اربعة اشهر وعشرا قال ثم قال يا زبارة كل النكاح اذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت او امة او على اي وجه كان النكاح منه متعة او تزويجا او ملك يمين فالعدة اربعة اشهر وعشرا وعدة المطلقة ثلاثة اشهر والامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة وكذلك للمتعة عليها ما على الا **فاما** ما رواه الصغار عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين عن علي بن يقطين عن ابى الحسن عليه السلام قال عدة المرأة اذا تمتع بها ثم مات عنها ثوبان وخمسة واربعون يوماً فهذا الخبر ضعيف جداً لان راويه احمد بن هلال وهو ضعيف جداً على ما تقدم في قوله فيه ويحتمل مع ذلك ان يكون هذا احسن الظن به فكانه سمع ذلك في المتنع بها اذا انقضت ايامها فورا اذ اتوا عنها ثوبان وخمسة واربعون يوماً **فاما** ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال حدثني علي بن عبد الله بن علي بن ابي شعبة الحلبي عن ابيه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة متعة ثم مات عنها ما عدة قال خمسة وستون يوماً فيحتمل ان يكون المراد به اذا كان الزوج امة قوم فتمتع بها الرجل باذنه فعدة اربعة ايام خمسة وستون يوماً حسب ما قدمناه واذا لم يكن امة لم يمت الاذ **باب** ان المطلقة ليس عليها حداد **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن خالد عن القسم بن عروة عن زبارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة تكحل ولا تختضب ولا تطيب وتلبس بشيء عن الغراب لان الله تعالى يقول لعل الله يحدث بعد ذلك امراً لها تقع في حفرة فيقال **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال المطلقة لا تخدش ولا تتوفى عنها زوجها ولا تكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تمشط قالوا فلهذا انعم الله ان نخل اذا كانت التولية باينة ليستحب لها الحد لان استعمال الزينة انما يستحب لها في الطلاق الحي لا في غيرها **باب** المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تبيت عن منظرها **عجل** بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سامة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن عروة بن عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها او حيث شاءت قال بل حيث شاءت لان عليا عليه السلام لما توفي في عرق الى ام كلثوم فانطلق بها الى بيته **الحسين**

في ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها

١٨٤

بمسحيد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة توفى عنها زوجها في بيت زوجها اوجبت شامت قال حيث شامت ثم قال ان عليها عليه السلام لما ماتت امرأتها ام كلثوم فاخذ بيدها فانطلق بها الى بيته **عنه** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محمد بن عيسى عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها اوجبت شامت في بيت تمكث فيه شهر او اقل من شهر واكثر ثم يتحول منه الى غيره ثم تمكث في المنزل الذي تحولت اليه مثل ما تمكث في المنزل الذي تحولت منه وكان اصبرها حتى تنقضي عدتها قال يجوز ذلك لها ولا بأس فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علقم بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن المطلقة من تعتد قال في بيتها لا تخرج وان ارادت زيادة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج منها ولا يلحقها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وسألت عن المتوفى عنها زوجها اكد لك هي قال نعم وتخرج ان شاء **عنه** عن محمد بن زياد عن ابن ساعدة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن ابي العباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المتوفى عنها زوجها قال لا تكحل البينة ولا تطيب ولا لبس ثوبا مصبوغا ولا تخرج نهارا ولا تبقيت عن بيتها قال لا ايت ان ارادت ان تخرج الى حق كيف تصنع قال تخرج بعد نصف الليل وترجع عشية **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الطائين رزين عن محمد بن مسلم عن اخيهما عليهما السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها اوجبت شامت ولا تبقيت عن بيتها قال اوجبه في هذه الاخبار ان تحملها على طوبى من الاستحباب دون الفرض ولا يجاب **باب** ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها لا من يوم يبلغها **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن زرارة عن محمد بن مسلم وبيد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الغائب اذا طلق امرأته انها تعتد من اليوم الذي طلقها **عنه** عن محمد بن احمد عن علي بن الحكم عن الصادق بن زهير عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا طلق الرجل وهو غائب فليثبده على ذلك فاذا مضت ثلثة اقرء من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها قال الشيرازي رحمه الله هذا الحكم انما يجوز لها اذا قامت البينة انه طلقها في يوم بعينه فان لم تقم البينة على ذلك فلتعتد من يوم بلغها **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحجله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من اي يوم تعتد فقال ان قامت البينة عدل انها طلقت في يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت وان لم تحضر في اي يوم طلق في شهر فلتعتد من يوم يبلغها **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سويل بن زياد عن ابن ابي عمير عن

في اذاعات الرجل غائبا عن زوجته

١٨٤

المتفق الحناط عن زيارته قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب متى تعتد
قال اذا قامت لها بيعة انها طلقت في يوم وشهر معلوم فلتعتد في يوم طلقت وان لم تحفظ في اي يوم
واي شهر فلتعتد من اي يوم يبلغها **الكسايين** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة فقال
ان جاء شاهد عدل فلا تعتد والا فلتعتد من يوم يبلغها **باب** انه اذا مات الرجل غائبا
عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها تعتد حين يبلغها لانها تزيدان فتعد له **عنه**
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال ان مات
عنها يعني وهو غائب فقامت البيعة على موته تعدت ما من يوم يأتيها الخبر اربعة اشهر وعشر لان عليها
ان تعد عليه في الموت اربعة اشهر وعشر اقل من الكحل والطيب والا صباغ **عنه** عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زيارته عن محمد بن مسلم وهرير بن مغيرة عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في الغائب عنها زوجها اذا توفي قال المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم يأتيها الخبر لانها تعد عليه
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال التي يموت عنها زوجها وهو غائب تعدت ما من يوم يبلغها ان قامت البيعة او
لم تقم **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
اذا طلق الرجل المرأة وهو غائب ولا تعلم الا بعد ذلك بسنة او اكثر او اقل فاما علة طلاقها فموتها ولم تعتد
وللتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة او سنتين **فاما ما رواه**
الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عبد الكريم عن الحسن بن زياد قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة والمتوفى عنها زوجها
فلا تعلم بموته الا بعد سنة فقال ان جاء شاهدان عدلان فلا تعتدان ولا تعتدان **وما رواه** احمد بن
محمد بن عيسى عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان امرأة طلقها فهي حيا
بعد سنة او نحو ذلك قال فقال ان كانت حيا فاجلها ان تضع حملها ولو كانت ليست حبلى فقد مضت
عدتها اذا قامت لها البيعة انه مات في يوم كذا او كذا فان لم يكن لها بيعة فلتعتد من يوم سمعت قولها
الخبر ان جاء شاهدان عدلان فلا تعتدان ولا تعتدان **الخبر** الاخير في الفقه ايضا
الخبر المتقدم ذكره عن ابي الصباح الكناني انه قال تعتد من يوم يبلغها فاما لها البيعة او لم تقم فلا يجوز

في ان العدة والحجض للنساء

١٨٨

العدول عن الاخبار الكثيرة الى هذين الخبرين على انه يجوز ان يكون الراوي وهم قسجكم المطنقة فظنه حكم المتوفى عنها زوجها لان القصص الذي تضمنه الخبر الاخير واعتبار قيام البينة وانقضاء العدة عند الوضع وغير ذلك كله يعتبر فيها وعلى هذا الوجه لانا قسنا الاخبار وقد روى انه اذا كان للسافة في بة جاز لها ان تبني من يوم يموت الرجل **روي** ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة

عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تعتد وان كان من بعد فمن يوم يأتيها الخبر لانها لا بد من ان تحل **باب** ان العدة والحجض للنساء ويقبل قول من فيه **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن زبارة عن ابن جعفر عليه السلام قال لعدة والحجض للنساء اذا ادعت صدقت

فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال في امرأة ادعت انها حاضت ثلث حيض في شهر قال كلفو انشوة من بطانتها ان حيضها كان فيما مضى على ما ادعت فان شهدن صدقت والا ففى كاذبة قال وجه في هذا الخبر ان شئنا على من كانت متهمه في قولها الا ترى انه تضمن الخبر حكم من تدعى ثلث حيض في شهر ذلك مما يقبل في عادة النساء و يدخل في ذلك شبهة فلاجل ذلك ينبغي ان يسأل انشوة من بطانتها عن حالها فيجعل على ذلك فاذا زادت التهمة فالقول في ذلك قول المرأة لا غير **باب** من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراء

الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل ابتاع جارية ولم تقط قال ان كانت صغيرة لا يتحقق عليها الحمل قليلا على اعداء وليطأها ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تقط فان عليها العدة قال سألته عن رجل اشترى جارية وهي حائض قال اذا ظهرت فليست بها ان شاء **عنه** عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية التي لا يخاف عليها الحمل قال ليس عليها عدة **علي** بن اسمعيل عن فضالة بن ايوب عن ابان

بن عثمان عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في جارية التي لم تقط ولم تبلغ الحمل اذا اشتراها الرجل قال ليس عليها عدة فيقع عليها **عنه** عن فضالة عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ الحيض اذا قدمت عن الحيض ما عدها وما حمل للرجل من الامة حتى يشتريها قبل ان تحيض قال اذا قدمت من الحيض ولم تقط فلا عدة لها والى تحيض فلا يقرها حتى تحيض وتطهر **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عدة الامة التي لم تبلغ الحيض وهو يمان عليها قال غسان **ليلة**

فيم اشترى جارية لم تبلغ الحيض

١٨٩

عنه عن القسم عن ايان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية ولم تحض او قدت من الحيض كم عدتها فقال خمسة واربعون ليلة فالوجه في هذين الخبرين ان تحلها على نحوها اذا كانت في سن من تحيض كما قلنا في المحرق **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ايان عن بيع بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لم تبلغ الحيض ويحاف عليها الحمل قال ليست بربى رجمها الذي يبيعها بخمسة واربعين ليلة والذي يشتريها بخمسة واربعين ليلة فبين هذين الخبرين والخبر الاول انه انما يجب ذلك اذا كانت ممن يحاف عليها الحمل وذلك انما يكون اذا كانت في سن من تحيض **فاما** ما رواه علي بن اسمعيل عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية لم تحض قال يعتزلها شهرا ان كانت قد مست قلت افترأت ان ابتاعها وهو طاهر نعم صاحبها انه لم يطأها منذ طهرت فقال ان كان عندك امينا فمسمها او قال ان ذاك امر شديد فان كنت لا بد فاعلا فتخلف لا تنزل عليها **فلا بد** في الاخبار الاولى التي تضمنت استبراءها بخمسة واربعين له لان الوجه في هذا الخبر ان تحل على من تحيض في هذه المدة حيضة لان المراسي في استبراءها بخمسة واما اربعين وخمسة واربعين يوما فممن لا تحيض اذا كانت في سن من تحيض **يدل** على ذلك الخبر الاول الذي قدمناه في اول الباب عن التحيل **ولانه** اذا اشتراها وهي حائض فاذا طهرت جازله وطأها **ويريد** على ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زاعة عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل اشترى جارية وهي طامث استبرأ رجمها بخمسة اخرى امتكفيه **هذه** الحيضة فقال لا بل يكفيه هذه الحيضة فان استبرأها باخرى فلا بأس **هي** بمنزلة فضل **واما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن سعد بن سعد لا شعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل يبيع جارية كان يغرل عنها هل عليه منها استبراء قال نعم وعن ادنى ما يجزى من الاستبراء للمشتري والمبتاع قال هل المدينة يقولون حيضة وجعفر عليه السلام يقول حيضتان وسألت عن ادنى استبراء البكر فقال هل المدينة يقولون حيضة وكان جعفر عليه السلام يقول حيضتان فالوجه في هذا الخبر ان تحل على ضرب من الاستبراء وقد بين ذلك في الخبر المتقدم بقوله فان استبراء بخمسة اخرى فلا بأس **هي** بمنزلة فضل **باب** ان من اشترى جارية ووثق بها جها في انه استبراءها سكن عليه استبراء **الحسين بن سعيد** عن القسم عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال اذا اشترت جارية فضمن لك مولاهما فاعلى طهر فلا بأس بان تقع عليها **علي** بن اسمعيل عن ابن ابي عمير عن خص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري لامة من هبل فيقول اني لم طأها فقال ان وثق به فلا بأس بان ياتيها وقال في الرجل

فحان من اشترى من امرأه جارية

١٩٠

ينبغي كرامة من رجل فقال عليه ان يستبرئ من قبل ان يبيع الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن
 شعيب عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي طاهرة ثم يصاحبها انه
 لم يمسها منذ حاضت فقال ان امنت فمسها قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل قال
 سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية من رجل مسلم ثم يمسها فقل استبرأها بغير ذلك
 ام لا بد من قال استبرأها بغير ذلك قلت هل للشترى من مسها قال نعم ولا يقرب فرجها فآلوجه في هذا الرواية
 ان يحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض والا يجزى **باب** ان من اشترى من امرأه جارية
 ذكرت انه لم يمسها احد لم يجب استبرأها الحسين بن محبوب عن رفاعه قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن الامة تكون للمرأة فتبيعها فقال لا بأس بان يوطأها من غير ان يستبرئها محمد
 بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير عن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام في الامة تكون
 للمرأة فتبيعها قال لا بأس بان يوطأها من غير ان يستبرئها قال الشيخ رحمه الله هذا ان الخبران ورواهما
 ولا فضل استبرأها **باب** على ذلك ما رواه عبد الله بن بكير عن نهارة قال اشترت جارية من البصري
 من امرأه فخرتني انه لم يوطأها احد فوضعت عليها ولم استبرئها فسألت عن ذلك ابا جعفر عليه السلام
 فقال هوذا انما قد فعلت ذلك وما اريد ان **باب** من اشترى جارية فاعتقها في الحال لم يجز
 له ووطئها قبل ان يستبرئها ام لا الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فتبيعها ثم يزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئها قال
 يستبرئ بحيضة قلت فان وقع عليها قال لا بأس عليه **باب** الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن
 نهارة عن الحسن بن علي بن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري
 الجارية ثم يبعها فيتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئ رجمها بحيضة وان وقع عليها فلا بأس و
روى ابو العباس الباق قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فاعتقها ثم تزوجها
 ولم يستبرئ رجمها قال كان قوله ان يفعل فلا بأس قال الشيخ رحمه الله هذا لاخبار كل ما تدل على انه
 ينبغي ان يستبرئها ولكنه متى ترك الاستبراء فانه تركه كالحوط والافضل لم يكن عايش **باب**
 ان الرجل اذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطئها في الفرج ويجز له فيما دون ذلك **باب** عن ياقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن رفاعه بن
 موسى التماس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لامة حبلى يشتريها الرجل قال سئل ابي
 عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بها الا في اخرى طأها عنها نفسي وولدي فقال الرجل

قوله
 على نخل العنق
 باليونان ورواه الامام
 طائفة

قوله الرجل

ولما هي نفسي

فإن الرجل إذا اشترى جارية جعلها له وطئها

١٩١

ثم إن الرجل إذا اشترى جارية جعلها له وطئها
 بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام
 قال في الوليدة يشتري الرجل وهي جلي قال لا يقربها حتى تصبح ولدها الحسن بن محبوب عن علي
 بن زياد عن أبي بصير قال قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي جلي ما يعمل له منها
 فقال ما دون الفرج قلت يشتري الجارية الصغيرة التي لم تطمث وليست بعدنأ يستبرأ بها قال أمروا
 شديد إذا كان مثلها تعلن فيستحي **علي** بن أسعيل عن فضالة عن أبان عن إسحق بن عمار قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشتريها الرجل وهي جلي أبيع عليها وهي جلي قال **أما ما**
 الصفار عن محمد بن عيسى عن إبراهيم بن عبد الحميد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية
 وهي جلي أيطأها قال لا قلت فدونها الفرج قال لا يقربها قال لا يقربها فبها دون الفرج محمول
 على ضرب من الكراهية دون الخطر بل لا تما تقدم من الأخبار **رويد** عن ذلك ما رواه محمد بن علي
 بن محبوب عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي قال قال
 أبا عبد الله عليه السلام لا تستبرأ على الذي يري أن يبيع الجارية واجب أن كان يطأها وعلى الذي يشتريها
 الاستبرأ ما فوض قلت له فيجوز أن يأتها دون فرجها قال نعم قبل أن يستبرأها والذي يدل على أن التبرأ
 عن ذلك أفضل ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أسعيل بن بزيع عن صالح
 بن عتبة عن عبد الله بن محمد قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام بموافاة أن أسأله عن مسألة فقال
 فجعلت أهابه قال فقال لي يا أبا عبد الله سل فقلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكنت هيبه
 لقال فقال لي أظنك أرهت أن تصيب منها فلم تدركين فاني ذلك قال قلت أجل جعلت فداك
 قال أظنك أرهت أن تفعل لها فاستحييت أن أسأل عنه قال قلت لقد منعته من ذلك هيبته فلا نقا
 لا بأس بالتفخير لها حتى تستبرأ بها وإن صبرت فهو خير لك قال قلت له جعلت فداك فقد
 غير واحد يقول التفخير لا بأس به ثم قال قلت له طوى شوق الخبير في تركي له قال فقال كذلك لو كان به ذلك
 بأس لم تأمر به قال فاقبل علي فقال إن الرجل يأتي جاريته فتعلق منه وتعلق له وهو جلي فيرى أن ذلك
 طبع فيبيعها فما أحب الرجل المسلم أن يأتى الجارية المحبلى قد جعلت من غيره حتى يأتىه فينجبوه وقد
 أنها إذا جانت في الحمل ربه أشهر حاله وطئها في الفرج **روى** ذلك الحسن بن محبوب عن ربيعة
 موسى قال سألت أبا الحسن عليه السلام قلت اشتري جارية فتكثرت عندي لا شهر لا نعت وبذلك
 من كبر قلت وأيتها النساء فقلن ليس بها جلي أفلا إن تكوها في فرجها قال فقال إن الطيب قد عيبه

في ان الرجل تكون له تجارية يطلها ويطلها غيرة سفاحا

١٩٢

سبلا الشيخ من غير حبل فلا بأس ان تمسها في الفرج قلت فان كان حولا فلما في منما ان اردت فقال لك مادون الفرج الى ان تبلغ في حملها اربعين شهر وعشرون ايام قال فان جازحها اربعين شهر وعشرون ايام فلا بأس بكما في الفرج

باب الرجل تكون له تجارية يطلها ويطلها غيرة سفاحا وخانت بولد من يلحق **عجل** بن الحسن الهفاري عن احمد بن محمد عن ابي اسباس بن معروف عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة عن سباعة قال سألته عن الرجل له تجارية فوثب عليها ابن له ففجر بها قال قد كان يدخل عند جارية وله زوجة فامرت ولدها ان يوثب على جارية ففجر بها فاستل ابو عبد الله عليه السلام فقال لك فقل لا يحرم ذلك على يديه الا انه لا ينبغي لمن ياتيها حتى يستبرئها للولد فان وقع فيما بينهما ولد فالولد للاب اذا كانا جاحما معا في يوم واحد وشهر واحد **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رجلا من الانصار اتي ابا عبد الله عليه السلام وقال لاني ابتليت بامر عظيم لان لي جارية كنت اطأها فوطئتها يوما وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها وانسيت نفقة لي فرجعت الى المنزل لاخذ ما فوجدت غلا في علي بطنها فحدثت لها من يومئذ ذلك تسعة اشهر فولدت جارية قال فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا ينبغي لك ان تتبعها ولا تقربها ولكن انفق عليها من مالك ما دممت حيا ثم اوص عند موتك ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله عز وجل لها مخرجا **عنه** عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن محمد بن عجلان قال ان رجلا من الانصار اتي ابا جعفر عليه السلام فقال لاني قد ابتليت بامر عظيم ان قد وقعت على جارية ثم خرجت في بعض حاجتي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاما بين رجلين جارية غيرة غلاما حملت فوضعت بجارية بعد تسعة اشهر فقال له ابو جعفر عليه السلام احبس الجارية ولا تتبعها وانفق عليها حتى تموت **فصل** الله عز وجل فان حدث بك حديث فادرس بان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله له مخرجا فلا تاتين هذين الخبرين والخبر الاول لان الذي قضناه هو ان لا يبيع الجارية ويمسكها ولا يخرج للولد ذكر في الخبر معاذ لك يدوك حقوق الولد به لانه انما لا يجوز له بيع الام اذا كان الولد من غيرة فانه يجوز بيعها على كل حال **فاما** ما رواه الصدوق عن ابراهيم بن هاشم عن ادم بن اسحق عن رجل من اصحابنا عن عبد الحميد بن اسفيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جارية يطلها وهي تخرج في حوائج فحملت فخشى ان يكون منه كهن يصنع ابيع الجارية والولد قال يبيع الجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه من ميراثه شيئا **وما** رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن سليمان مولى طراي عن حمزة بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان يطل جارية له

في ان الرجل تكون له تجارية يطلها ما غيره سقاها

١٩٣

وانه كان بيعتها في حوائجها وانما حبلت فكان بلعه عنها فساد فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا ولدت امسك بالولد ولا تتبعه واجعل له نصيبا في دار قال فقيل لرجل يطلها جارية له وانه لم يكن بيعتها في حوائجها والدا قهرها فحبلت فقال اذ هي ولدت امسك بالولد ولا يبيعه ولا يصبل له نصيبا من داره واصله وليس هذه مثل ذلك فالوجه في هذين الخبرين انه انما جاز لا يلحق الولد به لحوقا تاما بحيث لم يكن وطئه لها مع وطئ غيره في حالة واحدة بل كانت ممن يطلها احيانا فاذا وطئها غيره واشتبهه الا في ذلك جاز لا لا يلحق الولد به لحوقا تاما بل في ذلك هو الواجب ولا ينبغي له ايضا لمكان التهمة في ذلك ويفرج له من مال شيئا ولا يجعله يساهم سائر اولاده وورثته له لصحيحه الانساب ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن تجارية تكون للرجل بطيف بها وهي تخرج فتعاقى قال يتهمها الرجل ويقيمها اهله قلت اما اظنهم فانها اذا كان له الولد عنه عن الحسين بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي عن محمد بن سعيد بن يسار قال سألته عليه السلام عن رجل وقع على جارية له قذح وبغى وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء ما تقول في الولد قال لا يباع هذا يا سعيد وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال لا يتهمها فقلت اما تهمته ظاهر فلا قال لا يتهمها اهلك قلت اما شيء ظاهر فلا قال فكيف لا يستطيع الا يلزمك الولد لان الوجه في هذين الخبرين هو انه اذا كانت التجارية يطلها في كل وقت فلا ينبغي ان ينفي من ولدها لمكان التهمة الاولى استعطيها بها وانما حالها ما قلناه في الخبرين الاولين اذا لم يكن وطئه لها الا احيانا وفي اوقات يغلب طئها ان الولد ليس بمن يمكن الحكم فيه ما قلناه واما ما رواه الصفار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن سليمان عن جعفر بن محمد بن اسمعيل بن خطاب انه كتب اليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية فتقدمه فكان يطلها فدخل يوما منزلها فاصاب فيها رجلا فجدمه فاستراب بها فقدمها لجارية فافترق ان الرجل فخر بها ثم انها فحبلت فانت بولد فكتب ان كان الولد لك او فيه مشابهة منك فلا تبعها فان ذلك لا يجزلك حيث وان كان الابن ليس بك ولا فيه مشابهة منك فلا يباع له ولا ياتي ما قدمناه من الاخبار لان الامر في ذلك قد روي عليه السلام الى صاحب التجارية بان يعتبر فان علم ان الولد منه ياخذ ما يعتبر به لحوق الاولاد بالابا ما حقه به وان اشتبهه الا في موضع من بيعه ولا يلحقه به حسب ما قدمناه من علم انه ليس بنسب ان له بيعه على كل حال حسب ما تضمنه الخبر وروي محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في هذا الخبر رجاء وقع على جارية فتمشك في ولد فكتب ان كان فيه مشابهة منه فهو ولد باب القوم يتبايعون التجارية فوطئوا او فوطئوا فبانت بولد

في القوم يتبايعون الجارية فوطئوها في طهر واحد

١٩٢

لمن يكون الولد **سجّل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابن بن عثمن عن الحسن
 قريح الصيقيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته وسئل عن الرجل يشتري جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرأ
 قال بش ما صنع يستغفر الله ولا يحد قلت كان باعها من آخر ولم يستبرأ منها ثم باعها الثاني من رجل آخر فوقع
 عليها لم يستبرأ منها فاستبان حملها عنه الثالث فقال أبو عبد الله عليه السلام الولد للفرش والعاهر الحجر
سجّل بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن الحسن الصيقيل قال سئل
 أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثله ألا أنه قال قال أبو عبد الله عليه السلام الولد للذي عند الجارية و
 ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفرش والعاهر الحجر **سجّل** بن يعقوب عن أبي غنم الأشعري
 عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجلين
 وقعوا على جارية في طهر واحد من يكون الولد قال للذي عند الجارية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله
 الولد للفرش والعاهر الحجر **قصة** ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال إذا وطئ رجلان جارية أو ثلثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا فترفع الحالى بينهم فمن
 قرح كان الولد ولداً وبه قيمة الولد على صاحب الجارية قال فإن اشتري رجل جارية وجاء رجل فوطئها
 وقد ولدت من المشتري بد الجارية عليه وكان له ولد ما بقيت **سجّل** بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن جعفر بن بشير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى على علي بن
 في ثلثة وقصوا على امرأة في طهر واحد ذلك في إحاطة قبل أن يظلموا لا سلام فاقرح بينهم فجعل الولد
 لمن قرح وجعل عليه ثلثي الدية للذين فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذ قال
 وقال أعلم فيها شيئاً ألا ما قضى على علي بن السلام فلدنا في هذه الخيلان الأخبار الأولى لأن الوجه
 فيما إذا كانت الجارية مشتركة بين نفسين أو ثلثة فوطئوها كلهم في طهر واحد كان الحكم فيه
 بالقرعة والأخبار الأولى إنما تضمنت أن يكون الولد من عند الجارية إذا كانت تنقلب في الملك
 والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن عامر بن حميد
 أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن
 فقال حين قد حدثني بأعجب ما مر عليك قال يا رسول الله أتقوم قديتاً يعطى جارية فوطئوها
 جميعاً في طهر واحد فولدت غلاماً طحجوا فكلهم من عبه فاسميت بينهم جعلته للذي خرج
 اسمه وضعت نصيبهم فقال النبي صلى الله عليه وآله علياً من قوم تنكحوا ثم فوطئوا منهم
 إلى الله الأعرج سمع الحق **أبواب اللعان باب** أن اللعان يشبه بادعاء الفروج في ثلثة

في ان اللعان يثبت بآداب الجور

١٩٥

الولد **محمد بن يعقوب** عن عطاء من أصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نضوع عن المشني عن
 زهري قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى والذين يهود لا يؤمنون ولم يكن لهم شهاد
 الا انفسهم قال هو القاذف الذي يقذف امرأته فاذا قذفها ثم اقرباؤه كذب عليها جلدوا بالحد ووردت
 اليه امرأته وان ابي الا ان عيسى فليشهد عليها اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ^{فليبين}
 فيها انفسها ان كان من الكاذبين وان ادلت ان تدفع عن نفسها العذاب والعذاب هو اليمين ان تشهد
 اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان لم ^{تفعل}
 رجمت وان فعلت حرمت عن نفسها الحد ثم لا تحمل لها الى يوم القيامة قلت ارايت ان فرق بينهما ولما ولد
 فمات فقال تزني امه وان ماتت امه ورثه اخواله ومن قال انه ولد لنا جلد بالحد قلت يرد اليه الولد
 اذا اقربوه قال لا ولا كرامة ولا يرث الاب الابن ويرثه الابن **الحسن** بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج
 قال ان عماد الجصري سأل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر كيف يلعن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله عليه
 السلام ان رجلا من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله لو ان رجلا دخل منزله فوجد
 مع امرأته رجلا يجامعها ما كان يصنع قال فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فانصرف الرجل و
 كان ذلك الرجل هو الذي يتلى بذلك من امرأته قال فلعن الحوي من عند الله بالحكم فيها فارسل رسول الله
 صلى الله عليه وآله الى ذلك الرجل فدعاه فقال لعنت الذي رايت مع امرأتك رجلا فقال نعم فقال له انطلق
 فأتني بامرأته فان الله عز وجل قد انزل فيك وفيها فاحضروها زوجا فاقفها رسول الله صلى الله
 عليه وآله ثم قال للزوج اشهد اربع شهادات بالله انك لمن الصادقين فيما ربيتها قال فشهد قال ثم
 قال اتق الله فان لعنة الله شديدة ثم قال لما شهد الخامسة ان لعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين
 فشهد فامر به ففني ثم قال للمرأة اشهدي اربع شهادات بالله ان زوجك لمن الكاذبين فيما رما بسبه
 قال فشهدت ثم قال لها امسكي فوعظها ثم قال لها اتقي الله ان غضب الله شديد ثم قال لها اشكدي
 الخامسة ان غضب الله عليك ان كان زوجك لمن الصادقين فيما رما بك به قال فشهدت قال ففرق
 بينهما وقال لما لا تهتجا ببتكاح ابدا بعد ما تلعنا **قالا** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال لا يكون لعان
 الابن في ولد وقال اذا قذف الرجل امرأته لا عنها **وما رواه** احمد بن محمد بن ابي نضوع عن علي بن عبد الكريم
 بن عمر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ولا يكون اللعان
 الابن في الولد فالتفتي بين هذين الخبرين والخبرين الاولين لان الحديثين الاولين مطابقان لظاهر

194

5

في ان اللعان يثبت بين المحرم والمملوكة

١٩٤

بامه بغير اذن مولاها لانه اذا كان كذلك فلا لعان بينهما ويكون الاولاد رقاً لمولاها ان كان منها ولد
والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء
عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المملوكة قال نعم اذا كان مولاها الله
نفيها اياه عنه عن ايوب عن حماد عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يملك عن الحر قال نعم
اذا كان مولاها نفيها اياه عنها بام مولاها كان ذلك وقالوا بين المحرم والامه والمسلم والذمية لعان
ويحتمل ان يكون الخبر خرج مخرج التقية لان في المخالفين من يقول لعان يبرئ المحرم والمملوكة يدل على
ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن ابي المعز عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له مملوك كان تحت حرة فقد فارقا قال ما يقول فيها اهل الكوفة قلت يقولون يجلد قال لا
لكن يلاعنها كما يلاعن الحر **وكذا** ما قلناه من ثبوت اللعان بينهما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
صفوان عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المملوكة الحرمة فيقتلها زوجها وهو مملوك
ولم يكن تحت المملوكة فيقتلها قال يلاعنها **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد
العلوي عن العري عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل مسلم تحت
يهودية او نصرانية او امة فاولدها ودفن فها هل عليه لعان قال لا قالوا وجه في قوله عليه السلام لا
السؤال السائل هل عليه لعان احد شيئين احدهما ان يكون رجلاً الى نفي الولد فيحتمل على انه اذا
اقبل الولد لم تنفاه لم يثبت الي تنفيه ويلزم الولد ولا يثبت بينهما اللعان فان قلنا انه راجع الى القذف
فلا يثبت بينهما اللعان فيجوز القذف على ما قدمناه حتى ينفى اليه ادعاء المعاينة **فاما** ما رواه محمد
بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه
ان علياً عليه السلام قال ليس بين خمس نساء وبين امرأ من ملاحنة اليه يهودية تكون تحت المسلم
فيقتلها والنصرانية والامة يكون تحت الحر فيقتلها والحرمة تكون تحت العبد فيقتلها والجبود
في الفرية لان الله تعالى يقول ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وانحرسوا اليهم فيها وبين نفيها لعان انما اللعان
باللسان قالوا وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون المملوك في التقيان فلا يثبت بينهما لعان على ما قدمناه
القول في هذا الخبر يكون فيجوز القذف لا يثبت اللعان بين اليهودية والمسلم ولا بينه وبين الامة
واما يثبت فيجوز القذف اللعان في الموضع الذي ان لم يلاعن وجب عليه حد الفرية وذلك في وجود
في المسلم مع اليهودية ولا مع الامة لانه لا يضرب حد القذف اذا اقرها ولكن يخر على ما نبهت في
كتاب الحدود ان شاء الله فكان اللعان يثبت بين هؤلاء بنفي الولد لا غير **باب** ان اللعان يثبت

الملا عن اذا اقربا الولد بعد مضى اللعان

١٩٨

مع يحيى الحسايين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن علي عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من امرأته وهي حبل قد استناب حبلها وانكروا في بطنها فلما وضعت ادعاه وطريقه وزعم انه منه قال يرد عليه وزعمه ويرثه ولا يجلد لان اللعان قد مضى **قأماً** ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان راز امير المؤمنين عليه السلام يلاع في كل حال الا ان يكون حاملاً فالوجه في قوله ان يكون حاملاً ان يكون حاملاً ان تحمل على انه ما كان يقيم عليها الحدان نكحت عن اللعان وليس المراد به انه لم يكن يمضو اللعان بيدها بدلالة الخبر الاول **ويدل** على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن حنن بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت المرأة حبل لم تجم **باب** الملا عن اذا اقربا الولد بعد مضى اللعان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته وانتفى من ولدها ثم اكدب نفسه هل يرد عليه ولده فقال اذا اكدب نفسه جلد الحد ورد عليه ولده ولا ترجع عليه امرأته ابد **قأماً** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي العباس الكاظم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته وانتفى من ولدها ثم اكدب نفسه بعد الملاعة وزعم ان الولد ولده هل يرد عليه ولده قال لا ولا كلمة ولا يرد عليه ولا تحمل له الى يوم القيمة قد بينا في الخبر الاول ان معنى قوله عليه السلام فلا يرد عليه اي لا يلحق به لحيوات ما ثبت بيدها الولد وانما يلحق به على ان يرثه الابن ولا يرثه الاب **ويدل** على ذلك الخبر الذي قد مر في الباب الاول في اللعان عن زرارة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملك عنة التي يرميها زوجها وانتفى من ولدها ما يلاعنها ويغارها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابد **قأماً** الولد فلان امرءه اذا ادعاه ولا ادع ولا يلد وليس ميراث ويورث الابن الاب ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه لا خواله فان لم يردها بانه فان خواله يورثونه ولا يرثهم وان دعاه احداهن الزانية جلد الحد **باب** الرجل يقول لامرأته لم اجدك عند زكريا وليس عن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم ائتني عندك قال ليس بشئ لان العذقة قد ذهب بغير طبع **قأماً** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قال الرجل لامرأته لم اجدك عندك وليس بيعة قال يجلد الحد ويقتل بينه وبين امرأته فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه فيه ان تحمل على انه يضرب فتزويلا كما ملأ لئلا يؤذى امرأة مسنة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى

فانه لا يجوز ان يفتق كافر

١٩٩

بن عبید عن یونس عن اسحق بن عمار عن ابی بصیر قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته
لما جددك عندي قال يضرب قلته فانه عاهد قال يضرب فان يوشك ان يفتق قال يونس يضرب
ادب ليس يضرب احد ولا يفتق في امرأة مومنة بالتبرع

كتاب العتق باب

انه لا يجوز ان يفتق كافر **محمد بن احمد بن يحيى** عن ابی عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن
سيف بن عميرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ان يجوز للمسلم ان يفتق مملوكا مشركا قال **قاما** كافر
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابی عبد الله
عليه السلام قال ان عليا عليه السلام اعتق عبد له وضربا فاسلم حين اعتقه فلا ينافي الخبر الاول
لانه عليا عليه السلام انما اعتقه لعله بان لا يسلم حين يعتق فاما من لا يعلم ذلك فلا يجوز له اعتق الكافر
حسب ما تضمنه الخبر الاول ويجوز ان يكون ذلك انما فعل لانه كان نذرا ان يعتقه فلهذا الوفا به
ولم يجز له اعتق غيره وان كان كافرا وقد اوردنا في كتابنا الكبيروا يدل على ذلك **باب المملوك بين**
شركاء يعتق احدهم نصيبه **الحسين بن سعيد** عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال

قلت لا يبيد الله عليه السلام رجلا اعتق شركته له في غلام مملوك عليه شيء قال **عنه** عن محمد بن
عالم عن ابن بكير عن يعقوب بن شعيب عن ابی عبد الله عليه السلام مثله **عنه** عن القسم بن محمد
على قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين الناس فاعتق بعضهم نصيبه قال قال يقوم قيمة
ثم ليستسعى فيما بقى ليس للباقي ان يستخذه ولا يأخذ منه الضريبة **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد
عن القسم بن ابان عن عبد الرحمن بن ابی عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبد
جميعا فاعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي اعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقى قال يؤخذ
بما بقى **عنه** عن ابن ابی عمير عن حماد عن الحلبي عن ابی عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين

فاعتق احدهما نصيبه قال ان كان موصرا كلف ان يضمن وان كان معصرا أخذت بالحصص **محمد بن احمد**
بن يعقوب عن عثمان بن اصبغ عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن ساعدة قال سألت عن المملوك

رب شركاء فافتق احدهم نصيبه فقال يقوم قيمة ويضمن الذي عتقه لانه افسد على صاحبه **الحسين بن سعيد**
عن حماد بن محمد عن ابی عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعتق غلاما يبيته وبين صاحبه قال قد
على صاحبه فان كان له مال اهل نصف المال وان لم يكن له مال فهو مل الغلام يوما ويوم للغلام

وليستخذه منه وكذلك ان كان شركاء فقلت تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاول لان الوجه في هذه
الاخبار احدهما ان احدهما ان نخله على انه اذا كان قد قصد بذلك لا ضرر لشركته قال يفتق

في انه لا يعتق قبل الملك ٢٠٠

فيما يفتي يؤخذ بما يفتي شريكه **في** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما نصيبه فقال
ان كان مضيا لكف ان يعتقه كله والا استسعى العبد في النصف **الحسين بن سعيد** عن النضر
عن هشام بن سالم عن علي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألتهم عن المملوك يكون بهن شركاء فيعتق احدهم نصيبه قال ان كان ذلك فسادا على صاحبه فلا يستطيع
بيعه ولا موارثته قال فيقيم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وانما جعل ذلك لما افسد عنه عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز عن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل صرث غلاما وله فيه
شركاء فاعتق اوجه الله نصيبه فقال اذا اعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة ولذا اعتق **عليه**
كان الغلام قد اعتق من حصته من اعتق ولست تعلمون على قدر ما اعتق منه له فله فان كان نصيبه
عمل له يوم ما فله يوم وان اعتق مضارا وهو موسر فلا اعتق له لانه اراد ان يفسد على القوم ويرجع
القوم على حصتهم والوجه الاخر ان نخل الاخبار لا خيرة على ضرب من الاستصحاب اذا تمكن من ذلك فاذا
لم يتمكن استسعى العبد على ما قد مناه **ابن زياد** بيان ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد
بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان شريكا في عبدا وامة قليل او كثير فاعتق حصته وله
فليشتهر من صاحبه فيعتقه كله وان لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم
ليسعى العبد في حساب ما بقي حتى يعتق **باب** انه لا يعتق قبل الملك محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لا طلاق قبل كاح ولا اعتق قبل ملك **عليه** عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
شعوب عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسعوب بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه لا يعتق الا بعد ملك **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن
سليمان قال سألت عن رجل قال اول مملوك املكه فهو مرفوث سبعة قال فيخرج بينهما ويعتق الذئقي
عجل بن احمد بن محمد بن الحسين عن اسمعيل بن الليث الهاشمي عن علي بن عبد الله بن غالب القيسي
عن الحسن الصفيقل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال اول مملوك املكه فهو مرفوث
سنة قال انما كان نيته على واحد فليفتراهما اذا غلبت فانه في بين هذين الاخبار والاخبار الاولى
من وجهين احدهما ان يكون المراد عبدا لا مملوكا فلهذا لا يعتق قبل ملكه تعالى وانما اذا كان كذلك وجب عليه
الوفاء به ومن لم يكن كذلك لم يكن عليه شيء والوجه الثاني ان يكون المراد به اذا اراد الرجل ان يفتي

في من اعتق بعض ملوكه

٢٠١

بما قال وان لم يكن ذلك واجبا عليه يكون الحكم فيه قاصدا ما تضمنه الخبر ان الاولان من استواء القصة
هو المول عليه والا حوط ولوان انشا فاعمل على الخبر الاخير واختار واحد من المالكة فاعتق لم يكن
عليه شيء **باب من اعتق بعض ملوكه** **محمد بن علي بن محبوب** عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى
الخزاز عن غياث بن ابراهيم الدلامي عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال على
عليه السلام هو حر لاني شره **محمد بن احمد بن يحيى** عن احمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر
عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال هو حر لاني شره **محمد بن الحسن**
بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن محمد عن احمد بن ابيهم عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق نصف
جاريته ثم قد فها بالن قال فقال لري ان عليه خمسين جلدة ويستغفر الله بيه قلت لا ريت ان جعلته
فحل وعقت عنه قال لا تطرب عليه اذا عقت من قبل ان توقفه قلت فننقل لئسها منه حين اعتق نصفها
قال نعم وقصلي وهو حرة الراس لا تزوج حتى تودي ما عليها او يعتق النصف الاخر قلنا فينا في الخبرين الاولين
لان ليس في ظاهرهما ان الامه كانت باجماله ولا يمنع ان يكون المراد به اذ الم يكن يملك منها الا نصفها
ولذلك جميعها كان قد اعتقت حسب ما تضمنه الخبر ان الاولان **محمد بن احمد بن محمد بن يحيى**
عن محمد بن الحسن عن القموني شعيب عن اليماني عن ابيهم بن الله عليه السلام في رجل يوق وتلك جارية
لدارعت ثلثها ورجل الوصي قبل ان يقسم شيء من الميراث انما يقوم ويستسعى في زوجه في بقية ثمنها
بعد ما يقوم فيه اصاب المرأة من عتق ادر في جرى على لدها قلنا في هذا الخبر ايضا الخبرين الاولين لان
الوجه فيه ان ثمنه على انه اذ الم يملك الرجل غيره فخلد ان ينسحق في اكثر من ثلثها فخرى مجراها اذا كانت
بين ثلثة نفر في انه متى اعتق ما يملكه لم يعتق باقى على يمينه فيما تضمنه **الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن**
احمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابيهم السلام قال ان رجلا اعتق عبد له عند موته
لم يكن له مال غيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا يستسعى في ثلث قيمته للورثة **احمد**
بن محمد بن عيسى عن زهرة عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت عند الموت ثلث
خادمها هل على أهلها ان يكاتبوها قال اي في السطحا ولكن لثمنها فلتقدم بحساب ما اعتق منها **باب**
الرجل يعتق عبدا عند الموت وعليه دين الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ذرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق ملوكا عند موته وعليه دين قال ان كان قيمة السيد مثل الذي عليه و
مثله جازعتقه والا لم يجز **احمد بن محمد بن عيسى** عن ابن فضال عن الحسن بن محمد قال سمعت ابا الحسن عليه السلام
يقول في رجل اعتق ملوكا لم يرد من حوزة الموت ولشهادته بذلك فقيمته سبعة دراهم وعليه دين ثلثة دراهم

له

باب الرجل يعتق عبداً عند الموت وعليه دين

٢٠٢

انما يتركه شيئا غيره قال يعقق منه سدس ما كان له منه ثلثا منه وله السدس من جميع الحسين

بن سعيد عن ابن أبي عمير عن خص بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك المملوك سداستسى

واجبر عنه عن ابن ابي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال قال ابي عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن

ابي ليلى عن ابن شبرمة فقلت بلغني انه مات مولى لعيسى بن موسى وقر له عليه ديناً وقر له غلاماً يحمي

باشانهم واعتقهم عند الموت فسألها عن ذلك فقال ابن شبرمة قد رى ان يستسيهم في قيمتهم ويدفعها

الى الغرماء فانه قد اعتقهم عنه موته وقال ابن ابي ليلى رى ان يبييهم ويدفعها الى الغرماء فانه ليل

ان يعقهم عند موته وعليه دين يحيطيم وهذا العمل للحجاز اليوم يعقق الرجل عبداً وعليه دين كثير

فلا يجوز من عتقه اذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يديه الى السماء وقال سبحان الله يا رب

من ابن قلت بهذا القول والله ان قلته الا طلب خلفي فقال لي عن رأيي انهما صدق قلت بل اني اخذ

برأي ابن ابي ليلى وكان لم يوافق في ذلك فرفع يديه فرفع ابن شبرمة يديه قال فرفع ايها من قبلكم قلت مع ابن شبرمة و

قد مرجع ابن ابي ليلى الى رأي ابن شبرمة بعد ذلك فقال اما والله ان الحق لفيما قاله ابن ابي ليلى وان كان قد

عنه فقلت هذا ابتكسهم في القياس فقال هات قال يسني فقلت انا انا يسك فقال ليقولن

باشك ما يدخل فيه من القياس فقلت له رجلا ترك عبد الميرك بما لا غير وقيمة العبد ستائة و

دينه خمسمائة فاعتقه عند الموت كيف يصنع فيه قال يباع فباخذ الغرماء خمسمائة وتاخذه الورثة

مائة فقلت اليس هي من قيمة العبد مائة درهم من دينه قال بلى فقلت اليس للرجل ثلثة يصنع به

ما شاء قال بلى فقلت اليس يوصي للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه قال ان العبد لا وصية له

انما ماله لمواليه قلت وان كان قيمة العبد ستائة ودينه اربعائة قال كذلك يباع العبد فباخذ الغرماء

اربعمائة وتاخذه الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء قلت فان كان قيمة العبد ستائة درهم ودينه

ثلثائة قال ففصلك وقال من ههنا اني احملك جطوا الاشياء شيئا واحدا لم يعلم السنة اذا استوى

مال الغرماء ومال الورثة او مال الورثة اكثر من مال الغرماء المقيم العجل على فصيته وطغيزت كل

قال عليهما قالان يوقن هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون السدس

قاصداً ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي ابي قال في الرجل يقول بن مت

عقبك حر علي الرجل دين قال ان توفي وعليه دين قد احاط بقين المديع العبد وان لم يكن احاط بقين

العبد استسعى المديع في قضاء دين مولا وهو حر اذا اوفاه فلا ينفق ولا اخبار الاولة لان قوله متى لم يحيط

ثم العبد بالدين استسعى فيما بقي لا يمنع ان يكون المديع متى نقص الدين بقدر نصف الثمن كان

فمن اعتق ملوكا له مال

٢٠٤

العتق ماضيا لان ما نقص ليس بذكر في اللفظ ولذا اتفقوا الحديثين لا وكان تفصيل فلا حولنا
 المجلس عليه ولا ينافي هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم
 عن ابيه جميعا عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل انا حاضر عن
 رجل باع من رجل جارية بكذا الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من العتق وتزوجها وجعل مهرها ثم
 مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشتراها الى سنة مالا وعقدت بقبضه
 ما عليه من الدين في رقبتهما كان عتقه وتزوجها جائزا قال وان لم يكن للذي اشتراها فاعتقها وتزوجها
 مالا وعقدت يومئذ يبيد بفضله ما عليه من الدين بربقتهما فان عتقه ونكاحه باطل لانه اعتق ما
 يملك والى الها في مولاها الاول قبل له فان كانت علقته من الذي اعتقها وتزوجها ما حال ما في بطنها
 قال مع امه كصيتها فلا ينافي الاخبار الاولى لان قولها الم يختلف بمقدار رقبتهما كان العتق باطلا الوجه فيه
 ان يخرج على انه متى لم يختلف مقدار نصف ثمن الجارية كان العتق باطلا وذلك موافق للاخبار المتقدمة
 لا نارا عيننا ان يكون ثمن العبد مثلي اعليه من الدين فيقتضوا الدين ويبقى نصفه ويدل خطاب الخبر على انه
 ان كان له ما يبيد بثلث ثمن الجارية كان عتقه ماضيا وذلك يحتمل مطابق للاخبار المتقدمة **باب**
 من اعتق ملوكا له مال الحسن بن سعيد عن فضالة وابن ابي عمير عن جميل بن ابى مخنف عن محمد
 بن عثمان جميعا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اعتق عبدا له وللعبد مال من المالك
 فقال ان كان يعلم ان له مالا تبعه ماله والا فوله الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان للرجل ملوك فاعتقه وهو يعلم ان له مالا لم يكن استثناء **باب**
 المال حين اعتقه فوالعبد **عجل** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة
 خاتم عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق عبدا
 وللعبد مال وهو يعلم ان له مالا فتوفي الذي اعتق لمن يكون مال العبد يكون للذي اعتق العبد للعبد
 قال اذا عتقه وهو يعلم ان له مالا كان له وان لم يعلم فماله لولد سيدة قال الشيخ رحمه الله هذا لا خلاف
 عامة مطلقة ينبغي ان تعيدها بان نقول انما يكون له المال اذا بدا به في اللفظ قبل العتق بان يقول
 مالي وانت حر فان بدا بالحرية لم يكن له من المال شيء **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن ابى جريح قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن رجل قال لملوكه انت حر ولي مالك قال لا يبدأ بالحرية قبل العتق يقول لي مالك وانت حر يوجب المالك
باب ما يجوز فيه بيع امات الاولاد **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن

انتقها العتق

تقبضه

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

تزوجها

محمد بن الحسن رحمه الله

هذا الخبر عام في جواز بيع امهات الاولاد على كل حال وبغضه وان قصد به مجاوزه من الاختيار التي تضمنت انها
انما تتابع في ثمن رقبتهما فمن ذلك **هاروا** لا محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن
بن علي عن حماد بن عثمن عن عمر بن يزيد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن ام الولد تتابع في الدين قال نعم
فثن رقبتهما **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن محمد
بن يزيد قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام اسألك قال سل قلت له باع امي المؤمنين عليا السلام امهات
الاولاد قال في فكاك رقابهن قلت وكيف ذلك قال بما رجلى اشتري حارية فاولد ها ثم لم يؤد ثمنها
ولم يدع من المال ما يركي عنه اخذت ولدها منها وبيعت فادى عنها قلت فيبعن فيما سوى ذلك من دين

ما رواه ابو عبد الله البرزقري عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن

سبق کتاب اللہ فلا تزل سیدہا ما لا تجعل من نصیب ولدها ویسکھا اولیاء ولدها حتی یکبر

اعتقها وولد لها فقد عتقت وان مات ولدها قبل ان يعتقها فهي لمة ان شاء الله واعتقوا وان بناؤه لست

قالوجه في هذا الخبر انه اذا كان نحن هادينا على ولاه ولم يقض من ذلك شيئا فانها توقف الى ان يبلغ

باب من يجهل استنقاده

٢٠٥

ولدها فان اعتقها بان يقضى دين أبيه من ثمنها تنفق وان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها ان شاء و
ان تقنوها وليغنون الدين كان لهم ذلك ولو لم يكن الزموا ذكرناه لكانت تنفق حين جعلت في نصيب
الولد أو يعتق منها بحساب ما يصيبها منها ويستسحق الباقي بحسب ما قدر من الأخبار فيه **والذي يدل على**
ما قلناه ما رواه محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل اشتى جارية فولدت منه ولد فمات قال ان ولدان يبيعها بأعمى وان مات مولاهما
وعليه بن قومت على ابنتها فان كان ابنا صغيرا انتظريه حتى يكبر ثم يبيع على ثمنها فان مات ابنتها قبل أن تحب
في ميراث الورثة انشأت الورثة **والذي يدل على ذلك** ايضا انه قد ثبت بالأخبار السابقة انه لا يبيع
الوالدين ومثي ملكهما الإنسان عتقا ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد ونحن نذكر ذلك فيما يلي هذا الباب
ان شاء الله **باب من يجهل استنقاده** من ذوى الإسناد ومن لا يصح **الحسين بن سعيد**
عن فضالة عن القسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتخذ أبا أو أمه أو أخاه أو اخته عبدا فقال اما الإخت فقد عتقت حين يملكها واما الأخ فيسترقه
واما الأبوان فقد عتقا حين يملكها قال وسألت عن المرأة ترضع عبدا تتخذ عبدا قال يحقونهم
كأهل من **عنه** عن القسم بن محمد عن معوية بن وهب عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عما يملك الرجل من ذوى قرابته فقال يملك والديه ولا ولد ولا بنت أخيه ولا بنت أخته ولا عمته
ولا خالته وهو يملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك أمه من الرضاة **عنه** عن صفوان
وفضالة عن الصادق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والديه ولا ولد ولا بنته ولا
لا خالته ويملك أخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال **عنه** عن صفوان وفضالة عن الصادق عن محمد
بن مسلم عن حماد عن عليهما السلام قال إذا ملك الرجل والديه أو اخته أو عمته أو خالته اعتقوا ويملك
ابن أخيه وعمه وخاله ويملك عمه وخاله من الرضاة **فضالة** عن القسم عن كليب الأسدي قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك ابويه وأخوته فقال ان ملك الأبوين فقد عتقا وقد يملك أخوته
فيكونون مملوكين ولا يعتقون **عنه** عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن أبي بصير
عليه السلام قال لا يملك الرجل أخاه من النسب ويملك ابن أخيه ويملك أخاه من الرضاة قال سمعته يقول
لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك ابويه ولا ولدا وقال إذا ملك والديه أو اخته أو عمته أو خالته
أو بنت أخيه وذكر هذه الآية في النساء عتقوا ويملك ابن أخيه وخاله ولا يملك أمه من الرضاة ولا **عنه** أخوته
أخته ولا خالته إذا ملكهم عتقوا قال الشيخ رحمه الله ساقض من هذه الخبر من قوله لا يملك الرجل أخاه

فإن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح من جهة الرضا

٢٠٤

من النسب محمول على الكراهية لا يستقيم إذا ملكه من جهة النسب لأن الحكم في مسائل القربات وليس المراد بذلك
 يمنع من استحقاقه كإيصاله في الولد بن والولد والذي يدل على ذلك ما تقدم ذكره من كراهية بن بن ذلك
 بياناً ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا رجل يملك
 أخاه إذا كان مملوكاً ولا يملك اخته **الكسائي** بن سعيد عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلاء عن أبي حمزة الثمالی
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما تملك من قرابتها قال كل حد إلا خمسة أباها طمها وابنها
 وابنتها وزوجها **سجل** بن علي بن محبوب عن محبوب عن أيوب بن فوح عن ابن أبي عمير عن محمد بن ميسرة عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال قلت له رجل أعطى رجلاً ألف درهم مضاربة فاشتري أباها وهو لا يملك ذلك قال يقوم
 فإن زاد درهم واحد عتق واستنسى الرجل والذي يدل على ما قلنا أن كراهية ملك ذوي الأرحام
 ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى عن ساعدة قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن رجل يملك أباها من يبيعه أو يستعبد قال لا يصح له أن يبيعه وهو مملوك ولا يبيعه
 فإن مات ورثه دون ولده وليتي أن يبيعه ولا يستعبد **سجل** بن أحمد بن يحيى عن علي بن الحسن عن علي
 بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جاريته أخاه أو عمه أو ابنه
 فولدت ما حال الولد قال إذا كان الولد يرب من ملكه شيئاً عتق قال الشيخ رحمه الله في هذا الخبر إن
 من كان يصح استرقاقه بالشروط من الأجنبية فإن ذكر ذلك من القريب وخاصة من يربته وينبغي
 أن يعتقه ولا يشب ذلك بالشروط ولو لم يكن ذلك مرعاً كان حين تزوجه بواحد من ضمنه المملوكاً
 الولد حر إذا كانوا أحراراً ويجوز أن يكون المراد بالخبر إذا كان مملوكاً فإنه لا يملكه فإنه لا يملكه فإنه لا يملكه
 من جاريته لما قلناه إذا كان مملوكاً وكان له ولد فله بيع ملكه على ما قلنا من أنها تقدم من الاخت
 وبنت الأخ وبنت الاخت والعمدة والخالة **باب** أن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه
 من جهة الرضا **سجل** بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن ابن عن عثمان بن أبي بصير عن أبي العباس
 وعبيد كاهن عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ملك الرجل والدته أو اخته أو عمت أو خالته أو بنت أخته
 وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ويملك منه وابن طمها وابن بنتها اخته وخاله ولا يملك له
 من أرضها مائة ولا اخته ولا عمت ولا خالته إذا ملكن عتقن وقال يرم من النسب فإنه يرم من الرضا
 وقال يملك الذكور ما خلا والدًا وولاً ولا يملك من النساء ذوات رحم قلت يجري في الرضا مثل
 ما يجري في الرضا من ذلك **الكسائي** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي جعفر ابن سنان
 عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أفضعت ابن جاريتهما قال يعتقه **الكسائي** بن محمد بن ساعدة عن

فإن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح من جهة الرضاع

٢٠٤

وهيب بن خنص عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ملك الرجل والديه أو اخته أو عمته أو خالته أو ابنة أخيه وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً وعملك معه وابن أخيه والخال
لا يملك أمه من الرضاعة ولا اخته ولا خالته من الرضاعة إذا ملكن عتقوا وقال يملك الذكور
ماعد الوالدين والولد لا يملك من النساء ذات رحم قلنا وكن لك يحرم ذلك في الرضاعة قلنا نعم وقال
يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب **عنه** عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوج غلاماً لها من ملوكة حتى قطعه بليل لها يبعه
قال أحرم عليها ثمنه اليقين قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب للمسلمين
قدمنا بينهما فذهبنا فكتبه فقال أبو عبد الله عليه السلام ليس مثل هذا يكتب **قائلاً** ما رواه الحسن
بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن أبي جليل عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال
قلت له غلام يبيع بغيره رضع يحل له بيعة قال نعم هو ملوك إن شئت بعتته وإن شئت أمسكته
ولكن إذا ملك الرجل ابنة فها حرام قلنا في هذا الخبر ما قد مناه من الأخبار لأن الذي سألتك **اختار**
في هذا الخبر هو الأصح وقد قد متان ذلك جائز من جهة الرضاعة لأنه جائز من جهة النسب **ونريد**
ذلك بياناً ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جعفر ومحمد بن العباس عن العلاء عن محمد بن مسلم
عن أحدهما عليه السلام قال يملك الرجل غلاماً وغيره من ذوى قرابته من الرضاعة **عنه** عن
عبد الله بن جليل عن ابن أبي عمير عن عبيد بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال يملك ابن اخته وإخاه
من الرضاعة **قائلاً** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جليل عن إسحق بن عمار عن عبد صالح
عليه السلام قال سألت عن رجل كانت له خادم فوالت جارية فوضعت خادمته ابناً **واضعت**
امولاً ابنة خادمه فصار الرجل ابناً له فقالوا من الرضاعة يبيعها قال نعم إن شاء عمارها فانتفع بثمنها
قلت فإنه قد كان ويبيعها البعض هل حين ولدت ولبنه اليوم غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يشتد
أبوه أو يبيعها ابنة قال يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنة وما لئنه له قلت فيبيع الخادم وقد وضعت ابناً
له قال نعم وما أحب لئان يبيعها قلت فإن احتاج إلى ثمنها قال يبيعها أقول عليه السلام في قول الخبر إن شاء
باعتها فانتفع بثمنها لا يجزئ الخادم للربصة دون ابنتها الأولى أنه فسره في آخر الخبر حين قال لا يسأل
فيبيع الخادم وقد وضعت ابناً له متجهاً من ذلك يقول نعم وإن كان ذلك مكروهاً لا عند الحاجة حسب
ما قاله وما أحب له أن يبيعها ولو كانت الخادم له ولد من جهة النسب لجاء له يبيعها على ما قد مناه
قائلاً ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام

في ان الرجل يعتيق عبدا له وعلى العبد دين

٢٠٨

قال اذا اشتري الرجل اباه واخاه فلكه فهو حر كما كان من قبل الرضاع **واما ما رواه الحسين بن سعيد**
عن ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع لام من الرضاعة قال لا بأس بذلك اذا
احتاج فانه ان الخبر ان لا يعارضه الاخبار المتقدمة لانها اكثر واشد موافقة بعضها لبعض فلا يجوز كمالها
والعمل بهذه الخبرين مع ان الامر على ما وصفناه على انه يمكن ان يكون الوجه فيه اذا كان الرضاع لم يبلغ
الحمل الذي يحرّم فانه اذا كانت الحال على ذلك جاز بيعها على جميع الاحوال على ان الخبر الاول لا يمكن ان لا يكون
لا يعقل الاستثناء بل يكون قد استعملت بعض الطوائف ذلك معروف في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل اباه
واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع **واما ما رواه الحسين بن سعيد** انما جاز بيع لام من الرضاع لانها لا تملك
حسب ما قدمناه في خبر اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يكون المراد بذلك انه يجوز ذلك

من

للولد الموضع وليس في الخبر يصح بذلك واذا احتمل ذلك لم يعارض ما قدمناه **باب الرجل يعتيق**

عبد له وعلى العبد دين **عجل بن علي بن محبوب** عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن

عند الموت

قيس عن اشعث عن شريح قال قال امير المؤمنين عليه السلام في عبد يبيع وعليه دين قال بينه وبينه علي بن

اذن له في التجارة واكل ثمنه **واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن علي بن محمد بن يحيى عن الخضر الكوفي عن

الحسن بن علي عن درهست قال حدثني عجلان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق عبدا له وعليه دين

قال بينه وبينه العتق لا خير الا في الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون انه ان

باع ماله ما عليه وان كان عتقه كان على العبد الوفاء والخبرين انه انما يكون ذلك على العبد

اذا عتق اذ لم يكن اذن له في الاستدانة طنه انما اذن له في التجارة فلما استدان كان ذلك متعلقا

بذمته اذا عتق وقد اوردنا في امضي ما يقضي على الخبرين **واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن علي بن

بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

عن ابي اسحق عن علي بن فضال عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال

باب حرق الولاء

٢٠٩

المولود لحق بآبيه **وعنه** عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراثي مني
 علي السلام في مكانه شترط عليه لاه إذا اعتق فكم حلية رجل آخر فقلت لي كذا فخر ولدي ثم قولي لكاتب
 فخرته ولدي فاختلفوا في ذلك من يرثه قال فالحق ولدي بجوالي بيه **ذكر** الحسين بن سعيد في كتابه كذا
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن حرة خرجتها أعتدت لي فولدت منه أولاداً ثم صدأ الصداق غير
 فاعتقه إلى من ولا ولداً إلى إذا كانت أمهم مولاة أمي الذي اعتق أباهم فكتب أن كانت أم حرة
 جارية لآل أبي ولداً وان كنت أنت اعتقت فليكن بيه حر **الولاء الحسين بن** بن سعيد عن النضر بن سويد
 عن أبيان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام يجر الأب الولاء إذا اعتق **فأما**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن أبيان عن ذكره عن علي بن الحسين عليهما السلام قال قال علي عليه السلام
 ولأن بلدتي بمملوك كان له ولداً فاعتقهم قال أني أكره أن أجور لاهم فلا وجه في كراهية جوار الولاء إن الولاء إنما
 يسقط فيما يعتق لوجه الله تعالى فأما إذا كان العتق واجباً أو سائبة فلا يسقط به الولاء فإذا كان لاه
 على ذلك كره أن يعتق إلا أن كان مملوكاً يجره ولداً إليه دون أن يقصد به وجه الله بل ينبغي أن يقصد
 بالعتق وجه الله فيكون الولاء مقابلاً له **وأما ما رواه** أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسن
 بن مسلم قال حدثتني عتي قالت أتت ليما السنة بفناء الكعبة إذا قبل أبو عبد الله عليه السلام فلما أتت مال إلى
 فسلم ثم قال ما لي بك يا أمي فقلت انتظر مولينا قالت فقال اعتقوه فقلت لا ولكن اعتقنا إياه قال
 ليس لك مولدكم هذا الحوكم وابن عمكم إنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على بيه وحده فهو ابن
 عمي وأخوك **وما رواه** محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن أسحق عن علي بن إبراهيم عن أبيه
 جميعاً عن بكر بن محمد الأزدي قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعي علي بن عيسى فقال لي
 من هذا أفقلت مولينا فقال اعتقوه أو أباه فقلت بل أباه فقال ليس هذا مولدكم هذا أخوك وابن
 وإنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على بيه فهو أخوك وابن عمي **ذكر** عن كثيره قالت
 مربي أبو عبد الله عليه السلام وأنا في المسجد أحمل انتظر مولينا فقال يا أمي ما يقبلون ههنا فقلت انتظر
 مولينا فقال اعتقوه فقلت لا قال اعتقتم أباه فقلت لا اعتقنا جده فقال ليس هذا مولدكم هذا أخوك
 فليس في هذه الأخبار ما ينفرد في ما قدمناه من أن ولداً الولد لمن اعتق الأب لأن الذي تضمنت هذه الأخبار
 نفى أن يكون الولد مولى وهذا صحيح لأن المولى في اللغة هو المعتقد بنفسه ولا يطلق ذلك على ولده وليس
 إذا انتفى أن يكون مولى ينتفى الولد أيضاً لأن أحد الأمرين مفصل من الآخر **باب** على ذلك ما رواه
 محمد بن أحمد بن محبوب عن العباس بن معروف عن محمد بن سنان عن حذيفة بن مشيقي عن أبي عبد الله عليه السلام

فان ولا العتق لولد المعتق

٢١٠

قال المعتق هو المولى والولد ينفع الى من شاء **باب** ان ولاد المعتق لولد المعتق اذا مات ولا الذك

منهم دون الاثلاث فان لم يكن له ولد ذكر كان ذلك للعصبة **الحسن** بن محبوب عن ابي ايوب عن
 بريد الجعفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات قبل ان يعتق فانطلق ابنه
 فاتباع رجلا من كيبه فاعتقه عن ابيه وان المعتق اصاب بعد ذلك مالا ثم مات وتركه لمن يكون تركه
 قال فقال ان كانت الرقبة التي كانت على ابيه في ظهار او شكرا او اجبة عليه فان المعتق سائبة لا سيلا لحد
 عتيق ولان كان نوالا قبل ان يموت الى احد من المسلمين ضمن جنايته وحديثه كان مولا له وان كان لم يكن
 له قريب يرثه قال وان لم يكن نوالا الى احد من المسلمين فان ميراثه لامام المسلمين ان لم يكن له قريب يرثه من المسلمين
 قال وان كانت الرقبة التي على ابيه قتلوا موقدا كان ابوه امر ان يعتق عنه فمات فان ولا المعتق هو ميراث
 لجميع ولد الميت من الرجال قال ويكون الذي اشتراه فاعتقه بامر ابيه كواحد من الورثة اذا لم يكن للميت
 قرابة من المسلمين لغيره قال وان كان ابنه الذي اشترى الرقبة فاعتقه عن ابيه من ماله بعد موته
 وميراثه ابيه تطوعا منه دون غيره يكون ابوه بذلك فان ولاه فماله الذي اشتراه من ماله فاعتقه عن ابيه
 اذا لم يكن المقت طهرت من قرابته **الحسين** بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى في رجل ارسل رجلا فاشترطوا له قولا في ان يعتق وليكن ولاه النساء
 ثم توفي المولى وترك مالا وله عصبة فاختلف في ميراثه بنات مولا والعصبة فتفق على ان للعصبة
 الذين يعقلون عنه اذا احدث حدثا يكون فيه عقل **قاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن
 هاشم عن الوفاء عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كطمة
 اللب لب لا تنزع ولا تذهب قلنا في الاخبار الاولى لانه يحتل شيئين احدهما ان يكون الميراث بذلك المنع
 من حوازيه كما لا يجوز بيع النسب وقد بين ذلك بقوله لا تنزع ولا تذهب **و** يؤكد ذلك ايضا ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن بيان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام
 قال سألتهم عن بيع اولاد رجل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل
 قال محمد بن الحسن الطوسي **الذكر** منهم دون الاثلاث بكانه الاخبار الاولى قال الشيخ رحمه الله وهذا الذي ذكرناه من ان ميراثه يكون للاولاد
 دون العصبة انما يكون كذلك اذا كان المقت رجلا فاما اذا كانت امرأة فان ولا المقت لعصبة ما دمت ولدا
يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم بن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال
 قضى في ميراث مولاين عليهما السلام على امرأة اعتقت رجلا واشترطت ولاه ولان فان حق الميراث لعصبتها الذين
 يعقلون عنه دون ولدها **محمد** بن علي بن محبوب عن الحسن بن محبوب عن ابي المظفر عن يعقوب بن

ابن جعفر
 عن محمد بن

باب ولائ السائبة

٢١١

شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكاً ثم ماتت قال يرجع الولد إلى بغيها
الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حص بن سالم الحنطاط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اتقى
 جارية صغيرة لم تدر له فكانت أمه قبل أن تموت سألت أن يعتق عنها رقبة من ماله ما كان عليه من ماله
 أمه لم يكن ولا للمعتق قال فقال يكون ولا فمأقرباً له من قبل الله ما يكون نفقتها عليه حتى تدرك
 وتستتقي قال ولا يكون للذي اعتقها عن أمه شيء من ولاتها **باب ولائ السائبة الحسين**
 بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام من اعتق رجلاً سائبة فليس عليه من جريته
 شيء وليكن من الميراث شيء وليشهد على ذلك وقال من تولى رجلاً فرضى بذلك فجزيته عليه وميراثه
الحسن بن محبوب عن خالد بن بشير عن أبي ربيع قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال الرجل
 يعتق غلامه ويقول له اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء وليشهد على
 ذلك شاهدين **عن** عن عمار بن أبي لا حص قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظر
 في القلن فما كان فيه فخر يرقبه فذلك باع السائبة التي لا ولا لا أحد من الناس عليها إلا الله عز وجل فما كان
 ولا لله فهو للرسول صلى الله عليه وآله وما كان ولا له لرسول الله صلى الله عليه وآله فان ولاه للإمام
 وجنابته على الإمام وميراثه له **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كافه يمين أو خطها لم يكن الولد قال للذي يقيق
 قال وجهه في هذا الخبر أن تجله على أنه يكون ولاؤه إذا أتوا إلى العبد إليه بعد العتق لأنه إن لم يتوال العبد إليه
 كان سائبة حسب ما قد مناه في الأخبار الأولى **فأما** ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زيارته
 عن أبي جعفر عليه السلام قال للسائبة وغير السائبة سواد في العتق فأول ما فيه أنه من سبل وما هن أسبيله
 لا يوترض به على أخبار المسند والثاني أنه ليس في ظاهر الخبر ولا السائبة مثل لا غيرها وإنما جعلها
 سواء في العتق فممن تقول بذلك فمن أين تأخذ لا يختلفان في الولاء الذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
 بن محبوب عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام فمن كاتب عبد الله
 يشترط ولاءه إذا كاتبه فقال إذا اعتق المملوك سائبة فلا ولا عليه لا أحد إن كره ذلك ولا يتره إلا من يحب
 أن يتره فمن أحب أن يتره ولي نعمته أو غيره فليشهد رجلين يضمنان ما يتوبه لكل جديته جواً وأحدث
 فإن لم يفيض السبيل لك ولا يتوالى إلى بعد فان ميراثه يرد إلى الإمام المسلمين **ابواب التتبع**
باب جواز بيع المذنب محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن الحسن بن محمد عن الوشاء قال سألت
 أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يبيع المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج إليه في بيعه قال إن لم يملكه

في جواز بيع المذنب

٢١٢

الخ **الحسن** بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل بر
مملوكه ثم احتاج إلى ثمنه قال فقال هو مملوكه إن شاء باعه وإن شاء اعتقه وإن شاء أمسكه حتى يموت
فاذا مات السيد فهو حر من ثلثه **أحمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين
عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المذنب قال إذا ذن في ذلك فلا بأس به وإن كان
على مولد العبد دين فدينه فلا بأس من الدين فلا تدبير له وإن كان دينه في حقه فلا سبيل للدين عليه **عنه**
تدبيره **الحسين** بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الرجل
يعتق مملوكه من دين ثم يحتاج إلى ثمنه قال يبيعه قلت فإن كان عن ثمنه غنيا قال إن رضى المملوك
عنه عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذنب يبيع قال إن احتاج حياً
إلى ثمنه وقال إذا رضى المملوك فلا بأس **عنه** عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد قال قلت
لأبي جعفر عليه السلام رجل بر مملوكه ثم يحتاج إلى الثمن قال إذا احتاج إلى الثمن فوله يبيع إن شاء **عنه**
فذلك من الثلث **فأما** ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما
في الرجل يعتق غلامه وجاريته عن دينه ثم يحتاج إلى ثمنه أبيعها فقال لا إلا أن يشترط على المذنب
يبيعه إياه أن يعتقه عند موته **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
مثل ذلك **عنه** عن فضالة عن ابن عن أبي هريرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل
يعتق جاريته عن دينها أو يبيعه عن دينها أو يبيعه عن دينها فقال نعم متى ذلك شاء ففعل
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد
الأمه يحتقان عن دينه فقال لا إلا أن يكتب له ما شاء وليقبل أن يبيعه إلا أن يشاء العبد أن يبيعه
قد رخصته ولما لم يأخذ مالاً كان له مال **عنه** عن القسم بن محمد عن علي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل اعتق جارية له من دينه في حياته قال إن أراد بيعها باع خدمتها حياته فاذا مات
اعتقت الجارية وإن ولدت أكلها ثم بمنزلة **محمد** بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن
انسكوي عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال باع رسول الله صلى الله عليه وآله عبداً له فخدمه المذنب
ولم يبيع رقبته قال وجه في الجمع بين هذه الأخبار والأخبار التي تضمنت بيع المذنب على كل حال أن يقول
إذا أراد المولى أن يبيع رقبته العبد احتاج أن ينقض تدبيره كما أنه إذا وصى بوصية ثم أراد تغييرها
احتاج أن ينقض وصيته لأنه بمنزلة الوصية فإذا انقضت التدبير جاز لبيع المذنب على كل حال
مولى يريد أن ينقض تدبيره وأثر تركه على حاله جاز لأن يبيع خدمته طول حياته ويشترط على

الذي

في حواشي صحيح المدبر

س ١٣

المشتري واذا مات الذي دبره صار حلاً وللذي يدل على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن ابيان بن تغلب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكه ثم تزوجها من رجل آخر فولدت منه اولاداً ثم ماتت زوجها وترك اولاده منها فقال اولاده منها كأيديتها فاذا مات الذي دبره فمهم احراق قلت له يجوز للذي دبره مملوك يرد في تدبيره اذا احتاج قال نعم قلت ارايت ان ماتت امه مملوكة مات الزوج وبقي اولادها من الزوج الحر يجوز لسيدها ان يبيع اولادها ويبيع عليهم في التدبير قال انما كان له ان يرجع في تدبيرهم لاذ احتاج ورضيت هي بذلك عنه عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المدبر مملوك ولو اذله ان يبيع تدبيره فان شأنا به ذلك شاء وذهب له وان ترك سيده على التدبير ولم يردت معه حديثاً فيه حتى يموت سيده كان التدبير حراً اذا مات سيده وهو من الثلث انما هو بمنزلة رجل وصى بوصية ثم بدله بعد فيغيرها قبل موته فان هو تركها ولم يغيرها حتى يموت اخذ بها علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حوثية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المدبر قال هو بمنزلة الوصية يرجع في اثناء منها **عجل** بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المدبر وهو من الثلث قال نعم للمولى ان يرجع في وصيته او يصي في صحة او مرض **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال لا يباع المدبر الا من نفسه لهذا الخبر يقول شيعتين احدهما انه لا يباع **علي** غيره بل ينبغي ان يباع من نفسه كما يباع المكاتب كذلك فان اذ ذلك فذلك محمول على الاستتباب لان الاخبار لا دولة عامة في جواز بيعه على من شاء والوجه الاخر انه لا يباع الا لنفس المدبر ولا يباع اولاده ومقتضى بيع في تدبيره لم يرجع في تدبيره اولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية ابيان بن تغلب فيحسب بالمدبر ولو اذله **يحتسب** من الثلث فان زاد اثماً فمعه على الثلث استسعوا في بقية ما ذكرت **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحق مشعر بن قيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن جارية اعتقت عن دبر من سيدها قال فاولدت فمعه عينا لهما وهم من الثلث فان كانوا افضل من الثلث استسعوا في المنقضان والمكاتب ما ولدت في مكاتبها فمعه عينا لهما ان ماتت فعليه ما بقي عليها ان شاء فاذا ولدت اعتقوا عنه عن ابي جعفر عن ابي الحسن عن الحسين بن علوان عن عمر بن خالد عن زياد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال العتق على بر فهو من الثلث وما جني هو والمكاتب وام الولد فالولي ضامن لهما **باب** من دبر جارية **عجل** بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن الحسين

نہیں

أبو الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل بر جارية وهو جلي فقال ان كان علمه بما في بطن الجارية فمافي
 بطنها بمنزلة ما وان كان لا يعلم فمافي بطنها لق **قاصدا** مرواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن احمد
 بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سألت عن امر قلد برت جارية لها ولد
 اجمارية تجارية نفيسة فلم تدب المرأة المولود مدلهام غير مدبر فقال الحق كان الحمل بلدبرة قبل ان دبرت ام بعد
 ما دبرت فقلت است ادري ولكن اجنبي فيهما جميعا قال ان كانت المرأة دبرت ومباحبل ولم يذكر ما
 بطنها ما اجمارية مدبرة والولد رقي وان كانت انما حدثت الحمل بعد التذبير فالولد ملدبر في تدبير امه
 تحمل على انه لا يعلم ذلك وانما يتكشع له بعد ذلك ان كانت حاملا في حال ملدبرها فلا حمل ذلك صار
 ولدها رقا ولو علم في حال التدبير انما حامل كان حكم الولد حكم الام على ما تضمنه الخبر الاول **باب**

المدير ياق فلا يوجد إلا بعد موت من دبره **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن جدية مدبرة ابنتك ^{سبيلها} سنين ثم جاءت بعد مامات سيدها بأولاد ومتاع كثير وشهد لها مشاهد أن سعيدها قد كان دبرها في حياتها من قبل أن تنابى قال **عجل** فقال أبو جعفر عليه السلام أرى أنها وجميع مامعها الورثة قلت لا يعتق من ثلث سيدها قال لا لأنها ابنتك عامية لله وليسيدها وأبطل الأباقة التدبير فأما

بیطل

ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شبيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يكون له الخادم فيقول هي لفلان فخذ منه ما عايش فاذا مات ففي حرة فأتى أبا عبد الله عليه السلام
الرجل بخمس سنين أو ست سنين ثم يجدها ويرثها لهم أن يستخذروها ثم ما بقيت قال لا اذا مات الرجل
فقد عتقت فلا ينفى الخبر الأول لأن الوجه في ما كان التدبير كان قد علق بوقت الذي جعل له من متاعها فحيث
ابقت منعت الرجل الذي جعل له ذلك الموقوف فيها وذلك لا يبطل التدبير والخبر الأول كان التدبير فيه
معلقا بمن لم ينفى فيبقى منعها فاما ما التصرف فيها فابطل ذلك التدبير الذي هو كذا الخبر الأول
طحا المبرور عن أحمد بن حنبل عن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام
عنه ما لا يفتق الخدم فخذ الزعم فتزوج ثم لم يولد له عبد فذله كسبا لا وراثا ولا أن يورثه فجاز في الميت الله
في العبد فطلبوا العبد فما تروى فقال العبد رقيق وولد له وورثة للميت قلت ليس قد جاز العبد
فذكر أن ما لا يفتق الخدم قد جاز العبد رقيق وولد له وورثة للميت قلت ليس قد جاز العبد

ان عجزه وذكركما في الرق ما اشد الحزن . بن محبوب عن معاوية بن وهب عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له ان كانت جارية لا يرام لها وانما تدرت عليها ان عجزت في ردي الرق وانما في حل ما اخلت

باب المكاتب المشروط عليه

٢١٥

قال فقال ذلك شرطك وسبق قال لك ان عليا عليه السلام كان يقول يعتقد من المكاتب بقدر ما ادى من لك
مكاتبته فظن انما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط فظن ان الشرط الناس كان لهم شرطهم فقلت له
ما هذا الجرح فقال ان قضائنا يقولون ان عجز المكاتب ان يؤخر النجم الى النجم الاخر حتى يحول عليه الحول قلت
فما تقول انت فقال لا ولا كرامة لئلا ينال يؤخر نجرها عن اجله اذا كان ذلك من شرطه **عجل** بن يعقوب شرطه
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
مكاتبه ادت ثلثي مكاتبتهما وقد شرط عليها ان عجزت فمروء في الرق وضمن في حل ما اخذنا منها فقد اجتمع
عليها بخان قال ترد وقطيب لم ما اخذوا وليس لها ان تؤخر النجم بعد حله شهرا واحدا الا باذنها فاما ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
عليها السلام ان عليا كان يقول اذا عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاما او عامين فان
قام بمكاتبته ولا ادم ما وكما **عجل** بن محمد عن علي بن الحكم عن سفيان عن عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر
قال سألت عن مكاتب يشترط عليا ان عجز فمروء في الرق حتى قبل ان يؤدى شيئا فقال ابو جعفر لا ترد الرق حتى تضع
لمثلث سنين وبعثت منه عقلا وما ادى ما لا يصبر فافليس **عجل** بن محمد عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
القسم بن سليمان عن ابي عبد الله قال ان عليا كان يستسعى المكاتب ان يخدمه لم يكونوا يشترطون ان عجز فمروء في الرق
وقال ابو عبد الله لم شرطهم وظل ينتظر بالمكاتب ثلثة اشهر فان عجزه رقيقا فالوجه في هذه الروايات
احد شيئين احدهما ان تكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروونهم من امير المؤمنين عليه السلام لا
يروون عنه انه كان يقول اذا ادى المكاتب شيئا افترق منه بحساب ما ادى ولا يفرقون بين ان يكون
الشرط حاصلا او لا يكون كذلك وقد بين انه عليه السلام في رواية معاوية بن وهب التي قد مرناها
في اول الباب والوجه الاخر ان يكون محملا على الاستحباب لان من انتظر بمكاتبته سنة او سنتين او ثلثة
او اقل حيزه الى نجم كان له في ذلك فضل كثير وقيل جزيلا وان لم يكن ذلك واجبا عليه **والذي يروونه**
الروايات الاولى ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
في المكاتب يؤدى بعض مكاتبته فقال ان الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون
عند شروطهم فان كان شرط عليه انما عجز يبيع وان لم يشترط عليه لم يبيع **باب** انه اذا
جعل على المكاتب المال فجاءهم بذلك دفعة واحدة لم يجب عليه اخذه **عجل** بن احمد بن يحيى
عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليها السلام
ان مكاتبه ان عليا عليه السلام وقال ان سيدى كاتبة في كل سنة فحمتها بالمال كله

في ميراث المكاتب

٢١٩

فألتفت ياخذ كله ضربة ويجيز عتقي فحق في فدعاء عليه السلام فقال صدق فقال له مالك لا تأخذ المال وتغزو عتقه فقال ياخذ لا النجوم التي شرطت وتعرض من ذلك إلى ميراثه فقال لعلي عليه السلام أنت الحق بشرطك قأماً ما رواه احمد بن محمد بن ابى عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في مكاتب يتفد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فبدعوا له واليه فيقول خذوا ما بقي ضربة واحدة قال يأخذون ما بقي ويحقق قلا ديناً في الخبر الاول لانه انما تضمن ابلعة اخذ ماله من النجوم ولم يتضمن جوب ذلك عليه والخبر الاول يقتضي ان له ان يمتنع من ذلك وليس بينهما على هذا الوجه تناقض ولا تضاد

باب من وطئ المكاتب بعد ادت شيئاً من مكاتبته

عن عمرو بن عقبة عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل كاتب امة فقالت الامة ما اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لها نعم فادت بعض مكاتبتهما وجامعهما مولا بعد ذلك فقال ان كان استكرهما على ذلك ضرب من احد بقدر وادت من مكاتبتهما وادى عند الحد بقدر ما بقي من مكاتبتهما وان كانت ذابعت كانت شريكاً في احدى ضربين مثل ما يضرب قأماً ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال في مكاتبه يطأ مولا ما فعل قال يرد عليها ما هم عليها وليس في قيمتها خان عجزت فمن امهات الاولاد قلا ديناً في الخبر الاول لانه ليس عليه شيء من الحد والخبر الاول مفصل

ليست شئ

ولا اخذ به اولى **باب ما يملك للمكاتب الحسن** بن محبوب عن محمد بن يزيد الجعفي قال سئل

بريد

عن رجل كاتب عبد الله على ان يدفع له مائة درهم طرط عليه حين كاتبه ان هو عجز عن مكاتبته فهو رده في الرق وان المكاتب ادى الى مولا لا خمس مائة درهم ثم مات المكاتب وترك مالا وترك ابناً له مديركا قال نصف ما ترك للمكاتب من شئ فان مولا الذي كاتبه والنصف الباقي

الثاني

لان المكاتب لان المكاتب مات ونصفه حرة ونصفه عبد الذي كاتبه فان المكاتب كهيئة ابيه نصفه حرة ونصفه عبد للذي كاتبه اباه فان ادعى الذي كاتبه اياه ما بقي على ابيه فهو حرة لا سيال لاحد من الناس عليه **اليزوفري** عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابى جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب

توفي ماله قال يقسم ماله على قدر ما اعتق منه لو رثته وماله يعتق بحسب منه لان اباه الذي كاتبه وهو ماله قأماً ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابى عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وقزادى بعض مكاتبته طهر من جازيته قال ان اشتراط عليه ان عجز فهو مولاك

عن محمد بن ابراهيم

رجع ابنه مملوكا واجارية وان لم يكن اشتراط عليه ادى اليه ما يبقى من مكاتبته وصرت ما بقي عنه
عن ابن ابي عمير وفضالة عن جميل بن جراح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب يؤدى بعض مكاتبته
ثم يموت ويترك ابنه من جارية له فقال ان كان اشتراط عليه ان يخرج فوحيه ابنه مملوكا واجارية
وان لم يشترط عليه صار ابنه حرا وارجع الى اولى بقية المكاتبه وصرت ابنه ما بقي عنه عن ابن
ابي عمير عن جميل بن مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يموت وله ولد فقال ان كان
اشترط عليه فولد ماليا وان لم يشترط عليه سعى ولده في مكاتبته ايهم واعتقوا والد ادوا البر وفروا
عن جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية قال
سئل ابو عبد الله عليه السلام عن مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته شيئا وترك مالا وولدا من برزده
قال ان كان سيده حين كاتبته اشتراط عليه ان يخرج من اداء بنحوه فهو حرا وكان قد عجز عن اداء بنحوه
فان مات تركه من شيء فهو لسيده وابنه حرا في الرق وان كان ولده نبذ او كان كاتبه معه وان كان
لم يشترط بذلك عليه فان ابنه حرا ويؤدى عن ابيه ما بقي مما ترك ابو وليس لابنه شيء حتى يؤدى
ما عليه وان لم يترك ابوا شيئا فلا شيء على ابنه فلان تافى بين هذه الاخبار والاخبار الاولى كان
في هذه الاخبار انه يلزم الابن ان يؤدى عن الحصة التي تخصه بحساب ما بقي على ابيه ليصير حرا
حكاية اذا كان حكم الولد حكم ابيه وقد يخرج منه بعضه وكذا حكم الولد فاذا قسم الميراث
على ذلك فما يخص الولد يحتاج ان يؤدى عن نفسه بقية ما كان يبقى على ابيه ليصير حرا وليس في
هذه الاخبار انه يؤدى ما بقي على ابيه من اصل التركة ويأخذ ما بقي من الاخبار الاولى فصاة
ولاخذ بها اولى وما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام
في المكاتب يؤدى بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابنا ويترك مالا اكثر مما عليه من مكاتبته قال يؤدى
مواليه ما بقي من مكاتبته وما بقى فولد عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله
عليه السلام مثله ذلك فالوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الاخبار الاولى سواء **ابواب**
الايمان والندور والكفارات باب ما يجوز ان يجلف به اهل الذمة الحسين بن
سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يجلف اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي بغير الله ان الله تعالى يقول وان احكم بينهم بما اتى الله
عنه عن النضر بن سويد عن القسم بن سليمان عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يجلف بغير الله وقال اليهودي والنصراني والمجوسي لا تختلفونكم الا بالله عنه عن

عن ابن ابي عمير عن فضالة عن جميل بن جراح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب يؤدى بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابنا ويترك مالا اكثر مما عليه من مكاتبته قال يؤدى مواليه ما بقي من مكاتبته وما بقى فولد عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله ذلك فالوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الاخبار الاولى سواء

ترك

باب الرجل يقسم على غيره ان يفعل فعلا

٢١٨

ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل الملل كيف يستخلفون قل لا تقفوم
 الا بالله قاصدا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان امير المؤمنين عليه السلام استخلف محموديا بالتورية التي اخرجت على موسى عليه السلام فلا ينافي الاخبار
 الاولة لان الوجه في هذا الخبر ان قوله على ان الامام ان يحلف اهل الذمة بما يعتقدون فمقتضى الحديث
 اذ كان ذلك اروع لهم انما لا يجوز لنا ان نخلفهم لانا لا نعرف ذلك واذا عرفنا جاز ذلك ايضا لانا لان كل من
 اعتقد اليقين بشئ جاز ان يستخلف به يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا
 والحسين عن صفوان بن يحيى عن الملا عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن الاحكام فقال في كل من
 ما يستخلفون بما يستخفون عنه عن النضر بن سعيد وابن ابي عمير جميعا عن عامر بن حميد عن محمد
 بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول يقض على علي عليه السلام فيمن استخلف اهل الكتاب يمين جبر
 ان يستخلف بكتابه وملة **باب** الرجل يقسم على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعل هل عليه كفارة
 ام لا الحسين بن سعيد عن حماد عن ابن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل معه فلم ياكل هل عليه في ذلك
 كفارة قال لا احمل بن محمد بن الفضال عن حفص بن غيرة عن واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سئل عن الرجل يقسم على اخيه قل لا يعل شئ اتما اراد ان يعل سئل بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن
 معوية بن محمد عن الوشاء عن ابي بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
 عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام لياكل فلم ياكل هل عليه في ذلك كفارة قال لا يعل شئ اتما اراد ان يعل
 فقال الكفارة في الذي يحلف على المتاع الا يبيعه ولا يشتريه ثم بدوله فيكفرون عنه وان حلف على شئ
 والذي حلف عليه لاياله خير من تركه فليأت الذم وهو عاير ولا كفارة عليه انما ذلك من غلط
 الشيطان قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسين بن علي عن عبد الله بن سنان عن رجل عن
 علي بن الحسين قل اذا قسم الرجل على اخيه فيما يبر قسمه فعلى ما قسم كفارة يمين فالوجه في هذه الرواية
 ان يحلفها على ضرب من الاستحباب دون الغرض ولا يجب **باب** اقسام الايمان فما
 فيها الكفارة وما لا يجب سئل بن يعقوب عن عطاء بن اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي
 عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كل مدين حلف عليها لا يفسدها مما لم يفتقر فيه في الدنيا
 والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لا في طيبه ولا شربه طيبه ولا خونه طيبا
 من اكله الا عصى فمقتضى فعله كفارة سئل بن محمد بن عيسى عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم

في اقسام الايمان ٢١٩

الفضيل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال قلت لابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام
 اليمين التي تلتزم في الكفارة فقال ما حلفت عليه بما فيه طاعة ان تفعله فلم تفعله فعليك في الكفارة
 وما حلفت عليه بما فيه المعصية فكفارته تركه وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس بشئ
الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران عن زرارة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام في شيء الذي تكون فيه الكفارة من الايمان فقال ما حلفت عليه ما فيه البر فله
 الكفارة واذا لم تف به وما حلفت عليه ما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفارة اذا رجعت عنه وقال
 ان ما سوى ذلك ما ليس فيه بر ولا معصية فليس بشئ **قاصدا** ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير عن جميل
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عمارا عن الايمان فقال ما كان عليك ان تفعله فحلفت
 ان لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء وما لم يكن واجبا ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته فعليك
 الكفارة **الحسن بن محبوب** عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس
 كل عين فيها كفارة اما ما كان منها ما اوجب الله تعالى عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله فليس
 عليك الكفارة ولما لم يكن ما اوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله فحلفت فان فيها الكفارة فالوجه
 في هذين الخبرين ان نقول ما لم يوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته انما يلزمه الكفارة اذا
 تساوى في الفعل والترك او لم يكن فعله له فزى على تركه من منفعة دينية او دنياوية بدلالة
 الاخبار **الاولى** **واما** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جعفر
 عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله كل يمين فيها كفارة الا ما كان
 من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق فالوجه في هذا الخبر ان تحمل على ضرب من التقية لان في
 العامة من يقول بذلك وتوجب الكفارة في كل يمين وان كان في خلافه صلاح ديني او دنياوي
 والذي يحمل عليه ما تضمنت الاخبار **الاولى** من انه متى كان في خلاف اليمين صلاح ديني او دنياوي
 جاز خلافه ولم يكن فيه كفارة **قاصدا** ما رواه الصادق بن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن
 ابي مخنف عن الحسين بن يونس قال سألت عن رجل له جار يمين شديدة في اليمين لله
 عليه السلام لا يبيعها ابدا اهل الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال فانه يقول له قال وجه في هذا الخبر
 احد شيئين احدهما ان يكون به حاجة شديدة تحوجه الى بيعها حتى يكون بيعها اصلحة له فانه اذا كان
 كذلك لا يبيع لبيعها وانما يجوز مع الترجيح والثاني ان يكون ذلك محمولا على الاستخفاف دون الضرر
 والايجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير ومجملته ما اوردناه هنا وفيه كفاية

باب انه لا يقع عيب بالعتق
٣٣

باب انه لا يقع عيب بالعتق **الصفار** عن محمد بن السدي عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن عبد الله بن علي بن مولى آل سام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا طلاق الا على كتاب الله ولا عتق الا لوجه **محمد بن احمد بن يحيى** عن بنان بن محمد عن ابن الغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لكل بين فيها كفارة الا ما كان من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق **فاما** ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالعتق بغير ضمير على ذلك فقال من حلف بذلك فقد رضى فهو لانه له فيما بينه وبين الله وليس ذلك على استكراه فالوجه في هذا الخبر ان نخله على ضرب من الاستخفاف **باب** انه لا كفارة قبل الحنث **محمد بن احمد بن يحيى** عن محمد بن محمد بن محمد بن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب عليه السلام قال اذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل ان يحنث فالوجه فيه ان نخله على ضرب من التقية لانه موافق لمذهب العامة **ابواب الذور باب** اقسام الذور **الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن حفص بن سودة عن ابن بكير عن زيارته قال قلت لا يصعب الله عليه السلام اى شئ لا تدر فيه قال فقال كل ما كان لك فيه منفعة في دين او دنيا فلا حنث عليك في الكسبين **الحسين بن سعيد** عن حماد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً الى بيت الله الحرام فكل ملو له حرام خرج مع عنته الى مكة ولا يكادى لها الا صعبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها ولا يخرج معها **فاما** ما رواه احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون له التجارة فتوفيه امرأته فتغار عليه فيقول عليك صدقة قال ان جعلها لله وفكر الله فليس له ان يقربها وان لم يكن ذكر الله في جاريته يصنع بها ما شاء فالوجه في هذا الخبر ان نخله على احد شيئين احدهما انه يجب عليه الوفا به اذا جعله ندداً صحيحاً وليس له في خلافه مصلحة دينية ولا دنيوية ولا غاي يجوز له خلاف ذلك اذا حصل فيه نفع ومصلحة على ما قلناه في اليمين والوجه الاخر ان نخله على الاستخفاف **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الخزازي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لادن له جارية ليس لها مقى مكان وهي تحمل الثمن الا اني كنت حلفت فيها بيمين فقلت لله على ان لا بيعها ابد لاولي ثمنها حاجة مع تخفيف الثمن فقال قد والله بقولك فقد اخبر ذكرناه في باب اقسام الايمان في رواية الصفار انه رواه بلفظ اليمين واعدناه ههنا لتضمنه لفظ اليمين

١) عن طلحة بن يزيد عن جعفر بن ابيان عن ابي بكر بن محمد بن ابي جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال اذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل ان يحنث فالوجه فيه ان نخله على ضرب من التقية لانه موافق لمذهب العامة

فمثل

المؤلف

فان لا تند في معصيته

٢٢١

والمعنى هو المعنى الذي ذكرناه من حمله اما على الاستغياب او على الارتفاع صباح في سبيلها ديني وديني
واستوى الامم فيه على حد سواء كما قلناه هناك **باب** انه لا تند في معصية الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل جعل عليا ايمانا ان يمشي الى الكعبة
او صدقة او ذنبا او هديا ان هو كل ما به او امته او اخاه او ولده او قطع قرابة او ما ثما يقيم عليه
او امر لا يصلح فعله فقال لا يمين في معصية الله انما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها ان يفي بها
ما جعل الله عليه في الشكر ان هو عافاه من مرضه او عافاه من امر يخافه او رقة عليه ما لا ورده من
سفره على كذا او كذا **اشكر** فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له ان يفي به **فاما** ما رواه محمد بن
احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن ابي جميلة عن عمر بن حريث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
عن رجل قال ان كلم ذاقه له فعله المشي الى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو يرى من
دين محمد قال يصوم ثلثين ايام ويتصدق على عشرة مساكين قال وجه في هذه الرواية ان نحلها
على الاستغياب او على ان يجعل ذلك شكرا لله بخالفته لمعصيته دون ان يكون ذلك كفارة بجنا
النند **ويؤكد** ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال في رجل حلف بيمين الا يكلم ذاقه له قال ليس بشيء فليكلم الذي حلف عليه
وقال كل يمين لا يرد بها وجه الله فليس بشيء في طلاق او غيره **عنه** عن حماد بن عيسى عن علي
بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله الحرام وكل ما
له حرام خرج مع عمته الى مكة ولا يكرى لها ولا يصحبها فقال ليس بشيء ليتك ادى لها وليخرج معها
الصفار عن محمد بن عبيد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد
الصالح عليه السلام قال قلت له جعلت فداك اجعلت لله علي ان لا اقبل من بغي عمي صلة ولا اخرج
متاعي في سوقى من تلك الايام قال فقال ان كنت جعلت ذلك فشكر افقر به وان كنت انما قلت
ذلك من غضب فلا شيء عليك **باب** من نذر ان يذبح ولدا له **عجل** بن علي بن محبوب عن
احمد بن محمد عن ابي بصير عن الوفاء عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابيهم السلام انه اتاه رجل
فقال اني نذرت ان اذبح ولدي عند مقام ابيهم عليه السلام ان فعلت كذا وكذا ففعلت فقال علي
عليه السلام اذبح كبش اسمينا فتصدق بطهره على المساكين **فاما** ما رواه ابي بصير عن محمد بن ابيهم عن
الحسن بن القسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل حلف ان يذبح ولدا فقال ذلك من خطرات الشيطان قلنا يا في الخبر الاول لان الخبر الاول

باب حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر

٢٢٢

محول على ضرب من الاستصحاب دون الفرض والایجاب **باب** حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر
 النذر على بن ابراهيم عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت
 لرجل كانت عليه حجة الاسلام فادان في بيع فقيل لم تزوج ثم حج فقال ان تزوجت قبل ان ابيع فضلاهي
 حر فتزوج قبل ان يحج فقال العتق غلامه فقلت لم يرد بعتقه وجه الله تعالى فقال ان نذرت في طاعة الله
 وطالح احق من التزويج وواجب عليه من التزويج فاني طلوع قال وان كان تطوعا فطاعة الله
 عز وجل فدا عتق غلامه **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن علي بن ابي حمزة قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه وشيا الى بيت الله الحرام وكل مملوك له حران خرج معته
 الى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها وليخرج معها فالوجه في هذا ان يحمله
 له يجعل ذلك على وجه النذر لانه من شروط النذر ان يقول لله علي كذا او كذا او مولاي كذا على هذا
 الوجه لا يلزمه فكان بالخيار والخبر الاول محمول على من جعل ذلك نذرا صحيحا فلا دخل له في وجوب
 عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفينا **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي علي
 بن راشد قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام ان امرأة من اهلنا اعتل صبي لها فقالت اللهم ان
 كشفت عنه فقلانة جاريتي حرة والجارية ليست بعارة فايما اخصل بغنقها او تصرف ثمنها
 في وجه البر فقال لا يجوز الاعتقها فالوجه في هذا الخبر والخبر الاول ان تحملها على انه اذا كان
 ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون ان يكون ذلك عتقا محضاً معلقاً بشرط **باب**
 من نذر ان يحج ماشيا فحجز الصفا عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن
 عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عباد بن عبد الله البصري عن رجل جعل لله نذرا
 على نفسه الشئ الى بيته الحرام فمشى نصف الطريق او اقل واكثر قال ينظر ما كان يتفق من ذلك
 الموضع فيتصدق به **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال يمارجل نذر نذر ان يحج ماشيا الى بيت الله الحرام ثم حج عن ان يعيش قليلا
 وليسق بدتنا ذاعف الله منه الجهد **عنه** عن صفوان بن اسحق بن عمار عن عتبة بن
 مصعب قال نذرت في ابن لي ان عافاه الله ان ابيع ماشيا فمشيت حتى بلغت العقبة فاشتكت
 فركبت ثم وجدت راحة فمشيت فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان احب
 ان كنت موسرا ان تذبح بقرة فقلت بقی مع نفقة ولو شئت ان اذبح لعلت وعلى دين قال
 اني احب ان كنت موسرا ان تذبح بقرة فقلت اشئ واجب افعله فقال لا من جعل لله شيئا يحج

باب ما يجزئ من الكسوة في كفارة اليمين

٢٢٣

فبلغ حمده فليس عليه شيء **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر ان يمشي الى البيت فمر جبر قال فليقيم في المعابر
 قائما حتى يجوز **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن زفاعة وحسن قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله ماشيا قال فليمشي فاذا انقرب فليركب **ابو علي**
 الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام
 قال ما كنت عن رجل جعل له عليه مشيا الى بيت الله فلم يستطع قال فليركب قال الشيخ رحمه الله لا تفت
 بين هذه الاخبار لان الذي يجب على من نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام ان يمشي به اذا امكنه
 ذلك وكان قادرا عليه مستطيعا حتى انه ليقوم قائما في المعابر فان عجز عن ذلك ولا يستطيع
 جاز له ان يركب الا انه ليسوق معدته **ابو** فان لم يتمكن من ذلك فليركب ولا شيء عليه **ابو**
الكهات **باب ما يجزئ من الكسوة في كفارة اليمين** **محمد بن يعقوب** عن ابي علي الاشعري
 عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن ابن مسكان
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من
 حنطة او مد من دقيق وحنفة او كسوة لكل انسان ثوبان او عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار
 اي الثلثة صنع فان لم يقدر على واحد من الثلثة فالصيام ثلثة ايام **الحسين بن سعيد**
 عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن كفارة اليمين قال
 عتق رقبة او كسوة او كسوة ثوبان او اطعام عشرة مساكين اي ذلك فعل احدا عنده فان لم يجد
 فصيام ثلثة ايام متواليات واطعام عشرة مساكين مدا في اياما **ما رواه محمد بن يعقوب**
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال قال ابو جعفر
 عليه السلام قال الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تتبع من فضلات امرؤ لجان والله
 غفور رحيم قد فرغ من الله لكم تحلوا ما بينكم فيجعلها جيمنا وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله قلت
 فم يكفر قال اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد قلنا فن وجد الكسوة قال ثوب يورى عورتها
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن وجوب كفارة اليمين قال ثوب يورى عورتها
 ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن اوسط ما قطعون
 اهلكم فقال ما تقولون به عيالكم من اوسط ذلك قلت وما اوسط ذلك فقال الخ والرميت

وفي بعض النسخ
 عن الجبال
 ليس بقطعون ملا
 الواو ١٢

باب انه حل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا
٢٢٣

والتموا الخبز تشبههم فيه مرة واحدة قلت كسوتهم قال ثوب واحد قلنا في بين هذه الاخبار
والاخبار الاولى لان الكسوة يترتب وجوبها على قدر حال الانسان فمن قدر على ثوبين كان عليه ذلك
ومن لم يقدر الا على واحد فانه يجزيه ومن عجز عن ذلك ايضا الصيام فان عجز عن الصيام ايضا
فليست كفارة الله تعالى وليس عليه ثوب **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن اسم بن محمد بن ابي نصر عن ابي جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كفارة اليمين عنق رقبة
او اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تقطعون اهلكم او كسوتهم والوسط الخبز والزيت والتمر
والتمر والخبز والصدقة مد مد من حنطة لكل مسكين والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعلى الصيام
لقول الله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام **احمد** بن محمد بن ابن فضال عن ابن بكير عن مزاريق عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شيء من كفارة اليمين فقال نضوم ثلثة ايام قلت انه ضعف
عن الصوم وعجز قال يتصدق على عشرة مساكين قلت انه عجز عن ذلك قال فليست كفارة الله تعالى

قال
عز وجل

ولا يعود **باب** انه حل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا **يونس** بن عبد الرحمن عن
ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين ايعطى الصغير والكبار
سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء فقال كلهم سواء ولقيم اذا
لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي يلزمه اهل الضعف من لا ينصب قاصا ما فعله
احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز اطعام الصغير في كفارة
اليمين ولكن صغيرين بكبير قلنا في الخبر الاول لانه انما لا يجوز اطعام الصغير الا افرده فما اذا كان
مختلطا بالكبار فلا بأس بذلك **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى من اوسط ما تقطعون اهلكم قال
هو كما يكون انه يكون في البيت من يأكل اكثر من اللد ومنهم من يأكل اقل من اللد وان شئت

جعلت لهم اذا ما اكلوا ادمنا والحج ووسطه الذي وارفع الله **باب** انه حل يجوز تكرير
الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره **احمد** بن محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه عن الغفلي عن السكوني
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ان لم تقدر في الكفارة الا الرجل
والرجلين فليكره عليهم حتى تستكمل العشرة يعطيهما اليوم ثم يعطيهما غدا **قاسم** بن ابي الحسن
بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اطعام عشرة
مساكين او اطعام مستين مسكين اجمع ذلك لانسان وانما يعطاه قال لا ولكن يعطى انسانا

باب ان وجب عليه كفارة اليمين فحجز عنها

٢٢٦

العبد

فكذلك في كفارة النذران من قدر على عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين

فعل اي ذلك شاء ووقف عن ذلك كان عليه كفارة اليمين فان عجز عن ذلك ايضا كان عليه الاستغفار

ولم يكن عليه شيء **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز لهوطي المرأة حتى يكفر **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز له

التي يجب عليه من عتق او صوم او صدقة في عيّن او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه

فيه الكفارة فلا يستغفاره كفارة ما خلا بين الظهار فانه اذا المجد ما يكفر به حرمت عليه النكاح معها

وفرق بينهما الا ان ترضى المرأة ان يكون معها او لا يجامعها **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز له

بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليست غفر

ثم لينكح ولا يعود قبل ان يواقع ثم يواقع وقد اجزا ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به

يوما من الايام فليكفر وان تصدق فاطم بنفسه وعماله فانه يجزيه اذ كان محتاجا واذا لم يجد

ذلك فليست غفر الله له وينوي الا يعود فحسبه ذلك والله كفارة قلنا في الخبر الاول لان الخبر

الاول انما تناول الواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار اذ الميزان متحقق ككفر والخبر الثاني

تناول اباحة ذلك عند العزم على الكفارة متحققين من ذلك ويجزى ذلك مجزى الدين عليه ليس فيها

تناقض **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي بصير قال سمعت

ابا عبد الله عليه السلام يقول جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اتى ظاهرا

من امرأتى فقال اعتق رقبة قال ليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا اقدر قال فاطعم

ستين مسكينا قال ليس عندي قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انا تصدق عنك **عليك**فاطما ثم اطعام ستين مسكينا وقال اذهب فتصدق بهذا فقال ذلك بك شك بالحق نبييا **باب**لا يتبرها احوح اليه من عيال فقال اذهب فكل واطعم عيالك قال وجه في هذا الخبر انما **عط**

النبي صلى الله عليه وآله عنه الكفارة سقط عنه فوضها ثم اجراه مجرى غيره من الفقار في جوازها

ذلك على انه عند الضرورة يجوز ان يصرف الكفارة الى نفسه والى عياله حسب ما تضمنه الخبر

الاختياط **رواه** اسحق بن عمار الاول وان كان ذلك لا يجوز عند الاختيار كما ان عند الضرورة والخبر يجوزان يقتصر على الاستغفار **باب** ان كفارة الظهار من رتبة غير مخير فيلزم على ذلك ظاهر

القران قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر بريقبة الى قوله

فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ثم قال بعد ذلك فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

ابواب صيد السمك

٢٢٤

فالأخبار التي رواها في الباب الأول يؤكد ذلك **قَامَا** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الكتاب
بن النعمان عن معوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الظاهر قال عليه تحريم رقبة
أوصياهم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا أو الرقبة فخرى فمن ولد في الإسلام **كسائر** فمن
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل قال لا مرأته أنت على مثل ظمري قال عتق **كظم**
رقبة أو إطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين متتابعين **فما** تضمن هذان الخبران من لفظ **لفظة**
أو الموضوعه للتخيير الوجه فيه أن نحلها على الترتيب بدلالة الأخبار الأولية المطابقة لظاهر
القرآن وقد وردنا في كتابنا الكبير ما يتعلق بذلك مستوفيا وفيما ذكرناه كفاية لنشأ الله

كتاب الصيد والذبائح

ابواب صيد السمك باب التمسك عن صيد الجري والمار ما هي والامار الحسين

بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل الجري والمار ما هي
ولا طافيا ولا طحا لا لأنه بيت الدم ومضغة الشيطان **عنه** عن محمد بن خالد عن أبي الجهم
عن رفاعه عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجري فقال والله ما رأيته
قط ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراما **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يكره من السمك فقال أما في كتاب علي عليه السلام فإنه نعم عن
الجري **عنه** عن صفوان عن منصور بن حازم عن حمزة بن أبي سعيد قال خرج أمير المؤمنين
عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرنا معه فمشى حتى انتهى إلى موضع أصحاب
السمك فجمعهم ثم قال تدرون لأى شئ جمعكم فقالوا لا فقال لا تشربوا الجري والمار ما هي
ولا الطافى على الماء ولا تبيعوا **عنه** عن ابن فضال عن غيره واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله
عليه السلام قال الجري والمار ما هي والطافى حرام في كتاب علي عليه السلام **قَامَا** ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يكره شئ
من الحيتان إلا الجري **عنه** عن فضالة عن ابنان عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لا يكره من الحيتان شئ إلا الجري قالوا وجه في هذين الخبرين وما جرى مجرىهما أنه لا يكره كراهية
الخطأ الجري وإن كان يكره كراهية الذنب والابتغاب وما قد مناه من الأخبار وإن تضمن بعضها
لفظ التحريم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فيجوز على هذا الضرب من التخيير الذى قد مناه
والذى يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عمار عن زرارة

شجرة
انقضا

في تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء

٢٢٨

قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريث فقال وما الجريث فنقته له فقال قل لا أجد فيها أوصى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يخرأية ثم قال لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرن إلا الخنزير بعينه ويكون كل شيء من الجريث قشراً مثل الورق وليس يحرم إنما هو مكروه عنه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجريث الماء والزيت وما ليس قشراً من السمك أحرام هو فقال لي يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الإتمام قل لا أجد فيما أوصى إلى محرماً قال فقرأتها حتى فرغت منها فقال إنما المحرام ما حرم الله وسهوله في كتابه ولكن قد كانوا يهافون أشياء فخص بها قاياب

باب تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء
الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يوجد من السمك طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً فقال لا تأكله عنه عن محمد بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً أكله قال لا عنه عن فضالة عن القسم بن بريد عن محمد بن مسلم

سألت
تأكله

عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تأكل ما نهد الماء من الحيتان وما نصب الماء عنه قاصاً ما رواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن محمد عن رجل عن زرارة قال قلت لسمك يلب من الماء فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقال أكلها قال وجه في هذا الخبر أن تحمل على أنه لما خرجت من الماء أخذها وهي حية ثم ماتت جازاً أكلها ولو ماتت قبل أن يأخذها لم يجز ذلك يدل على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العركي بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن السكوني قال سألت عن سمكة وثبت من الماء فوقعت على الحد فماتت أبيع أكلها قال إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها محل بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن عن سلمة عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول في الصيد والسمك إذا أدركتها وهي تضطرب وتضروب بيدها وتحرف ذنبها وتطرف بعينها

نظر في

في ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة فأناها بعد ذلك وقد قدم فيها سمك فيموت فقال ما علمت بده فإن بأساً لكل ما وقع فيها عنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال سألت عن الحظيرة من القصب فجعل في الماء الحيتان فدخل فيها الحيتان فيموت، بعضها فيها فقال لا بأس به أن تلك الحظيرة إنما جعلت ليصيدها فألقوها

باب صيد الجوس السمك

٢٢٩

في حديثي الخبيري ان نخلهما على انه اذ الميقين له مامات في الماء مما سمعت فيه واخرج منه
 جان اكل الجميع واما مع التمين فلا يجوز على حال **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن
 علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الرحمن قال امرت جاري يسألني ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل صاد سمكا ومن احيا ثم اخرج من بعد مامات بعضهم فقال مامات فلتاكل فانه
 مات فيما فيه حيا انه فلدنا في هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هرون
 بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابي يقول اذا ضوب
 صاحب الشبكة بالشبكة فما اصاب فيها من سمى او ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر ولا يوكل فيه
 الطافي من السمك لان الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الاخبار الاولة سواء من انه اذ الميقين له
 الميت من الحي جاز له اكل الجميع فاما مع تمين فلا يجوز حسب ما قدمنا **باب** صيد الجوس
 للسمك الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن صيد الحيتان وان لم يسم فقال لا بأس سألته عن صيد الجوس السمك اكله فقال ما كنت
 لا كله حقا نظر اليه **عنه** عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن مجوسي يصيد السمك اكله فقال ما كنت لا كله حقا نظر فيه قال حماد حق اسمعه
 يسمى قال الشيخ رحمه الله الذي ذكره حماد في تاويل الخبر غير صحيح لا ناقد بينا في الرواية الاولة
 انه لا يراعى في صيد السمك التسمية **و** يزيد ذلك بيانا ما رواه علي بن ابيه عن عمرو بن عقن عن **ابن**
 الفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الحيتان
 وان لم يسم عليه قال لا بأس به ان كان حيا ان تاخذه **عنه** عن فضالة عن العلا عن محمد بن
 مسلم عن احدهما عليهما السلام مثل ذلك قال وسألت عن صيد السمك ولا تسمى قال لا بأس
فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجوس حين يضرعون بالشباك وليسمون بالشرك
 فقال لا بأس بصيدهما صيد الحيتان اخذه **عنه** عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد
 عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسمك الذي
 يصيد الجوس **الحسين بن سعيد** عن عثمان عن سماعة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن صيد الجوس السمك حين يضرعون بالشباك لا يسمون اليهودي ولا يسمى قال
 لا بأس انما صيد الحيتان اخذه **عنه** عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد

كراهية صيد الليل س ٢٠

قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيتان التي يصيد بها المجوس فقال إن علياً عليه السلام كان يقول للحيتان والجراد ذك **عنه** عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال قلت لأبي عبد الله ما تقول فيما صاد المجوس من الحيتان فقال كان علي عليه السلام يقول للحيتان والجراد ذك **عنه** عن الحسن بن علي الوشاح عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بكوا من المجوس ولا بأس بصيدهم لسوء حال وجه في هذه الأخبار وإن تخلوا على أنه لا بأس بصيد المجوس إذا أخذوا الإنسان منهم حياً قبل أن يموت فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء حياً لأنه لا يؤمنون على ذلك **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبيان عن عيسى بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد المجوس فقال لا بأس به أعطوك حياً والسمك أيضاً ولا فلا تجز شهادتهم لأن تشهده **ابواب الصيد باب كراهية صيد الليل** **محل** بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع عن أبي عبد الله عليه السلام قال غي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اثنين الطير بالليل وقال إن الليل أمان لها **عنه** عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن محمد بن الفضيل عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تأخذا بالفرخ في أعشاشها ولا الطير في منامه حتى يصبح ولا تأخذا بالفرخ في عشه حتى يربش فإذا طافا ونزله قوسك وانصب له فخاك **فأما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت الرضا عليه السلام عن طوق الطير بالليل في وكها فقال لا بأس بذلك **أحمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام مثله **الصفار** عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت جعلت فداك ما تقول في صيد الطير في أوكها والوحش في أوطانها ليل إذا كان الناس يكرهون ذلك فقال لا بأس بذلك قال وجه في هذه الأخبار وإن تخلوا على الجواز ورفع الحظر وأخباره لا وكان محمولاً على ضرب من الكراهية دون الحظر **باب كراهية لحم الغراب** **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى الواسطي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع قال فقال أنه لا يؤكل وقال قد أحل لك الأسود **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عمر بن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الغراب الأبقع والأسود أحل كله فقال لا يحمل شيء من الغرابين مزاج ولا غيرة **فأما** ما رواه

الفرخ

كراهية لحم الخفاف

١٣٣

سنة التقريظ والتباعد
عن الدرس ١٢ من

الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمن عن زرارة عن احدهما عليهما السلام انه قال ان كل
الغراب ليس بمحرام انما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن لا نفلس تناقضه عن كثير من ذلك **فقرن** **عجل** بن
اسد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يعقوب الخزاز عن غيث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن علي بن ابي حمزة
انكروا اكل الغراب لانه فاسق فكلدنا في الاخبار الاولة لان الوجه ان تحملها على رفع الخطر وان كان
مكروها لان الاخبار الاولة تناقلت ذلك على وجه الكراهية وقوله لا يحمل شيء من الغراب معنى لا يحمل

حلالا طلقا ليس في شيء من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم **باب كراهية لحم الخفاف** **عجل**

بن احمد بن موسى عن ابراهيم بن اسحق عن علي بن محمد عن الحسن بن داود الرقي قال بينا نحن نعود عند
ابي عبد الله عليه السلام اذ قرأ رجل بيده خطاف مذبح فوثب اليه ابو عبد الله عليه السلام حتى أخذ
من يده ثم دحى به ثم قال اعاكم امركم بهذا ام فقيهكم لقد اخبرني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله
عليه وآله عن قتل الستة النخلة والنملة والصفدع والعمود والمهدد والخفاف **فأما ما رواه**

محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
عمر بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطافا في الصحراء او يصيده اياكله فقال
هو مما يؤكل عن الوبر يؤكل قال هو حرام قال وجهه في قوله عليه السلام هو مما يؤكل ان تحمل على التعجب من
ذلك دون الاخبار عن اباحته ويجري ذلك مجرى احدنا اذا رأى انسانا يأكل شيئا تنافوا لا نفلس

هذه اشياء يؤكل وانما يريد تعجيبه لا اخباره عن جواز ذلك **باب جواز اكل ما ذبحه الكلب للمسلم**

ان اكل منه **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم
وغير واحد عنهما جميعا انهما قالوا في الكلب يرسل الرجل ويسمى قال ان اخذه فادكت ذكاته فذكه و
ان ادكته قد قتلته واكل منه فكل ما بقي **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فادكه وقد قتل قال كل وان اكل **عنه**
عن علي بن الحكم عن سيف بن عيرة عن ابان بن تغلب عن سعيد بن المسيب قال سمعت سلمان يقول
كل مما امسك الكلب وان اكله ثلثيه **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف عن منصور بن حازم عن سالم

الاشل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صبيد كلب علم قد اكل من صيده قال كل منه **عجل**
بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان بن عثمن عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فاخذ صيدا واكل منه اكل من فضله قال
كل ما قتل الكلب اذا سميت وان كنت ناسيا فكل منه ايضا وكل فضله **عنه** عن علي بن الحكم عن

في حواشي ما ذهب الكلب للعلم ٢٢٢

موسى بن بكر عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في صيد الكلب إذا أرسله وفتى فليأكل
تماماً مسكاً عليه وإن قتل وإن أكل كل ما بقي **عجل** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير
عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن صيد البازي والكلب إذا صاد فقتل **عجل**
وأكل منه أكل فضله أم لا فقال لا تأكل الطير فلا تأكله إلا أن تذكيه وإتماماً قتله الكلب وقد ذكرت
اسم الله عليه فكل وإن أكل منه **الحسين** بن سعيد عن القاسم بن محمد عن معوية بن وهب
عن أبي سعيد المكارى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد وليس في قتل
ويأكل منه فقال كل وإن أكل منه **عنه** عن فضالة عن عبد الله بن بكير عن سالم الأشل
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيداً وقد أكل منه فقال لا بأس
إنما أكل وهو لك **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الكلب يصطاد فيأكل من صيدنا فأكل بقيته قال نعم **فأما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب
هو قول الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكليين تعلون من ما علمكم الله فكلوا مما مسكن عليكم
واذكروا اسم الله عليه قال لا بأس إن تأكلوا مما أمسك الكلب مما يأكل الكلب فإذا أكل الكلب منه
قبل أن تذكيه فإذا أكل منه قال وسألت عن صيد القهد وهو معلم للصيد فقال إن أدركته حياً
فذكرك وكله وإن قتله فلا تأكل منه **عنه** عن فضالة بن أيوب عن رفاعه بن موسى قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال كل فقلت أكل منه فقال إذا أكل منه فلم يمسه
عليك إنما أمسك على نفسه فالوجه في هذين الخبرين أن تحملهما على أحد فحين أحدهما أن تحملهما
على أنه إذا كان الكلب معتاداً أكل ما يصطاده فإنه لا يؤكل ما بقي منه **وأما** في كل بقيته إذا كان
ذلك منه شاذاً فأمداً والوجه الآخر أن تحملهما على ضرب من التقيّة لأن في الفقهاء من يقول ذلك
يجل بانه أمسك على نفسه لا عليك **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال حدثني حكيم بن حكيم الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام ما تقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله قال لا بأس بكل قال قلت أنهم يقولون إذا أكل
منه فأنما أمسك على نفسه فلا تأكله قال وليس قد جامعوك على أن قتله ذكاته قال قلت بل
قال فما يقولون في شاذٍ صيدها على ذكائه قال قلت نعم قال فإن السبع جاء بعد ما ذكي فأكل بعضها
يؤكل البقية فإذا أجابوك إلى هذا اختلتم كيف يقولون إذا ذكي هذا وأكل منها لم يأكلوا منها **والله**

في صيد كلب الجوس

واذا ذكي هذا ما كل اكلتم فيجوز ان يكون المراد بالكلب في الخبرين الفهد فهد من السباع لان ذلك يسمى
كلباً في اللغة وان لم يقل احد من الشرقيين قولاً مما قيل في ما يصطاد به الفهد ما يصطاده شبيهه الا ان اورد
ذكاته على ما استنبينه فيما بعد ان شاء الله تعالى **باب** صيد كلب الجوس الحسن بن
سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن كلب الجوس يا اخي الرجل المسلم فيسمى حين يرسله اياكل منه مما اسكن عليه فقال نعم لانه
مكلب وذكر اسم الله عز وجل عليه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف
بن عمار عن منصور بن حازم عن عبد الرحمن بن سيابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت
كلب مجوس استعيروا افاصيده قال لا تأكل من صيده الا ان يكون عليه مسلم فلا ينأق الاول
لان الوجه في هذا الخبر ان نخل على لانه اذا لم يعطه المسلم ولا يسمى عند ارساله فلا يجوز اكل ما
فاما اذا اعطه وسمى فلا بأس على ما تضمنه الخبر الاول والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلب الجوس لا تأكل
صيده الا ان ياخذ المسلم فيعطه فيرسله وكذلك البازي وكلاب اهل الذمة وبناهم حلال
للمسلمين ان ياكلوا صيدها **باب** انه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي الا ما ادركه ذكاته
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه كره
صيد البازي الا ما ادركه ذكاته **عنه** عن القاسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل باذاه فآخذ صيده واكل منه تأكل
من فضله فقال ما قتل البازي فلا تأكل منه الا ان تدبجه **عنه** عن القاسم بن ابان عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صيد البازي والصقور فقال لا تأكل ما قتل الباز والصقور
ولا تأكل ما قتل سباع الطيور **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن صيد الباز والصقور
والصقور والطير الذي يصيده فقال ليس هذا في القرآن الا ان تدركه حيا فتدكيه وتقتل
فلا تأكل حتى تدكيه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر
عليه السلام عبد الله بن خالد بن نصر المدائني اسألك جعلت فدا الله عن البازي اذا اسسك
صيده وقد سمي عليه فقتل الصبي هل يحل كله فكتب بخطه وخاتمه اذ اسميته اكلته وقال علي بن
مهزيار قرأته **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن ابي مريه الانصاري قال سألت
ابا جعفر عليه السلام عن الصقورة والبلقاء من الجوارح هي قال نعم بمنزلة الكلب **عنه** عن البرقي

باب حكم لحم الكاهلية

عن سعد بن سعد عن ذكر بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقر
يقتل صيده والزجل ينظر اليه قال كل منه وان كان قد اكل منه ايضا شيئا قتل فهدت عليه
ثلاث مرات كل ذلك يقول مثل هذا آقا لوجه في ذابيل هذه الاخبار ان غلبها على التقية التي فيها
لان سلاطين الوقت كانوا يريدون ذلك وفقهاؤهم كانوا يقولون يجوز في جهات الاخبار موافقهم
كما جاء غيرهما من الاخبار بمثل ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
رياب عن ابي عبيدة القمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في البازي والصقر والعقاب
فقال ان ادركت ذكاته فكل منه وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل الحسين بن سعيد عن احمد
بن محمد عن الفضل بن صالح عن ابيان بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان يوفية
في زمن بني مية ان ما قتل للبازي والصقر فهو حلال وكان يتيقهم وانا لا اتقيهم وهو حرام ما قتل
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابي يفتي و
كان يفتي وفضن ضاف في صيد البزاة والصقورة فاما الان فانا لا نقاف ولا نخل صيدها الا ان يدرك
ذكاته وانه لفي كتب الله عز وجل ان الله عز وجل قال وما علمتم من الجولج مكليين ليسيء الكلاب
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الصقورة والبزاة وعن صيدهن فقال كل ما لم يقتلن اذا ادركت ذكاته وحل
الذكاة اذا كانت العين تطرف والحمل تركض والذنب يتحرك وقال ليست الصقورة والبزاة في القرآن
باب حكم لحم الكاهلية والخيول واليغال **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام انها سالاه عن لحم الجمل
الكاهلية فقال نعم رسول الله صلى الله عليه وآله عن كلها يوم خير وانما نهي عن كلها يوم خير وانما
نهي عن كلها لان كانت جملة الناس وانما الحرام ما حرم الله عز وجل في القرآن **عجل** بن محمد عن
رجل عن محمد بن مسلم وعن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان المسلمين كانوا
اجتهدوا في خير ولا سارع المسلمون في دوابهم فامر رسول الله بكافة القدر ولم يقل انها حرام وكان
ذلك سابقا على التقية الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن
ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان الناس اكلوا اللحم ودوابهم يوم خير فامر رسول الله
صلى الله عليه وآله بكافة قدرهم ونهاهم عن ذلك ولم يحرمها **عجل** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن

تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لحم خنزيرة

لحوم الخيل والبغال فقلل حلال ولكن الناس يماقونها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي
 الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 لحوم الحمير فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها يوم خيبر قال سألت عن كل لحم الخيل و
 البغال فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها فلا تأكلها الا ان تضطر اليها **الحسين بن محمد**
 عن علي بن الحكم عن ابيان عن اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لحم الخيل فقال لا تأكل
 الا ان تضطربك ضرورة ولحم الحمير لا هلية قال في كتاب علي عليه السلام انه يمنع اكلها **الحسين بن**
 احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال سألت عن لحم البزاة
 والخيل والبغال قال لا تأكلها فالوجه في هذا لاخبار اكلها ان تحملها على ضرب من الكراهية دون **الحظ**
 بلكلة لاخبار الاول **ويزيد** ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القناذل والوطواط
 والحمير والبغال الخ قال ليس لحم الا ما تراه من اجل ظهورهم ان يقتلوه وليست لحم بحرام ثم قال قرأ هذه الآية
 خيب عن اكل لحوم الحمير واما فاهم من اجل ظهورهم ان يقتلوه وليست لحم بحرام ثم قال قرأ هذه الآية
 قل لا اجد فيما اوصى اتي محرما على طاعم يطعمه الا ان تكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزيرة فانه ريب
 او فسقا اهل لغو لانه به **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن عمارة عن ابي
 بن قرعة عن اسحق بن حسان عن الشميم بن واقد عن علي بن الحسن السهمي عن ابي هرون عن ابي سعيد
 الحمدي قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله بالادلاء بان ينادى ان رسول الله صلى الله عليه وآله اعطى الحرم
 الحري والضب والحمير لا هلية فالوجه في هذا انه ينادى على التقية لانه روى رجال العامة حسب ما
 يعتقدونه ويروونه عن النبي صلى الله عليه وآله انه حرم ذلك ولا فعل نحن الا على ما تقدم من الاخبار
باب تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة **الحسين بن يحيى** عن العباس بن معروف عن
 الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل ولنا حاضن عن جدى **حاضر**
 وضع من خنزيرة حتى شب واشتد غظه ثم استعمله رجل في غم له فخرج له تسلي ما تقول في نسله
 قال اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه واما ما لم تقربه فهو بمنزلة الجنين كل ولا تستعمل عنه
الحسين بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبيد الله بن احمد الخبيكي عن ابن ابي عمير عن بشير بن مسلم
 عن ابي الحسن عليه السلام في جدى يضع من خنزيرة ثم ضرب في الغنم فقال هو بمنزلة الجنين فامر
 انه ضربه فلان تأكله وما لم تقربه فكله **عن** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن اوشا عن عبد الله

باب كراهية لحوم الجلالات

بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال لا تأكل من لحم حمل فبيع من لبن خنزيرة قال الشيخ رحمه الله هذا الأغبر كلها محمولة على أنها ذارفع من الخنزيرة رضا عما قامت عليه لحمه ودمه وتشتد بذلك قوته فاما إذا كان دفعة أو دفعتين أو ما لا ينبت اللحم يشتد العظم فلا بأس بأكل لحمه بعد استبرائه بما سئذ كرهه الله وقد صرح في الحديث الأول بذلك حين سأل السائل فقال فبيع من خنزيرة حتى شب واشتد عظمه فاجابه حينئذ بما ذكرناه والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن حمل غدي لبن خنزيرة قال يذوقه وأعلقه الكسب والنوى والشعير والخنزير إن كان استغنى عن اللبن وإن لم يكن استغنى عن اللبن فيلقى على ضرع شاة سبعة أيام ثم يؤكل لحمه

باب كراهية لحوم الجلالات أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا لحوم الجلاله وإن أصابك من عرقها فاغسله محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوما والبقرة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوما والشاة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي خمسة أيام والبطاة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربط خمسة أيام والذجاجة ثلاثة أيام عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعدة عن أحمد بن الحسن الميثقي عن بابان بن عثمان عن لبسام الصيرفي عن أبي جعفر عليه السلام في الأبل الجلالة قال لا يؤكل لحمها ولا يركب أربعين ليلة عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن الجهمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من اللبن الأبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله عنه عن علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الذجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى يقيد ثلاثة أيام والبطاة الجلالة خمسة أيام والشاة الجلالة عشرة أيام والبقرة الجلالة عشرين يوما والناقة أربعين يوما

فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن أكل لحوم الذجاج من الدساكروهم لا يصيدونها عن شيء يمر على العذرة مخلا عنها وأكل كل بيضهن فقال لا بأس به قلدينا في هذا الخبر ما قدمنا من الأخبار لأنه ليس في أخبارنا تكون جلالة بل فيها أنها تمر على العذرة وإنها لا تصيد عن شيء

باب لحم النجاس

وكل ذلك لا يفيد كونها جلالة على انه لو كان في الخبر صريح بانها جلالة لمنازلتنا ان لقول قوله عليه السلام لا بأس به فيقتل ان يكون ارا بعد ان يستمرى ثلثة ايام حسب ما قدمنا ولا في نقل ان لحم الجذلات حرام على كل حال على انه قد روى ان الذي يراعى فيه الاستبراء الذي قلناه اذا لم يخلط غذاها بغير العذرة فما اذا كانت تخلط فلا بأس باكل لحمها بين ذلك **ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن علي بن حسان عن علي بن عتبة عن موسى بن اكيل عن جعفر بن محمد عن ابي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولا ثم ذبحت فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس به وذلك اذا اعتلفت العذرة ما لم يكن جلالة والجلالة التي تكون ذلك غذاؤها **محمد بن** يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن علي بن اسباط عن روى في الجملة لا بأس باكلهن اذا كن يخالطن **باب** لحم النجاس **محمد بن** احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن لحوم النجس والبائنا فقال لا بأس ولا ينافي هذا الخبر **ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن بكر بن صالح عن سليمان الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول لا أكل لحوم النجاس ولا امرأها في حديث طويل لان قوله عليه السلام لا أكله اخبار عن امتناعه من أكله وقوله لا امرأها في ان يكون ذلك ما مورأ به ولو كان كذلك لوجب أكله وليس ذلك قولا لاحد ليس في الخبر ان ذلك حرام وليس مباح فبيننا في الخبر الاول على ان تحريم لحم النجاس شيء كان يقوله ابو الخطاب لعنه الله واصحابه فيجوز ان يكون سليمان الجعفي سمع بعض اصحابه يقول ذلك ليستد اليه فراه عن ابي الحسن عليه السلام ظنا منه بصدقه وحسن اعتقاده فيه **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان رجلا من اصحاب ابي الخطاب نكح عن اكل النجس وعن اكل الحمام المسرول فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس به كوي النجس وشرب البائنا واكل لحومها واكل النجاس **المسرول** **باب** انه لا يجوز الذبح الا بالحيدين **احمد بن** محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يؤكل ما لم يذبح بالحيدين **محمد بن** يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الذكاة فقال لا يذكي الا بحديدة فمن ذلك امير المؤمنين عليه السلام **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام

فائدة لا يجوز الذبح إلا بالحديد

٢٣٨

عن النبيمة بالليطة وبالمودة فقال لا ذكاة إلا بالحديد **عنه** عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة العود والقصة والحجر قال فقال علي لا يصح إلا بالحديد **فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن زيد الشحام** قال سألت أبا عبد الله عن رجل لم يكن بحضرة سكين فيذبح بقصة فقال اذبح بالحجر والعظم والقصة والعود اذ لم تصب الحديد اذ قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس **عنه** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة والقصة والعود يذبح بهن اذ الميحدوا سكيننا قال اذ افري الادراج فلا بأس **عنه** بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديد اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديد فاذبحها بحجر **فأوجه في هذه الاخبار ان** تخصها بحال الضرورة التي لا يقدر فيها على الحديد فاما مع وجود الحديد فلا يجوز على حال الذبح **باب ذبائح الكفار** الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المعز عن ساعة عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن ذبيحة اليهودي والنصاري فقال لا تقربها **عنه** عن محمد بن سنان عن قتيبة **عنه** قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى فقال لا ذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم إلا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اننا نتكاري هؤلاء الكفار في قطع الغنم وانما هم عبدة النيران والشباه ذلك فتسقط المعارضة فيذبحونها ويبيعونها فقال ما احب ان تفعله في مالك انما الذبيحة اسم ولا يقمن على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن اسحق بن جابر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في انيتهم يعني اهل الكتاب **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة قال سألت رجلا أبا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال الغنم يرسل فيها اليهودي والنصاري فيعرض فيها لعارضة فتذبحها تأكل ذبيحته فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا تدخل عنهما مالك ولا تأكلها فانما هو الاسم ولا يؤمن عليها الا مسلم فقال له الرجل احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال كان ابي يقول انما هو يحوي الحبوب والنباتات **عنه** عن محمد بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح نصاري العرب هل يؤكل فقال كان علي عليه السلام يفي عن اكل ذبائحهم وصيدهم فقال لا يذبح لك يهودي ولا نصراني اصحبتك **عنه** عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله

في ذبح لحم الكفار

٢٣٩

قال صاحب المجلد بن خنيس وابن أبي يعفور في سفر فاكل احدها ذبيحة اليهودي والنصراني واني اكلها
 الآخر فاجتمعوا عندني عبد الله عليه السلام فاخبروه فقال يكما الذي اياه فقال انا قتل احسنت
 عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول لا يذبح اضحيتهك يهودي ولا نصراني ولا مجوسي وان كانت امرأة فلتذبح لنفسها عنه
 عن فضالة عن ابيان عن سلة ابي حفص عن ابي عبد الله عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام
 قال لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى لا يذبحها الا مسلم عنه عن القاسم بن محمد عن علي عن
 ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تاكل من ذبيحة المجوسي قال وقال لا تاكل ذبيحة
 نصاري تغلب فانهم مشركوا العرب عنه عن عمرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيدا الشحام
 قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الذي فقال لا تاكله ان سمى وان لم يسم عنه عن
 حنان بن سدير قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام انا وابي قال فقلنا له جعلنا فداك
 ان لنا خلطا من النصاري وانا ناتيهم فيذبحون لنا الدجاج والفرخ ولجدي اناكلها قال فقال
 لا تاكلوها ولا تقربوها فانهم يقولون على ذبايحهم ما لا احب لك اكلها قال فلما قدمنا الكوفة
 دعانا بعضهم فايينا ان نذهب فقال ما بالكم كنتم تاتوننا ثم تركتموه اليوم قال قلنا ان عالمنا
 فما نازعكم يقولون في ذبايحكم شيئا لا يحب لنا اكلها فقال من ذبايح العالم اذا والله اعلم من خلق الله
 صدق والله انا نقول باسم المسيح عنه عن فضالة بن ايوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
 ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن نصاري العرب اناكل ذبايحهم فقال كان على علي عليه السلام
 يقضي عن ذبايحهم وعن صيدهم وعن مناكحتهم عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن
 ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا تاكلوا ذبيحة نصاري العرب فانهم يسيرون
 اهل الكتاب عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله قال قلت
 لا يبيع الله عليه السلام انا تكون في الجبل فتدبعت الرعاة الى الغنم فرما عطيت الشاة فاصابها
 شيء فدبحوها فناكلها فقال انما هي الذبيحة فلا يؤمن عليها الا المسلم عنه عن النضر بن سويد
 عن شعيب بن عفرقوني قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ومعتا ابو بصير فانا من اهل الجبل
 يسئلونه عن ذبايح اهل الكتاب فقال لهم ابو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله تعالى في
 كتابه فقالوا له نحب ان نتخبرنا فقال لا تاكلوها عنه عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن الحسن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال له رجل اصلحك الله ان لنا جارا قصا ابا وهو يبيح يهوديته

فخذ بائع اهل الكتاب بكم

فيذبح له حتى يشتري منه اليهود فقال لا تأكل ذبيحته ولا تشتر منه الصغار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا يذبح لشرككم الا اهل بيتكم ولا تصد قوايش من لشرككم الا على المسلمين وتصد قواما سواء غير الزكاة على اهل الذمة **عنه** عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن ابي المغيرة حميد بن المشق عن العبد الصالح عليه السلام انه يسأله عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا يقر بها **الكهملين** بن سعيد عن القاسم بن محمد عن محمد بن يحيى الخثعمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اتاني رجلان اخضا من اهل الجبل فسألتني احدهما عن الذبيحة فقلت لا تأكل قال محمد فسألتني انا عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا تأكل منه **قاصدا** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن عمران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب اليهودي والنصراني لا تأكل ذبيحته حتى تشبعه يذكر اسم الله قلت المجوسي فقال نعم اذا سمعته يذكر اسم الله اما سمعت قول الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن فضالة بن ابوبعير عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كل ذبيحة المشرك اذا ذكر اسم الله عليه وانت تتبع ولا تأكل ذبيحة نصارى العرب **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن جميل ومحمد بن عمران انهما سئلا ابا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس فقال كل فقال بعضهم انهم لا يسمون فقال فان حصرتموهم فلم يسموا فلا تأكلوا وقال اذا غاب فكل **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اهل الكتاب ونسألتهم فقال لا بأس به **عنه** عن القاسم بن محمد عن جميل بن صباح عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لا يبيع الله عليه السلام ما تقول في ذبائح النصارى فقال لا بأس بها قلت فانهم يذبحون كونه عليها المسيح فقال انما ارادوا بالمسيح الله **عنه** عن الحسن بن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهودي فقال حلال قلت فان سعى المسيح قال وان سعى فانه انما اراد به الله **عنه** عن فضالة عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن الورع بن زيد قال قلت لابي جعفر عليه السلام حدثني حديثا وامله علي حتى اكتبه فقال ابن حنبل فيكم يا اهل الكوفة قال قلت حتى لا يروى على احد ما تقول في مجوس يقول قال يسم الله ثم يذبح قال قلت مسلم ذبح وكبرا قال لا تأكل ان الله تعالى يقول فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن حماد بن عيسى عن حمزة عن ابي عبد الله وذرارة عن ابي جعفر عليه السلام انهما قالان في ذبائح اهل الكتاب

باب ذبايح من نصب العداوة لآل محمد

فاذا شهدتموه قد ستموا اسم الله فكلوا ذبايحهم وان لم تشهدتم فلا تأكل وان اتاكم رجل مسلم
فاخبرواكم انهم يسموا فكل عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن حمزة قال سئل
ابو عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى والجوس فقال سمعتهم يسمون او يشهدون
من رأهم يسمون فكل وان لم يسموهم ولم يشهد عندك من رأهم فلا تأكل ذبايحهم الصغار
عن احمد بن محمد عن البرقي عن احمد بن محمد بن يونس بن عمار قال قلت لابي الحسن عليه السلام اهذهي
الى قرابة لي نصراني دجاجة فراقدها وعلها وعل لي قال لو ذبحة فأكله قال لا بأس به احمد بن محمد
بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي اسمعيل بن عيسى قال سألت النضر عن ذبايح اليهود والنصارى
وطعامهم قال نعم فأقول ما في هذا الاخبار انما لا تغار من الاخبار الاولة لان الاولة أكثر وايضا
فمن روى هذا الاخبار من روى ما ذكرناه او لا من الخطم منهم احملي ابو بصير ومحمد بن مسلم ^{سئل}
بعد ذلك من هذا كله لا حقت وجهاين احدهما ان نخلوها حال الضرورة دون حال الاختيار
لان عند الضرورة نخل الميتة كيف ذبيحة من خالف الاسلام ^{الذي يدل} على ذلك ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي حمزة القمي عن ذكره ^{ابن ادم} قال قال لي ابا الحسن عليه السلام
اني انما اكل عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في وقت الضرورة اليه قالوجه
الثاني ان يكون هذا الاخبار وردت وحده التقية لان جميع من خالفنا يرى اباحة ذلك ^{الذي يدل}
على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن احمد بن بشر عن ابي عبيدة الحسن بن ايوب
عن داود بن كثير الرقي عن بشير بن ابي غيلان الشيباني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح
اليهود والنصارى والنصاب قال فلو شدة وقال كلها الى يوم **باب ذبايح من نصب**
العداوة لآل محمد عليهم السلام الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن زرعة عن ابي بصير
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ذبيحة الناصب لا تاكل عنه عن حماد بن عيسى عن
الحسين بن المختار عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام انه لم يقل ذبايح الحرورية ^{عمل} بن احمد بن
يحيى عن احمد بن حمزة عن محمد بن علي عن موسى بن يعقوب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل يشترى اللحم من السوق وعنده من يذبح ويبيع من اخوانه فتقبل الشراء
من النصاب فقال اي شيء نسألون ان تقول ما ياكل الا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير قلت سبحان الله
مثل الميتة والدم ولحم الخنزير فقال نعم واعظم عند الله من ذلك ثم قال ان هذا في قلبه على المؤمنين
مرض ^{احمل} بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن ابي ربيعة عن حماد بن عمار

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

قال سمعته يقول لا تأكل ذبيحة الناصب إلا أن تستمعه يستحق **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن الحسين عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصام وصلح لكره حلال إذا ذكر اسم الله عليه فلا دين في الاخبار ولا دولة لشئيين احدهما من نصب الحروب والعداوة لآل محمد عليهم السلام لا يكون دان بكلمة الاسلام بل يكون دان بكلمة الكفر وهو خارج عما تضمنه الخبر والوجه الثاني ان يكون محمداً على حال التقية **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن غير واحد عن أبي المعز والحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة المرجي والمجودي فقال كل وقراستقر حتى يكون يوماً ما ويكن ان يكون الخبر مختصاً بحال الضرور معسب ما تقدمنا الخبر الذي قدمناه في الباب الاول عن ذكرها بن آدم من قوله اني انما اخبر عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في حال الضرورة **باب** ما يجوز الانتفاع به من الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزراعة و محمد بن مسلم اللين واللها والبيضة والشعر الصوف والقرن والناص والحاقر وكل شئ يفصل من الدابة والشاة في ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاغسله وصل فيه **الحسن** بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانفة فيخرج من الجدي الميت قال لا بأس به قلت اللين يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به قلت و الصوف والشعر وعظام الغنم والمجلد والبيض فيخرج من الدابة فقال كل هذا لا بأس به **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن وهب عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال على عليه السلام ذلك الحرام محضاً فهذه رواية شاذة ورواها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بينا فيما مضى ويحتمل مع تسليم الخبر ان تحمل على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة **باب** التحريم جلود الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن المختار بن محمد بن المختار و محمد بن الحسن عن أبي الحسن عليه السلام قال كتبت اليك اسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكي فكتب لا ينتفع من الميتة باهاب و لا عصب وكل مما كان للسفاح من الصوف ان جزا الوبر والانتفة والقرن ولا تنقل الى غيرها **والشعر** انشأ الله **الحسين** بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن اكل الجوز و تقليد السيف وفيه الكيفيات والعزى فقال لا بأس به ما لم تعلم انه ميتة **فاما** ما رواه الحسين

كتاب الاطعمة والاشربة

٢٢٣

بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ فيصيب فيه اللبن والماء فاشرب منه فاعتضأ قال نعم وقال يدبغ ويتنفع به ولا يصلى فيه قال حسين وسأله ابي عن الانثحة يكون في بطن العناق والجدى فهو ميت فقال لا بأس به **عنه** عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكهفت فرخص فيه وقال ان لم عيسه فهو افضل فالوجه في هذين الخبرين ان شحلهما على ضرب من التقية لان جلد الميت لا يطعم عندنا بالدباغ على ما بينا في كتاب الصلوة

كتاب الاطعمة والاشربة

باب اكل الربيثا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن عمر بن حفصة قال حملت الربيثا في صورة حتى دخلت بها على ابي عبد الله عليه السلام فسألتها عنها فقال كلها وقال لها قشري **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت اليه اختلاف الناس في الربيثا فأتى فيها فكتب لا بأس بها **عنه** عن بكر بن محمد وعمر بن ابي عمير جميعا عن الفضل بن يونس قال تغذى ابو عبد الله عليه السلام عندي بمشي ومعه محمد بن زيد فأتيا بسكرجات وفيه الربيثا فقال له محمد بن زيد هان الربيثا فاخذ لقمة فغمسها فيه ثم اكلها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الربيثا فقال لا تأكلها فانها لا تغرفها في السمك يا عمار فالوجه في هذا الخبر ان فحل على ضرب من الكراهية دون الخطر بدلالة الاخبار الاولية ولا يخفى اني اصرحنا هذا على هذه في كتابنا الكبير **باب اكل الثوم والبصل الحساين** بن سعيد عن فضالة عن داود بن خرقد عن ابي عبد الله عليه السلام فقال انما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله لربيح له وقال من اكل هذه البقلة انخبثتة فلا يقرب مسجدنا فاما من اكله ولم يأت المسجد فلا بأس **عنه** عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الثوم والبصل والكرات فقال لا بأس باكله تيا وفي القدر ولا بأس بان يتناولى بالثوم ولكن اذا كان ذلك فلا يخرج الى المسجد **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال حدثني من احدثني من اصحابنا فسألت احدهما عليهما السلام عن الثوم فقال اعد كل صلوة صليتها ما دمت تأكله فالوجه في هذا الخبر ان فحل على ضرب من التغليب في كراهته دون الخطر الذي يكون من اكله لان مقتضى استحقاق الدم والعقاب بدلالة الاخبار الاولية ولا جماع الواقع

باب كراهية شرب الماء قائماً

٢٢٢

عَلَّمَ كُلَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُوْجِبُ أَعْدَاةُ الصَّلَاةِ **بَابُ** كَرَاهِيَةِ شَرْبِ الْمَاءِ قَائِماً **الْحَسَنِ**
 بِنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَشْرَبُ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ قَالُوا وَهَذَا خَيْرٌ مِنْ الْكَرَاهِيَةِ
 دُونَ الْحَضَرِ **بَابُ** عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي نِيَّازٍ
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا تَشْرَبُ قَائِماً **بَابُ** الْحَرَمُ يَصِيرُ خَلَاً بِمَا يَطْرُقُ فِيهِ **عَمَلُ**
 بِنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ جَمِيلٍ عَنْ دَرَّاجٍ عَنْ ابْنِ يَكْرِيرَ عَنْ زُرَّادَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْحَرَمِ الْعَتِيقَةِ يَجْعَلُ خَلَاً قَالَ لَا بَأْسَ **الْحَسَنِ** بِنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ
 بِنِ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ يَكْرِيرَ عَنْ عَبْدِ بْنِ زَعْلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الْحَرَمَ فَيَجْعَلُهَا
 خَلَاً قَالَ لَا بَأْسَ **عَنْهُ** عَنْ مَرْثُومَانَ عَنْ ابْنِ يَكْرِيرَ عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّادَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ
 فِي الرَّجُلِ يَبَاعُ عَصِيرًا فَحَبَسَهُ السُّلْطَانُ حَتَّى صَارَ خَمْرًا فَجَعَلَهُ صَاحِبَهُ خَلَاً فَقَالَ إِذَا تَمَحَّوْا عَنْ لِسَانِ الْحَرَمِ
 فَلَا بَأْسَ بِهِ **عَنْهُ** عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ جَمِيلٍ قَالَ قُلْتُ لَا يَجْعَلُهَا خَلَاً عَلَيْهِ السَّلَامُ تَكُونُ
 لِي عَلَى الرَّجُلِ الدَّرَاهِمُ فَيُعْطِيَنِي بِهَا خَمْرًا فَقَالَ خَذْ مَا تَمَاضِي فَتَمَاضِي هَذَا قَالَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجْعَلْهَا خَلَاً **عَمَلُ**
 بِنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلْتُ
 فِدَاكَ الْعَصِيرَ يَصِيرُ خَمْرًا فَيَصِيبُ عَلَيْهِ الْخَمْلُ وَشَيْءٌ يَخْبِرُ عَنْهُ يَصِيرُ خَلَاً قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ **فَأَمَّا** مَا رَوَاهُ
 الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ حُسَيْنٍ الْأَحْمَسِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَابْنِ بَصِيرٍ وَعَلَى عَنْ ابْنِ بَصِيرٍ
 عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعْتُ عَنْ الْحَرَمِ يَجْعَلُ فِيهَا الْخَمْلَ فَقَالَ لَا أَلَا مَا جَاءَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ قَدْ دِينَا فِي
 الْأَخْبَارِ الْأَوَّلَةِ لِأَنَّ الْوَجْهَ فِيهِ أَنْ تَخْلُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكَرَاهِيَةِ لِأَنَّ الْخَمْلَ لَا يَتْرُكُ ذَلِكَ حَتَّى يَصِيرَ
 خَلَاً مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ **فَأَمَّا** مَا رَوَاهُ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ يَكْرِيرَ عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّادَةَ
 قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الْحَرَمَ فَيَجْعَلُهَا خَلَاً قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَمَحَّوْا فِيهَا
 مَا يَقْلِبُهَا قَالُوا وَجْهٌ فِيهِ أَيْضًا مَا قُلْنَا فِي الْخَمْرِ الْأَوَّلِ **سَوَاءٌ** **فَأَمَّا** مَا رَوَاهُ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَكْرِيرَ عَنْ ابْنِ بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْحَرَمِ يَصْنَعُ فِيهِ الشَّيْءَ حَتَّى
 يَحْضُ فَقَالَ إِذَا كَانَ الَّذِي يَصْنَعُ فِيهَا تَهْوُوُ الْغَالِبُ عَلَى مَا صَنَعَ فَلَا بَأْسَ بِهِ **فَأَمَّا** مَا رَوَاهُ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ
 بِأَلْجَاعٍ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنْ مَا يَنْقَعُ فِيهِ الْخَمْرُ أَنْهُ يَنْقُسُ وَإِذَا يَنْقُسُ فَلَا يَجُوزُ اسْتِمَالُهُ وَإِنْ كَانَ غَالِبًا عَلَيْهِ
 وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ
 عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَدَمَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قِطْرَةِ نَبِيذٍ مَسْكُورَةٍ قَطُرَتْ فِي قَدَرٍ فِيهِ لَمْ يَمُوتْ

عَنْ

باب تخمير شرب الفقاع ٢٢٥

كثير قال يحرق المرقا ويطعمه اهل لزمة او الكلاب والحمم يغسله وكله قلت فان قطريه للدم
 قل لا دم تاكله لنا انشاء الله **باب تخمير شرب الفقاع** **احمد بن محمد بن احمد بن الحسن**
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الفقاع فقال هو **خمير** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال كل مسكر حرام والفقاع حرام **احمد بن محمد بن بكر بن صالح** عن
 ذكره بن يحيى قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع واصفاه فقال لا تشربه
 فاعدت عليه ذلك اصفاه له كيف يمنع فقال لا تشربه ولا تراجني فيه **الكهيد بن سعيد**
 عن محمد بن اسماعيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه كراهة شديدة **عبد**
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن علي بن اسماعيل عن سليمان بن جعفر قال قلت لابي الحسن
 عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع فقال هو **خمير** بن يعقوب بن اسلم بن قلاشويه املأه يا سليمان لو كان
 احكم لي والدار لي لجلدت شاربه وطقنت بايعة **احمد بن محمد بن محمد بن عيسى** عن الوشاء قال
 كتبت اليه يعني الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع فكتب حرام وهو **خمير** من شربه كان بمنزلة شارب
 الخمر قال وقال لي ابو الحسن عليه السلام لو ان الدار داني لطقنت بايعة ولجلدت شاربه وقال ابو الحسن
 الاخير عليه السلام حد واحد شارب الخمر قال عليه السلام هي خيرة استصغرها الناس **محمد بن**
 يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم وابن فضال قال
 سألنا ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال هو **خمير** بن يعقوب وفيه حد شارب الخمر **احمد بن محمد بن**
 محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع فقال هو **خمير** بن يعقوب **عنه** عن محمد
 سنان عن الحسين القلانسي قال كتبت الى ابي الحسن الماضي عليه السلام اسأله عن الفقاع فقال لا تشربه
 فانه من **الخمر** **محمد بن احمد بن يحيى** عن احمد بن الحسن عن ابي سعيد عن ابي جميل البصري قال كنت مع
 يوسف بن عبد الرحمن ببغداد وانا امشي معه في السوق ففلق صاحب الفقاع فقاعه فاصاب يوسف
 فرايته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقلت له لا تقبل فقال ليس يريد ان اصل حق ارجع الى البيت
 واغسل هذا الخمر من ثوبي قال فقلت له هذا ارياء وشق رويته فقال اخبرني هشام بن الحكم ان سأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه **خمير** بن يعقوب واذا اصاب ثوبك فاغسله
فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن مزمل قال كان رجل من آل الحسن
 عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن احمد بن يحيى قال ابو احمد عن ابن ابي عمير ولا يعمل فقاع **يعقوب**

كتاب الوقوف والصدقات

٢٢٦

قال الشيخ رحمه الله يكشف عما ذكره ابن أبي عمير ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمن بن عيسى قال كتب عبد الله بن محمد الرازي الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اني رايت ان تفسير الفقاع فانه قد اشتبه علينا مكروه هو بعد غليانه لم قبله فكتب اليه لا تقرب الفقاع الا ما لم يضرا نية او كان جديدا فاما الكتاب اليه اني كتبت اسأل عن الفقاع ما لم يغفل فانا في ان اشربه ما كان في انا جديدا وغير ضار ولم اعرف حد الضرر والجديد وسأل ان يفسره لك له وهل يجوز شرب ما يعمل في الخضار والزجاج والخشب ونحوه في الاواني فكتب يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قدر ثلاث عملات ثم لا تعد منه بعد ثلاث عملات الا في انا جديدا والخشب مثله لك عنه عن احمد بن محمد عن الحسن بن الحسين اشبهه عن ابيه علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال سئل عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق ويبيع ولا ادري كيف عمل ولا متى عمل ايجل ان اشربه قال لا

كتاب الوقوف والصدقات

محمد بن جعفر الزنار

باب انه لا يجوز بيع الوقف محمد بن يعقوب عن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى عن ابي علي بن راشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك انما اشتريت ارضا الى جنب ضيعتي فلما وفرت المال خبرت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل اخله في مالك ادفعها الى من اوقفت عليه قلت لا اعرف لها ادبا قال تصدق بغلتها الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيه عن محمد بن ابي صالح قال امل ابو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق فلان بن فلان وهو حي سوى بداره التي في بني فلان بجدودها صدقة لا تنافع ولا تذهب حتى يرثها ولدت السموات والارض وانه قد اسكن صدقته هذه فادنا وعقبه فاذا انقرضوا فلي على ذي الحاجة من المسلمين محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعدة عن احمد بن عبدوس عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام مثله الحسين بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الاسود بن ابي الاسود الدؤلي عن يعقوب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال تصدق امير المؤمنين عليه السلام بداره في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن ابي طالب وهو حي سوى تصدق بداره التي في بني زريق صدقة لا تنافع ولا تذهب حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارض واسكن هذه الصدقة فلانا ما عاش وعاش عقبه فاذا انقرضوا فلي لذوي الحاجة من المسلمين فاما ما رواه محمد بن محمد وسهل بن زياد عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام

باب من وقف متفاهم يذكر الموقوف عليه

٢٢٤

ان فلانا ابتاع ضيعة فاقفها وجعل لك من الوقف الخمس سئل عن ذلك في بيع حصتك من الميراث
او تقويمها على نفسه بما اشتراها او يدعيها موقفه فكتب عليه السلام في العلم فلانا ان امره ببيع حتى
من الضيقة ولا يصح ان يبيع ذلك الى وان ذلك رأى انشاء الله او تقويمها على نفسه ان كان ذلك
او فقل له وكتبت اليه ان الرجل كتب ان يبيع من وقف بقية هذه الضيعة وعليه ما اختلافاً
والله ليس يأمن ان يتقاع ذلك بينهم بعد فان كان يرى ان يبيع هذا الوقف وتدخل الى كل انت
منهم ما كان وقف له من ذلك امرته فكتب بخطه الى واعلمه ان رأى ان كان قد علم الاختلاف
ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف امثل فانه ربما جاء في اختلاف تلك الامطل والنقوس
فالوجه في هذا الخبر ان يبيع ذلك اذا كان بالشهر الذي تضمنه الخبر من ان كونه
وقفاً يؤدي الى ضرورة وقوع الاختلاف وهرج ومرج وخراب الوقف فيحدثان يجوز بيعه واعطى
كل ذي حق حقه على ان الذي يجوز بيعه انما يجوز لا لباب الوقف لا بغيره والخبر الاول الذي
ذكرناه في صدر الباب الظاهر منه انه كان باعه غير الموقوف عليه فذكر لك لم يجز بيعه على
كل حال الذي يؤكد ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن جعفر
بن حنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوقف ثلثه على قرابة من ابيه وقرابة من
امه فلو ورثة ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكن لهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا كلهم
وكان البيع خيراً لهم يا عطاء **باب** من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه **علي بن مهزيار**
قال قلت له روى بعض والديك عن ابيك عليه السلام ان كل وقف الى وقت معلوم فهو وقف
على الورثة وكل وقف الى غير وقت جهل مجهول فهو باطل على الورثة فقلت اعلم بقولك انك
فكتب عليه السلام هو عندي قال الشيخ رحمه الله الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن صحيحاً **علي**
ما تضمنه الاخبار الاولى في الباب الاول المتضمنة لشرط كتاب الوقف ومتى لم يكن مؤبداً
لا يصح على حال والمعنى في هذا الخبر ان يكون قول كل وقف الى وقت معلوم فهو واجب معناه
انه اذا كان الموقوف عليه مذكوراً لانه اذا لم يذكر في الوقف موقوفاً عليه بطل الوقف و
لم يرد بالوقف الاجل وكان هذا اتعافاً بينهم الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن الصفار
قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله عن الوقف الذي يصلح كيف هو فقد روى ان الوقف اذا كان
غير موقت فهو باطل ومردود على الورثة واذا كان موقفاً فهو صحيح فمضى قال قوم ان الوقف هو
الذي يترك فيه انه وقف على فلان وعقبه فاذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين الى ان يرث الله

باب من تصدق على ولد الصغار

٢٣٨

عز وجل لا أرض ومن عليها قال وقتل الأخرون فذا صفت اذا ذكر انه لغلات وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخر الفقراء والمساكين الى ان يروى الله لا أرض ومن عليها الذي هو غير وقت ان يقول هذا ولم يذكر احد فاما الذي يجمع من ذلك وما الذي يبطل وقوعه على السلام الوقوف بحسب ما يوقفه الناس

باب من تصدق على ولد الصغار ثم اراد ان يدخل معهم غير قسم **فصل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبذره يجعل معهم غيرهم من ولده قال لا بأس **فاما** ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن ابي غفيلة قال تصدق ابو علي بدار وقبضتها ثم ولد بعد ذلك اولاداً فادان يأخذها متى فیتصدق بها عليهم فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك واخبرته بالقصة فقال لا تعطها اياه قلت فانه اذا يغاصم قال فخاصمه ولا ترفع صوتك عليه فالوجه في هذا الخبر انه ما لم يحجز له نقضها من حيث كانت مقبوضة ولا اول لم يكن كذلك فجاز له ان يغير ذلك ولم يستع له تغيير هذه وليس لاحد ان يقول ليس يروى محمد بن مسلم ان قبض الوالد قبض الصغار لا تمتلئ عليهم ولا يجوز له نقضه فاقولكم في الجمع بين هذه الاخبار **روى** ذلك احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الرجل يتصدق على ولده قد ادركوا اذا لم يقضوا حق ميوت فهو ميراث وان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان ولده هو الذي يلي امره وقال لا يرجع في الصدقة اذا ابتغى وجه الله تعالى قال الهبة والخلعة يرجع فيها ان شاء جازت اولم يحجز الا الذي رجم فانه لا يرجع فيه قيل لما الذي تضمن هذا الخبر ان الصدقة على الاولاد الصغار جائز وليس فيه انه لا يجوز تغييرها ونحن وان جوزنا تغيير هذه الصدقة فلا يجوز نقضها بحالة ونقلها الى غيرهم فلما ليسوع ان يدخل فيها معهم غيرهم وعلى هذا الوجه لا يتناقض الاخبار الذي يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن ابيه قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبذره بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال لا بأس **فاما** عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين عن ابيه علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبذره بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده وبينه له ان يدخل معهم من ولده غيرهم بعد ان اباهم بصدقة فقال ليس ذلك الا ان يشترط انه من ولده هو مثل من تصدق

عليه فذلك له **والذي يدل ايضا على ان الاولاد اذا كانوا صغارا لم يكن لهم الرجوع فيه اصلا**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل تصدق على ولد له قد ادركوا فقال اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو
 ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان الولد هو الذي يلي امره وقال
 لا يرجع في الصدقة اذا تصدق بها ابتغاء وجه الله **فصل** بن علي بن محبوب عن علي بن السندي
 عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد له بعد
 وهم صغارا لان يرجع فيها قال لا الصدقة لله **احمل** بن محمد عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدل ولدان يحدث في ذلك شيئا فقال
 ان كان وقفها لولده وتغير ثم جعل لها فيما لم يكن له ان يرجع وان كانوا صغارا وقد شرط
 ولايتها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا اكبارا ولم يسلها اليهم لم يجز
 حتى يجوزوها فلان يرجع فيها لانهم لا يجوزونها وقد بلغوا **باب** من تصدق بمسكن
 على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا **ابان** عن ابي الجارود قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يشتر
 الرجل ما تصدق به وان تصدق بمسكن على ذي قرابته فان شاء يسكن معهم وان تصدق
 بخادم على ذي قرابته خدمته ان شاء **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان
 عن عبد الله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا تصدق
 بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسين اخرج منها قلدينا في الخبر الاول لان الوجه في امره بالخروج
 من الدار انما الادب به صحة الوقف لانا بينا ان من صحته تسليم الوقف الى من وقف عليه لم يكن الغرض
 بذلك انه محرم عليه محذور ولا ينافي ذلك ما رواه علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد الكاتب عن
 عن ابن ابي عمير عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صدقة مالم يقبض
 ولم يقسم قال يجوز لان الوجه في هذا الخبر انه يجوز صدقة مالم يقبض ونحن لم نقل ان ذلك
 غير جائز وانما قلنا انه لا يلزم الوفاء به ويكون صاحبه مخيرا في ذلك **باب** السكنى والعهر
الحسن بن محمد بن سماعه عن غير واحد عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن حماد قال
 سألت عن السكنى والعهر فقال لا بأس فيه عند شرطه فمات كان شرط حيا ته سكن حيا ته و
 ان كان فهو لعقبه كما شرط حتى يقبضوا ثم يرد الى صاحبه لانا **احمل** بن محمد عن محمد بن اسعيل
 عن محمد بن القضييل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن السكنى والعهر فقال

من
ليسكن

لعقبه

باب السكنى والعري ٢٥٠

ان كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط وان كان جعلها له ولعقبه حتى يفي عقبه فليس لهم ان يبيعوا ولا يورثوا ثم ترجع الدار الى صاحبها الاول **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال يخرجها وليس ما يبيعها ولا يورثها قلت فرجل اسكن داره حياته قال يجوز ذلك قلت فرجل اسكن داره ولم يورث قال جائز ويخرجها اذا شاء **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حسين بن نعيم عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألت عن رجل جعل دارا سكنى لرجل ايام حياته او جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط قال نعم قلت فان احتاج يبيعها قال نعم قلت فينقض بيعه الدار والسكنى قال لا ينقض بالبيع السكنى كن لك سمعت ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقض السكنى على ما شرط وكذلك الاجارة فان رد على المستأجر ماله وجميع ما نزمه من النفقة والعمارة فيما استأجره قال على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك فلا بأس فاصا ما رواه الحسن بن محبوب عن خالد بن زافع الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل لرجل سكنى داره حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل لرجل السكنى اريت ان اراد الورثة ان يخرجوه من الدار لهم ذلك قال فقال ايت ان يقوم الدار بقية عادلة ثم ينظر الى ثلث الميث فان كان في ثلثه ما يحيط بغير الدار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بثمن الدار فله من ان يخرجوه قيل لم اريت ان مات الرجل الذي جعل لرجل السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى للورثة الذي جعل للسكنى قال لا فانهم من صدر هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوى وقد غلط في التاويل وهم لان الاحكام التي ذكرها بعد ذلك انما يصح اذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من اسكنه فحينئذ يقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ولو كان الامر على ما ذكره الراوى المتأول للمحدث من انه كان جعله مدة حياة صاحب الدار فكان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج معه الى تقويمه واعتباره بالثلث وقد بينا ما يدل على ذلك فانما ما رواه الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين قضى في العري انها جائزة لمن اعمرها فمن اعمر شيئا ما دام حيا فانه لورثته اذا توفي فلا ينافي ما قدمناه لان قوله فانه لورثته اذا توفي يعني الذي جعل العري دون الذي جعل له ذلك ولولاد الذي جعل له العري لما قال انه لورثته

باب من وهب لولد الصغار

٢٥١

لأنه اذا ماتت عادت العمري الى صاحبها ان كان حيا والى ولثته ان كان ميتا اللهم الا ان يجعل لولد ولده ولعقبه ما بقى منها احد على ما يثناه ويجتعل ان يكون المراد بذلك اذا جعل العمري لغيره من حياته هو فاذا مات الساكن فهو لورثته الى ان يموت هو ايضا ثم يعود ميراثا على ما قدمنا القول به

باب من وهب لولد الصغار على بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل وهب لابنه شيئا هل يصلح ان يرجع فيه قال نعم لان يكون صغيرا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولد وهو صغير باجارة ثم تعبه الاجارية وهم صغار في عياله اتري ان يعيدها او يقومها قيمة عدل فيشهد بثمنها عليا يدع ذلك كله فلا يرض لشيء منه قال يقومها قيمة عدل ويجنسب بثمنها لهم على نفسه وعيتمها **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته هل لاحد ان يرجع في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة فيرجع فيها جازها ولم يجزها فان كانت لذي قرابة **احمل** بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولد فذكر له الرجل المال الذي له عليه فقال له ليس عليك منه شيء في الدنيا والاخرة يطيب ذلك له وقد كان وهبه لولد له قال نعم يكون وهبه له ثم تنعه فجعله لهذا الوجه في هذين الخبرين ان تخلها على نه اذا كان الولد كما راجاله الرجوع في الهبة وانما منعنا في الرجوع فيما يهب الصغار منهم **وما** رواه احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد عن المعلى بن خنيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل لاحد ان يرجع في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة فيرجع فيها جازها ولم يجزها وان كانت لذي قرابته قال وجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين الاولين **سواء** **باب الهبة** المعوضة **عجل** بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة لا يكون ابدا هبة حتى يقبضها والصدقة جائزة عليه عنه عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام قال بانك بالجار في الهبة مادامت في يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها **على** بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن حصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة والنحلة ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال هو ميراث فان كانت لصبي في حجره وليشهد عليه فهو جائز

بالإضافة في حال المرض لبعض الوثقة بدين

٢٥٢

عن رجل اقر لوارث له وهو مريض بدين عليه قال يجوز عليه اذا اقرب به دون الثلث ابن محبوب
عن أبي ولاد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض اقر عند الموت لوارث بدين له عليه قال
يجوز ذلك قلت فان اوصى لوارث بشئ قال جائز **احمد بن محمد بن علي بن النعمان** عن ابن مسكان
عن العلاء بن السائب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلا ما لا يقل
الموت قالت له ان المال الذي دفعته اليك لفلانة وماتت المرأة فاني اولياؤها الرجل فقال لو ان
كان لصاحبتنا مال لانزاه الا عندك فاحلف لنا ما قبلك شئ فغصحت لم فقال لم ان كانت المرأة
مامونة عندك فاحلف لم وان كانت متهمه فلا تحلف وتضع الامر على ما كان فانما لها من مالها
ثلثه **قاصدا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني
عن جعفر عن ابيه عن علي بن محمد السلام انه كان يروى النخلة في الوصية وما اقر عند موته ببلد ثبت
ولا بينة رده قال وجه في هذا الخبر ان نخلة على انه اذا كان المقر متما على الوثقة لم يقبل القرارة ^{بينية}
فان لم يقم بينة كان ما اقرب ما ضيما من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي منصور
بن حازم واسماعيل بن جابر المقدم ذكرهما فاما اذا كان مرضيا فما اقرب به يكون من اصل المال مثل
سائر الدين **والذي يكشف عما ذكرناه** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت
الى العسكري عليه السلام امرأة اوصت الى رجل واقرت له بدين ثمانية الف درهم وكن ذلك
ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس كل ما لها اقرت به للوصي اليه
واشهدت على وصيتها واوصت ان يخرج عنها من هذه التركة حجتان ويعطى مولاة لها اربعائة درهم
وماتت المرأة وترك زوجها فلهم وكيف الخروج من هذا واشتبه الامر علينا وذكر كاتب ان المرأة
استشارته فسألته ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصي فقال لا يصح تركتك الا باقرارك له بدين
ديهما حقة الشهود وتأمينه بعد ما ان ينفذ ما نصيبه به فكتب له بالوصية على هذا واقرت
لوصي بهذا الدين فرأيك ادام الله عزك في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا او تعرفنا بذلك
لتعمل به انشاء الله فكتب بخطه ان كان الدين صحيحا معروفا مفقوما فيخرج الدين من رأس المال
انشاء الله وان لم يكن الدين حقا انفذ لها ما اوصت به من ثلثها كفي ولم يكف **قاصدا** ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن هرون بن مسلم عن ابن سعدان عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن
ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقر له بدين يعني اذا اقر المريض لاحد
من الوثقة بدين لم يفسخ ذلك قال وجه في هذا الخبر ان نخلة على التقية لانه يتضمن لا وصية لوارث

باب اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت

٢٥٥

ولا اقرار بدين وقد بينا ان اقرار الورثة يحكم فتبين فما بعد ان له ان يوصى او يرثه ان عرض ما يحتاج الى ذكره قد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير فمن اداد الوقوف عليه وقف من هناك ويقتل ان يكون المراد بالتجبرانه لا اقرار بالدين فيما زاد على الثلث اذ كان مقملا لا ناقدا بينا ان ذلك لا يجوز اذ لم يكن المقترها مونا مرضيا ويكون ذلك ماضيا في الثلث الى ما دونه **باب اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت** جميل بن اسحق بن يحيى عن ابي عبد الله عن السندی بن محمد عن ابي الجعفر بن وهب بن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين على عليهما السلام في رجل مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين على ابيه ان يلزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك في ماله كله فان اقر اثنان من الورثة وكانا عدلين اجيز ذلك على الورثة وان لم يكونا عدلين التزم في حصتهما بقدر ما ورثا وكذلك ان اقر بعض الورثة باخ واخت فانما يلزمه في حصته وقال على عليهما السلام من اقر اخيه فهو شريك في المال ولا يثبت لنسبه فان اقر اثنان فكذلك الا ان يكونا عدلين فيلحق بنسبه ويضرب في الميراث معهم **الفصل** بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن الشعبي عن الحكم بن عتيبة قال كنا بباب ابي جعفر عليه السلام فجأت امرأة فقالت ايكم ابو جعفر فقيل لها ما تريدين فقالت اسأله عن مسألة فقالوا لها هذا فقيه عال عراقي فسألته فقالت ان زوجي مات وترك الف درهم ولى عليه من خمسمائة درهم فاخذت ميراثي واخذت مهرى ما بقى ثم جله رجل فادعى عليا الف درهم فشهدت له بذلك على زوجي فقال للحكم فبينما نحن نحسب ما يصيبها اذ خرج ابو جعفر عليه السلام فاخبرناه بما قالته المرأة وسألت عنه فقال له ابو جعفر عليه السلام اقرت بثلث ما في يدها ولا ميراث لها قال الحكم فوالله ما رأيت احدا قم من ابي جعفر عليه السلام **فأقر** ما رآه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة **حسن** بن علقم عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين قال يلزمه ذلك في حصته فلا ينافي الخبرين الاولين لان قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمول على انه يلزمه بمقدار ما يصيبه لانه يلزمه جميع الدين بدلالة الخبرين الاولين المفصلين وهذا الخبر يحمل وينبغي ان يحمل على المفصل لما بيناه في غير موضع **باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما وعليه من الدين** احمد بن محمد بن ابن ابي نصر بن اسناد عن رجل يموت وترك عيالا وعليه دين ايتفق عليهم من ماله قال ان استيقن ان الذي عليه محبط **يحيط** بجميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فنيفق عليهم من وسط المال **حميد بن زياد**

باب من مات وخلف متاع رجل

٢٥٤

عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم ومحمد بن زياد جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
 أبي الحسن عليه السلام مثله ألا أنه قال أن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فله ينفق عليهم
 وإن لم يكن يستيقن فليتنفق عليهم من وسط المال **قأما** مرواه حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن
 سماعة عن سليمان بن داود عن بعض أصحابنا عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال
 قلت له إن رجلا من مواليك مات وترك ولدا صغارا وترك شيئا وعليه دين وليس يعلم به الغرماء
 فإن قضاه بقي ولده ليس لهم شيء فقال نفقه على ولده فهد الخبر مقطوع الأسناد مخالف لظاهر القرآن
 والخبران الأولان مطابقان له فالعمل بهما أولى قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فشرط
 في حجة الميراث أن يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية يؤكد ذلك أيضا مرواه علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حميد بن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال ميراثونين
 علي السلام أن الدين قبل الوصية ثم الوصية على أثر الدين ثم الميراث بعد الدين فإن أولى لقضا كتاب الله

باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين **علي** بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن
 جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري المتاع
 ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه مرد إلى صاحب المتاع وقال ليس للغرماء أن يتحاووا
قأما في هذا الخبر مرواه الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت عنده مضاربة وفديعة أو أموال أيتام ومضايغ وعليه سلف
 لقوم فترك ألف درهم أو أكثر من ذلك والذي للناس عليه أكثر مما ترك فقال يقسم لهؤلاء
 الذين ذكرت كلهم على قدر حصصهم ما ماله من ذلك والخبر الأول إنما تضمن إذا كان الشيء قائما بعينه
 مرد على صاحبه ولا يماضيه الغرماء والثاني ليس فيه إلا أنه ترك ألف درهم وعليه سلف وغير
 ذلك فقال يقسم بينهم بالحصص ولا تنافي بين الخبرين على أن الذي يجب أن يعول عليه ما ورثناه
 في كتاب الدين من أنه إنما يجب أن يراد المتاع بعينه على صاحبه إذا خلف الميت ما يقض به دين
 الباقي من غير ذلك فاما إذا لم يخلف غير ذلك المتاع بعينه فصاحبه أسوة للغرماء الباقيين يقسم

بينهم بالتسوية **باب** أن من أوصى إليه بشئ لا تقوم فلم يعطهم ما ياء فهلك المال كان عليه
 الغم **الحسين** بن سعيد عن فضالة عن إبان عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن أبيه قال
 سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل فاعطاه ألف درهم زكاة ماله فذهبت من ماله
 قال موضعا من ولا يرجع إلى الورثة **عنه** عن فضالة عن إبان عن رجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن

باب من اوصى الى نفسه

٢٥٤

عن رجل اوصى الى رجل ان عليه دين فقال يقضوا لرجل ما عليه من دينه وقسم ما بقي بين الورثة قلت فسرق ما كان اوصى به من الدين من يؤخذ الدين من الورثة اوصى قال لا يؤخذ من الورثة ولكن اوصى ضامن لما قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذين الخبرين انه انما يكون اوصى ضامن المال اذا تمكن من ايصاله الى مستحقه فله فعل فله ان يملكه فاما اذا لم يتمكن من ذلك ثم هلك من غير تفریط من جهته لم يكن عليه شيء والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل توفي فوصى الى رجل وعلى الرجل المتوفى دين فعلم الذي اوصى اليه فضل الدين للغير ما فرقه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة فليس عليه شيء الا ان يأخذ قال هو ضامن حين عزله في بيته يؤد من ماله

قال محمد بن الحسين

باب من اوصى الى نفسه هل يجوز ان يفرق كل واحد منها بنصف المال ام لا محمد بن الحسن الصفار قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام رجل كان اوصى الى رجلين يجوز لهما ان يفرق بنصف التركة والاخر بنصف فوقع عليه السلام لا ينبغي لهما ان يخالف اليت وانما على ما مره ان شاء الله علي بن الحسن عن اخويه محمد وحماد عن ابيهم عن داود بن ابي يزيد بن معاوية قال ان رجلا مات ووصى الى رجلين فقال احدهما اخذ نصف ما ترك واعطى النصف ما ترك فابي عليه السلام لاخر فسالوا ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ذلك له قال الشيخ رحمه الله ذكر ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله ان هذا الخبر لا اعلم عليه ولا ائق به وانما عمل على خبر الاول منه انما متناقضان وليس الامر على ما ظن لان قوله عليه السلام ذلك له ليس في صريحه ان ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة وليس يمتنع ان يكون المراد بقوله ذلك له يعني الذي اوصى على صاحبه او التقيد الى ما يريد فيكون تلخيص الكلام ان له ان يوصى عليه لا يجب مسئلة وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال فاقرا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيتان فهل يجوز ان يرفع الى احد الوصيين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم بينهما مال فوضع على يد هذا النصف وعلى يد هذا النصف او يحتمل ان يكون السلطان قال الوجه في هذا الخبر انه ان قسم ذلك السلطان العادل كان جائزا وان كان السلطان الجائر يساغ التصرف فيلزم من التقية **باب** انه لا يجوز الوصية باكثر من الثلث علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم وحفص بن الجهم عن حماد بن عثمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى بالثلث

في ان لا يتجاوز الوصية ما كثر من الثلث ٢٥٨

فقد اوصى بالوصية بالنخس في الربع افضل من الوصية بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك
 لخمسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت من
 ماله فقال الثلث ماله والثلث الايض على بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي
 عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول لا وصي بالنخس من مالي الا اباي من ان اوصى بالربع ولا اوصى بالثلث
 احب ان ان اوصى بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك وقد بلغ الغاية وقضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل
 توفي خاوص بالكل والاكث فقال الاوصية تزداد الى المعروف عن المنكر في علم نفسه واثق في وصيته بالسكوت وكيفية ما
 تدوا الى المعروف وفيه له اهل البيت ما يوثقهم قال من اوصى بثلث ماله فلم يترك وقد بلغ المدة ثم قال ان اوصى
 بنحو ما احب ان ان اوصى بالربع على بن الحسن عن علي بن اسباط عن علي بن ابي طالب عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 قال سألت عن رجل حضر والموت فاعتق غلامه طوعا وكرها بوصية وكان اكثر من الثلث قال يرضى عنه الغلام ويكون
 التقصان فيما بقى عنه عن احمد بن الحسن عن ابيه عن علي بن عتيبة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حضر والموت
 فاعتق مملوكا ليس له غير ذلك الوثقة ان يجيزه ذلك الوثقة كيف القضا فيه قال ما يرضى عنه الاكثر من الثلث وسألت
 الوثقة اخذ بذلك ولم يبق عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل اوصى المملوك لثلث ماله فاقبل الا في يوم المملوك ثم ينظر ما بلغ ثلث المملوك فان كان الثلث اقل من
 قيمة المملوك بقدر ربع القيمة استسقى العبد في ربع قيمته وان كان الثلث اكثر من قيمة المملوك دفع اليه ما فضل من الثلث
 بعد القيمة عنه عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت
 عليه دين فترسه منه في ماله قال ان تتركه فليس له فيه من ثلث ماله وان كانت تتركه شيئا عنه عن
 جعفر بن محمد بن ابي جعفر عن الحسن بن محمد بن ابي جعفر عن ابي الحسن عليه السلام الرجل يموت ووصى له كله في
 ابطان له لا اكثر من الثلث هل يجوز ذلك وكيف يصنع الوصية فكتب تجازي وصية ماله بعد الثلث فاما
 ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن ابي جعفر عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت
 بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرجل اخى ماله ما دام فيه الروح ان اوصى بكله فوجاهته فلا ينال في هذا الخبر
 الا انما لا ترضى عنه لان الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث من وجهين احدهما ان كل هذا الخبر على من لم يكن له وارث
 اسان لا قربيا ولا جديدا ولا ما ظاهرا له ان يوصي به الكل فيل على ذلك ما رواه السكوني عن جعفر بن
 ابيه عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت ولا وصية قال يوصى به الا حيث شاء في المسلمين و
 للمساكين ومن السبيل فاما ما تضمنه الخبر من قول الرجل اخى ماله ما دام فيه الروح وكذا لا يرضى عنه
 ذلك وادرسنا في كتابنا الكبير الوجوه في ما قلنا من ان لا يتجاوز الوصية ما كثر من الثلث فاما ما رواه

فيما يجوز الوصية بأكثر من الثلث

٢٥٩

فليبين في الثلاث يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابي ابي
عمر عن مازم عن عمال المسلمين عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل جُزءاً من ماله رجل في مرضه فقال
اذا انا نه جازي **عجل** بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن جبر عن سماعة
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله يسعد بن عجل ما لك من ثقتك فقال هو ما
يصنع به ما يشاء الى ان ياتي به الموت ان لصاحب المال ان يجعل بماله ما شاء ما دام حي ان شاء
وان شاء تصدق به فان شاء تركه الى ان ياتي به الموت فان اوصى به فليبين **لا** الثلث الا ان الفضل ان
لا يضيغ من يعول **ولا** يورثه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن ابن ابي عمير عن مازم عن عمال المسلمين
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الميت الحق بماله ما دام في الروح يبين به فان قال بعدى فليبين **لا** الثلث
والوجه الاخر في الخبر المتضمن الوصية بأكثر من الثلث ان شمله على انه اذا كان محض من الوثقة واجازته كان
ذلك جائزاً يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اوصى بوصيته وورثته شهود فجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية ولم يكن
يرون ولا اقرباء فقال ليس لهم ذلك الوصية جائزة علي ما رواه اقرؤا بها في حياته **ابو علي** الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله على بن الحسن بن فضال
عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي ابيوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى بوصية
وورثته شهود فجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوها اللهم ان يردوا ما قد اقرؤا به قال ليس لهم ذلك الوصية
جائز عليهم اذا اقرؤا بها في حياته **علي** بن الحسن عن اخيه احمد بن الحسن عن ابي عن جعفر بن محمد بن يحيى عن
علي بن الحسن بن رباط عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بوصية أكثر
من الثلث وورثته شهود فجاز ذلك له قال **جائز قال** علي بن الحسن بن رباط وهذا عندي على انهم رضوا
بذلك في حياته واقرؤا به **قاماً** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدوس قال اوصى رجل بـ
متاع وغير ذلك لابي محمد عليه السلام فكتبت اليه جعلت فداك رجل اوصى الى جميع ما خلف لك و
خلف ابنتي تحت له فراك في ذلك فكتب الى رج ما خلف وايعت به الى فبعث وبعت به اليه فكتب
الى خذ وصل **قال** علي بن الحسن ومات محمد بن عبد الله بن زرارة فاوصى الى اخي احمد بن الحسن وخلف
دلا وكان اوصى في جميع ثكنته من يباع ويحلى ثمنها الى ابي الحسن عليه السلام فباعها في ما ترض فيها ابنت
لها بن عم فاصلحنا امره بثلاثة فنانير وكتب اليه احمد بن الحسن ووقع الشيء بخبر في اللاب بن نوح
واخبره انه جميع ما خلف وبن عم له ابن اخته عرض فاصلحنا امره بثلاثة فنانير فكتب قد وصل ذلك

في انه لا تجوز الحصة بالكثر من الثلث

شريعة

الآن

وتروى عن الميت وقرئت الجواب قال علي مات الحسين بن أحمد كل يوم خلفه رابعه مائتين فادعى كل واحد
 بشي من صدقاته وغير ذلك واوصى بالبقية لابي الحسن علي السلام فدفعا احدهما الحسن الى ابي جعفر
 وكتب اليه كتابا فخرج الجواب بقضها ودفعا للميت قائل ما في هذه الاخبار ما ساء فنهت بنسبها مثلها
 يتضمن انما اوصى لهم بالكثر من الثلث وحرز لك اليه مقوضا الثلث ورجو الباقي على الرتبة **روي في**
 علي بن الحسن بن فضال عن اخيه احمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد قال اوصى اخوه في بن عمر بن جميع ماله
 لابي جعفر علي السلام قال عمر فاعبرني روحه انه وضع الوصية بين يدي ابي جعفر علي السلام فقال هذا
 ما اوصى لك اخي فجلت اقرأه فيقول لي خف ويقول احمل كذا او وهبت لك كذا احق انيئت على الوصية
 فنظرت فاذا انما اخذ الثلث قال فقلت لمرثي ان احمل اليك الثلث ووهبت الى الثلثين فقال قلت
 ابيعه وحمل اليك قال لا على اليسر منك من غلتك لا تبع شيئا **سجل** بن يحيى عن عبد الله بن جعفر
 عن الحسين بن مالك قال كتبت الى ابي الحسن علي السلام اعلم سيدي ان اخي لي توفي واوصى سيدي
 بضيقه واوصى ان ينفق كل ما في داره حتى لا تادتناع ويحل الثمن الى سيدي واوصى بجمع واوصى
 للفقراء من اهل بيته واوصى لهتم واخذت ماله قال فقلت فاذا ما اوصى به اكثر من الثلث فلعنه
 يقارب النصف مما ترك ويخلف ابنا الثلث سنين وتولي جيرة فقري سيدي فوقع علي السلام يقتصر من
 وصيته على الثلث من ماله وتقسيم ذلك بين من اوصى له على قدر سهمها وماله ان شاء الله **سجل** بن احمد
 يحيى عن الحسين بن مالك قال كتبت اليه جمل ما ترك كل شيء لفي جيرة ماله ولم يكن له ولد ثم انما صبا
 بعد ذلك ولدا ومبلغ ماله ثلثة الف درهم وقد بعثت اليك بالف درهم فان دأيت جئتوا لله فذاك
 ان تغلف في يدك لا عمل به فكنت لا تطلق لهم وهذه الاخبار وطابقها الاخبار المتقدمة ولما وردناها
 من الزيادة عليها في كتابنا الكبير فالعمل بها اولى لو سلم الاخبار المتقدمة من المعارضة لا تحتل جوا
 احدها ان يكون انما امر صاحب المال بان يحل المال اليهم عليهم السلام لا على حجة الوصية بل جعلاوها
 صلبة لهم في حال جوعهم واذا كان كذلك كان جائزا على ما قدمناه في مقدم من الاخبار الاولة وانما يريد الى
 الثلث ما كان حصية والثاني ان يكون وشي هو لاء كانوا قائلين لهم في الاعتقاد فمما ان يحرم ذلك
 ويحل المال للامام والثالث انه انما جاز في ما اوصى به وصية قبل ان يكون لهم ولث ثم صار له ولث لم ينقض
 وصيته وكان وصية ما خصته في الجميع ولم يجب بقضها بل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى قال
 كتبه لي محمد بن اسحق المنتظب وبعد طلال الله تعالى بقالك تعلم يا سيدي اننا في حجة من هذا الوصية التي
 اوصى بها محمد بن يحيى درياب وذلك ان موالى سيدنا وعبيدنا الصالحين ذكرنا انه ليس للميت ان يوصي لغيره

الاول

في وصية الوصية للوارث

٢٧١

له ولد باكثر من ثلث ماله وقد اوصى محمد بن يحيى باكثر من النصف مما خلف من تركته فان أئمة سيدتنا
ومولانا اطال الله بقاءه ان يفتح غيب هذه الظلمة التي شكوا فافيسر ذلك لنا فعل علينا شاء الله
فاجاب ان كان اوصى بها من قبل ان يكون له ولد فجاز وصيته وذلك ان ولدا ولد من بعد والدي الذي
ما قدمناه من انه لا يجوز الوصية فيما زاد على الثلث ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف
قال كان لمحمد بن الحسن بن ابي خالد غلام لم يكن به بأس عارف يقال له عيون فحضر الموت فوصى الى
ابي الفضل العباس بن معروف بجميع ميراثه وتكثرت ارجله وادام ولبعثها الى ابي جعفر الثاني عليه السلام
فتركها له ما ملأ راحته قد دخلوا في الاسلام واما محبسية قال فعلت ما اوصى به وصحت الذمة ففعلها
المحدث الحسن وعمر بن ابي ان كتب اليه بتفسير ما اوصى به الى ما تركت الميت من الميراث فاشار على بن محمد بن
بشير وغيره من اصحابنا ان لا يكتب بالتفسير ولا يحتاج اليه فانه يعرف ذلك من غير تفسير فليت
ان كتب اليه بذلك على حقه وصدقه فكتبته وحصلت الدوام واولادها اليه عليه السلام فامره ان
يعزل منها الثلث فدفعها اليه ويزيد الباقي على وصية يريها الى ورثته محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
عبد الجبار عن العباس بن معروف قال مات غلام لمحمد بن الحسن وترك اخا ووصى بجميع ماله عليه السلام
قال فبعنا متاعه فبلغ الف درهم وسلم الى ابي جعفر عليه السلام قال كتبت اليه ولعلته انه اوصى بجميع ماله
قال فخذت ثلث ما بعت اليه وذه الباقي وامره ان يدفعه الى ورثته محمد بن العباس عن بعض اصحابنا
قال كتبت اليه جعلت قد اذن ان امرأة امصت الى امرأة ودفعنا اليها خمسمائة درهم ولها زوج وولد
اصته ان تدفع سحاما منها الى بعض بناتها وتصرف الباقي الى الامام فكتب يصرف الثلث من ذلك الى والباقي
يقسم على سواهم الله عز وجل بين الورثة في **باب** صحة الوصية للوارث الحسن بن سعيد عن الحسن
بن علي وفضالة عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث
فقال يجوز كنهه عن ابن ابي عمير عن ابي الخضر عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يجوز للوارث
وصية قال نعم احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن ابي محمد الحنابلة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت
يوصي لبيت بشئ قال جائزا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي القاسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل علق لوارثه دين في مرضه فقال لا يجوز وصية لوارث ولا يعتد بقلوبه فلو كان هذا الخبران غل على خبر
من المتقية لا يوافق لهذا جميع العامة الذي ذهبنا اليه مطابقة لظاهر القول قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضركم الموت ان ترضوا لوصية للوالدين والاخرين بالمعروف حقا على المتقين **باب** عطية الوارث
ولده في حال المرض الحسن بن سعيد عن النضر عن القاسم عن جراح المدائني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

باب الوصية لأهل المضال

عن عطية الوالد الولد بعينه قال إذا عطا في وصية جازقا ما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة
عن ساعدة قال سألت عن عطية الوالد الولد فقال ما إذا كان صحيحا فهو يصنع به ما شاء وما في مرض فلا يصلم
والوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون ذلك مكرها والوجه في كراهة ذلك أنه إذا كان الولد
يقتض واحد منهم بالعطية كان فيه ليحاش الباقي والوجه الآخر أنه لا يصلم ذلك إذا لم يكن منه ما لا يفتقر
اليه فإنه إذا كان كذلك كان ذلك غير جائزا لأن يكون على جهة فيكون بمنزلة تغية على ما قد مناه والذي
يبدل على جواز تفصيل بعض الأولاد على بعض ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له الولد من غير أمه يفضل بعضهم على بعض قال لا بأس قال حمزة وسئل
معه وبوكمس انهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك على علي السلام بأهل الحسن وفعل ذلك الحسن
بأهل علي عليه السلام وفعل علي بن أبي طالب عن أبي عبد الله عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول في الرجل يفتقر بعض ذللة ببعض ماله فقال لا بأس بذلك **باب الوصية لأهل**
المضال محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن حماد عن أبي عبد الله
في رجل وصى بماله في سبيل الله قال أعط من وصي له وإن كان يهوديا أو نصرانيا أو الله تعالى يقول
فمن بذلك بعد ما سمعه فانما أثمه على الذين يبتلون به أن الله سمع عليم به هل من زيادة عن محمد بن يحيى
عن يونس بن يعقوب أن رجلا كان يكون له ولدان فذكر أن أبا عبد الله كان لا يعرف هذا الأمر فأوصى
بوصيته عند الموت وأوصى أن يعطى شيئا في سبيل الله فسل ما جوعه عبد الله عليه السلام كيف تفعل
وأخبرنا أنه كان لا يعرف هذا الأمر فقال وإن رجلا وصى إلى أن اصنع في يهودي أو نصراني أو وضعته
فيهم الله تعالى يقول فمن بذلك بعد ما سمعه فانما أثمه على الذين يبتلون به فانظر وإلى من يخرج إلى هذا
الوجه يعني الثغور فابعدوا إليه على ابن إبراهيم عن أبيه عن الثوري بن شبيب قال وصت ما ردة تقوم
نصارى فلهذين بوصية فقال أصحابنا أقسم هذا في فقر المسلمين من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام
فقلت إن أختي أوصت بوصية لقوم نصارى طلعت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين فقال
أمن الوصية على ما أوصت به قال الله أثمه على الذين يبتلون به عن أبيه عن أبي طالب عليه السلام
بن الصمدي قال كتب الخليل بن هاشم إلى الرياستين وهو والي نيسابور أن رجلا من المجوس مات
وأوصى للفقر كثير من ماله فاخذه قاضي نيسابور فجعل في فقر المسلمين فكتب الخليل إلى ذي
الرياستين بذلك فسألوا من عن ذلك فقال ليس عندي في ذلك من شيء فسأل أبو الحسن عليه السلام
عن رجل من المجوس لم يبق له شيء من ماله فكتب الخليل إلى ذي

باب من اوصى بشئ في سبيل الله ٢٢٢

من مال الصدقة فريد علي فقرأ الجوس علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن محمد بن مسلم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بماله في سبيل الله فقال لا تعط من اوصى له فان كان
يهودياً او نصرانياً ان الله تعالى يقول فمن بدل ما سمعنا فاما اثمه على الذين يبدلون فاما ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن ابي محمد الحسن بن علي الهمداني عن ابراهيم بن محمد قال كتب احمد بن حنبل الى ابي الحسن
عليه السلام عن يهودى مات واوصى لذي النعم فكتب عليه السلام اوص له الى عرفى لا تفد فيه ايضا فتا
علي بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال كتب علي بن بلال الى ابي الحسن عليه السلام يخطب
مات واوصى لذي النعم **شيئاً** اقد على اخذه هل يجوز ان اخذ ما قد فعل الى واليه اطلقه وفيما اوصى به
اليهود فكتب عليه السلام اوص له الى وعرفنيه لا تفد فيه ايضا فتا الله قلنا في بين هذين الخبرين
والاخبار المتقدمه لا تليق فيها اكثر من انه امر بايجال المال اليه ولا يمنع ان يكون انما استدعى المال اليه
ليتولى هو تفرقة على حسب ما امره الموصى ليس في الخبرين انه خالف ما اوصى به صرف في غير ذلك

باب من اوصى بشئ في سبيل الله احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عن الحسين بن عمر
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلاً اوصى في سبيل الله فقال اوص له في سبيل الله قال قلت له
اوصى الى في سبيل الله فقال لا اعلم شيئاً من سبيل افضل من الحج **قاصداً** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال سألت العسكري عليه السلام بالمد يبتغي عن رجل اوصى
بمال في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا فلا ينافي خبر الاول **لانه** يمكن الجمع بينهما على ما ذكره ابو جعفر
عمر بن علي بن الحسين بن مابويه القرطبي رحمه الله **لانه** قال في خبري ان يعطى المال رجلاً من الشيعة ليحج به فيكون
قد انصرف في الوجهين جميعاً وهذا وجه قريب **ولا ينافي** ذلك ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن حماد
الخشاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة اوصت الى بلال بن يحيى في سبيل الله فقيل
يجب به فقالت اجعل في سبيل الله فقالوا لها فاعطيه ان محمد بن علي عليه السلام فقالت اجعلها في سبيل الله
فقال ابو عبد الله عليه السلام اجعل في سبيل الله كما امرت قلت فني كيف اجعل قال اجعله كما فعلت
لن الله تعالى يقول فمن بدل ما سمعنا فاما اثمه على الذين يبدلون ان الله سمع عليم اليقين لو لم
ان تعطيه يهوديا كنت تعطيه نصرانياً قال فكنت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت لمثل
الذي قلت اول مرة فسكت هنيهة ثم قال هاتما فقلت من اعطينها قال عيسى بن شلقان قلنا في الخبرين
الاثنين **لانه** لا يمنع ان يكون امره بتسليم ذلك الى عيسى ليحج به عن امره بذلك او يسلم الى غيره فانه اعرف
بوضع الاستحقاق من غيره **باب من اوصى بشئ من ماله** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن

13

باب من اوصى المملوك بشئ

٢٤٥

ابا نك فقال للسهم واحد من ثمانية قفلنا له جعلنا فدا له فكيف صار واحد من ثمانية فقال اما
تقرأ كتاب الله تعالى قلت جعلت فدا له ان لا قرأ ولكن لا يرى اى وضع هو فقال قول الله عز وجل
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفين قلوبهم وفي الرقاب والغلامين وفق سبيل
الله طين السبيل ثم عقد بيده ثمانية قال وكذا لا تقسموا على الله عليه السلام على ثمانية اسهم
فالسهم واحد من ثمانية قاضا ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن عبد الله
بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى نبيهم من ماله فقومهم
من عشوة فالوجه في هذا الخبر احدثين أحدهما ان يكون الراوى وهم لا يجمعان يكون مع
ذلك في تفسير الجزاء في السهم وظن ان المعنى واحد والوجه الثاني ان يجعل على ان السهم
واحد من عشرة وجوبا واحدا من ثمانية استخبا كما قلناه في الجزاء سواء **باب** من اوصى
لمملوك بشئ الحسن بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل اوصى لمملوك له بثلاث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمته قال ثم ينظر ما ثلث الميت فان كان
اقل من قيمة الصبد بقدر ربع القيمة استنسى الصبد في بيع قيمته وان كان اكثر من قيمة الصبد عتق
الصبد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة قاضا ما رواه الحسن بن سعيد عن علي بن حديد عن
جميل بن جراح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد بن علي بن السلام انه قال لا وصية لمملوك فقد اخبر
يحتمل شيئين احدهما انه لا وصية لمملوك من غير طليعه فاما من ولاه فاجازة والوجه الآخر
ان يكون المراد بان يخلد له لا يجوز للمملوك ان يوصى لانه لا يملك شيئا وماله ماله ولا الذي يدل
على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في المملوك ما دام عبدا فانه وماله لا يملك لا يجوز له تحريك ولا كفاية عطا ولا وصية لان يشاء
سيده **باب** من اوصى بجمع وعتق وصداقة ولم يبلغ الثلث ذلك علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة اوصت بمال في عتق صدقة
ويج فلم يبلغ قال لا بد بالجمع فانه مفروض فان بقي مشئ فاجل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال اوصت الى امرأة من اهل بيتك ماله فامرت
ان يعتق ويجمع ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت ابا حنيفة عنها فقال يحيل اقل ثلثا ثلث في العتق و
ثلث في الجمع وثلث في الصدقة فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت ان امرأتى من اهل بيتك
واوصت الى بيتك ماله فامرت ان يعتق عنها ويتصدق ويجمع عنها فقلت في ذلك فقال لا بد بالجمع

باب من علم ما جازى جلي ومملوكين

٢٤٤

ناله فرعية من فرائض الله تعالى وتجعل ما بقى طائفة في العتق طائفة في الصدقة فاعبرت ثلثا خيفة
 بقول ابو عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال يقول ابو عبد الله عليه السلام قاقا ما رواه احمد بن
 محمد بن اسمعيل بن همام عن ابى الحسن عليه السلام في رجل اوصى عنده مائة مائة مائة فاعتق
 مملوكا فكان جميع ما اوصى به يزيد على ثلث كيف يصنع قال يبدأ بالعتق فينفذ قلايتنا في الخبرين
 لانه اذا ابدأ بالعتق وما بقى مائة في الصدقة فقد جعل طائفة من المال في العتق وطائفة
 في الصدقة حسب ما تضمنه الخبران الاولان ولا يشر في الخبرين الاولين انه يجعل ذلك سواء
 لا يجتمع ايضا ان يجعل مال الصدقة والعتق سواء ويبدأ في انقاده بالعتق ثم بالصدقة ويجوز ايضا
 ان يكون انما تجب البداية بالعتق لانه ليستغرق اكثر المال وما يبقى بعد ذلك يجعل للصدقة
 وكل ذلك محتمل على ما قلناه **باب** من خلف جارية جلي ومملوكين فشهدا على المملوك
 ان الولد منه البر وفري عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن ابن ابى عمير عن حماد عن الجلي
 عن ابى عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوريهما اخ له فاعتق العبدين
 وولدت لجانبة غلاما قال فشهدا بعد العتق انهما ولاهما كان اشهدهما ان كان ينزل على الجاز
 وان الحمل منه قال يجوز فيها قها ويروى عن عبيد بن كمال قاقا ما رواه احمد بن محمد بن ابن فضال
 عن داود بن فرقد قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فوجده جارية له
 وغلامان مملوكان فقال لهما اتماحران لوجه الله واشهدان ما في بطن جارية هذين فوري
 غلاما فلما قد روى على الورثة اكره ذلك واسترقوهم ثم ان الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا
 بعد ما اعتقوا مولاها الاول تشهدان ما في بطن جارية منه قال يجوز شهدا قها ولا يسترقها
 الغلام الذي شهدا الا قها اثباتا لنسبه قلايتنا في الخبر الاول من وجهين احدهما انه ليس في الخبر الاول
 انه كان اعتقهما فلا جاز ذلك جازا استرقا قها حسب ما تضمنه والوجه الاخر ان يكون ذلك محولا على
 الاستحباب لان لا يستحب للغلام عتقهما ولا لا يسترقهما من حيث كانا مشتبين لنسبه حسب ما تضمنه
 الخبر وان لم يكن ذلك واجبا **باب** من اوصى فقال بجوا عنى ومما لم يثبت على ابى الحسن
 بن فضال عن محمد بن ابراهيم القمي عن محمد بن الحسن الاشعري قال قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت
 قدا اني سألت اصحابنا عما اراد ان اسألك فلم يجد عندهم جوابا وقد اضطرت الى مسئلتك وان
 سعد بن سعد اوصى الى قاصي في وصيته بجوا عنى ومما لم يثبت فكتب اوصى قال يا تياك جوابي في
 كتابك فكتب في ما دام له مال يول قاقا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن محمد بن الحسين

باب الموصى لم يوت قبل الموصى ٢٤٤

بن أبي خالد قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يخرج عنه منبراً فقال يخرج عندهما بقى من ثلثه شيء
فلا يبق في الخبر الأول لأن الذي له من ماله الثلث وهو الذي أطلق في الخبر الأول ولا ثلث في بين الخبرين
باب الموصى لم يوت قبل الموصى على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عامر بن سعيد
عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يخرج من ماله ثلثه فقال يخرج من ماله ثلثه
لقبل الموصى قال الوصية لو رث الذي أوصى له قال ومن أوصى لأحد شاهد أكان أو غائباً فوفى
للموصى له قبل الموصى فالوصية لو رث الذي أوصى له إلا أن يرجع في وصيته قبل وفاته فمحمّد بن أحمد
بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد اللطيف عن محمد بن عمر الساباطي قال
سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى وامرئ أن أصلي عماله في كل سنة شيئاً فمات الموصى فكتب
أعطوا رثته **عنك** عن محمد بن أحمد عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن مثنى قال سألت عن
رجل أوصى له بوصية فمات قبل أن يقبضها فلم يترك عقبا قال اطلب له وارثاً أو وصي نعمه فادفعها
إليه قلت فان لم أعلم له وارثاً قال احمد على أن تقدر له على أن خان لم تجدوا وعلم الله منكم أن يجد مقدر
بما قاله ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابن جبير عن فضالة عن العلاء
عن محمد بن جبير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصى
قال ليس بشيء **وما** رواه علي بن الحسين بن فضال عن العباس بن عامر عن إبان بن عثمان عن منصور
بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل أوصى لرجل بوصية أن حدث به حدث
فمات الموصى له قبل الموصى قال ليس بشيء قال الوجه في هذين الخبرين أحد شيئين أحدهما أن يكون
قول ليس بشيء يعني ليس بشيء تنقضي الوصية بل ينبغي أن يكون على حالها في الشبوت لو رثته والثاني أن
يكون المراد بذلك بطلان الوصية إذا كان غايتها للموصى في حال حياته على ما حصل في الخبر الذي رواه
عن محمد بن قيس **ولا باب** أن من كان له وارث فمات قبله لم ينفذ الوصية ولا إلى نكاح **احمد**
بن محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن المهدي عن سعد بن سعد قال سألت عن أبي الحسن الرضا عليه السلام
عن رجل كان لابن يد عيب فنفاه ثم أخرجه من الميراث وأنا وصية فكيف استمع فقال عليه السلام لزمه
الولد لا قرارة بالشهادة لا يدفع الموصى عن شيء قد علمه **قاصداً** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد
الاشعري عن معلى عن الحسن بن علي الوشاء عن محمد بن يحيى عن معلى بن السري قال قلت لأبي الحسن
عليه السلام إن علي بن السري توفي فوصى إلى فقال وجه الله قلت فإن ابنه جعفر وقع على ولده
فأمري أن أخرجه من الميراث قال فقال أخربني أن كنت صادقاً فيصديه خجل قال فوجبت فقد مني إلى

كتاب الفرائض

٢٤٨

ابي يوسف القاضى فقال له اصيلحك الله انا جعفر بن علي بن السرى هذا وصو ابى فريد بن ابي مبركة
فقال لي ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن علي بن السرى هذا وصو ابى فريد بن ابي مبركة فقلت اريد
اكمل قال فادنه فدفوت حيث لا يسمع احد كلامي فقلت له هذا وقع على ام ولد لابيه فامني ابوه اوصو لي
ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فانيت موسى بن جعفر عليهما السلام بالمدينة فاعبرته وسألته فامر
ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فقال والله ان ابا الحسن امرك قال قلت ثم فاستحققت ثلثا ثم قال ان قد
ما امرك قال فقول قول قال اوصو فاصا به فخل بعد ذلك قال ابو محمد الحسن بن علي الوشاء ايتيه بعد ذلك
فلدينا في الخبر الاول لان هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى بها الى غيرها لانه لا يجوز ان يخرج
الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الموصو فله ميراثك ولا يلتفت الى قوله بل ينبغي ان يورث
على ما يستحقه من الميراث بالنسب ولا يتقص عنه على حال **باب** انه يجوز ان يوصو الى امرأة آكل
بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبد الله عن اخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن
عليه السلام عن رجل وصو الى امرأة وشرك في الوصية معها صبيا فقال يجوز ذلك وحقق المرأة الوصية ولا
يلوغ الصبغ اذا بلغ الصبي فليشركه لا يرضى الا بما كان من تبديل او تغيير فان لم يكن يرد الى الوصو بالميت
فاذا ما واه السكوني عن جعفر بن محمد بن ابي عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
المرأة لا يوصو اليها الا ان الله تعالى يقول ولا توفوا السفهاء ما وصواكم به من الخيرات احد شيئا من احد
ان تحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر والثاني ان تحمله على التقية لان مذهب كثير من العامة انما قلنا
ذلك لاجماع علماء الطائفة على الفتوى بما تضمنه الخبر

كتاب الفرائض

باب انه يجزى الام عن الثلث الى السدس باربع اخوات على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن سعد بن ابى خلف عن ابى العباس عن ابي عبد الله قال اذا ترك الميت اخوين وامه مع ثلاث بنات
وان كان واحدا لا يجزى له الام وقال اذا كان اربع اخوات يجزى له الام من الثلث لا من غيرها الا اخوين وان
كن ثلاثا لا يجزى لهن احمول بن محمد بن محمد بن احمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن فضل بن ابي العباس قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابوين واختين لاب وام هل يجزى الام من الثلث قال لا قلت
فثلاث قال لا قلت فابن احمول بن محمد بن محمد بن احمد عن ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن فضل بن ابي العباس
القباق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزى له الام عن الثلث الا اخوان او اربع اخوات لاب وام
كتاب ابو علي لا شرع عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابى ليون الجرازي عن محمد بن مسلم

مسلم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

قال للمرأة الرابع وللام الثالث وما بقى للاب وسألت عن امرأتها ماتت وتركت زوجا وابويها قال الزوج النصف
وللام الثالث من جميع المال وما بقى للاب فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سامة عن الحسن بن محبوب عن
ابي جيلة عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام في امر امات وتركت ابويها وزوجها قال النصف
وللام السادس وللاب ما بقى والوجه في هذه الرواية احدثين احدهما ان تكون محمولة على الفتية كاشتهر في
جميع العامة والوجه الاخر ان يكون محمولة على انه اذا كان هناك اخوة يجيئون لاهلهم عن الثلث وليس في الخبر ان اذا
لم يكن هناك اخوة يجيئون فان لها السادس واذا احتل لم يتناقص ما قدمناه في **باب ما يقتضي بالولد**
الاكبر اذا كان ذكرا من الميراث على بن ابراهيم عن ابي عن حماد عن خريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
هلك الرجل ترك بنين **فلا** اكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فان حدث به حدث فلا كبر عنهم
على عن ابي عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام ان الرجل اذا ترك
سيفا وسلاحا فهو لابنه وان كان له بنون فهو اكبرهم **الفصل** بن شاذان عن ابن ابي عمير عن ربي بن
عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال فامات الرجل فلا كبر ولد سيفه ومصحفه وخاتمته وورعه **فصل**
بن محمد بن خالد عن ابي عن حماد عن ربي بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال فامات الرجل فسيفه
وخاتمته ومصحفه ورجله داخلته وكسوته لا كبر ولد فان كان الاكبر يتناقل كبر من الذكور على بن الحسن
بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن زياد عن ابن اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وكثير وقصيل بن يسار عن
احدهما عليهما السلام ان الرجل اذا ترك سيفا وسلاحا فهو لابنه فان كانا اثنين فهو اكبرهما عن محمد بن
الحاج العباس بن عامر عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زارة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال **فان**
لحق لا يعلبه قلت وما ذاك اصله عليه قال ان صاحبه الجدار كان لها كنز تحت ايمان به اما ان لم يكن من
ذهب ولا فضة قلت فما كان قال كان علما قلت فاما الحق به قال الكبير كذلك نقول عن قال الشيخ رحمه الله
هذا ما لا يحيان امان في ان لا اكبر شياب ورجله وكسوته ويشتري ان ينقصها ثياب جلده فاما ما عده من الثياب
كان هو الورثة فليس هو **فصل** على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن محمد بن الحسن عن ابيه
عن حماد بن عيسى عن شعيب العنبري في قال ما كنت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يموت ماله من متاع
بينه قال لسيف وقال الميت اذا مات فان لابته السيف والرجل والثياب ثياب جلده **باب** الاختوار
والاخوات على الاختوار النساء لا يرثن مع الابوين ولا هي واحدة فها شيئا على بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
ومحمد بن عيسى عن يونس جميعا عن عمر بن اذينة عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال فاماتت
رجل فترك امته واخواته لا يرثن ام واخواته لا يرثن ام واخواته لا يرثن ام واخواته لا يرثن ام

في ان الاخوة والاخوات لا يرثون مع الابوين ٢٤١

فلا يرثونها لانهم يرثون كالأولاد الحسن بن محمد بن سمان عن رجل عن عبد الله بن الوضاح عن ابي جبير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة توفيت وترك زوجا وامها واباها واخواتها قال هي من ستة اسم
للزوج النصف ثلاثة اسم وللأب الثلث سهمان وللأم السدس هم وليس للأخوة والاخوات شيء يقصوا
الأم والأب لان الله تعالى قال فان كان للأخوة فلا مال للسدس كمن عن علي بن مسكين عن ابي عبد
بن سعد عن ابي جبير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك ابا وبيوتا وخونا قال للام السدس وللأب خمسة
اسم سقط الاخوة وهي من ستة اسم علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جديا عن ابن
اذينة عن بكير عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ليس للأخوة من الأب والأم والأولاد من الأب شيء
ولا مع الأم شيء **فأما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثني الحنظلي**
عن زاذل بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت زوجا وامها واخواتها وامها واخواتها
وليها فقال الزوج النصف ولأمها السدس وللأخوة من الأم الثلث هو سقط الاخوة من الأب والأم **ورواه**
رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثني الحنظلي عن زاذل بن اعين عن ابي عبد
عليه السلام قال امرأة تركت أمها واخواتها وأبيها وامها واخواتها وأبيها وامها
الثلثان ولأمها السدس واخواتها من أمها السدس كمن عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن
مثني الحنظلي عن زاذل بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت أمها واخواتها وأبيها
واخوة الأم واخوات الأب قال لاخواتها الأم وأبيها الثلثان ولأمها السدس وهذه الاخبار الثلاثة لا أصل
فيها لثلاثة طائفتين اليها واحد ومع ذلك فقد اجتمعت الطائفة على العمل بجلالها لانه لا خلاف بينهم ان
مع الأم لا يرث احد من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا فالوجه في هذه الاخبار ان يحملها على ضرب من
التقييد ويحتمل ان يقول فيها وجها من التاويل هو انه ردت الرخصة في جواز الأخذ منهم على ما يعتقده
كما يأخذون منها وانما تجزم الأخذ بها لمن يعتقد بجلالها الذي يدل على هذه الرخصة ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دلاج عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لرجل تترك ابنته واختها لبيبة أمه قال لئال كذا لا يرث وليس للأخت من الأب الأم شيء فقلت اني
قد اختلفنا الى هذا الرجل الميت فمن هو كمال الناس واخوة مؤمنة قال فخذها النصف خذوا منهم كما أخذت
منكم في سنةهم وقضاهم واحكامهم قال فنكرت ذلك لثلاثة فقال ان علي اجابته ابرئ لغير اخذهم بحكمك
في احكامهم وسنةهم وقضاهم كما أخذت منكم فيه كمن عن ايوب بن نوح قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام
اسأل هل اخذ في احكام الخالفين ما يأخذون منكم في احكامهم لا فكتب يحيى بكم ذلك ان كان مذهبكم

في ميراث الزوج اذا لم يكن للرثة وارث غيره

٢٤٢

فيلحقته بفهم المدونة عنه عن سندی بن محمد بن البراء عن علي بن زين القلان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن الأحكام قال يجوز على أهل كل ذي من ما يستحقون الحسن بن محمد بن ساعدة عن عبد الله بن جبلة عن عطاء من أصحاب علي كلاً أعلم سليمان الأصبغ بن وهب عن علي بن عبد الله عن سليمان بن عيسى عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال الزوج هو من الزوجين ما لا ينقسم بينهما ما رواه الحسن بن محمد بن ساعدة قال حدثني محمد بن زياد عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة كان لها زوج ولها ولد من غيره وولدت منه فمات ولدها الذي من غيره فقال يتنزلها زوجها ثلث أشهر حتى يعلم ما في بطنها ولدها أم لا فان كان في بطنها ولد وولدت عنه قال حدثني وهيب بن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولها ولد من غيره فمات الولد له مال قال ينبغي للزوج ان يصير المرأة حتى تحيض حينئذ تستبئى منها اخاف ان يحدث بها حمل فيرث من لاميرك له قالوا في هذين الخبرين ما قلناه في الاخبار لا طعن فيهما من جهة علي تقية لا جاع الطائفة على العمل بخلاف متضمنها **باب** ميراث الزوج اذا لم يكن للرثة وارث غيره علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد عن الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت زوجها قال المال كله اذ لم يكن لها وارث غير الحسين بن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم يعلم لها احد لها زوج قال الميراث الزوجا عنه عن القسم بن محمد وفضالة عن ابان بن عثمان عن أبي بصير قال قال علي بن عبد الله عليه السلام فرائض علي عليه السلام فاذا فيها الزوج يجوز المال اذ لم يكن غيره عنه عن النضر بن يحيى الحلبي عن ايوب بن حر عن أبي بصير قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بالجماعة فظفر فيها فاذا امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره المال كله عنه عن القسم بن علي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن المرأة توفيت ولا تترك وارثا غير زوجها قال الميراث كله قال ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الياسر عن جميل بن حجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الزوج على زوج ولا زوجة فله في الاصل الا لا ولاية لثالثا لا على الزوج المال كله بالرجل اعطيت النصف بالتسمية والباقي باجماع الطائفة المحقة ولا تعطيه يد يقتضيه ظاهر القرآن كما يقتضيه في كثير من ذوى الاصل **باب** ميراث الزوج اذا لم يكن وارثا غيره احمد بن محمد بن عيسى عن معوية بن حكيم عن اسمعيل بن أبي بصير قال سألت ابا جعفر عن امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره قال اذا لم يكن غير زوجها للمال كله لا الزوج وما بقي فللامام الحسن بن محمد بن ساعدة عن محمد بن الحسن بن زياد العطار عن محمد بن نعيم العطار قال ما من محمد بن أبي عبد الله عليه السلام الى وترك امرأة ولم يترك وارثا غيرها فكتبت الى عبد صالح عليه السلام

في ان المرأة لا تراث من العقار والارضين

٢٤٣

فكتب الى بخط المرأة الربيع واسم الباقي الينا احمد بن محمد بن علي بن مهزياد قال كتب محمد بن حمزة العنقاوي عن جعفر
 الثعالبي عليه السلام في ذلك وصي الى بائة دهر وكانت اسمعه يقول كل نخل في ثمره ولو كانت وتركها ولو ما فيها
 وله امرأتان اما الواحدة فلا تعرف لها موضع الساحة والاخرى بقوم الله ما ترضى في هذه المائة درهم فكتب الى
 ان تدفع هذه الدار الى زوجي الرجل وصهرها من ذلك الثمن ان كان له ولد فان لم يكن له ولد فالربيع تصدق
 بالباقي علي من صرف ان له اليه ساحة ان شاء الله سمعته بن زياد عن علي بن اسباط عن خلف بن حماد عن
 بن بكوع عن محمد بن مروان عن ابي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأته قال لها الربيع جويد فع اليك الامام
فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له رجل مات وترك امرأته قال المال لها قال قلت امرأته مات وترك زوجها قال المال له فلا ينفق
 الا خبالا ولا ولا له يحتل وجهان احدهما ان يحمله على ما ذكره ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن ابي بصير
 قلة قال هذا الخبر يخص حال العيبة لان لها الربيع اذا كان هناك امام ظاهر ياخذ الباقي فاذا لم يكن ظاهر كان
 الباقي لها والوجه الاخر ان يحمله على انها اذا كانت قريبة له فانها تاخذ الربيع بالتسمية والباقي القرابة يدل على ذلك
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن القاسم عن الفضل بن يسار البصري قال سألت ابا الحسين
 عن رجل مات وترك امرأته قرابة ليس له قرابة غيره ما قال يدفع المال كله اليها يا ابن المرأة لا تراث
من العقار والارضين شيئا من تربة الارض لها نصيبها من قيمة
الطوب والخشب والبنياكان علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة
 ويكبره فضيل ويريد ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام ان المرأة لا تراث من تركه
 زوجها من تربة دار او ارض الا ان يقوم الطوب والخشب قيمة فقطع ربحها او شئها ان كانت من قيمة
 الطوب والجذوع والخشب احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
 ان المرأة لا تراث ما ترك زوجها من القوي والدور والساح والدواب شيئا وتراث من المالح الفرس
 والسياب ومتاع البيت ما ترك ويقوم النقص والابواب والجذوع والقصب فقطع ربحها من يولس
 بن عبد الرحمن عن محمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال النساء لا يرثن من
 الارض ولا من العقار شيئا سمعته بن زياد عن علي بن الحكم عن اصحابه عن محمد بن مسلم قال قال ابو
 عبد الله عليه السلام تراث المرأة الطوب ولا تراث من الرباع شيئا قال قلت كيف تراث من الفروع
 ولا تراث من الرباع شيئا فقال فيه ليس لها منه حسب تراث به واما هي فخير عليها فتراث من الفروع
 ولا تراث من الاصل ولا يدخل عليها وادخل بسببها **الحسين بن محمد بن محمد بن الحسن**

في ان المرأة لا تحث من العقار ولا ارضين

٢٤٧

بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاث
 يتزوجن فزيدن عليهن من يفسد مواريثهن علي بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
 بن رباط عن شريح عن يزيد الصايغ قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان النساء لا تحثن من رابع الاكن
 شيئاً ولكن لمن قيمة الطوب والخشب قال قلت له ان الناس لا يأخذون بهذا فقال اذا اولينا ضرباً
 بالسوط فان انتروا والا ضربنا هراستيف الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن مثنى عن عبد الملك
 بن اعين عن احمد بن عليهما السلام قال ليس للنساء من الدور والعقار شيء سهل بن زياد عن علي
 بن الحكم عن ابيان الاحمر قال لا اعلم الا من ميسر يتبع الرطوح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 النساء لمن من الميراث قال لمن قيمة الطوب والبناء والخشب القصب فاما الارضون والعقار
 فلا ميراث لمن فيه قال قلت فالثياب قال الثياب لمن قال قلت كيف صار ذوا هذه الثمن والرج
 مسمى قال لان المرأة ليس لها ثياب نرتيه وانما هي دخیل عليهم وانما صار هذا الكذا لانه يرجع المرأة في
 زوجها ام ولد من قوم اخرين فيزوجه قوم اخر في عقار له الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن ثياب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وخطاب بن ابي محمد المهدي عن طوالي بن رجاء عن
 ابي جعفر عليه السلام ان المرأة لا تحث ما ترك زوجها من القوى والدور والسلاح والاداب شيئاً وترث
 من المال والريق والثياب وستار البيت ما ترك ويقوم النقص والجذوع والقصب فيعطى حقها منه
 عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن محمد بن مسلم وزرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء
 لا تحثن من الدور ولا من الضياع شيئاً الا ان يكون احد ثبنا فيرثن ذلك البناء وكتب الوصا طية التام
 الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله عليه علة المرأة انها لا تحث من العقار شيئاً الا قيمة الطوب
 والنقص لان العقار لا يمكن تغييره وقلبي هو المرأة يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها
 وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك لا يمكن التقصير بينهما والمرأة يمكن الاستبدال بها فاجوز ان
 يجزى ويذهب كان ميراثها فيجوز تغييره وتبديله اذا شبه بها وكان الثابت المقيم على حاله لمن كان مثله في
 الثبات والقيام على بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن محمد
 بن بكير قال قلت لزرارة ان بكير احد شئ عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء لا تحث امرأه ما ترك زوجها
 من ثرية دار ولا ارض الا ان يقوم البناء والجذوع والخشب فيعطى نصيبها من قيمة البناء فاما التربة
 فلا تعطى شيئاً من الارض ولا ثرية دار قال زرارة هذا الاشك فيه قال الشيخ رحمه الله هذه الاخطا
 الحق او ردناها عامات في ان ليس للمرأة من الرابع الارضين والقرايا شئ ومن قيمة الطوب والخشب

شها

فميراث الجد مع كلاله الأب

٢٤٥

الثانية

والبنیان وما بينهما من بعض الاختيار من ارض لا يرث شيئا من هذه الاشياء فالحق ان لا يرث من نفس تربة الارض وان كان لها من قيمة الخشب الطوب والبنیان بدلالة ما فضل في غيرها من الاختيار التي اوردناها وكان شيخنا رحمه الله يقول ليس لمن من الريع شئ وانما هي المنازل والعقارات ولهن من الارض سهم والاختيار حامة والعمل بموجبها اول لان ان طرقتا على الارضين ما يخصنا فطرق على الريع والمنازل لعدم الدليل على الكل وما يتضمن بعض الاختيار من ان ليس لمن من الريع والعقارات شئ وليتضمن ذكر الارضين لا يدل على ان لمن من الارضين نصيبا الا من جهة دليل الخطاب وذلك بترك الدليل والاختيار الاخر دالة على ذلك ولا يمنع ان يدل هذه الاختيار على انه ليس لمن من الريع والعقارات شئ والاختيار الباقية يدل على انه ليس لمن من الارض والقرايا شئ فالاولى العمل بجميعها **فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن الفضل بن حميد الملك وابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل هل يرث من طار امرأة او ارضها من التربة شيئا او يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئا فقال يغشاها وترثه من كل شئ ترك وتركت فالحق ان الاختيار الاول من وجهين احدهما ان عمله على التقية لان جميع من خالفنا مخالفت في هذه المسئلة وليس يوافقنا عليها احد من العامة وما يخرج هذا الخبر عن التقية فيه والوجه الاخر ان لمن ميراث من كل شئ ترك ما عدا تربة الارض من القرايا والارضين والريع والمنازل فخص الخبر الاختيار المتقدم وكان ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لمن شئ مع حد الاولاد من هذه الاشياء المذكورة فاذا كان هناك ولد فانه ترث من كل شئ واستدل على ذلك بما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة في النساء ان كان لمن ولد اعطين من الريع باب ميراث الجد مع كلاله الأب علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن زرارة وكبير والفضيل ومحمد بن يزيد عن احدهما عليهما السلام قال ان الجد مع الاخوة من الاب يصير مثل واحد من الاخوة ما بلغوا قال قلت رجل ترك اخاه لابيه وامه وجدة او قلت جدة واخاه لابيه وامه قال المال بينهما كالاخوين او ما ألف قلته مثل نصيب واحد من الاخوة قال قلت رجل ترك جده واخته فقال للذكر مثل حظ الانثيين فان كانتا اثنتين فالنصف للجد والنصف لاختري الاثنتين وان كن اكثر من ذلك فعلى هذا الحساب فان ترك اخوة واخوات لاب وامر اولاد وجدة فالجد احد الاخوة قل المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقال زرارة وهذا ما لم يخذ على فيه قد تمت من ابنته ومن ابيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف محمد بن يعقوب عن الحسين بن**

في ميراث الجدة مع كلاله الاب

٢٤٦

محمد بن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن اسمعيل الجعفي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الجدة تقاسم الاخوة ما بلغوا وان كانوا مائة الف احمد بن محمد بن عمار بن محبوب عن ابن رباب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وابنته وجدة قال هذه من اربعة اسهم للمرأة الربع والاخت سهم الجدة سهمان الحسن بن محمد بن سماع عن عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير قال سمعته يقول في ستة اخوة وجد قال الجدة السبع عن عبيد بن هشام عن شمعل بن سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك خمسة اخوة وجد قال هي من ستة لكل واحد سهم احمد بن محمد بن عمار بن محبوب عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال الاخوة مع الجدة يعض ابا الاب يقاسم الاخوة من الاب والامم والاخوة من الاب يكون الجدة كواحد من المذكورين عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زائدة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك اخاه لايه وامه وجدته قال المال بينهما ولو كانا اخوين او مائة كان الجدة سهم واحد ومهر الجدة ما يصيب واحد من الاخوة قال ولو ترك اخته فللجدة سهمان والاخت سهم ولو كانتا اثنتين فللجدة النصف وللأختين النصف وقال ان ترك اخوة واخوات من اب وام كان الجدة كواحد من الاخوة كذا مثل حظ الانثيين ابن محبوب عن ابن رباب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وابنته وجدته قال هذا من اربعة اسهم للمرأة الربع والاخت سهم الجدة سهمان الحسن بن محمد بن عمار بن محبوب عن ابي حمير عن حماد بن عثمان وجميل بن دراج عن اسمعيل بن عبد الله عن الجعفي عن ابي جعفر قال سمعته يقول الجدة يقاسم الاخوة ما بلغوا وان كانوا مائة الف احمد بن محمد بن عمار بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخ من اب وجد قال المال بينهما سواء فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصياح الكنازي وعمرو بن عثمان عن المفضل عن ذئب الشامي وصرهفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحلبي كاهن عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الاخوات مع الجدة ان هن فريضةن ان كانت واحدة فلها النصف وان كانت اثنتين او اكثر من ذلك فلها الثلثان وما بقى للجدة وما رواه الاسود بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاخوات مع الجدة ان كانت واحدة فلها النصف وان كانت اثنتين او اكثر فلهن الثلثان وما بقى للجدة وما رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد بن امان عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال الجدة يقاسم الاخوة حتى يكون السبع خيرا له عن التضر بن شبيب عن القاسم بن سليمان قال قال ابو عبد الله عليه السلام يقرأ

في ميراث الجدة مع كلاله الام

٢٤٤

المجد الاخوة الى السبع علي بن الحسن بن فضال عن ابن اسباط عن محمد بن حمران عن زاذرة قال ارأى ابو عبد الله
صحيقة الغرائض فاذا فيها لا يفتصل الجدة مع السدس شيئا ورايت سوا الجدة فيها مثبنا قال الوجه فيه اخبرنا
ان غلها على ضرب من التقية لان الذي يعمل عليه هو ما اجتمعت الفروقه المحقة عليه من ان المجد مع الاخوة
من الابن الام ومن الاب خاصة كواحد منهم يقاسمهم وكذلك اذا اجتمع مع الاخت او مع الاخوات كان من
بمثابة الاخ للذكر مثل حظ الانثيين ويقتطع فرضها النصف والثلاثين ان كانتا اثنتين فما زاد عليهما واذ اثبت
فهو يقاسمهما لانما بالنواقل عدد واحد او اكثر وما تقسم بعض الاخيار من انه يقاسم الى السبع او الى السدس
فحمل على ما قلناه من التقية لان ذلك من بعض العامة واما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد
بن عبد الله بن زاذرة عن القاسم بن عروة عن يزيد بن معاوية ابو عبد الله واكثر ظنه انه يريد عن ابي عبد
الله قال الجدة بمنزلة الاب ليس للاخوة مع شيء قالوا بما قلناه من التقية لانه خلاف اجماع الفروقه المحقة فاما
ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن حميد بن عمار عن ابي بصير عن سالم بن ابي الجعد ان عليا م اعطى الجدة
المال كله فلا يتافى ما تقدمه من الاخيار لان الوفاة في هذا الخبر انه اعطاها المال لما لم يكن غيرها من هو اولي
او مثله بالميراث وليس في الخبر انه اعطاها مع وجوده فيكون مخالفا لما تقدمه باب ميراث الجد
مع كلاله الام واحد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عن رجل ترك
انثى لاه لم يترك دارا غيره قال المال له قلت فان كان مع الاخ الامريد قال يطع الاخ السدس يطع الجد
الباقي قلت فان كان الاخ لاب وجد قال بيننا سوءا عنه عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل عن ابي بصير
قال سألت ابا عبد الله عن اخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام مع الجد فريضتهم الثلث مع الجد
عن ابن محبوب عن حسين بن عمار عن سمع ابي سيار قال سألت ابا عبد الله عن رجل مات وترك ابنة وابو
لامر وجد فقال الجدة بمنزلة الاخ من الاب له الثلثان والاخوة والاخوات من الام الثلث فخره شركا سوءا عنه
بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ع
الاخوات من الام فريضتهن مع الجد احمى بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباط عن ابن مسكان عن الحلبي
عن ابي عبد الله في اخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام مع الجد فريضتهم الثلث مع الجد الحسن بن
بن ساهب عن صالح بن خالد عن ابي جميلة عن زيد بن ابي عبد الله في اخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام
فريضتهم الثلث مع الجد محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي
عن ابي عبد الله قال سألت عن اخوة من الام فقال للاخوة فريضتهم الثلث مع الجد فاما ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زاذرة عن محمد بن مسلم عن يونس عن القاسم بن سليمان قال

في ان مع الابوين لا يرث الجد والجدة

٢٤٨

حدثني ابو عبد الله قال ان في كتاب علي بن ابي حمزة من الاخوة من الاموال يرثون مع الجد فخذ الخبير من ترك الاموال من
 الفقرة المحقة ويمكن ان يقال في تأويله انموذج لا يرثون معه ان يقاسموه كما يقاسموه الاخوة من الاب والام والاذن
 الاخوة من الاموال نصيبهم الثلث لا يرثون على ذلك شيئا وعلى هذا التاويل لا يناف ما تقدم من الاختيار باب
 ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة الحسن بن محبوب عن الحسن
 بن صالح قال سألت ابا عبد الله عن امرأة تملك لبيد دخل بها زوجها ماتت وترك امرأه واخوين من ابيها وامها
 وجدها اباها وزوجها قال يعل الزوج النصف وتطاع الام والباقي ولا يعل الجد شيئا لان ابنته حبيبة عن اليرث
 ولا يعل الاخوة شيئا **ابن محبوب** عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك
 اياه وجمدة قال فقال حبيب الاب الجد اليرث الاب وليس للاحول والجد شي **عجل** بن يحيى الساجي عن عبد
 بن جعفر قال كتبت الى ابي محمد ان امرأة ماتت وترك زوجها وابوها وجدها اودجدها كيف يقسمون لها
 فوجه عليه السلام الزوج النصف والباقي لابوين **فاقا** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله في رجل مات وترك امه وزوجته وابنته وجدته قال لا يرث
 الثلث وللرأة الربع وما يقرب من الجد والاخذ للجد **سهم** عن ابن محبوب عن حماد بن عمار
 قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك امه وزوجته وابنتين له وجدته فقال الام السدس للرأة الربع وما
 نصف الجد ونصفه للاختين فخذ ان الزين متفركان باجماع الطائفة المحقة لا يرث مع الابوين ولا مع
 واحد منهما احد من الاخوة والاخوات ولا الجد والجدة على ما تضمنت الاخبار الا طلة والوجه فيها ما اتفقوا
 موافقان لذه الحليمة **فاقا** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي عمير عن سعد بن ابي خلف عن
 عبد الوهن بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ان ابنتي هلكت واهي حية فقال ابان بن تغلبك
 عنده ليس لامك شيء فقال ابو عبد الله سبحان الله اعطها السدس فالايتاف ما تقدم من الاختيار ان
 ان الجد لا يستحق اليرث مع الابوين لان في هذا الموضع انما جعل الجد والجد السدس والحية الطمة لا على
 وجه الميراث بل على ذلك ما رواه **ابن عجل** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله
 قال ان رسول الله اطعم الحية السدس **احمد** بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زائدة قال سمعت ابا جعفر
 يقول ان نجا الله اطعم الحية السدس طمة على ان الطمة انما يكون ايضا للجد والجدة اذا كان ولدهما جانا
 اذا كان ميتا فليس للطمة على حال يدل على ذلك ما رواه **ابن عجل** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن
 دراج عن ابي عبد الله ان رسول الله اطعم الحية امرا لا يلد السدس ليرثها في اطعم الحية امرا لا يلد السدس
 خيرة **ابن عجل** بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن ابي جهميل عن اسحاق بن حماد عن ابي عبد الله

في ان الجيد الاكبر في منع الاعلى

٢٤٩

في ابوين وجيد الام قال الامير السدي الجيد السدي ما بقوه ولثلاثان الاب وروى معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رواط رضي الله عنهما قال الجيد السدي مع ابنا ومع ابنتا فلا ينف في هذا الاخبار ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن محمد بن ابي حمزة عن جميل فيا يملو فذات قال اذا ترك الميت جديك من امه عليه السلام قال السدي بينهما عن محمد بن علي ومحمد بن الحسين جميعا عن محمد بن ابي عمير عن عياض بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال الطحوسول الله الجيد بين السديس ما يمكن دون ام الامراء ولا دون ام الاب لان الوجه في هذين الخبرين ان فخرهما على ضرب من التقية لان هذه قضية تخص بها ابوك في خلافة فيجوز ان يكون روى ذلك على وجه الحكاية عنه دون ما الحق يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابي طاهر بن تسنيم عن عيسى الطنافسي عن عيسى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن ابي بكر قال توفي رجل وترك جدي ام امه وام امه فوريث ابو بكر امه تركت الاخرى فقال رجل من الانصار لقد تركت امرأة لوان الجيد بين هكنا وايها ما وريث من التي وريثها شيئا وريث التي تركت ام امه فوريثها قال محمد بن تسنيم وحدثني ابو فضيم قال حدثنا ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع بن حادثة الانصار عن الزهر عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجيدة الى ابي بكر فقالت ان ابني مات فاعطى خفي فقال ما اعلمك في كتاب الله شيئا وسأل الناس في مثل فشهد لها محمد بن شعيب فقال ان رسول الله اعطاها فقال من سمع معك قال محمد بن سلمة فاعطاهما السديس فأتى الامام فقال ابن ابني مات فاعطى خفي فقال ما انت التي شهدت ان رسول الله اعطاها السديس قال نعم فاقسموني بكنيا فانتم اعلموا ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعيد بن ابي خلف قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن بنات بنت وجد فقال الجيد السديس والبنات البنات قال علي بن الحسن بن فضال ان هذا الخبر اجمعت العصابة على ترك العمل به ووليت بعض المتأخرين ذهبا في التهمة المتبر وهو خاط لا يثبت ان ولدا لولد يقوم مقام الولد فبنت البنت تقوم مقام البنت اذا لم يكن منها ولد ومع وجود الولد لا يستحق واحد من الابوين ما يؤخذ من نصيب السديس في عطي الجيد على وجه الطعمة وانما يؤخذ من فريضة السديس اذا كانا الوارثان دون الاولاد وذلك يدل على ما قاله ابن فضال واقام ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن مشوية بن نايعة عن ابي حمزة عن محمد بن زياد عن ابي عمير عن هارون بن خازمية عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سألت عن رجل ترك خالة وحيدة قال المال بينهما فمأخذ الخبر ايضا متروك اجماع الطائفة المحقة لان الاقرب اولى بالميراث من الابعد ولجيد اقرب من المال لان المال به يتقرب فقد بعد بدو في فنيظان لا يستحق شيئا على مال باب ان الجيد الاكبر في منع الجيد الاكبر من الميراث علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن خزيمة بن يقطين عن عبد الرحمن بن الحجاج

٢٧
اقتسموه

فإن ولد الولد يقوم مقام الولد

٣٨٠

عن بكير بن اعين عن ابي عبد الله ع قال يورث من الاجداد ابوالاب وابوالام ومن الجدات ام الاب وام الام
عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا
لم ير له الميت الاجداد الا ابيه وسجدته امامه فان الحياة الثلث والجد البا قال واذا ترك جده من قبل ابيه وجد ابيه
وجدته من قبل امه وحيدة امه كان للجد من قبل الام الثلث وسقطت جدة الام والباقي للجد من قبل الاب وسقط
جد الاب فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن اسمعيل بن منصور عن بعض اصحابه عن
ابي عبد الله ع قال اذا اجتمع اربع جلدات ثنتين من قبل الاب وثنتين من قبل الام طرحت واحدة من قبل
الام بالقرعة وكان السدس بين الثلثة وكذلك اذا اجتمع اربع جلدات سقط واحد من قبل الام وكان السدس
بين الثلثة عنه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا تورث من الاجداد الا اثنتي عشرة ابوالام واما
الاب وابوالاب فخذان الغرير مولى ومن كونهما كذلك فخذان اجتمع لهما ثلث على خلاف العمل بعمالة لا خلا
بينهما ان الاقرب اولى بالميراث من الاجداد الجداد في اقرب الى الميت بدرجة فينبغي ان يكون هو مستحق الميراث
دون من هو ابعد منه وينبغي ان تعمل الروايتين على ضرب من التقية لا يجوز ان يكون في العامة التفتان
من ذهب الى ذلك باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا لم يكن ولد الميراث
بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت تقسم مقام الميت
اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقسم مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن
احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن الاول ع قال بنات البنت يقسم
مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقسم مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد
ولا وارث غيرهن عنه عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت يرثن اذا
لم يكن بنات كن مكان البنات الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن سكين عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله ع
قال ابن الابن يقوم مقام ابيه وكتب محمد بن الحسن الصفادى ابي محمد الحسن بن عليهما السلام وول ما
وترك ابنة بنته واخاه لابيه وامه ان يكون الميراث فوقه عليه السلام في ذلك الميراث الاقرب ان شاء الله قال
الشيخ رحمه الله فاما ما ذكره بعض اصحابنا من ان ولد الولد لا يرث مع الابوين واحتجوا به في ذلك بحججهم
بن ابي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج في قوله من ابن الابن يقوم مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غير
قال ولا وارث غيرهما اما الوالدان لا يرثان لان قوله ولا وارث غيرهما المراد بذلك اذا لم يكن للميت الابن الا
يقرب ابن الابن به والابن التقى يقرب بنت البنت بها ولا وارث له غير من الاولاد الصديق الذي يشهد
عما ذكرناه ما رواه محمد بن الحسن الصفادى عن ابراهيم بن هاشم عن صفوان بن غزوية بن يقطين عن عبد

قال

اربعة

كان

البنت

محمد بن الحسن

في ميراث الأخت

٢٨٩

بن الحجاج عن أبي عبد الله قال ابن بكابن قال الركن من صلب الرجل أحد تامر وقلمر لابن قال دابة البنت كما
 لو يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سافة قال روى عن
 بن أبي خزيمة عن عبد الرحمن بن حجاج قال بنات لابن يرثن مع بنات ومارواه أيضا الحسن بن محمد بن
 عن علي بن عبد الرحمن بن أبي نجيح عن صفوان عن عبد الرحمن بن حجاج قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام
 بنت الابن اقرب من بنته البنت ومارواه أحمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن
 أبي نصر قال سألت أبا الحسن عن ابن بنت ونبت بن قال إن عليا عليه السلام لا يأبى أن يخطب إليه إلا اقرب
 قلت فأيها اقرب قال بنت الابن فلهذا الاختيار فيقول عليها إجماع الفرق الحقة لا تأدبنا إن مع البنت
 لا توث بنت البنت ولا ابن الابن وإنما هو كل واحد منهما مقام من يتقرب به إذا الركن هناك من هو اقرب
 وأما الخبران الآخران وما تضمنتا من أن بنت البنت خير صحيحا أيضا لأن درجتها واحدة وهو أن كل واحد
 منهما يتقرب من يتقرب بنفسه قريبا ههنا واحدة والوجه في هذه الاختيار أن نحل على ضرب من التقية لأن
 في العامة من يذهب إلى ذلك باب ميراث أولاد الأخوة والأخوات علي بن الحسن بن فضال
 عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام
 عن ابن اخت لابن وابن اخت لأم قال لابن الاخت من الأم السادس ولابن الاخت من الأب الثاني قال الشيخ
 رحمه الله هذا التبريد على أنه إذا اجتمع اخت من أم واخت من أب أن يخطب الاخت من الأم السادس بالتسمية
 واخت من الأب الباقي النصف بالتسمية أيضا والباقي يردها لأن بنتها إنما أخذت كانت تأخذ من لو كانت
 حية لأنها يتقرب بها وتأخذ نصيب من يتقرب به وذلك خلاف ما يذهب إليه قوم من أصحابنا من وجوب الرجوع
 عليها لأن ذلك خطأ على موجب هذا النص محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن
 محمد بن عبد الله بن هلال عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن ابن
 اخت لابن وابن اخت لأم قال لابن الاخت من الأم السادس وما بقى فلابن الاخت من الأب فأما ما رواه الحسن بن محمد
 بن سافة عن علي بن محمد بن سكين عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له بنات اخ وابن
 قال المال لابن الاخت قلت فرائيه واحدة قال العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيء فهذا الخبر موافق للعامة
 وبما اضطررنا إليه لإجماع الفرق الحقة على العمل بخلافه لا يبيحنا أنه إذا تساوت الفقرات اشتراكا في الميراث ذكورا
 نأونا أو إناثا وأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به ويحتمل أن يكون الخبر مختصا بابن اخت إذا كان لا حظ
 وبنات اخ من قبل الأب وإذا كان كذلك فافهم لا يستحق شيئا لأنه لو كان أبوه من حيا مع الاخ من أبي
 ولا يمكن له شيء على حال باب ميراث الأولى من ذوى الأرحام الحسن بن محبوب

محمد بن الحسن

الأخوة

في ميراث الادب من ذوي الارحام

٢٨٢

ابي ايوب الخزاز عن ابي عبيد الله عليه السلام قال في كتاب علم من كل ذي رحمة منزلة الوحد الذي يجرب به لان يكون
 طرث اقرب الى الليت منه فيجب عليه بن ابراهيم عن محمد بن عباس عن يونس عن رجل عن ابي عبيد الله ع
 قال قال اذا اتقت القرابات قال سابق احق بميراث قريبة فان استوت فامر كل واحد منهم بقله قريبة علي بن
 ابراهيم عن صالح بن السنك عن جعفر بن بشير عن عبيد الله بن بكير عن حسين البراز قال سألت من يسأف
 ابا عبيد الله عليه السلام المال لمن هو الاقرب او العصبة فقال للمال لا اقرب والعصبة في فيه التراب قال
 ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد قال كتب محمد بن عيسى الخراساني اوصالي
 رجل ولرغيف الابن عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم
 قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان نعله على النقية لانه موافق لمذهب العامة لان المتقرب من مذهب
 الطائفة ان الاقرب اول بالميراث من الابعد فاذا ثبت ذلك فالتمتان اولى لهما اقرب من ابن العم ومن حلال
 والوجه الاخر ان يكون هذا الحكم يخص اذا كان بنو العم والاب وامر العم والعملة الاب خاصة فان المال يكون
 لابن العم من الاب والام دون العم والاب يجمع من الفرقة الحقيقة ومن ظاهر الاختيار والذى يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثني محمد بن بكير عن صفوان عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن الحسن
 بن عمار قال قال ابو عبيد الله عليه السلام يا اقرب ابن عمك وامر وعمك قال قلت حدثنا اسحاق بن عمار
 عن الحارث الاحول عن امير المؤمنين ع انه كان يقول احيان بن الامر اقرب من بن العم قال فاستوف
 جالساً قال حيث بهما من حين صافية ان عبيد الله ايا رسول الله صلى الله عليه وآله اخواني طلالين بيده
 والذيدل على ان ظاهر الاختيار وعموم الاختيار يقتضي ان العم اولى من ابن العم انه قد ثبت ان الخال اولى
 من ابن العم واختلاف واذا كان الخال اولى والعرض اشار له في الددية فيجب ان يكون ايضا اولى ولا يخالف
 الله ذكرناه والذيدل على ان الخال اولى حاروا الاصفار عن عمران بن موسى عن الحسن بن طريف عن
 محمد بن زياد عن سلمة بن عروة عن ابي عبيد الله عليه السلام قال في عمت وعم قال للعملة الثلث والعملة الثلث
 وقال في ابن عم بن خالة قال المال للخالة وقال في ابن عم وخال قال للمال للخال وقال في ابن عم وابن خالة قال
 للذ كمثل ظلكا ثنيين باب انه لا يرث احد من الموالى مع وجود واحد من
 ذوي الارحام الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبيد الله بن سنان عن ابي جهم
 قال كان عليه السلام لا يأخذ من ميراث مولاه اذا كان له ذو قرابة وان لم يكن فاق من يحكم الميراث
 المفروض قال وكان يدفع ماله اليهم ابو علي لا يشعر عن محمد بن عبيد الجبار عن صفوان عن عبيد
 بن سنان قال سمعت ابا عبيد الله عليه السلام يقول كان عليه السلام اذا مات موالى له ورث

بكر

موتى

قائمة لا يرث واحد من الموالى مع وجود واحد من ذوى الأوصاف

٢٨٤

قراءة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول أولوا الأوصاف ويصطرون ببعض يونس بن عبيد الرحمن عن ذمة
عن سماعة قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن علياً عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث أحد من موالى إذا
مات وله قرابة وكان يدفع إلى قرابته علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حبيد
عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضت أمير المؤمنين عليه السلام في خاله جاءت ثمانية
في مولى رجل مات فقراء هذه الآية وأولوا الأوصاف بعضهم مولى ببعض في كتاب الله قد وضع الميراث
إلى الحالة ولو بسط المولى علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن صالح المولى
بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل مات وترك مالا وترك اخته وترك مولا
قال المال لأخته فأما ما رواه الأصبغ بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله عن محمد بن بشير عن
يونس بن الحمرات عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول مات مولى لأبنة حمزة وله أبنة فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله أبنة حمزة النصف وأبنة
النصف فهذا الخبر يخالف لإجماع الفرقة الحقة والاختبار التي قد منهاما التفتت لأن مع وجود واحد
من ذوى القربى لا يرث المولى والوجه في هذا الخبر التقية لأن في هذه القضية تعييناً قد روي
أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى بنت حمزة المال كله روى ذلك الحسن بن محمد بن سماعة عن
صفوان بن يحيى عن عبيد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال مات مولى لعمرة بن عبد المطلب
فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثه إلى بنت حمزة قال أبو علي الحسن بن محمد بن سماعة هذه الرواية
تدل على أنه لو كان المولى بنت كما تروى العامة وإن المرأة أيضاً ترث الولاء ليس كما يروون قال الشيخ
هذا الخبر يدل على أن البنت ترث من ميراث المولى كما يرث الابن وهو الظاهر من مذهب أصحابنا
وذلك خلاف ما قد مناه في كتاب العتق من أن الميراث لا ولا المولى المذكور منه محدودون إلا أن كان
ليكونوا ذكورا كان النسبة لأن في هذا الخبر مع وجود النسبة أعطى المال للبنت والوجه في الاختيار
الأول التي ذكرناها هناك إن عملها على التقية لأنها موافقة للعامة هذا إذا كان للعتق ذكراً ما إذا كان
المعتق امرأة فلا خلاف بين الطائفتين أن الميراث للنسبة دون الأولاد ذكورا كانوا أو إناثاً وقد دللنا
عليه فيما تقدم فاما ما رواه الأصبغ بن الحسن بن فضال عن محمد الكاتب عن عبد الله بن علي بن عمر
بن يزيد عن محمد بن هرون كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات فكان مولى لرجل وقدمت
مكة قبله والمولى ابن وبنات فسأله عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء فالوجه في هذا الخبر
أيضاً أن عمله على التقية على أنه قد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام مثل ما قلناه في مولى حمزة روى

Contact : jabir.abbas@yahoo.com
 To: www.al-mustafa.com

۲۲
اشتراک و اعتقاد و دنا .

السَّابِقِ

[illegible]

في ان ولد للملاحنة يريث اخواله

٢٨٦

قال حدثني محمد بن زياد عن محمد بن حماد عن ابي حميد الله عليه السلام قال لا يورث الحر المملوك قالوا وجه في
 هذه الاخبار انه لا يورث الحر المملوك بان يورث كل واحد منها صاحبه لان المملوك لا يملك شيئا فيبيع ان
 يورث وهو لا يورث الحر الا اذا الركن غيره فاما مع وجوده فيورث من الاحرار فلا يورث بينهما على حال واما ماروا
 الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن جميل عن فضيل بن يسار عن
 ابي حميد الله عليه السلام قال العبد لا يورث والطلاق لا يورث قالوا وجه في هذا الخبر ان السيد لا يورث مع زوج
 حر هناك فاما مع عدمه فانه يرثه حسب ما قلناه من انه لا يورث على ان مع وجوده وارتى حر وان كان اسدي
 المملوك لا يجب شر المملوك فاروا احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن مهران عن ابي
 علي السلفي عن عبيد بن سليمان عن ابي حميد الله عليه السلام قال لا يورث المملوك ما لا يورث الحر
 ابنا الحر الحسن بن محمد بن سماعة قال روى الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن ابي خديجة عن ابي عبد
 علي السلفي قال ان رجلا مات وترك اخا له عبيدا وادعى له بالف درهم فاني سألته ان يجزئ له فارفعوا الي
 عمر بن عبيد الغزن قال لا تغلقا له ولد قال نعم قال فقال ترضى من جميع المال ائت
 درهمين ثوبن عمو فقال ابو حميد الله عليه السلام اصاب عمر بن عبيد الغزن واقاماد واه حميد بن علي بن
 محبوب عن العباس بن معروف عن يونس بن حميد الزهر عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال قال ابو
 كان على عليه السلام اذ مات الرجل وله امرأة مملوكة اشترى اها من ماله فاعتقها ثم ورثها قالوا وجه في هذا الخبر
 ان امير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق الطلوع كما قلنا بيان ان الزوجة اذا كانت حرة ولو ركن منها
 وارتى ليركن لها اكثر من الربع والباقي يكون للامراء اذا كان المستحق المال امير المؤمنين عليه السلام
 ان يشتري الزوجة وتعتقها ويطيها ببقية المال ثم ما وند يادون ان يكون فل ذلك واجبا لا زواج
 ان ولد للملاحنة يريث اخواله ويرثونه اذ الركن هناك امر ولا اخوة
 من امر ولا جد لها الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة وعلي بن خالد السلفي
 عن كرام بن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي حميد الله عليه السلام قال لا يرث من ولدها
 واكذب نفسه عبيد الملاحنة وزوجان ولدها له هل يرث اليه قال لا يرث اليه ولا ارج ولده ليس له ميراث
 واما المرأة فلا تجل له ابداء سألته من يورث الولد قال اخواله قلت ادليت ان ماتت امه فورثها الغلام
 ثوبات الغلام من يرثه قال عصية امه قلت له مورث اخواله قال نعم علي بن الحسن بن فضال عن
 ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال قرأت في كتاب محمد بن مسلم اخذته من غلاد بن حمزة بن جعفر
 انه كتاب محمد بن مسلم قال سألته عن رجل لا يرث له امرأته وانفق من ولدها ما تركا كذب نفسه عبيد

لذلك

دعوى

فان ولد الملاحنة يرث اخواله

٢٨٤

وزعم ان الولد ولد له هل يرد الولد اليه قال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تخل به الى يوم القيامة وسألت
 من يرث الولد فقال امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها البنات ثمرات الملاحنة من يرثه قال حصبة امه
 قلت وهو يرث اخواله قال نعم عن محمد بن عبيد الله عن محمد بن الفضيل عن ابي الصيالح الكوفي
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولده ما ثار الكذب نفسه سيد الملاحنة وزعم
 ان الولد ولد له هل يرد عليه فقال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تخل به الى يوم القيامة وعن الولد من يرثه
 قال ترثه امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها الابن ثمرات هو من يرثه قال حصبة امه وهو يرث اخواله
 عنه عن محمد بن عبيد الله عن الفضل بن صالح وهو ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولده ما ثار الكذب نفسه سيد الملاحنة وزعم ان الولد ولد له هل يرد اليه
 ولده قال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تخل به الى يوم القيامة وعن الولد من يرثه فقال امه قلت ارايت ان ماتت
 امه وورثها البنات ثمرات سيد من يرثه قال حصبة امه وهو يرث اخواله فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن
 سماعة قال حدثني وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لا عن
 امرأته قال يلحق الولد بامه يرثه اخواله ولا يرثهم الولد اقول لا يخرج من الحسن بن الكوفي عن عبيد بن مسلم
 عن ثابت عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاحنة اذا تاهنا وتفرقا وقال زوجها
 سيد ذلك الطل وكذب نفسه قال اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن يرد اليه الولد ولا يرجع ولده ليرثه
 ميراث فان لم يرثه ابوه فان اخواله يرثونه ولا يرثوه فان داه احد ابان الزانية جلد الملاحنة بن الحسن
 الصادق احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلاء عن الفضيل قال سألت عن رجل انفق
 على امرأته قال يلاعنها وان ابي ان يلاعنها جلد الملاحنة وردت اليه امرأته وان لا عنها فرق بينهما وكل
 الى يوم القيامة فان كان انتفى من ولدها الحق باخواله ويرثونه ولا يرثوه الا انه يرث امه وان ساء احد ولدها
 جلد الملاحنة الملاحنة على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تاه
 الرجل امرأته يلاعنها ثم يفرق بينهما فلا يخل له ابدان اقول على نفسه قيل الملاحنة جلد حد او هي امرأته
 قال وسألت عن الملاحنة التي يربها زوجها وينفق من ولدها ويلاعنها ويغارها ثم يقول سيد ذلك
 الولد طلق ويكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابدان اما الولد فاني ادره اليه اذا داه ولا يرجع
 وليس له ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه لاخواله فان لم يرثه ابوه فان اخواله
 يرثونه ولا يرثوه فان داه احد ابان الزانية جلد الملاحنة فاجتمع بين هذه الاخاء اربعة ولا خلاف في ثبوت
 للمواريث بينهم انما يكون اذا اقرب الوالد بعد انقضائها الملاحنة لان عند ذلك يبعد القيمة من المرأة ويقرب

في ميراث ولد الزنا

٢٨٨

صحة نسبه فيرث احواله ويرثه هو والاخياد والاخيرة متناظران لغيره والله به عبيد الملاحنة فان عند ذلك
 الحقبة باقية فلا تثبت الموارثة بل يرثونه كما يرثون له لم يصح نسبه وقد فصل ما قلناه عايد عبيد الله عليه السلام
 في رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم وابي الصلاح الكوفي وزيد الشحام وانهما تثبت الموارثة اذا كان في نفسه
 وذكر في رواية ابي بصير الاخيرة والحليم ساعتهما بالرشية ذلك اذا لم يولد له ابوه فكان ذلك والاعلى
 ما قلناه من التفصيل وعلى هذا الوجه لا يتناقض بينهما على حال فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
 رباب عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة تركه امه الثلث
 والباقي لامام المسلمين لان جنايته على الامام احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي
 عن عبيد الله بن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة تركه امه الثلث
 والباقي لامام لان جنايته على الامام فاقول في هاتين الروايتين ان تقول انما يكون لما الثلث من المال اذا
 لو كان لما عصبية فيقولون عنه فانه اذا كان كذلك كانت جنايته على الامام وينبغي ان تأخذ الامم الثلث و
 الباقي يكون للامام ومثله كان هناك عصبية لما يعقلون عنه فانه يكون جميع ميراثه لها ولبن يتقرب بها اذا
 لو كان موجودة باب ميراث ولد الزنا الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن الاشعري
 قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثالث عليه السلام يسأله عن رجل فخير بامرأة ثرائه تزوجها بعد المحل
 فجأت بولد هو ماشية خلق الله به فكتب بخطه وخاتمه الولد لشيء لا يورث يونس بن عبد الوهر عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبيد الله عليه السلام قال سألته فقلت له جعلت فداك كودية ولد الزنا قال
 يعطى الذئبة انفق عليه ما انفق عليه قلت فانه مات وله مال من يرثه قال الامام الحسن بن محمد بن سالم
 قال حدثني وهيب عن ابي بصير عن ابي عبيد الله عليه السلام قال ايام رجل وقع عليه امرأة قومها ما تشاء
 وادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 ولا يورث ولد الزنا الا اذ يلد يدعى ولد جارية عنه قال حدثني جعفر وابو شعيب عن ابي جهم عن
 زيد الشحام عن ابي عبيد الله عليه السلام قال ايام رجل وقع عليه جارية حوا ما تشاء تراها وادعى ولدها فانه
 لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا
 اذ يلد يدعى ولد جارية فاما ما رواه ابن ابي عمير عن محمد بن عيسى عن يونس قال ميراث ولد الزنا
 اقربته مراه على نحو ميراث ابن الملاحنة فانه رواية مشاذة مخالفة للاخبار الكثيرة التي قد منها ما
 مذ في موقوفة غير سند لان يونس لم يسندها الى احد من الائمة عليهم السلام ومجرد ان يكون ذلك
 مذها كان اختاره لنفسه كما اختار مذاهب كثيرة فلما بطلنا ولان الموارثة في شرع الاسلام فانما

زنية

باب من اقرب ولد ثورفنا

٢٨٩

بالناس بالعبودية اذا كان النسب صحيحا ويرى هذا في بعض النوازل واما ما رواه محمد بن الحسن
 الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن قيات بن كلوب عن سحاق بن مازن جعفر عن نبيه ان مليا طيلة لم
 كان يقول ولد الزا وابن الملاحنة ترضه امه واخوه كماله اوصبت رافا لوجه في هذه الرواية ان يقول
 يجوز ان يكون الراوي مع هذا الحكم في ولد الملاحنة فظن ان حكم ولد الزا حكمه فوافقه على طهه دون النكاح
 فاما ما رواه الا على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنان عن ابي عبد الله
 قال سألت عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه فلاحا فاقربة ثومات ولم يترك ولد اخره ايرته قال نعم
 وما رواه الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سلف في الزنا
 يهودية فاولد لها ثومات ولم يدع وارثا قال فقال يسلم لولده الميراث من اليهودية قلت ففجر آخره ايرته سلمة
 فاولد لها ثومات النصراني وترك مالا لمن يكون ميراثه قال يكون ميراثه لابنه من المسلمة فمساك الروايات
 الاصل فيها حنان بن سدير ولم يروها غيره فالوجه فيما تضمنته الرواية الاولى وهو انه اذا كان الرجل قتل
 بالولد والمحق به مسلما كان او نصرانيا فانه يلزمه نسيه ويرثه وان كان مولودا من الفجور لا عثرة به
 فاما اذا لم يعثر به وولده ولد نصرانيا فانه يلزمه نسيه ويرثه وان كان مولودا من الفجور لا عثرة به
 لم يلبثت الى انكاره الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال ايت رجل وقع على وليدة قوم ما اثر اشترى اما قاضي ولد لها فانه لا يورث منه شيء فان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعي ابن وليدته فاما رجل اقر
 بولده ثوماته منه فليس له ذلك ولا كرامة يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته عنه عن القاسم بن محمد
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ثلثه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقر رجل بولد ثوماته لزمه فلا تنافي هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
 عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تراءى
 السلطان من جارية ابنه وميراثه ثومات الابن وترك مالا من يرثه قال ميراثه لا قرب الناس الى ابيه وورث
 صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت عن الخلع تبرأ منه ابوه عند السلطان من
 ميراثه وجريته لمن ميراثه قال فقال عليه السلام لا قرب الناس اليه لانه ليس في هذين الخبرين انه ينفق
 الولد بعيدا ان كان اقرب لانه لو كان متضمنا لذلك لم ينفقت الماتقائه ولو اقر قبل انكاره لم يلحق ميراثه
 بعصبة لان العصبة انما يثبتون اذا ثبت نسيه منه فانما اذا ثبت فكيف يثبتون فلا يمنع ان يكون الزوج
 في الخبرين ان الوالد من حيث تبرأ من جارية الولد وصفا منه ميراثه والمحق بعصبة وان كان نسيه ابنا

فی میراث الحمیل

۲۹۰

میراث الحمیل الحسن بن محبوب عن حمید الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحمیل فقال دأى شئ الحمیل فقلت المرأة تبيع من أرضها وأرضها الولد الصغیر فقول هو أبوه والرجل یبغ فیلقاه أخوه فيقول هو أبوه ويتعارفان وليس لهما على ذلك بینه الا قولهما قال فقال فایقول من قبلک قلت یورث لانه لو یکن لهما على ذلك بینه انما كانت ولادة فی الشریک قال سبحان الله اذا جاءت ابنتها او ابنتها معها التزکة فتر به واذا عرفت اخاه وكانت فی صحه من حقولها لا یزالان مقرین بذلک وورث بعضهم بعضاً ابو علی الاشعری عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسمعیل عن علی بن النعمان عن سعید الاعرج عن ابي حمید الله عليه السلام قال سألت عن رجلین حمیلین حیّیهما من ارض المشرک فقال احدهما لصاحبه انت اخي فتر فایذک ثواباً ومکناً مقرین بالاخاثر ان احدهما مات قال للمیراث للاخضر یصدقان قالهما ماروا الا علی بن الحسن بن فضال عن محمد بن علی عن الحسن بن محبوب عن طلحة بن زید عن ابي حمید الله عليه السلام عن ابيه م قال لا یرث الحمیل الابنیة فلا ینفذ الخبرین الا ولین لان الوجه فی هذا الخبر ان غلظه على التقیة لانه موافق لذلک فبعض العامة یاب میراث المولود الذی لیس له مال للرجال ولا ما للنساء ومن یشکل امره احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علی بن رباب عن الفضیل بن یسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مولود لیس له مال للرجال ولا ما للنساء قال یترع الامام والمفرع بکتاب علیهم السلام وعلى سهوامة الله ثم یقول الامام والمفرع الا هم انت مال الغنیب والشهادة انت تحکمون عبادک فیما کانوا فیه یختلفون بین لنا امر هذا المولود کیف یورث ما فرضت له فی الکتاب ثم تطرح السهمان فی سهام مبهمة ثم یحال السهم على ما خرج ورث علیه وقد اوردنا روايات اخری فی کتابنا الکبیر مثل هذه الروایة سواء فلا ینفذ ذلك مارواه علی بن الحسن بن فضال عن محمد واحد ابني الحسن عن ابيه عن حمید الله بن بکیر عن بعض اصحابنا عنهم علیهم السلام فی مولود لیس له مال للرجال ولا ما للنساء الا یتب یخرج منه البول على ای میراث یورث قال ان کان اذا بال تنفی بوله ورث میراث الذکوان کان لا ینفی بوله ورث میراث الانثی فلا ینفذ الروایات الا وانه لا یحمله على انه اذا لم یکن هناك طریق یعلم به انه ذکر اما نخی استعمال المرأة فاما اذا امکن علیها تصفیت الروایة الاخیره فلا یمتنع العمل علیها وان کان الاخذ بالروایات الاالة ابو ط و اولی محمد بن احمد بن یحیی عن محمد بن عیسی عن یوسف بن حقیل عن محمد بن قیس عن ابي جعفر علیه السلام قال تحق امیر المؤمنین علیه السلام فی ولیدة جامعها ربهما فی قیل طهر ما شریعها من آخر قیل ان یتضمن فجامعها الاخر ولو تضمن فجامعها الرجلان فی طهر واحد فولدت فلها ما فاختلافه فیہ فسئلت امیر العلام فقالت انما یتامان فی طهر واحد ولا یرى ایها ابوه فقط فی العلامانه برهما کلها ویرثانه سواء قال الشيخ

محمد بن الحسن

في ميراث المجوس

٢٩١

رحم الله قلبينا فيما عقد من الكتاب ان الجارية اذا وطئها جماعة في طهر واحد بعد ان ينتقل من الاول الى الآخر بالبيع فان الولد لاحق بمن عند الجارية وصته كانوا شركا وظوفا في طهر واحد فان الولد يخرج بالقرعة من خرج عليه الحق به وضمن للباقين قيمة نصيبهم والوجه في هذا الخبر ان غلظه على ضرب من التقية لا به موافق لبعض مذاهب العامة باب ميراث المجوس اختلف اصحابنا في ميراث المجوس اذا تزوج بواحدة من المحرمات في شريعة الاسلام فقال يونس بن عبد الله ومن تبعه من المتأخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبب الذين يجوز ان في شريعة الاسلام فاما ما لا يجوز في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على كل حال وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين من يتوطئ قوله او يورث من جهة النسب على كل حال وان كان حاصلا من سبب لا يجوز في شريعة الاسلام فاما ان لا يورث منه الا ما يجوز في شريعة الاسلام والعجيب انه يورث المجوس من جهة السبب النسب معاسوا كما لا يجوز في شريعة الاسلام ولا يجوز وهو مذموم جماعة من المتقدمين والذين يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن المتير عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة انه كان يورث المجوس اذا تزوج بامته وباينته من وجهين من وجه انها موهوبة انها زوجته فاما ما ذكرناه من خلاف ذلك من اقوال اصحابنا فليس به اثر عن الصادقين عليه السلام ولا عليه دليل من ظاهر القرآن بل انما قالوا لضرب من الاعتبار الذم عندنا مطيح بالاجماع ويدل على ذلك ايضا ان هذه الانساب والاسباب وان كانا فاسدين في شريعة الاسلام فما جاز ان عندهم يستبين بها الفرج ويشبثون بها الانساب ويفرقون بين هذه الانساب والاسباب بين الزنا المحض فحرم ذلك بحرم العقد في شريعة الاسلام لا ترى ان هؤلاء سب مجوسيا بحضرة ابي عبد الله عليه السلام فبزه ونهاه عن ذلك فقال انه قد تزوج بامته فقال اما علمت ان ذلك عندهم الكناح وقد روي ايضا انه قال عليه السلام كل قوم وادوا دين يلزمهم حكمة واذا كان المجوس معتقدا صحة ذلك فينبغي ان يكون كناح صوابا وايضا لو كان ذلك غير جائز لوجب لا يجوز ايضا اذا عقدوا على غير المحرمات وجعلوا الله محررا او خيرا او غير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع وقد اجمع اصحابنا على جواز ذلك فعلموا جميع ذلك صحة ما اختارنا باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فيما روي الناس من رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا يورث اهل ملتين فقال زعموا لا يرثون ان الاسلام لم يرد الاخرى حقه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حميد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا يرث اليهود والنصارى والمسلمين ويرث المسلمون اليهود والنصارى عن ذرعة عن عطاء

فان المسلم يورث الكافر

٢٩٢

قال سألت اباعبدالله عليه السلام عن الرجل المسلم يورث المشرك قال نعم ولا يورث المشرك المسلم عنه عن
 موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن اعيان قال قلت لابي جعفر عليه السلام حيلت فذلك النصراني موت وله ابن مسلم
 ايرثه قال فقال نعم ان الله لم يرزقه الا اسلاما الاخر افعن زعموا لا يرثوا حله بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب
 عن ابي ولاد قال سمعت اباعبدالله عليه السلام يقول للمسلم يورث ايرثه الذمية ولا يرثا حمله بن محمد عن ابن
 محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المسلم يحب الكافر ويرثه الكافر يحب المسلم ولا يرث
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله يتوارث
 اهل ملتين قال لا عنه قال حدثني محمد بن عيسى بن جليل عن ابي عبد الله عليه السلام في الزوج المسلم
 واليهودية والنصرانية انه قال لا يتوارثان عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن ابي عبد الله عليه السلام
 مثله عنه عن ابي الصائفة او بنينا وبزير طعن عن عبد الملك بن عمر القيلي عن ابي الموثنين عليه السلام قال النصر
 الذي اسلمت زوجته بضعها في يدك ولا ميراث بينكما فالوجه في هذه الاخبار انه لا ميراث بينهما على وجه
 كل واحد منهما صاحبه كما يتوارث المسلمان وليس يتأق ذلك ان يورث المسلم الكافر وان لم يرثه الكافر وقد
 صرح بذلك ابو عبد الله عليه السلام في رواية جميل وهشام القتيبي ذكرناها وتريد ذلك بياناً ما رواه
 الحسن بن محمد بن سماعه قال حدثني محمد بن عيسى بن جليل عن ابي بكر عن حميد بن محمد بن اعيان قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن قوله لا يتوارث اهل ملتين فقال قال ابو عبد الله عليه السلام زعموا لا يرثونه
 ان الاسلام لم يرزقه في ميراثه الا مشقة حله بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زور عن القاسم
 بن عروة عن ابي العباس قال سمعت اباعبدالله عليه السلام يقول لا يتوارث اهل ملتين يورث هذا هذا
 وهذا هذا الا ان المسلم يورث الكافر والكافر لا يورث المسلم فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن
 جعفر بن سماعه عن ابي عبد الرحمن البجلي قال قال ابو عبد الله عليه السلام فقه اهل الموثنين عليه السلام
 في نصراني اختلعت زوجته الاسلام ودار الهجرة انما في دار الاسلام لا يخرج منها وان يصنع لها ديناً
 النصراني وانها لا يرثه ولا يرثها فالوجه في هذا الخبر ان قوله على ضرب من التقية لا به موافق لمذهب العامة
 واجمعت الطائفة على خلاصتقننا واما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن جعفر بن ابيان عن
 عبد الرحمن بن اعيان قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يرث ادا بالاسلام الاخر افعن زعموا لا يرثوا هذا ما يورث
 ابي طالب في ايدينا فاجزاه الا في الولد والوالد ولا نراه في الزوج والمرأة فلا تستألف في هذا الخبر من حديث
 الزوج والزوجة متروكة باجماع الطائفة والخبر الذي قد مرنا عن ابي ولاد وزيد ذلك بياناً ما رواه احمد
 بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان علياً عليه السلام

بيضا

باب ان القاتل خطا يروى للمقتول

٢٩٣

كان يقف في المواضع فيما ادركه الاسلام من مال مشترك تركه ليركن قسوق الاسلام كما كان يعمل للناس في
 خلوطهم منه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن حاصو
 بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال خطا على علي بن ابي نجران في المواضع ما ادركه الاسلام من مال
 مشترك لو يقسروا للناس خلوطهم منه واقاموا والا على بن ابراهيم عن ابن ابي نجران عن غير واحد عن ابي
 عبد الله عليه السلام في يهود او نصراني يموت وله اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال مر على مواضعهم فأتوا
 في هذا الخير احد شيئين احدهما التقية لان ذلك مذهب العامة على ما تقدم من القول وفيه والتاني ان يكون
 معصوقه مر على مواضعهم على ما يستحقونه من الميراث وقد بينا ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان
 الميراث للمسلمين دونهم واوردنا ذلك في كتابنا الكبير ويزيد ذلك بياها واروا على محمد بن يعقوب عن احمد
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن اخيه احمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد بن رباط عن قال الميراث
 عليه السلام لو ان رجلا دميًا مسلموا وابوهي ولا بيه ولد غير ثمة يات الاب ورضاه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته
 مع المسلم شيئا فاما واروا على محمد بن احمد بن محمد بن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد
 عن رجل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل يات الاب ورضاه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته
 ومسلم ترثه ثمرات قال ميراثه لولده المسلمين قال وفيه في هذا الخبر ان ميراث النصارى انما يكون لولده النصارى
 اذا لم يكن له ولد مسلمون وميراث المسلم يكون لولده المسلمين اذا كانوا احاد مسلمين **باب ان القاتل**
خطا يروى للمقتول علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن ابي نجران وسندي بن محمد عن حماد
 بن الحميد الخياط عن محمد بن قيس قال قف ابي المؤمنين عليه السلام في رجل قتل امه قال ان كان خطا فان له
 ميراثها وان كان قتلها متعمدا فلا يرثها **الصفار** عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن عبد الرحمن
 بن ابي نجران عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل امه ايرثها قال ان كان
 خطا ويرثها وان كان عمدا لا يرثها فاما واروا على بن الحسن بن فضال قال حدثنا رجل عن محمد بن
 عن حماد بن عثمان ورواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن معلى بن محمد بن يعقوب عن حماد بن عثمان
 عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الرجل ولده ويقتل المولود بوالده اذا قتل والده
 ولا يرث الرجل اذا قتله وان كان خطا فلا ينافي في الخبرين الاولين لشئيين احدهما ان عمله على ضرب من التقية
 لان العامة من يقول بذلك ويقول القاتل لا يرث على كل حال حمد كان او خطا والوجه الاخر ان عمله على
 ما كان يذهب اليه شيئا من الله في الجمع بين هذه الاخبار ان القاتل خطا يروى من نفس الدية و
 ما حدها وهذا وجه قريب فاما الاخبار التي اوردها في كتابنا الكبير من ان القاتل لا يرث فينبغي ان

باب الزوج والزوجة يورث كل واحد منهما

٢٩٧

بالخبرين الأولين وتقول القائل لا يرث إلا إذا كان خطأ فيكون العمل على جميع الروايات ولا تقطع شيء منها
باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما يقتل
 أحدهما الآخر عليه بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي بختل عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه
 السلام قال للمرأة تترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه محمد بن يعقوب عن
 بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي بن إبان بن عثمان عن حميد الله بن يصفور قال قلت لأبي عبد الله عليه
 السلام هل للمرأة من دية زوجها شيء وهل للرجل من دية امرأته شيء قال نعم ما لم يقتل أحدهما الآخر علي بن
 الحسن بن فضال عن علي بن أسباط عن هلا بن رزين القاهن محمد بن مسلم عن أبي حميد الله عليه السلام قال سألت
 عن رجل بلى امرأته واحدة ثم توفي عنها وهي في عدتها قال ترثه ثم تبتد حدة الموت في نفسها وزوجها وان ماتت
 فإن قتل أو قتلت وهي في عدتها ورث كل واحد منهما من دية صاحبه فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد
 عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام كان لا يورث المرأة من دية
 زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الأخت من الأم من الدية شيئاً قال وجه في هذا الخبر أحد شيئين
 أحدهما التقية لموافقته لمذهب بعض العامة كما هو موقوفون لا يرث الدية إلا من كان يعقل عنه لو قتل خطأ
 والوجه الثاني ما قلناه في تأويل الخبر المتقدم من أنه لا يرث القاتل خطأ من نفس الدية وإن ورث ما عداه
 فحمل هذا الخبر على أنه ما كان يورثهما من دية كل واحد منهما إذا كانا قاتلين خطأً لئلا ياقض ما تقدم به
ميراث من لا وارث له من ذوى الأرحام والموالي الحسن بن محمد بن سباح عن
 الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال يسألونك عن الأخت قال قال
 من مات وليس له مولى فخاله من الأخت عمن عن محمد بن زياد عن رفاعه عن إبان بن تغلب قال قال أبو
 علي السلام من مات لا مولى له ولا ورثة فهو من أهل هذه الآية يستأونك عن الأخت قال لا فقال قدموا الوصو
 الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال من مات و
 وارث من قبل قرابة ولا مولى فثمة فمن جريرته قاله من الأخت قال فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن
 أبي عمير عن خالد عن السري عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت ويترك عملاً ليس له وارث قال
 فقال أمير المؤمنين عليه السلام أعطهم مائة دينار ورواها أيضاً عن داود عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام وكان له وارث فدفعت أمير المؤمنين عليه السلام مائة دينار
 مائة دينار فيهما أن الروايتان من سلطانين شاذتان وما هذا حكم لا يعارض به إلا أخبار السند المجمع عليها
 مع أنه ليس فيهما ما يناقض ما تقدم من أن الأخت تترث من دية زوجها ما لم يقتل أحدهما الآخر

في ميراث المفقود والمستهل

٢٩٥

ولعل من لم يسمع الاستصاحح لانه اذا كان المال له خاصة على ما قد ساء جازاه ان يجعل به ما شاء ويظهر شيئاً
 وليخبر الروايتين انه قال ان هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافعها لما تقدم من الاخبار باب
 ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث يونس بن عبد الرحمن عن ابن ثابت وابن
 عون عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل من بني ثعلبة ولا يدعيان يطلب
 ولا يدعيان على هو امر ميت ولا يعرف له وارث ولا نسب له ولا ولد اقال اطلبه قال ان ذلك قد طال فاصدق
 به قال اطلبه يونس عن الهيثم بن روح صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام اني اتقبل الفداء
 فينزل عند الرجل فيموت فجأة ولا عرفه ولا عرف بلاءه ولا ورثته فيبقى المال عندك كيف اصنع به ومن ذلك
 المال فكتبت تركه على حاله فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن سالم قال سأل ابا عبد الله عليه السلام
 واما جالس فقال انه كان عند ابي اجير رجل عنده بالاجر فقدناه ويحق له من اجرة شئ ولا نعرفه وارثا قال
 فاطلبوه قال قد طلبناه فلم نجده قال فقال ساكن وحرك يديه قال نادى عليه قال اطلب فاجتهد فانك
 عليه والا فهو كسبيل ماله حتى يحى له طالع ان حدث بك حديث فاقص به ان جاله طالب ان يدفع اليه
 فالوجه في هذا الخبر انه انما يكون كسبيل ماله اذا ضمن المال ولزمه الوصاية به عند حضور الموت واما ما رواه
 يونس عن فيض بن جبيب صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام قد وقع عندك ما تاد وهو وارث يونس
 درهمان واصحاب فندق ومات صاحبهما ولم يعرف له ورثة فرائك في اعالي حالهما وما اصنع به فقد ضقت
 ذرعاً فكتبت اعمل فيها فاخرجها صدقة قليلاً حتى يخرج قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يتصدق
 به ويكون من امنا الصاحب اذا جاسم بالقطعة والثاني انه اذا كان هذا مال لا وارث له فهو من الانفال وحقها
 الامام فاذا اراد بان يقصد به جاز ولو يكن عليه شئ والذ يدل على ان هذا حكم الامام ما رواه محمد بن
 احمد بن يحيى عن جابر بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم عن الفضيل بن يسار عن ابي الحسن
 في رجل كان في يده مال لول ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال قال ما عرفك لمن هو يبيع نفسه باب
 ميراث المستهل على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن ربعي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فخرجت فميتا يورث ويورث فانه ما كان اخر من الحسن بن محمد بن
 ساحة عن مرقان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام قال ابي اذا انقهر المولود فميتا
 يتيم فانه يورث فانه ما كان اخر من الحسن بن محمد بن ساحة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن بصير يسط من امه فميتا يورث فانه ما كان اخر من الحسن بن محمد بن ساحة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن ساحة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في المتوفى

الفندق

الزَّهْنُ

فمن يجب عليه الجلد ثم الرجوع

٢٩٤

نزادة عن أبي جعفر عليه السلام في المحسن والخصنة جلد مائة ثم الرجوع وروى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذنب الشيخ والرجوع جلدًا ثم رجوعًا عقوبة لما وإذا ذنب
التقص من الرجال رجوعًا ورجوعًا جلدًا إذا كان قد أحسن فإذا ذنب الشاب والمحدث جلدًا ونفقة سنتين مع رجوع
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري بن سويد عن حاصب بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال الرجوع جلدًا الله الأكبر والجلد حد الله الأصغر فإذا ذنب الرجل المحسن رجوعًا ورجوعًا فلا ينفق ما قد
من الاختيارين وجوب الجمع بين الجلد والرجوع لا يمتثل شيئين بعد ما أن غفله على التقية لأنه مذموم جميع
العامته وما هذا حكمه يجوز التقية فيه والتلفان يكون المراد به من لم يكن شيئًا أو شيئًا بل يكون حدًا لأن
الذي يوجب عليه الرجوع والجلد معًا إذا كان شيئًا أو شيئًا محصيًا وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبد الله
بن طلحة وعبد الرحمن بن الجراح والحليم وعبد الله بن سنان وقد سئل عن ذلك من هو ولا ينفق ذلك ما رواه
بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن حاصب بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال تحفظ
أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيخة أن يجلد أسامة وقص في المحسن الرجوع تحفظ في البكر والبكر إذا
ذنبًا جلد مائة ونفقة سنة في غير مصرهما وأما اللذان قد أسكوا ولم يدخل بهما لأن قوله عليه السلام الشيخ والشيخة
جلدان مائة ولم يذكر الرجوع لا تمنع أنه إنما لم يذكر لأنه لا خلاف في وجوبه على المحسن وذكر الجلد الذي يخص
بإعياء عليه مع الرجوع فاقصر على ذلك لعلم الخاطب بوجوب الجمع بينهما علمًا أنه يحتمل أن يكون الرواية مقصود
عليها إذا كانا غير محصين الأخرى أنه قال بعد ذلك وقص في المحسن الرجوع مع أن وجوب الرجوع للمحسن
جمع عليه سواء كان شيخًا أو شابًا وأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن أبيان عن أبي العباس عن أبي عبد الله
عليه السلام قال رجوع رسول الله صلى الله عليه وآله والرجوع جلدًا وذكر أن عليا عليه السلام رجوعًا الكوفة ورجوعًا
فأكثر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال ما نعرف هذا قال يونس بن الرخند رجلا عذرين في ذنب واحد قال
الشيخ رحمه الله الذي ذكر يونس ليس في ظاهر الخبر ولا في ما يدل عليه بل الذي فيه أنه قال ما نعرف هذا
ويحتمل أن يكون إنما أراد ما نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله والرجوع جلدًا لا قد تقدم ذكره
من التآكل أحدهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله والآخر عن أمير المؤمنين عليه السلام وليس بأن يغير
قوله ما نعرف هذا إلى أحدهما بأول من أن يعرفه على الآخر وإذا احتل ذلك لم يناف ما قدمناه من الإختلاف
ثبوته كان صريحًا بأنه قال ما نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام لم يناف ما قدمناه لأنه
يجوز أن يكون أمير المؤمنين ما فصل ذلك لأنه لو تيقن في زمانه من وجوب عليه الجلد والرجوع معًا على
التفصيل الذي قد مناه والذي يؤكد ما قلناه من وجوب الجمع بين الحدين ما رواه الحسن

باب ما يحسن وما لا يحسن

٢٩٨

بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من اقرب على نفسه
 عند الامام حتى حد من حد ود الله مرة واحدة حوا كان او عبدا او حرة كانت او امة فعلى الامام ان
 يقيم الحد على الذي اقرب على نفسه كما يثمن كان الا الزنا في المحسن فاما لا يوجب حتى يشهد عليه اثنان
 شهدا فاذا شهدوا ضربه الحد مائة جلدة ثوريه قال الشيخ رحمه الله ما تضمن هذا الخبر من انه
 يقبل اقوال الانسان على نفسه في كل حد من الحد ود الا الزنا فالوجه في استثناء الزنا من بين سائر
 الحدود انه يراعى في الزنا الاقوال اربع مرات وليس ذلك في شيء من الحدود والاخر وليس فيه انه
 لا يقبل اقواله بالزنا اذا اقرا اربع مرات وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى ويؤكد
 ما قلناه صاروا لا يحد بن علي بن محبوب عن علي بن السدي عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يرحم الزاني حتى يقر اربع مرات
باب ما يحسن وما لا يحسن ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
 بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا وعند السرية
 والامة يطأها يحسنه الامة يكون عنده فقال نعم انما خاف ان يكون عنده ما يغني عن الزنا قلت
 فان كانت عنده امة تزعم انه لا يطأها فقال لا يصدق قلت فان كانت عنده امرأة متعة
 تحسنه قال لا انما هو على الشيء الدائم عنده يونس بن عبد الرحمن عن حريز قال سألت ابا عبد
 عليه السلام عن المحسن قال فقال هو الذي يزني وعند ما يغنيه ابو علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قلت له ما المحسن رحمه الله قال من كان له فرج يغدو عليه ويروح يونس عن ابي ايوب
 عن ابي بصير قال لا يكون محسنا الا ان يكون عنده امرأة يغلق عليها بابا فاما ما رواه
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا
 الحر المملوك ولا المملوك الحر فلا يثاب في الاختيار الا في ان الامة تحسن لان الوجه في هذا الخبر
 ان الحر لا يحسنه اذ انت وجب عليها الرجوع كما لو كانت تحت حرة لان حد المملوك والمملوك
 اذا زنيا نصف حد الحر وهو خمسون جلدة ولا يجب عليها الرجوع على حال وكذلك قوله لا المملوك
 الحر يعني ان الحر لا تحسنه حتى يجب عليه الرجوع على هذا التاويل لا يثاب ما تقدم من الاختيار
 فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي ياتي وليدة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على

فمن فنه يلدات محرم

٣٥٥

عن أبيه عليهم السلام عن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي عليه السلام أن الرجل يزني بالمرأة اليهودية وانتهى
فكتبت إليه أن كان محصناً فأرجعه وإن كان بكراً فأجلده مائة جلدة ثم ألقه فأما اليهودية فأبعث بها
إلى أهل ملتها فليفعلوا فيها ما أحبوا وأما ما رواه أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن
فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن
رجل كانت له امرأة فطلقها أو ماتت فزني قال عليه السلام الرجل من المرأة كان لها زوج فطلقها أو ماتت
ثم زنت عليها الرجوع وما يتضمن هذا الخبر من أن الرجل إذا طلق امرأة ثم زنيها أو زنت حتى كان عليها
الرجوع فالوجه فيه أن غلظه على أنه إذا كان الطلاق وصياً فإنه إذا كان كذلك كان عليها الرجوع وقد قلنا
على ذلك في كتابنا الكبير وما يتضمن بعد ذلك أنها إذا ماتت ثم زنيها كان عليها الرجوع يحتل أن يكون
أما وجب عليها إذا كان محصناً يغيرها من النساء وأما المرأة إذا تزوجت زوجها ثم زنت فلا يجب
عليها الرجوع وإنما يجب عليها الجلاء في شبه أن يكون ذكر الرجوع في هذا الموضع وما من الراوي
باب من زني يلدات محرم سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عبد الله
بن بكير عن أبيه قال قال أبو عبد الله عليه السلام من أتى ذات محرم ضرب ضربة بالسيف
أخذت منه ما أخذت أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن ابن بكير عن رجل قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام الرجل يأتي ذات محرم قال يضرب ضربة بالسيف قال ابن بكير حدثني عن ابن بكير
بذلك الحسن بن محبوب عن أبي أيوب قال سمعت بكير بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
من زني يلدات محرم حتى يلقها ضرب ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت فإن كانت تامة فزنت
ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت قيل له فمن يضربها وليس لها خصم قال ذلك إلى الأمام إذا زنا
إليه سهل بن زياد عن علي بن أسباط عن الحكم بن مسكين عن جيل بن دجاج قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام أتى يضرب هذه الضربة يحذف من أتى ذات محرم قال تضرب عنقه أو قال رقبة
أرى
محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن محمد بن عبد الله بن مهزيان عن محمد بن
أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل وقع على أخته قال يضرب ضربة بالسيف
قلت فأنه يخلص قال نعم يلدات محرم فأمّا ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد
بن محمد عن الحسن بن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
قال إذا زني الرجل يلدات محرم حله الزنا فإنه أعظم ذنباً فلا يباح له إلا إذا كان لا يملك نفسه ولا
ضربة بالسيف كما إذا كان الفرض بالضربة قتله وفيما يجب على الزنا المحرم لا ما مضى من يلدات محرم

فمن تزوج امرأة ولها زوج

٣٠١

ان يقتلها **باب من تزوج امرأة ولها زوج** علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسعيل بن مراد عن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجها زوجها قال عليه الجلد وعليها الرجولة قد تقدم ويعلم وتقدمت هي يعلم وكفارة ان لم تقدم الى الامام ان يشهد في تجنسه اصوغ دقيقا فاماروا واحدا من محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن شعيب قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما قلت فعليه ضرب قال لا ماله يضرب فخر جبت من عنده وابو بصير يجيال الميزاب فاخبرته بالسئلة والجواب فقال لي ابن انا قلت بجيال الميزاب قال فرفع يده وقال وريت هذا البيت او ورت هذه الكمية سمعت جعفر عليه السلام يقول ان عليا عليه السلام قصه في الرجل يتزوج امرأة لها زوج فزوج المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو طمت اناك علمت لغصحت رأسك بالحجارة ثم قال ما اوفيتي ان لا يكون اوقى حله فلا ياتي في ما تضمن صدق هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الحد الاول لان هذا الخبر مجهول على من لا يعلم ان المرأة زوجا والاؤل متناول لمن علم ذلك فكان عليه الحد وقد ثبت ذلك في الخبر الاول حين قال انه قد تقدم ويعلم وتقدمت هي يعلم وعلى هذا يحل ما حكاه ابو بصير في آخر الخبر الاخير عن جعفر بن محمد حكاية قضية امير المؤمنين عليه السلام وانه انما فعل ذلك بمن علم ان لها زوجا فضربه الحد ويكن ان يحل الخبر على انه انما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد الكامل وذلك اذا ظلم في ظنه ان لها زوجا فحرق في التعذيب من ذلك فاستحق لهذا التعذيب التعزير ويكون قوله عليه السلام لو طمت اناك علمت لغصحت رأسك بالحجارة المراد به انك لو طمت على يقين ان لها زوجا ففعلت ذلك ويجوز ان يكون ذلك مختصا بمسألة واحدة انه لم يعلم ذلك ولو لم يثبت بالزوجية فكان عليه الحد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن حماد بن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال تزوج المرأة وان كان للذي تزوجها بنية على تزويجها ولا ضرب الحد **باب المكاتبه التي اذت بعض مكاتبها ثم وقع عليها مولاها** علي بن ابراهيم عن ابيه عن صالح بن سعيد عن الحسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كانت له امة مكاتبها فقالت الامة ما اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لها ثم ادت بعض مكاتبتيها وجامها مولاها ما بعد ذلك فقال ان كان استكروها فاعل ذلك ينهوب من الحد بقدر ما احتل من مكاتبتيها وادري عنه من الحد بقدر ما بقى

في الرعين يصيد جلبجيب عليه في الحد

٣٠٢

من مكاتبتها وان كانت تابعت مكانت شريكين في الحد ضرب مثل ما يضرب فلما مارواه
يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبة
فقال ان كانت الريح جلد وان كان حصنا رجوا ان لو تكن اذنت شيئا فليس عليه شيء فلا ينأ
التعبر الاول لانه يمكن ان يحمل الخير الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير من انه يضرب
بحساب ذلك فيكون دون الريح فاذا بلغ الريح من الحرية غلب عليه حكة فجذلتا ما اودج على
حسب احواله باب المريض بالمد نف يصيد ما يجب عليه فيه
الحد كيف يقام عليه الحد الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام انه اتى برجل كبير البطن
قد اصابه عرق فادعاه رسول الله صلى الله عليه وآله فبصره فيه مائة شراخ فضر به مائة
فكان الحد يونس بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام
قال قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله برجل خمي قصيرا قد سقط بطنه وقد دثر ووق بطنه
قد فخر بامرأة فقال للمرأة ما حملت به الا وقد دخل على فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله
والله اذ نيت قال نعم ولو يكن حصنا فصد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بصره وخفضه
ثوبه عابدين قد صد مائة شراخ بشاره فاما مارواه احمد بن محمد عن ابي هارون عن محمد
بن سعيد عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام
برجل اصاب حدا وبه قروح في حبيد كثيرة فقال امير المؤمنين عليه السلام اخره حتى
لا تمكوا عليه فقتلوا سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الله
الاحمر عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
برجل اصاب حدا وبه قروح وعرض واشباه ذلك فقال امير المؤمنين عليه السلام اخره
حتى يترك الاشكا قروحه عليه فيموت ولكن اذا برأ أحد ذاء فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر
الاولين لانه اذا كان اقامة الحد الى الامام فهو يقيمها على حسب ما يراه فان كانت الصلحة
تقتضي اقامتها في الحال اقامها على وجه لا يؤدي الى تلف نفسه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله
والله وان اقتضت الصلحة تأخيرها الى ان يتركها يقيم عليه الحد على الكمال باب
ان الزاني اذا جلد ثلاث مرات قتل في الرابعة يونس بن عبد
الرحمن عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام الزاني اذا جلد

في ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة

٣٠٣

ثلاثا يقتل في الرابعة يموت اذا جلد ثلث مرات فأما ما رواه يونس عن ابي الحسن لما مضى عليه السلام قال اصحاب الكياثر كلما اذا اقيروا عليهم الحد قتلوا في الثالثة فاكينا في الخبر الاول لا فانخصه بما حمله الزمان شرب الخمر وغيره على ما كتبته فيما بعد انشاء الله بآب ما يوجب التعزير يونس عن المفضل بن صالح عن زيد النخعي عن ابي عبيد الله عليه السلام وسامة بن جهم عن ابي عبيد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان مائة مائة غير سوط يونس عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبيد الله عليه السلام المرأتان تمانان في ثوب واحد قال تضربان قال قلت حدا قال لا قلت الرجلان يمانان في ثوب واحد فقال يضربان قال قلت الحد قال لا يونس عن ابن سنان عن ابي عبيد الله عليه السلام في رجلين يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان حد اخر سوط واحد يونس عن ابي بن عثمان قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان طيحا عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد مائة مائة سوط غير سوط الحسين بن سعيد عن حماد عن حمير عن ابي عبيد الله عليه السلام ان طيا عليه السلام وجد رجلا وامرأة في لحاف فضرب كل واحد مائة مائة سوط الاسوطا عنه عن القاسم بن محمد عن عبيد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سأل بعض اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت قدامك الرجل يتامع الرجل في لحاف واحد فقال ذو محرم قال لا قال من ضرورة قال لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قال فانه فعل قال ان كان دون الثقب والحد وان هو ثقب اقيم قائما فترى خربة بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ قال فقلت له هو القتل قال هو كذلك قلت فامرأة ماتت مع امرأتها في لحاف واحد فقال ذو آثم محرم قال لا قال من ضرورة قلت لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قلت فانها ضلعت قال فشق ذلك عليه فقال آف آف ثلثا وقال الحد على بل بركم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبيد الرحمن بن الحجاج قال كنت عند ابي عبيد الله عليه السلام قد دخل عليه عباد الصبر ومعه آس من اصحابه فقال حدثني اذا اخذ الرجلان في لحاف واحد فقال له كان على عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد فقال عينا انك قلت لي غير سوط فاما حد عليه ذكر المحدثه اعاذ ذلك مرارا فقال غير سوط فكتب اليه من الحسن بن علي بن فضال الحديث فاما ما رواه احمد بن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحسين بن ابي عبيد الله عليه السلام قال حد الجلدان يوجدان في لحاف واحد والرجلان يجلدان اخطئة

باب ما يوجب التعزير

٣٠٣

في لحاف واحد والمرأتان تجلدان اذا اخذتا في لحاف واحد بن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول حد الجلد في الزنا ان يوجدا في لحاف واحد بن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الجلد في الزنا ان يوجدا في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان تجلدان في لحاف واحد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما بالحد واذا اخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما بالحد اسهل بن محمد عن علي بن الحكم عن ايان عن زيد عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا شهد الشهود على الزاني انه قد جلس منها مجلس الرجل من المرأة اقيم عليها الحد وكان علي عليه السلام يقول اللهم انك تعلم ما لا نعلم ولا يرى من غلظ علي التعزير وقد يطلق على ذلك نكاح الحد على ضرب من التجوز فليس في شيء منها ذكر لكيفية الحد فاذا احتملت ذلك لا ينافي ما قد ساء فاما اختلاف تقادير التعزير فذلك لا يجب ما رواه الامام من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا على ما رواه اسلم في الحال قاتما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن الحد اقال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلد مائة مائة عنه عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال يجلدان مائة تجلدة ولا يجب الزوج حق تقوم البتة الاربعه بانه قد رأى عياها عنه عن فضالة عن ايان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة مائة عنه عن محمد بن الفضل عن الكاظم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال اجلد مائة مائة قال ولا يكون الزوج حق تقوم البتة الاربعه انما رواه عياها عنه عن فضالة عن ايان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة مائة فلا ينافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوحي فيها ان غلظها على انه اذا انضاف الى ذلك وقوع الفعل منها وعلو الامام ذلك جازله من يقيم عليها الحد يدل على ذلك ما رواه محمد بن

في كيفية إقامة الشهادة على الرجل

٣٠٥

يعتوب عن علي بن محمد بن محمد بن أحمد الموحدي عن أبيه عن يونس عن حسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الواجب على الأمام إذا نظر إلى رجل يزني أو شرب خمر أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج إلى بينة مع نظره لأنه أمين الله في خلقه وإذا نظر إلى رجل يسرق قال الواجب عليه أن يزرعه وينهاه ويغضه ويدعه قلت كيف ذلك قال لأن الحق إذا كان لله فالواجب على الأمام إقامته وإذا كان للناس فهو للناس فأما رواة الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما البينة ولو لم تطلع منهما على سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة فالوجه في هذا الخبر أن غلظه على من أدبه الأمام وغرره دفعة أو دفعتين فعاد إلى مثل ذلك جازاهما مخرج أن يقيم عليه الحد على الكمال وهذا الوجه يعتمله الأخيار التي قد مناه إيعنا والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبي شمر البجلي عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للرأيين تناسل في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فإن ضلنا نهيتا عن ذلك فان وجد ما بعد النسي في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة جلدة فإن أخذنا الثالثة في لحاف واحد جلدنا فان وجدت الرابعة قتلنا فأب كيفية إقامة الشهادة على الرجل يوجب يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يرجم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود عليه بالجماع والإلاج والإدخال كالميل في المكحلة أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجب للمرجوع حق تقوم البينة الأربعة شهودا فهو قد رآوا يجامعا أحمد بن محمد بن أبي حمزة عن حاصرين حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال الأمامان عليهما السلام لا يرجم الرجل ولا المرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الإلاج والإخراج منه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال حد الرجلان تشهد أربعة أعز ولا يدخل ويخرج فأما رواة الحسين بن سعيد عن فضالة عن إبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قال الشاهد أنه قد جلس في مجلس الرجل من امرأة فغير عليه الحد فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه يقام عليه الحد بدون الرجوع على خلاف ذلك الخبر الذي أوردنا في الباب الأول من زرارة عن قول أمير المؤمنين عليه السلام وإن أمكنني الله من المغيرة لا تمت عليه الحد والوجه الثاني أن يكون

في حد اللواط

٣٠٦

المراد بالخبر التعزير دون الحد التام على ما دللنا عليه في الباب الاول وانما يجب في مراعاة الشريعة ادعاء الايلاج والاخراج فيما يوجب الرجوع على ما تضمنته الاخبار والاولة واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلث رجال انه زنى بفلانة وشهد به الرابع انه لا يدري عن زنى قال لا يحمد ولا يرجع قال وجه في هذا الخبر انه اذا شك الرابع في عين من سئ بها او معرفتها بعينها وان لم يشك في زناه سقط عنه الرجوع والحد على التام وكان عليه التعزير على ما تضمنه الباب الاول لان هذه الشهادة ليست ياقل من الشهادة على وجودها في الحاف واحد وذلك يوجب التعزير على ما ثبت في الباب الاول باب الحد في اللواط سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال انني امير المؤمنين عليه السلام رجل وامرأته وقد لاط زوجها ابنتها من غير وثيقه وشهد عليه بذلك اليهود فامر به امير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب بفلام دون الحد وقال اما لو كنت مدركا لقتلتك لا مكانك اياه من نفسك بقتلك ابو علي الاشعر عن الحسن بن علي الكوفي عن العباس بن عامر عن سيف بن عميرة عن عبد الرحمن العنزي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وجدر رجل مع رجل في اماراة عمر فذهب احدهما واحدا الاخر فنجى به الى عمر فقال للناس ما ترون قال فقال هذا الصنيع كذا قال فقال ما تقول يا ابا الحسن قال اضرب عنقه فضرب عنقه قال ثورادان يحمله فقال انه قد بقى من حدوده شيء قال اي شيء قد بقى قال ادع بحليب قال فدعى عمر بحليب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فاقترع ٣٠ حمل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل قال فقال ان كان دون الثقب فالحد وان كان ثقب اقيم قائما ثم ضرب بالسيف خربة اخذ منه السيف فاخذ فقلت له هذا القتل قال هو ذاك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابيه عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام كان بيني وبين ابي ان يرجعوا الى علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن اوقب على فلا قال قال امير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله حكومية ثلثة احكام اما ضربية

فخذ اللواطة

٣٠٤

أهدأ
السر والداد
الساقط في

قال محمد بن إدريس
وغيره أن خطه أضعف
أما الإصناف من أوجه
والف من آخره

وحد

بالسيف في عنقه بالغت ما بلغت أو أمداً من جبل مشدود اليدين والرجلين أو حرقاً بالنار
عجل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام لابي الحسن الرضا عليه السلام
يعرف بغلام من شراعة عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اقبل علي بن ابي طالب عليه السلام رجل مع فلان ياتي به وقامت عليها بذلك البينة فقال ايتوني
بالنطع والسيف ثم امر الرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم امر بما فضرهما بالسيف
حتى قد هما بالسيف جميعاً قال واقي امير المؤمنين عليه السلام امرأتين وحيدتان في لحاف واحد
وقامت عليهما البينة انهما كانتا متساخقان فدعى بالنطع ثم امر بما فضرهما بالنار فامسا حاروا
يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال قال ابو عبد الله عليه السلام حدثنا اللوحى
مثل حد الزانية قال ان كان قد احسن برجمه واكبله عجل بن محبوب عن الحسين بن محمد عن
المعلم بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في
رجل قال عليه ان كان محصناً القتل وان لم يكن محصناً فليجلد قال فقلت فما على الموتى
قال عليه القتل على كل حال محصناً كان او غير محصن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان عن
زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتأوطأ حد الزانية عجل بن محبوب عن يحيى عن احمد بن محمد
عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
في كتاب علي عليه السلام اذا اخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد فمرد في ضرب الرجل واخذ
الغلام وان كان ثقب وكان محصناً رجلاً ألوه في هذه الاخبار واحد شئان احدهما ان يكون
المراد بها اذا كان الفعل دون الايقاب فانه اذا كان كذلك اعترف به الاصلان وغير الاصلان
وقد فصل ذلك ابو عبد الله عليه السلام في اربعة اوجوه سليمان بن هلال من قوله ان كان
دون الايقاب فعليه الحد وان كان الايقاب فضره بالسيف وقد يمتحى فاعل ذلك بانه
لو لم يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة
بن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الأوطأ فقال بين الفخذين قال سألت عن الكد
يوقب فقال ذلك الكفر بما انزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله فلا ينافي ذلك ما قدمناه من
ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من قوله اذا ثقب وكان محصناً فليجلد فلو كان فاعل
خطه اذا كان وجب عليه القتل فالأمر غير بين ان يعقلم عليه الحد بضرب رقبة او اهدأه
من جبل أو حرقاً بالنار ووجه اتي ذلك شأناً فعل وتقييد ذلك بكونه محصناً انما يدل

<http://fb.com/ranajabirabbas>

<http://fb.com/ranajabirabbas>

في حد من استقنه بيده

٣١٠

الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الله
ياق المرأة وهي مبيته قال وزرنا عظم من ذلك الكياتيها وهي حية ومأروا لا محمد بن علي
بن محبوب عن علي بن محمد القاسم عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد الله
عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل زني بمبيته قال لا حد عليه فهذا الخبر يحتمل وجهين
احد ما ان يكون المراد به لا حد عليه بعينه لا يجوز غيره لا ناقد يتنافى الخبر الاول انه يملأ فيه
الاخصان وعدمه وان كان حصنا كان حده الجلد مائة وليس هذا على حد واحد والوجه الاخر
ان يكون الخبر مخصوصا بمن اتى زوجة نفسه بعد موته فانه لا يقام عليه الحد كما لا يورث
حسب ما يراه الامام **باب حد من استقنه بيده** لا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليا السلام
اتى برجل حيث بذكره فضرب يده حتى ادمت ولا اهلوا وقال زوجة من بيت مال المسلمين
فاما ما رواه احمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال سألت
ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يعيث بذكره بيده حتى ينزل قال لا بأس به ولو يبلغ به ذاك شيئا
فالوجه في هذا الخبر انه لم يبلغ به شيئا بعينه يجوز فلا ضلالة في الحكم اذا كان فيه التعزير فذلك
الى الامام ففعله بحسب ما يراه في الحال **ابواب القذف - باب من**
اقذف جماعة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اقرى على قوم جماعة فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب جدا واحدا وان اتوا
متفرقين ضرب لكل واحد حدا عنه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن محمد بن عمران عن ابي
عبد الله عليه السلام مثله **فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرارة عن**
ساعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام في رجل اقرى على نفسه
جميعا فجلد حدا واحدا فالوجه في هذا الخبر حد شئين احدهما ان يخل على نفسه في القذف
الخبر الاول من انه انما وجب عليه حد واحد اذا اتوا به مجتمعين ولو جازوا متفرقين لكان يجب على
كل انسان حد على الكمال والوجه الثاني ان يخل على نفسه اذا قد فهم بكلمة واحد كان عليه حد واحد
وان قد فهموا الفاظ مختلفة كانت عليه لكل انسان حد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
عن فضالة عن ابي الحسن العطار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قذف قذفا
جميعا فقال بكلمة واحدة قلت نعم قال يضرب حدا واحدا وان فرق بينه وفي القذف قذفا

قذف

باب المملوك يقذف حراً

٣١١

كل واحد منهم وحده عن من بن محبوب عن أبي الحسن الشافعي عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له إذا لم يسمهم فاعلم عليه حد واحد وان سقى عليه لكل رجل حد باب المملوك يقذف حراً علي بن إبراهيم عن أبيه عن بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قذف العبد المحر جلد ثمانين وقال هذا من حق الناس أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك يفترى على المحر قال عليه ثمانون قلت فإذا ذن قال يجلد خمسين أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصبياح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن عبد افتري على حراً فقال عليه ثمانون أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة محررة قال يجلد ثمانين لأنه إنما يجلد بمحبتها أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال يجلد الكاتبة إذا ذن على قد وما اعتق منه فإذا قذف المحصنة ضل عليه أن يجلد ثمانين حراً كان أو مملوكاً أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال يجلد ثمانين هذا من حقوق المسلمين فاما كان من حقوق الله تعالى فإنه يضرب نصف الحد قلت الله من حقوق الله ما هو قال إذا ذن أو شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد جهل بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حريز عن بكير عن أحمد ما عليها السلاخانة قال من افتري على مسلم يضرب ثمانين يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً عنه من الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن بن بكير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حد مملوك قذف حراً قال يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله فإنه يضرب نصف الحد قلت الله الذي يضرب فيه نصف الحد ما هو قال إذا ذن أو شرب الخمر فهذا من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحد فأما ما روى أحمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسين عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد إذا افتري على الحر كره يجلد قال أربعين وقال إذا ذن بفاحشة ضل عليه نصف العذاب فهذا أخير ما ذعف الخلف الطاهر القوان والآخر الكثير التي قد مناهما وما هذا حكم لا يعمل به ولا يعتصم بمثله فاما ما علقه الطاهر القوان فان الله تعالى قال والذين يرمون المحصنات إلى قوله فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا

باب من قال لا مراة لم يجزك حله

٣١٢

شهادة ابداء ذلك عام في كل قاذف حرا كان او عبدا فاما قوله فان اتين بثلثة فليس عليه شيء
 من الحسنات من العذاب فذلك مخصوص بالزنا لما بيناه من الاضحية كما هي حقيقة ناقصها و
 اتماما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام في العبد يفتري
 على الحر فقال محمد بن الاسود او سوطيان فهذا الخبر يمتثل ان يكون ادا بالقرية ما يبلغ القذف
 فان ذلك لا يوجب الحد كما لا يلزم به التعزير والذكر كفت ما ذكرناه ان محمد بن مسلمة وهذا
 الحديث قد روي خلاف هذا موافقا للاخبار التي قد مرنا ما روى الحسين بن سعيد عن ابن ابي
 عمير عن العلاء بن محمد بن مسلمة عن احمد بن محمد بن الاسود قال سالت عن العبد يفتري على الحر
 قال يحل له حد او اتماما رواه يونس عن سماعة قال سالت عن المملوك يفتري على الحر قال عليه
 حسون بليدة قالوا فيه ايضا ما قلناه في الخبر الاول لان سماعة قد عفا عنه يجب عليه الحد ^{ثاني}
 وقد قد مناه عنه و اتماما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن القاسم بن سليمان قال سالت
 ابو عبد الله عليه السلام عن المملوك اذا افتري على الحر كجملد قال ابو عبد الله نعم بئنا الوجه في هذا
 الخبر في رواية محمد بن علي بن محبوب فلا وجه لاحاده ويزيد ما ذكرناه بيان اتماما رواه يونس بن عمار
 الزهر عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال حد اليك والضرابي والمملوك في الحر والقذف
 سواء وانما صلح اهل الذمة ان يفتري على الحر فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 النضر بن سويد عن طاهر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصصا امير المؤمنين
 عليه السلام في المملوك يفتري على الحر قال لا يحد له ان يحد بليدة قال وقال في رجل دعى لغيره
 اقوفت لك منه فلما اتي بالهينة قال ان امه كانت امة قال ليس عليك حد ستي كما سبتك
 او اعف عنه فانتهى من هذا الخبر من قوله ان يحد بليدة يمتثل ان يكون اتماما ان يعمر
 بليدة ليقام عليه الحد و يمتثل ان يكون للرأيه ان كانت امة ونسبها الى الزنا كما يجب
 عليه الحد كما لا يجب عليه التعزير مع ان في الحديث ما يضمن الاحتجاج به وهو ان امير
 المؤمنين عليه السلام قال له سبتك كما سبتك ولا يجوز ان يحد عليه السلام بالثبوت لان السب
 قبيح وانما ان يقيم عليه الحد كما لا يمتثل اذ التعزير باب من قال لا مراة له الواحد
 عن واو يونس عن اسحاق بن حماد عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لا
 لراجه عند ما قال يضرب قلت فانه طام قال يضرب فانه يوشك ان يفتري يونس عن
 نفاة عن ابي حميد الله عليه السلام في رجل قال لا مراة له لراجه عند ما قال ليس عليه شيء لان

باب من قذف صبياً

٣١٢

قد شاء

والاخبار التي قد منها في الباب الاول وهذا الخبر شاذ لا يصح من مثله علم ما قلناه باسم
من قذف صبياً الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن

كذلك

ابي هريرة الانصاري قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الغلام لو عتله بغيره قذف الرجل هل يجلد
قال لا وذاك لو ان رجلاً قذف الغلام لو يجلد سبعين

حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يقذف الصبية يجلد قال لا
عقيل بلغ فأما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله

عليه السلام قال كل بالغ من ذكرا وانثى افترى على صغير او كبير او ذكرا وانثى او مسلماً او كافراً
او حراً او مملوك فعليه حد القربة وعلى غير البالغ حد الادب فأما ما تضمنه صدر هذا الخبر

من ايجاب الحد على من قذف صبياً فانه محمول على من قذفه بنسب الزا الى احد والديه بان
يقول يان الزاني او الزانية اوزنت بك امك او ابوك لان ذلك يوجب عليه الحد فأما اذا قذف

بقذف لا يتعدك الى واحد منهما فانه لا يجب عليه الحد كما لا بد عليه التعزير يدل على ذلك ما قد
من الاخبار الا انه وما اوردناه في كتاب تنبيه الاحكام واما ما تضمنه الخبر من ايجاب الحد

على من قذف كافراً او يهودياً او نصرانياً فيحتمل ان يكون المراد به اذا كانت امه مسلمة فانه يجب
على من قذفه الحد لمهمة المسلمة فاذا الركن كذلك لا يجب غير التعزير بحسب ما قد مرنا

ان يكون المراد بذكر الحد في الخبر التعزير في الموضوعين جميعاً وان اطلق عليه لفظ حد القربة لان
ذلك ايضاً يستحق بالقربة وان لم يكن حد اكامل لا باب ان الحد لا يورث على من

محمد بن الحسن

ابيه عن النوفلي عن الشكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث قال الشيخ رحمه الله
هذا الخبر ينبغي ان غلظه على انه لا يورث كما يورث المال في ان كل واحد منهما يخذل نصيب وان

كان لكل واحد من الورثة المطالبة على الكمال يدل على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن بن محبوب عن هشام بن عمار الساباطي قال سمعته يقول ان الحد لا يورث للزوجة

والمال ولكن من تامة من الورثة وطلبه فهو وليه ومن تركه فلم يطلبه فلا شيء له وذلك مثل
رجل قذف رجلاً ولقد ذوف اخوان فان عفى عنه احدهما كان للآخر ان يطالبه بمحقه لانها

اها جميعاً والعفو اليها جميعاً ابواب شرب الخمر - باب من شرب
النبيذ المسكوب عن هشام بن ابراهيم المشيقي عن رواه عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر يقتل

لشربه

في حد المملوك في شرب المسكر

٣١٥

في الثالثة من النبذة كما يقتل في الثالثة من الخمر يولس عن بن مسكان عن سليمان بن خالد قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبذة المسكونة ثمانين كما يضرب في الخمر ويقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر فاما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكندي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان النبي عليه السلام اذا اتى بشارب الخمر ضربه فان اتى به ثانية ضربه فان اتى به ثالثة ضربه عنقه قلت النبذة قال اذا اخذ شاة قد اتى ضرب ثمانين قلت ارايت ان اخذ به ثانية قال اضربه قلت فان اخذ به ثالثة قال يقتل كما يقتل شارب الخمر قلت ارايت ان اخذ شارب النبذة ولو بيكر ايجلد قال لا وصارواه احمد بن محمد بن عيسى عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت ارايت ان اخذ شارب النبذة ولو بيكر ايجلد ثمانين قال لا وكل مسكر امر الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت عن الشارب فقال اما رجل كانت منه زلة فاني معتره واما اخريد من فاني كنت منهك عقوبة لا يستحل الحرامات كلها ولو ترك الناس ذلك لفسدوا احمى بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن التكري عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه اتى بشارب خمر فاستقرأه القرآن فقرأ فاحذر دونه فالتقاء مع اودية الناس وقال له خلص ردك فلم يخلصه فحده فأتى ضمن هذه الاخبار من الفرق بين شرب النبيذ والخمر والفرق بين الادمان وشربه نادرا وشربه قليلا دون الكثير الذي يبلغ حد السكر كل ذلك محمول على التقية لان ذلك اجمع من فوق العامة واجتمعت الطائفة المحقة على انه لا فرق بين الخمر والنبيذ في شئ من احكامهما في شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فبينما ان يكون العمل على ذلك وتارك ما خالفه باب حل المملوك في شرب المسكر احمد بن محمد بن الحسن بن علي عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد بن عليهما السلام قال كان عليه السلام يضرب في الخمر والنبيذ ثمانين المحر والعبد واليهود والنصراني قلت وما شان اليهود والنصراني قال ليس لهم ان يظهر واشربه يكون ذلك في بيوتهم يولس عن سماعة عن ابي بصير قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد المحر والعبد واليهود والنصراني في الخمر والنبيذ ثمانين وقلت ما بال اليهود والنصراني فقال اذا اظهروا ذلك في مصر من الامصار لا يلهي لهم ان يظهروا شرها يولس عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال حد اليهود والنصراني في المملوك في الخمر والغفيرة سواء وانما صلح اهل الذمة ان يشربوا ما في بيوتهم فاما مارواه احمد بن

وذلك
ليفسدوا

في مقدار ما يجب فيه القطع

٣١٦

وقد روي عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لأبي
عبد الله عليه السلام التعزير كره قال دون الحد قال قلت جود الثمانين قال فقال لا ولكنك نادوني
الأربعين فاما حد المملوك قال قلت وكذا قال قلت عليه السلام على قدر ما يرى الوالي من
غريب الرجل وقوة بدنه فالوجه في هذا الخبر أن عمله على التقية لأنه مذهب بعض العامة وأما
ما رواه الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن عبيد مملوك قد فحجوا قال يحسد ثمانين هذا من حقوق المسلمين فاما ما كان
من حقوق الله تعالى فإنه يضرب نصف الحد قلت اللهم من حقوق الله عز وجل ما هو قال
إذا فقه وشرب الخمر فهذا من حقوق التي يضرب فيها نصف الحد فالوجه في هذا الخبر
ما قلناه في الخبر الأول من عمله على التقية ويحتمل أن يكون الراوي جمع ذلك في الزاوية لأنه من
حقوق الله تعالى وكان حد الشارب أيضا من حقوق الله فعمله على ذلك طائفة به لا يخرج مجراه
وذلك غير صحيح على ما دللنا عليه بالأخبار المتقدمة وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن
فضالة عن إبان عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أبي يقول حد المملوك
نصف حد الحر فهذا الخبر عام ويجوز لنا أن نخصه بعد الزيادة لالة الأخبار والأوله أبو الربيع
باب مقدار ما يجب فيه القطع روي عن حماد بن محمد عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام في كرهين السارق فقال في ربع دينار قال قلت له درهمين فقال في ربع دينار والربع قال
قلت له أدليت من سرق أقل من ربع دينار هل يقع عليه حينئذ اسم السارق وهل هو عند الله سارق
فذلك الحال فقال كل من سرق من شيء ثمانية دراهم أو أكثر فهو قطع عليه اسم السارق وعند الله سارق ولكن
لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر ولو قطعت يد السارق فيما هو أقل من ربع دينار لا تقبض حامة الناب
مقطعين أحمل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال لا يقطع يد السارق حتى يبلغ سرقته ربع دينار وقد قطع عليه السلام في بيضة
حد يد قال علي وقال أبو بصير سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق
فقال في بيضة حد يد قلت وكذا قال ربع دينار علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس
عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة قال قلت
وما البيضة فقال بيضة قيمتها ربع دينار قال قطع مواد في حد السارق فسكت يونس عن
عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق إلا في ثوبين يبلغ قيمتهما

بلغ الدينار

باب من سرق شيئاً من المغنر

٣١٤

وهو ربع دينار عن القاسم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال في بيضة حديد قلت وكقيمتها قال ربع دينار وقال عليه السلام
لا يقطع السارق حتى يبلغ سرقته ربع دينار وقد قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن أبي حمزة قال سألت أبا جعفر عليه السلام
في كرم يقطع السارق فجمع كفيه ثم قال في حد ما من الداهية فلا ينفى في الأخيار إلاولة لمن اقل ما يقطع
السارق فيه ربع دينار من وجهين أحدهما أنه لا يمنع أن يكون قيمة الداهية التي أشار إليها كذا
ربع دينار وقد بين أبو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في أول
الباب حين سئل عن سرق درهمين فقال في ربع دينار يبلغ الداهية وما يبلغ والوجه الآخر أن قوله
على التقية لأنه ذهب لعمامة فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن حماد
قال سأله على كرم يقطع السارق قال ادناه على ثلث دينار الحسين بن سعيد عن عثمان بن
عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قطع أمير المؤمنين عليه السلام
رجالاً في بيضة قلت وادنى بيضة قال بيضة حديد قيمتها ثلث دينار قلت هذا ادنى حد
السارق فتسكت يونس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع
السارق إلا في شئ يبلغ قيمته مجتاً وهو ربع دينار الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد
عن عبد الرحمن وعبد بن عمران جميعاً عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال ادنى
ما يقطع فيه السارق خمس دينار عنه عن أحمد بن محمد وفضالة عن إبان عن زاذان عن أبي جعفر
عليه السلام مثله عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال يقطع
السارق في كل شئ بلغ قيمته خمس دينار وإن سرق من ذرع أو ذراع أو غيره ذلك فالوجه في
هذه الأخبار أن غلها على التقية لموافقها لما ذهب كثير منهم يونس عن محمد بن عمران
عن محمد بن مسلم قال قال أبو جعفر عليه السلام ادنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار
والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع من دونه فالوجه في هذه الأخبار أن غلها على ضرب
من التقية لأن في العمامة من يذهب إلى ذلك واجتمعت الطائفة المحقة على العمل بما تضمنته
الأخبار إلاولة **باب من سرق شيئاً من المغنر** سهل بن زياد عن ابن أبي
نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قصه على علي السلام
في رجل أخذ بيضة من المغنر قال لو أنك سرت أقطعه فقال في لواقطع أحد الله فيما أخذت مثلك

باب من وجب عليه القطع وكانت يداه شلاء

٣١٨

سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مصعب بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام سرق من بيت المال فقال لا يقطع فلان له فيه نصيباً على بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام أربعة لا قطع عليهم المختلس في الغلول ومن سرق من الغنيمة وسرقه الأجير لا يقطع فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه قالوا في هذا الخبر أن فعله على أنه قطع من سرق من الغنيمة ولو لم يكن فيها نصيب فلان من هذه حاله يجب عليه القطع على أن الذي يسقط عنه القطع إذا سرق بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل ما يجب فيه القطع فاما ما زاد على نصيب بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطع على كل حال يدل على ذلك ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل سرق من المغنم إيش الذي يجب عليه القطع قال ينظر كم الذي يصيب فإن كان الذي أخذ أقل من نصيب عزرو دفع إليه تمام ماله وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه وإن كان أخذ فضلاً بقدر شيء من وهو ربيع دينار قطع **باب من وجب عليه القطع وكانت يداه شلاء** يقطع عيونه **أما** أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أشل اليمنى أو أشل الشمال سرق قال يقطع يده اليمنى على كل حال **فاما ما رواه** يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن بعض أصحابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا سرق الرجل ويده اليسرى أشل لم يقطع عيونه ولا رجله وإن كان أشل سرق يده رجله أقتص منه يده لا يقطع في السرقة ولكن يقطع القصاص قالوا في هذا الخبر أن فعله على أن من يرى الكاس من بهما هذا الحال جواز المنع عند إذا كانت يداه شلاء جاز له ذلك ثلاثاً قبل يداه وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يده على ما تضمنه الخبر الأول والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له لو أن رجلاً قطع يده اليسرى في قصاص فسرق ما كان به قال فقال لا يقطع ولا يترك بغير صاق قال قلت فلو أن رجلاً قطع يده اليمنى في قصاص ثم قطع يده رجله أقتص منه **أما** لا فقال لا تأية لك في حق الله من رجل فاقم في حقوق الناس فيقتص من

يساره

باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز

٣١٩

في الاصح جميعا باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز احمد بن محمد بن النعمان
 النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا يقطع الا من ثقب بيتا او كسر قفلا
 فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي حنيفة عليه السلام
 انه قال في رجل اتى رجلا فقال اصطف فلان اليك ليرسل اليه يكذ او كذا فاعطاه وصدقوه
 صاحبه فقال له ان رسولك اتى فبعثت اليك معه يكذ او كذا فقال ما ارسلك اليك وما
 بشئ وقد هو الرسول انه قد ارسله وقد خبى اليه فقال ان وجد عليه بينة انه لم يرسله قطع يده
 فان لم يجد بينة فيمينه بالله ما ارسلكم وليس هو في الاخرى من الرسول المالك قلت ادليت ان دعواه
 اتماحله على ذلك الحجة قال يقطع لانه سرق مالا لرجل فالوجه في هذا الخبر ان غلب عليه من سرق
 بذلك وان يجتال على اموال المسلمين جاز الامام ان يقطعه لانه مفسد في الارض لانه سابق
 لان هذه حيلة وليست بسرقة فيجب فيها القطع باب ان المملوك اذا اقربا للسرقة
 لم يقطع الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقرب العبد على نفسه بالسرق لم يقطع واذا شهد عليه شاهدا ان قطع فاما
 ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن خريس الكناسي عن ابي جعفر
 عليه السلام قال العبد اذا اقرب على نفسه عند الامانة انه سرق قطعه واذا اقرب الاثم على
 نفسه عند الامام بالسرق قطعها فالوجه في هذا الخبر ان غلب عليه انه اذا انصاف الى الاقرب
 الشهادته عليه بالسرق فاما مجردة فلا يجب عليه القطع لان اقربا له على نفسه اقربا لغيره
 لا يقبل بغير خلاف باب حد الظرار علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد داهون كرجل
 فقال ان كان من قبيصة الا على لم يقطع وان كان طرد من قبيصة الداخل قطعته سهلا
 عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن ابي سياد عن ابي حنيفة
 عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد من رجل من داهون فقال
 ان كان قد طرد من قبيصة الا على لم يقطع وان كان قد طرد من قبيصة الا سفل قطعناه فاما
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عدة من اصحابنا عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله عن ابي حنيفة عليه السلام قال ليس على الذي سلب قطع وليس على الذي
 يطرأ الداهون من ثوب الرجل قطع الحسين بن محبوب عن عبيد بن صبيح قال سألت ابا عبد الله

في حد النباش

٣٢٠

عليه السلام عن الطراد والنباش والخناس قال لا يقطع قالوا وجه في هذين الخبرين بان نخلصا على تخصيص
 الذي تضمنه الخبران الا ولان من انه اذا اخذ الطراد من القيصم الغرقاني لم يكن عليه قطع واذا اخذ
 من الصائف وجب عليه ذلك **باب حد النباش** علي بن ابراهيم عن ابيه وهشام بن محمد
 عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختري قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول حد النباش حد السارق **محمد بن يعقوب** عن حبيب بن الحسن عن محمد
 بن الوليد عن عمرو بن ثابت عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام يقطع سارق اللوثي كما يقطع سارق الاحياء عنه عن حبيب بن الحسن عن محمد بن حميد
 الحميدي العطار عن يشار عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ نباش في زمن معاوية
 قال لا يحيا معاترون فقالوا فما قبيح فخطه سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل علي بن ابي طالب
 قال وما فعل قال قال يقطع النباش وقال هو سارق وهناك الموق **محمد بن يعقوب** عن محمد
 بن جعفر الكوفي عن محمد بن عبيد الحميدي عن سيف بن عميرة عن منصور قال سمعت ابا عبد الله عليه
 السلام يقول يقطع النباش والطراد ولا يقطع الخناس **علي بن ابراهيم** عن ادم بن اسحق عن عبد الله
 بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب مشامر بن عبيد الملك في رجل
 نيش امرأة فلبسها ثيابا ونكحها فان الناس قد اختلفوا علينا ما ناطقة قالوا اقلناه وطائفة قالوا
 احرقوه فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حصة المنيث كحصة النحي حده ان يقطع يد من نيشه عليه
 الثياب ويقام عليه الحد في الزا ان احسن رجلا وان لم يكن احسن جلد مائة الحسنين **محمد بن يعقوب**
 عن ابن محبوب عن عيسى بن صبيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطراد والنباش والخناس
 فقال يقطع الطراد والنباش ولا يقطع الخناس **احمد بن محمد** عن علي بن محمد عن محمد بن عبد الوارث
 العنبري عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قطع نياشا الصرقا وعن الحسن
 بن موسى الثعالب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا
 عليه السلام قطع نباش القير فقتل له ايقطع في الموقه فقال انا قطع لاهوا كما نقطع لاهياتنا فاما
 صاروا **احمد بن محمد** عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن
 سعيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النباش قال اذا لم يكن النيش له بياضة لم يقطع
 ويغز **محمد بن علي بن محبوب** عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال النباش اذا كان معرقا يذبح قطع **احمد بن محمد** عن ابن

في حد الصبي الذي يحب عليه القطع

٣٢١

فصل عن الحسن بن الحسن عن أبي بكر عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في النباش
 إذا أخذ أول مرة عن رفاقه عاد قطع فخذ الأختيار الأخيرة كلها تدل على أنه إنما يقطع النباش إذا
 كان ذلك عادته وأما إذا لم يكن ذلك عادته فطوفان كان نيش وأخذ الكفن واجب قطعاً فإن
 لم يأخذ لم يكن عليه أكثر من التعزير وعلى هذا عمل الاختيار والتقيد منها ما أولاً والثاني يدل على ذلك
 ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى عن علي بن سعيد عن أبي حميد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل أخذ وهو نيش قال لا أرى عليه قطعاً إلا أن يؤخذ وقد نيش مراراً فاقطعه
 فكما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطوار والنباش والختل قال لا يقطع فيختل إن يكون قد سقط
 من الخبر شئ لا نافذ رويناه هذا الخبر بعينه عن عيسى بن صبيح فيما تقدم في رواية الحسين بن سعيد عن
 ابن محبوب عنه قال سألت عن هؤلاء الثلاثة فقال يقطع الطوار والنباش ولا يقطع الختل لو لم يكن
 ورد هذا التفصيل لكننا نعلمه على ما جئنا عليه الخبرين الأخيرين فكما ما رواه علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا قال أتى أمير المؤمنين عليه السلام رجل نباش
 فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام فضرب به الأرض ثم أمر الناس فوطئوه حتى مات أحمد بن محمد بن
 عيسى عن أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال أتى أمير المؤمنين عليه
 السلام نباش فأخرجناه إلى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة القائم تحت أقدام الناس فماذا الواب والموت
 بأرجله حتى مات قالوا فيه في هاتين الروايتين أن مجاهداً على أنه إذا كثر منه الفعل ثلاث مرات
 وأقيم عليه الحد ودرج فوجب عليهم القتل كما يجب على السارق والامام مخير في كيفية القتل كيف شاء
 حسب ما يراه أرحم في الحال باب حد الصبي الذي يحب عليه القطع
 إذا سرق البان عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سرق الصبي ولم يمتكم
 قطعت أطراف أصابعه قال وقال لم يصنع إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا الحسين
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماقة قال إذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت أímاله وقال
 أبو حميد الله عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم
 أطراف أصابعه ثم قال إن حدثت قطعت يديك على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال أتى علي عليه السلام بغلام يشاك في احتلامه فقطع
 أطراف أصابعه فكما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابنا عن

باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذ احل عليه

٣٣٣

السارق اذا اقترع على نفسه انه سرق قال يقطع قال فايقولون في الزاني اذا اقترع على نفسه اربع مرات
قال ترجمت قلت فايمنعكم من السارق اذا اقترع على نفسه دفعتين ان يقطعوه فيكون بمنزلة الزاني
باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذ احل عليه وقلمت عليه البنية
احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اثم
سارقا ففقه عنه فذلك له فاذا رجع الى الامام وطمع فان قال الذئب سرق منه انا اذهب له لم يدع الى
الامام حتى يقطعها اذ رضى اليه وانا الهية قبل ان يرفع الى الامام وذلك قوله تعالى والمخاطون
لحدود الله فاذا اتهم الى الامام فليس لاحد ان يتركه ^{عليه} عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن ^{الجلي}
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل ياخذ النصف يرضه او يتركه فقال ان صفوان
بن امية كان مضطجعا في المسجد المحرم فوضع رداءه وخرج بهريق الماء فلما رجع وجد رداءه قد سرق
حين رجع فقال من ذهب يردائي فذهب يطلبه فاخذ صاحبه فوضعه الى النبي صلى الله عليه وآله
فقال عليه السلام قطعوا يداه فقال صفوان قطع يداه من اجل ردائي يا رسول الله فالتفت وقال اذهب
فقال الرسول صلى الله عليه وآله واله لا كان هذا قبل ان ترضى الى قلت فالامام بمنزلة اخراج
اليه قال نعم قال وسألت عن العفو قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي العلاء قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياخذ النصف
افضل ام يرضه فقال ان صفوان بن امية كان متكيا في المسجد على ردائه فقام يبول فخرج وقد ^{ذهب}
فطلب صاحبه فوجده فاخذه الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام قطعوا يداه
فقال صفوان يا رسول الله انا اذهب ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وآله واله الا كان ذلك قبل
ان ينتهي به الى قال وسألت عن العفو من الحد ود قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن فاما ما رواه
الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال حدثني بعض اهل ان شابا اتى
امير المؤمنين عليه السلام فاقرع عنده بالسرقه قال فقال له على عليه السلام في ذلك شابا بالاباس
فقل قرا شيئا من القرآن قال نغرس سورة البقرة فقال فقد ومبت يدك لسورة البقرة قال وانما
منعه ان يقطع لانه لو قهر عليه البينة والوجه في هذه الاخبار ما بيننا في اخره وهو انما جاز له ذلك
لا يمكن ان يقطع نفسه ولو كانت قد قامت عليه بذلك بنية لما جاز العفو عنه على حال وقد اوردنا
في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك وزيد بياثما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
البرقي عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام قال جاء رجل الى امير المؤمنين

يطلبه
النبي صلى الله عليه وآله

باب حد المرتد والمرتبدة

٣٧

فاقر بالسرقه فقال له امير المؤمنين عليه السلام اقرأ مشايخ كتاب الله قال نعم سورة البقرة قال
قد وهبت يدك لسورة البقرة قال فقال الا شعث اتعطل حد من حد وحاشا لله تعالى فقال و
يدريك ما هذا اذا قامت البيعة فليس الامام ان يعفو واذا اقر الرجل على نفسه فذاك الى الامام
ان شاء عفو وان شأ طلع باب حد المرتد والمرتبدة سهل بن زياد عن الحسن بن
عجوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال ان
رجل عن الاسلام وكفر وبعث الله عليه محمد صلى الله عليه وآله وبعد اسلامه فلا توبة له وقد قتل
وبعث منه امرأته ويقتسوا تركه على ولده عنده واحمد جميعا عن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن عمار الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين يريد عن الاسلام
وحيد محمد صلى الله عليه وآله بنوته ولكن به فان حرم مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته باينة منه
يوم ارتد فلا تقرب به ويقتسوا به على وقتله وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان
يقتله لا يتبقه فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل
بن يسار عن ابي حميد الله عليه السلام ان رجلا من المسلمين تنفرد واتى به امير المؤمنين عليه السلام
فامستتابه فاجاب عليه فقيض على شجرة ثم قال طموا عباد الله فوطئ حق مات الحسن بن محبوب
عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام في المرتد يستتاب فان تاب
ولا قتل والمرأة اذا ارتدت استتبت فان تابت ورجعت ولا طلقت البعن وخيق عليها في
حبسها سهل بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج وغيره عن احمد ما طيها السلام في
رجل رجوع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب ولا قتل قيل لجميل فاقول ان تاب ثوبج عن
الاسلام قال يستتاب فليل ما تقول ان تاب ثوبج ثواب ثوبج فقال له اسمع في هذا
شيئا ولكن عندكم بمنزلة الزاني الذي يقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك سهل بن زياد
عن محمد بن الحسن بن شهمون عن حميد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن عبد الملك عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد تغزل عنه امرأته ولا تكون حية
ويستتاب ثلثة ايام فان تاب ولا قتل يوم الرابع على بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير
عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني قوما امير المؤمنين عليه السلام فقالوا
السلام عليك يا ربنا فاستنابهم فلو توبوا غفر لهم حفيظا واودع فيها انا وحفص وغيره اخوي
الى جانبها واخصه بينهما فلما لم يتوبوا القاهم في الحفيظ واودعهم في الحفيظ والاخرى حتى ماتوا

فألف

باب حكم حد المحارب

٣٢٥

ويؤيد
السلم المرد

فهذه الاخبار لا تنافي الاخبار الاولى لان الاول متناولة لمن ولد على فطرة الاسلام ثم ارتد فانه لا يقبل
توبته ويقتل على كل حال والاخبار الاخرى متناولة لمن كان كافرا فاسلم ثم ارتد بعيد ذلك فانه لا يقبل
فان تاب فيما بينه وبين ثلثة ايام والاقتل وقد فصل ما ذكرناه ابو عبيد الله عليه السلام في رواية
عماد السايط التي قد منها ما يؤكد ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العرمكي عن علي النيشابوري
عن علي بن جعفر عن اخيه الحسين عليه السلام قال سألت عن مسلم ارتد قال يقتل ولا يستتاب قلت
فمصراني اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستتاب فان رجع والاقتل الحسين بن سعيد قال
قوات بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج
عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكتب يقتل فاما المرأة اذا ارتدت فانها لا تقتل
على كل حال بل تغلظ السجين ان لم ترجع الى الاسلام وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن
غير واحد عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام يزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن
علي عليه السلام قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم يقتل ولكن يحبس ابد الحسين بن
سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تغلظ في السجن الا ثلثة اشهر
يساء على الموت والمرأة ترتد عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل عنه عن الحسن
بن محبوب عن عباد بن صهيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرتد يستتاب فان تاب
والاقتل قال والمرأة قال والمرأة تستتاب فان تابت والا حبست في السجن واضربها في اوقات
الساوات فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضاة يرون ثمانين عليه السلام في وليدة كانت
نصرانية فاسلمت وولدت لسيد ما ثوران سيد ما مات فامسى بها عتاقة العربية على
عهد عمر ففكت نصرانية يرانها وتتصرف فولدت ولدين وجلبت بالثالث قال فقضيان
يعرض عليها الاسلام فصر من طبعها قالت فقال ما ولدت من ولد نصراني فصر عبيد لا خير من ذلك
ولدت لسيد ما الاول وانا احبسها حتى تصنع ولدا ما الذي في بطنها فاذا ولدت قتلتها فلا تنكح
ولا تحلها الاولة لان هذا الخبر تام ووجب فيه قتالها لانها ارتدت عن الاسلام وتزوجت كافرا
فلا حول ذلك ووجب عليها القتل ولو لم يكن تزوجت كان حكمها ان تغلظ في الحبس حتى تموت
الروايات الاولة **باب حكم حد المحارب** محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد

باب حكم حد الحارب

٢٣٢٤

عبد الله

بن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الديلمي عن عبيد الله المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت فداي اخبرني عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله ليبيحوا في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وينفوا من الارض قال فقهه بيده ثوبان يا عبيد الله خذ ما ارجبا اربع ثوبان اذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا فقتل قتل وان قتل واخذ المال قتل وصلب ان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف فان حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الارض قال قلت وما حد نفيه قال سنة نفي من الارض التي يفعل فيها الى غير ما توكيت الى ذلك المصرا به منفي فلا تؤاكلوه ولا تشربوه ولا تنكحوه حتى يخرج الى غيره فكتب اليهم ايضا مثل ذلك فلا يزال هذه حاله سنة فاذا ضل به ذلك تاب وهو صاغرا فاقام ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله الى اخر الاية فقلت اي شيء عليهم من هذه الحد ود القى سمى الله قال الى الامام ان شأ قطع وان شأ صلب وان شأ قتل قلت اني نقلت ابن قال نفي من مصر الى مصر اخر فقال عليا عليه السلام فقه رجلين من الكوفة الى البصرة قال وجه في هذا الخبر احد شتين احدهما ان نفي على التقية لان في العامة من يقول ان الامام عقيب هذه الحد ود ولا ينزل على ما تضمنت الوفا الاولى والاخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير والكبير على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن الحسن الميثقي عن علي بن اسباط عن داود بن ابي يزيد عن محمد بن عبيد الله بن بشير بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قطع الطريق وقلت ان الناس يقولون الامام فيه غير شيء شأ صنع قال لبس اي شيء شأ صنع ولكن يصنع بمو على قد رجينا يا عمر فقال من قطع الطريق قتل واخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ومن قطع الطريق وقيل ولم يأخذ المال قتل وقيل الطريق ولم يأخذ المال ولم يقتل فقه من الارض والوجه الاخر ان يقول انه غير فاحارب وشهر السلاح وضرب وعقر واخذ المال فان لم يقتل فانه يكون امره الى الامام يدل على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من شهد السلاح في مصر من الامصار فعقر واقص منه ونفي من تلك المدينة ومن شهد السلاح في خارج الامصار وضرب وعقر واخذ المال ولم يقتل فهو محارب في جزأوه جزاء الحارب وامره الى الامام ان شأ قتله وان شأ صلبه وان شأ قطع يده ورجله قال وان ضرب وقيل واخذ المال

باب مقدار الدية

٣٢٤

فعل الامام ان يقطع يده اليمنى بالسروقة ثم يدفعه الى اولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه قال
قال ابو عبيدة الصمكاني الله ارايت ان عصفته اولياء المقتول قال فقال ابو جعفر عليه السلام
ان عفوا عنه فان علم الامام ان يقتله لانه قد حارب الله ولو قتل وسرق قال ثم قال له ابو عبيدة
ارأيت ان اقطعوا اولياء المقتول ان ياخذوا منه الدية ويدعونه المردة قال فقال لا طية القتل
كتاب الديات - باب مقدار الدية احمد بن محمد بن علي بن الحكم بن ابراهيم بن
ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام دية الخطأ اذا اورد الرجل القتل مائة من الابل وعشرة
الاف من الورق والنف من الشاة وقال الدية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعد افضل من
الخطأ باسنان الا بل ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربعة وثلثون شاة كلها طروقة الخطأ
وسائلة عن الدية فقال دية المسلم عشرة الاف من الفضة او الف مثقال من الذهب او الف من
الشاة على اسنانها اثلاثا من الابل مائة على اسنانها ومن البقر مائتين على عن عشرين جيس عن
يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في قتل الخطأ مائة
من الابل او الف من الغنم او عشرة الاف درهم او الف دينار فان كانت الابل خمس وعشرون بنت
غاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والدية المغلظة
في الخطأ ما لا يشبه العمد الذي يضرب بالحجارة والعصا الضرية والضربتين لا يريد قتله فهو ثلاث
ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربعة وثلثون خلفا كلها طروقة الخطأ وان كان الغنم
فالف كبش والعمد هو القود او رضاً ولي المقتول الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
عن حميد الرحمن بن النجاشي قال سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية شاة من الابل
فاقرها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم اقره فوض على اهل البقر ما شئ بقرة وفرض على اهل الشاة
الف شاة وعلى اهل اليمن الحل مائة حقة قال عبد الرحمن بن فضال قال باعده الله عما رواه ابن ابي ليلى فقال كان
عليه السلام يقول الدية الف دينار وقيمة الدنانير عشرة الاف درهم وعلى اهل الذهب
دينار وعلى اهل الورق عشرة الف درهم وعلى اهل البقر مائة من الابل وعلى اهل
السواد مائة بقر او الف شاة **فاما ما رواه** احمد بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن
عبد الله بن سنان والحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعا
عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطأ
شبه العمد ان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجران دية ذلك تغلظة وهي مائة من الابل نهاريون

في مقدار الدية

٣٢٨

خلفه بين ثنية الى اربل حامها وثلثون حقة وثلثون نبت لبون وخطا يكون فيه ثلثون حقة وثلثون نبت لبون وعشرون نبت حامض وعشرون ابن لبون ذكوية كل بغير من الورق مائة وعشرون دية او عشرة دنانير ومن الغنم قيمة كل ناب من الابل عشرون شاة للحسين بن سعيد عن معاوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال مائة من فحولة الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل جل عشرون من فحولة الغنم فما تضمن هذه الاخبار من اختلاف اسنان الابل في قتل الخطأ وشبه العمد وما تضمنت الاخبار والاوله الوجه فيها ان غناها على ابن الامام ان يدل على ما شأ بحسب ما يراه في الحال من الصلاح وما تضمنت من انه اذا لم يكن ابل فكان كل ابل عشرون شاة تحتل شيتين احد هامة اما يؤول اهل البواد دية الابل فمن امتنع منهم من اعطى الابل جازان يؤخذ من مكان كل جل عشرون شاة بالقيمة والوجه الاخر ان فحولة على عبد قتل حرقا فانه يلزم ذلك اذا اراد اولياؤه ان يطوا عنه الدية ويدل على ذلك ما رواه ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام في العمد يقتل حرقا اقل مائة من الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل جل عشرون من فحولة الغنم واما الدار فمئة الف درهم وعلى ذلك دلت الروايات والاوله وثوك ذلك ايضا ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من قتل مؤمنا مستعدا فانه يقاد به الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية او يرضوا باكثر من الدية او باقل من الدية فاضلوا ذلك بينهم فان لم يرضوا اعيد وقال الدية عشرة الف درهم والتم دينا ومائة من الابل فاصح ما تضمنته الروايات للتقدمه من انه يخرج عن كل ابل مائة وعشرون درهما ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وعبد الله بن المغيرة والفضلي عن سويد جميعا عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من قتل مؤمنا مستعدا اعيد منه الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية وادى ذلك القاتل فالدية اثني عشر الفا والتم دينا والحسين بن سعيد عن حماد والنضر بن ثوبان عن القاسم بن سليمان عن جريد بن زاذان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدية الف دينار واثنى عشر الف درهم ومائة من الابل فالوجه في هذين الخبرين ما ذكره الحسين بن سعيد واحمد بن محمد بن عيسى معناه انه يروي اصحابنا ان ذلك من وزن ستة واذا كان كذلك فهو خرج الى عشرة آلاف درهم ويحتمل ان يكون هذه الاخبار وردت للتقية لان ذلك مذهب العامة

باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا قرار ولا صلح على ابن ابراهيم عليه السلام

باب انه ليس للنساء عفو ولا قود

٣٢٩

عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
 عدا الاقاربا ولا صلحا النوفل عن التكر في من جعفر عن ابيه ان امير المؤمنين عليه السلام
 قال لا يضمن عدا ولا اقاربا ولا صلحا فاما ما روى الحسن بن محمد بن سماعه عن احمد بن الحسن
 الميثقي عن ايان بن عثمان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا
 مستعدا فزحوب القاتل فلو يقد عليه قال ان كان له مال اخذت الدية من ماله والا فمن الاقرب
 فالاقرب فانه لا يجل دوا وهو مسلح رجل بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي
 جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلا عدا او فلو يقد عليه عقمات قال ان كان له مال
 اخذته والا اخذ من الاقرب فالاقرب فالوجه في هذين الخبرين ان فلهما على الحال التي تضمنتا
 وهي الحال التي لا يقد فيها على القاتل اما المهر به او لوته فانه يؤخذ من ماله خاصة ولو لم يكن
 ذلك مع وجود القاتل والذي يؤكد ما قلناه ما رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزا
 عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
 الا ما قامت عليه البينة قال فانه رجل فاحترق عنده فبجله في ماله خاصة ولو لم يكن على
 العاقلة شيئا **باب انه ليس للنساء عفو ولا قود** محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد
 الكوفي عن محمد بن اسد التميمي عن محمد بن الوليد عن ايان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ليس للنساء عفو ولا قود فاما ما روى الحسن بن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير
 عن يونس بن يعقوب عن ابي مريه عن ابي جعفر عليه السلام فيمن عفا عن ذي سهو فاق عفو
 جازي وقصص في اربعة اخوة عفا عن واحد هو قال يطلع نسيبها والدية ويرفع عنها رجس الله عفا
 وما روى الحسن بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام في رجلين قتلا رجلا عدا اوله وليان ففحص احد الوليين فقال اذا عفا عنه بعض الاوليا
 دوى عنه القتل وطرح عنها من الدية بقدر حصته من عفو اديا الباقية من اموالهما الى الله ليربعت
 وقال عفو كل ذي سهو جازي احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن رجل قتل رجلين عدا ولهما اوليا ففحص اوليا ففحص اوليا ففحص اوليا فقال
 يقتل الذين لم يعفوا وان احبوا ان ياخذوا والدية اخذوا قال عبد الرحمن فقلت لا يعيد الله
 فوطئ قتلا رجلا عدا اوله وليان ففحص احد الوليين قال فقال اذا عفا بعض الاوليا فوطئ قتلا
 وطرح عنه من الدية بقدر حصته من عفو اديا الباقية من اموالهما الى الذين لم يعفوا فالأختاف بين

فحكم الرجل اذا قتل امرأة

٣٣٠

هذه الاخبار والخبر الاول من وجهين احدهما انه يجوز لنا ان نخص هذه الاخبار بان نقول يجوز
 عفون كان له حظ من الدية الا ان يكون امرأة فانه لا يجوز لها عفوا ولا قود والثاني ان هذه الاخبار
 انما تفتت بجواز عفوا ولاوليا والمرأة ليست بولي المقتول لان الولي هو الذكاه المطالبة بالقود والدية
 وليس للمرأة ذلك واذا لم يكن وليا الرضا فاما ما تضمنته هذه الروايات من انه اذا
 بعت لاوليا ورى عنه القتل وانتقل ذلك الى الدية فالوجه فيها انه انما ينقل الى الدية اذا لم يوجد
 من يريد القود الى اوليا المقاد منه مقدار ما عفا عنه لانه لم يوجد ذلك لم يكن له القود طحال
 وكذلك القول فيما رواه الصفا عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار
 عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول من عفا عن الدم من ذى مهولة فيه فغفوا
 جائز وبسقط الدم ويصير دية ويرفع عنه حصة الذكاه والتكيد على ما قلناه من ان له القود
 اذا رد مقدار ما عفا عنه صاروا لا احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الخياط قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله اب وام وابن فقال الابن انما يريد ان
 يقتل قاتل ابي وقال الاب انا عفوا وقالت الامرا ان اخذ الدية قال فقال فليعط الابن امر المقتول
 السدس من الدية ويبيط وشه القاتل السدس من الدية حتى اكاب الذكاه وليقتله اسهل
 بن محمد عن علي بن حديد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابه رضي الله عنه قال
 علي السلام في رجل قتل وله وليان فغفوا احداهما وابي الاخوان يغفوا قال ان اراد الذكاه يغفوا
 يقتل قتل ورد نصف الدية الى اوليا المقتول المقاد منه فاما ما رواه ابن محبوب عن علي
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله اولاد صغار وكبار مايت ان عفا ولا
 الكبار قال فقال لا يقتل ويجوز عفوا للكبار في حصصهم وفاقير الصغار كان لهم ان يطلبوا
 من الدية قوله عليه السلام اذا كبر الصغار كان لهم حصصهم من الدية لا يدل على انه ليس لهم
 القود بالشوط الذكاه والتكيد على ان لهم القود مضافا قال ما قد مناه صاروا لا الصفا
 عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه
 السلام قال انتظروا بالقضا الذين قتل ابوهم وان يكبروا فاذا بلغوا خيروا فان احبوا قتلوا او
 اوصالحوا باب حكم التزويل اذا قتل امرأة علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمدا فاذا اراد اهل
 ان يقتلوه قال ذلك لهم اذا ادوا الى اهل نصف الدية وان قباوا الدية فلم نصف الدية على

في حكم المرأة اذا قتلت رجلاً

٣٣١

عن محمد بن عيسى عن موسى عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل الرجل المرأة فان ارادوا القودا وافضل دية الرجل واقادوه بها وان لم يفعلوا وقبلوا الدية دية كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل احملى بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأة متعمدا فقال ان شاء الله ان يقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية وان شاءوا اخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم او على الاشعر عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قلت لرجل قتل امرأة فقال ان اراد اهل المرأة ان يقتلوه او وانصف حية وقتلوه والا قبلوا الدية يا احمد بن محمد عن الفضل عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمدا قال ان شاء الله ان يقتلوه وقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية فاما ما رواه الصادق عن الحسن بن موسى الخشاب عن خيث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن أبي جعفر عليه السلام ان رجلا قتل امرأة فلم يجعل على عليه السلام بينها قصاصا والزمر الدية فلان في الاختيار لاوله من وجهين احده انه يجوز ان يكون عليه السلام لم يجعل بينها قصاصا من حيث لم يكن القتل عدا يجب فيه القود والثاني انه لم يجعل بينها قصاصا لاعتناج معه الى رد فضل الدية لان الاختيار لاوله قد تضمنت ان بينها قصاصا بشرط ان يرد وافضل ديتها على اولي الرجل فمقتل يرد واغليس لمرد الدية والذي يؤكد ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال ليس بين الرجل والنساء قصاص الا في النفس فانبت القصاص بينهما في النفس على الشوط الذي ذكرناه فاما ما تضمنته هذه الخبر من انه ليس بينهما قصاص الا في النفس المحضة فيه انه ليس بينهما قصاص بقتل وفيه الرجل والمرأة لان ديات اعضاء المرأة على النصف من ديات اعضاء الرجل اذا جاوز ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير والله يدل على انه يشبه بينهما القصاص في الاضام ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب على عليه السلام لو ان رجلا قطع فرج امرأة لاخوته لهاديتها فان لم يؤخذ اليها ديتها قطعت لها فرجها ان طلبت ذلك **باب حكم المرأة اذا قتلت رجلاً** على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال ان قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لمرد انفسها احملى بن محمد عن علي بن الحكون عن علي بن ابي حمزة عن أبي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلا قال

مقدار دية اهل الذمة

٣٣٣

يقتل به ولا يضر واهل بيتي عليهما السلام عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في امرأة قتلت زوجها مستعدا فقال ان شاء الله ان يقتلوا ما وليس بجني واحد اكثر من جنايته على نفسه الحسن بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن ابي عمير عن مشاة بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها قتل لا يجني الجاني على اكثر من نفسه فاصا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن ابي مريم محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام قال في امرأة قتلت رجلا قال تقتل ويؤدى وليها بقية المال فلهذه الرواية شاذة ليرى وطا الا ابو مريم الانصاري وان تكررت في الكتب في مواضع متفرقة ومخفك فانها مخالفة لطاهر الكتاب قال الله تعالى وكتبنا عليها من فيها ان النفس بالنفس فحكموا النفس بالنفس ولولا ذكرها شيئا اخر والروايات التي قد منها ما صرحية بانها لا يجني الجاني على اكثر من نفسه وانه ليس على اولياها شيء فاذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي ان لا يلتفت اليها ولا الى العل بها باب مقدار دية اهل الذمة على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال دية اليهود والنصارى والمجوس ثمان مائة درهم ابو علي الاشعري عن محمد بن محمد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن محمد بن دية النصارى واليهود والمجوس ا فقال نعم قال الحق الحسن بن محبوب عن ابي ايوب وابن بكير عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصارى واليهود والمجوس فقال درهم جميعا سواء ثمانية درهم ثمانية درهم ابن ابي عمير عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال بعث النبي صلى الله عليه وآله خالدين الوليد الى المجوس فاصاب جهاداً قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله انه اصاب دية قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانية ثمانية واصببت دماً من المجوس ولو كان محدث الى فيه قال فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان دية هؤلاء مثل دية اليهود والنصارى وقال انما اهل الكتاب اسم عجل بن مهران عن درست عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهود والنصارى والمجوس فقال هم سواء ثمانية درهم ثمانية درهم عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

في مقدار دية اهل الذمة

٣٣٣

كردية الله قال ثمانية درهم صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي وعبد الاعلى بن ابي عن ابن
عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود ثمانية درهم فاصا مار واهل سميل بن هذا
عن ابن المغيرة عن منصور عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود
والجوسى دية المسلم وما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن زرارة عن ابي عبد
الله عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة كاملة قال زرارة فذو
قال ابو عبد الله عليه السلام وهو ذمة من اعطاه ذمة وما رواه محمد بن خالد عن القاسم
بن محمد عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية اليهود والنصارى اربعة ا
درهم ودية الجوسى ثمانية درهم وقال ايضا ان للجوسى كتابا يقال له جاماس فلا تمناني بين هذه
الاخبار والاختيار الاولة لان الوجه فيها ان عليها على من يتعود قتل اهل الذمة فانه اذا كان كذلك
فلا ممان ان يلزمه دية المسلم كاملة اربعة اربعة الاف درهم اخرى بحسب ما يراه يصلح في الحال وادرج ظنا
كان ذلك منه نادر الركن عليه اكثر من ثمانية درهم حسب تقصنت الاخبار الاولة والذيد على ما
ما رواه ابن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قتل م
قال فقال هذا شئ شديد لا تحمله الناس فليعطاه دية المسلم حتى ينكح عن قتل اهل السودان
قتل الذي ثقال لو ان مسلما غضب على ذمي فاراد ان يقتله وياخذ ارضه ويؤدى الى اهله ثمانية
درهم اذا ايكثر القتل في الذميين ومن قتل ذميا ظلماه فانه يحرم على المسلم ان يقتله ذميا ما
ما من الجزية واذا ما لم يجد ما فاصا مار واية ابي بصير خاصة فقد روي عنه ان دية ثمانية
مثل سائر الاخبار وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والجوسى فقد روي ايضا
انه لا فرق بينهم وانهم سواء في الدية وقد قد مناه عنه وعن غيره ويريد ذلك بيان ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال سألت عن الجوس
ما حد هو قال هو من اهل الكتاب ومجراه مجرى اليهود والنصارى في الحدود والديات
باب انه لا يقاد مسلم بكافر الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن محمد بن قيس
عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يقاد مسلم بذمي لا في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ
من السلخانية للذي على قدر دية الذي ثمانية درهم فاصا مار واهل يوس عن ابن مسكا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم يهوديا او نصرانيا او مجوسيا فادوا من قتل
ردوا فضل دية المسلم واذا دوا به عنه عن زرارة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام

فانه لا يقتل حر بعبد

٣٣٣

في رجل مسلم يقتل رجلا من اهل الذمة قال هذا حديث شديد لا يعتمله الناس ولكن يبطئ الله
 دية المسلم ثم يقتل به المسلم الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابي المغيرة عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم النضر أو ثار اهل النضر أن يقتلوه قتلوا واد
 فضل لم يزل يستبصر قلنا فبين هذا الاخبار والخبر الاول لان الوجه فيها ان نحلها على من يتجو قتل اهل
 الذمة فانه اذا كان كذلك فلا اضرار ان يقتله به ويؤذي اهل الذمة الذي خصل دية المسلم على الذمة
 على ودمته وانما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل اهل الذمة يدل على ذلك ما رواه
 احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابان عن اسمعيل بن الفضل والحسين بن سعيد عن القاسم
 بن محمد وحضالة عن ابان عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دماء
 اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم من قتله شيء اذا اغشوا المسلمين واظهروا العداء
 قال لا الا ان يكون متعودا القتله وقال وسألت عن المسلم هل يقتل باهل الذمة واهل الكتاب
 اذا قتله قال لا الا ان يكون متعودا لذلك لا يدع قتله فيقتل وهو صاغر جعقون بن بشير
 عن اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت رجل قتل رجلا من اهل الذمة
 قال لا يقتل به الا ان يكون متعودا القتل يونس عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن الرضا
باب انه لا يقتل حر بعبد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحليم عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الحر بالعبد فاذا قتل الحر العبد غرثته وضرب ضربا شديدا
 احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 لا يقتل حر بعبد وان قتله عمد او لكن يفرم ثمنه ويضرب ضربا شديدا اذا قتله عمد او قال دية للمو
 ثمة احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
 يقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد ولكن يفرم ثمنه ويضرب ضربا شديدا حتى لا يتوجهوا
 عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قلت قول الله تعالى كتب عليكم القصاص
 في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والا نفي لا نفي قال لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضربا
 شديدا او يفرم ثمنه دية العبد جعقون بن بشير عن محمد بن ابي عثمان عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال لا يقتل حر بعبد فاذا قتل الحر العبد غرثته وضرب ضربا شديدا ومن قتله بغير
 او الحد لو كان له دية الحسن بن محبوب عن شيم بن ابراهيم عن سمع بن عبد الملك عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لا قصاص بين الحر والعبد فاقام ما رواه احمد بن محمد

<http://fb.com/ranajabirabbas>

باب المدير يقتل حراً

٣٣٦

عند الأخير باب المدير يقتل حراً علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لأبي حنيفة عليه السلام مدير يقتل رجلاً خطأ من يضمن عنه قال يصلح عنه مولاة فان أجد دفع إلى أولياء المقتول بخد مسحوق حتى يموت الذئبة ثم يرجع حراً لا سبيل عليه عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن حمران وسهل بن زيار عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل جيعا عن أبي حنيفة عليه السلام في مدير يقتل رجلاً خطأ قال ان شاء مولاة ان تؤد اليها الدية ولا تضع اليها خيلاً مولاة مات مولاة يصفى الذي اعتقه رجوع حراً وفي رواية يونس لا شيء عليه قال الشيخ رحمه الله هذه الروايات وردت فكذا مطلقة في أنه تمت مات المدير صار المدير حراً وبغضه ان يقول مقومات المدير فيجب ان يستغنى العبد في دية المقتول لئلا يظل دماراً ومسلماً ويحتل انتفاز رواية يونس من قوله لا شيء عليه علم انه لا شيء عليه في الحال وان وجب عليه ان يصفى مولى مستقبل الا وقلت يدل على ذلك ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسمعيل بن مرز عن يونس عن النضر بن سلمة ورواه ايضاً محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن صالح بن سعيد عن الحسين بن عثمان عن الخطاب بن سلمة عن مشاة بن أحمد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدير يقتل رجلاً خطأ قال لا شيء رويته في هذا الباب قال قلت رويته عن أبي حنيفة عليه السلام انه قال يسلم يرمته الى أولياء المقتول فان مات الذئبة اعتق قال سبحان الله فيبطل دماراً ومسلماً قلت فكذا رويته قال فلو لم يرمه الى أولياء المقتول فاخرامات الذي دبره استسعى في قيمته باب امر الولد يقتل سيداً ما خطأ أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن طلحة بن زيد عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال قال علي عليه السلام اذا قتلت امرأ الولد سيداً ما خطأ حتى حرق وليس عليها سعاية وروى ذهب بن وهب عن جعفر عن أبيه انه كان يقول اذا قتلت امرأ الولد سيداً ما خطأ حتى حرق ولا تبعه عليها وان قتلته عمداً قتلت به فاما ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي حنيفة عليه السلام عن الحسن بن علي عن حماد بن عيسى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال اذا قتلت امرأ الولد سيداً ما خطأ سعت في قيمته فلاتينا في الخبرين الاولين ان خطأ ما علم انه اذا كان ولداً ما ياقيا فانه اذا مات مولاة انتفعت من نصيب ولداً ما والخبر الآخر فلو علم من لا ولد لها انتفتق من نصيب فيبغى ان يستسعى الوالد ان شاء واذ لاك والى بها كان لم يردك باب دية المكاتب علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن ماص بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتال

باب المقتول يوجد في قبيلة اوقرية

٤٣٣

يعتسب منه ما اعتق منه فيؤدي بهدية المحرم وما دفع منه دية العبد ولا ينافي هذا الخبر ما رواه
 بن احمد بن يحيى عن محمد بن احمد العلوي عن العروة المحترمة من طريق جعفر بن اخيه موسى بن جعفر
 عليها السلام قال سألت عن مكاتب فقأعين مكاتب وكسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف
 مكاتبته فديته حرة وان كان دون النصف فيقدر ما اعتق وكذلك اذا فقأعين حرة سألت عن
 حرقأعين مكاتب او كسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف مكاتبته يقفأعين الحرة وديته فان
 كان خطأ هو بمنزلة المحرم وان كان لويثود النصف قوم وادى بقدر ما اعتق منه وسألت عن المكاتب
 اذا ادى نصف ماعليه قال هو بمنزلة المحرم في الحدود وفأيرضه لاح من قتل وقايرضه لان الوجه الجمع
 بينهما ان رجل الخير الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير فيقول يجب فيؤد منه بحساب الحرية
 ما لو يكن ادى نصف ثمنه فاذا ادى ذلك كان حكمة حكم الاحرار على ما تضمنه الخبر الاخير باب
المقتول يوجد في قبيلة اوقرية احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة
 بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يوجد قتيلا في القرية او بين قريتين
 فقال يقاس ما بينهما فايها كانت اقرب ضمنت **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **الكسائي** بن سعيد عن عبد الرحمن بن ابي بختن عن
 ماسم بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قصص امير المؤمنين عليه السلام
 في رجل قتل في قرية او قريبا من قرية ان يعمر اهل تلك القرية ان لم يوجد بثينة على اهل تلك القرية
 انهم ما قتلوه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه انما يلزم اهل القرية والقبيلة اذا
 وجد القاتل بينهم حتى كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسبا ببناء في كتابنا الكبير
 فاما اذا سيكونوا متهمين بالقتل او اجابوا الى القسامة فلا دية عليهم ويؤدي دية من بيت المال الذي
 يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن احمد والعباس والهيثم جميعا عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعا
 ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فان ابوا فوالدية فيايبهم في اموالهم وسواهم جميع القبيلة من الرجال المالكين
 عنه عن هارون بن مسعود عن مسعدة بن فايز عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله
 عنه اذا لم يقسم القوم المذبحون البينة على قتل قتيلاهم ولو قسموا بان المذبحين قتلوه حلف المذبحين ضاين
 يسأل الله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فريود الدية الى اوليا القاتل وذلك اذا قتل في بيوت واحد فاما اذا قتل
 في حكر او سوق او مدينة فديته يدض الى اولياؤه من بيت المال باب من قتله احد

باب اذا اعنف احد الزوجين على صاحبه فقتله

٣٣٨

علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا رجل انك
 الحد والقصاص فلا دية له علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل القصاص هل له دية فقال لو كان ذلك في وقت من
 احد ومن قتل الحد فلا دية له قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران وردا علمين وينبغي ان يخصما
 بان تقول اخافتهما احد من حدود الله فلا دية له من بيت المال واذا مات في شئ من حدود الايمان
 كانت دية على بيت المال يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان عليه السلام يقول من ضربناه حدا من حدود الله فمات
 فلا دية له علينا ومن ضربناه حدا في شئ من حقوق الناس فمات فان فته علينا باب اذا
 اعنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه علي بن ابراهيم
 عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
 رجل اعنف على امرأته او امرأة اعنف على زوجها فقتل احدهما الاخر قال لا شيء عليهما اذا كانا
 مامونين فان اتهما الزنا اليقين بالله فاما الميراث القتل فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي ومشار وناصر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعنف على امرأة فوجراهما ماتت من عنفه
 قال الدية كاملة ولا يقتل الرجل فلا ينفى الخبر الاول لان الخبر الاول عمله على انه انما نفى عنه
 ان يكون عليهما شئ من القود وسريفت ان يكون عليهما الدية وانما نزول القهتان يلف كل واحد
 منهما انه ما اذا قتل صاحبه ثم يلزم الدية باب من زلق من فوق على غيره
 فقتله الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شئ همل بن يعقوب عن الحسين بن علي
 عن محمد بن محمد عن الوشاء عن ايان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات احدهما قال ليس عليه الا على شئ ولا على الا
 شئ همل بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى وفضالة عن
 العلاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال
 لا شيء عليه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه لا يلزمه اذا كان زلقا فاما اذا
 دفعه خافه كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب

فاذا كانا متقين
 الزنا اليقين بالله

على الدفع

<http://fb.com/ranajabirabbas>

فمن امرؤ به يقتل انسان وفي جوان الراكب ٣٣٠

يقترب

ابن حيلة عن اسحاق بن عمار عن ابي حنيفة عليه السلام في عبيد وحرقت له جلا حرا قال ان شأقتل
الحرة وان شأقتل العبد فان اختار قتل الحر فخير من اختيار العبد قوله عليه السلام يضرب بنصفه العبد
لا يدل عليه انه لا يجب عليه مولا ان يرد على ودية المقتول الثاني نصف الدية او سيد العبد اليهم لا به
لو كان حرا كان عليه ذلك على ما بيناه فحكر العبد حكمه على السواد وانما يجب مع ذلك التعزير كما
على الاحرار على ما رواه الفضيل بن يسار في الرواية التي قد منها ما ياب من امر غير يقتل
انسان فقتله احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في رجل امر رجلا يقتل رجل فقتله فقال يقتل به الذئبة قتله ويجلس الامر يقتله في الحبس
حتى يموت فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن اسحاق بن عمار عن ابي حنيفة عليه
السلام في رجل امر عبدا ان يقتل رجلا فقتله فقال يقتل السيد به على عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر عبدا ان يقتل
رجلا فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام وهل عبيد الرجل الا كسيفه يقتل السيد ويستوي
العبدان التشن فالوجه في هذين الخبرين ان غلبا على متعود امر عبده يقتل الناس ويحبهم الى
ذلك ويكره هو عليه فان من هذه صوته وجب عليه المقتل لانه مفسد في الارض وانما قلنا ذلك
لان المفعول الاول مطابق لطاهر القرآن قال الله تعالى ان النفس بالنفس وقد علمنا انه اذا الفتر
الغالة دون غيرها بالاعلان فينبغي ان يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه باب ضمان
الراكب لما تجنيه الله اية محمد بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحليم
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمر على الطريق من طرق المسلمين فتصيب دابة
انسانا برجلها فقال ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب يدها لان رجلاها خلفه
ان ركب وان كان قادما فانه يملك بالذابة يدها يصنع حيث شاء على عن ابيه عن النوفلي عن اسحق
عن ابي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراكب وقال ما اصاب الرجل فله السائق
وما اصاب اليد فله الراكب والقائد الحسين بن سعيد عن القضر عن مشهور بن سائر عن
بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل مر في طريق المسلمين فتصيب ابتهار رجلا فقتل ليس عليه صاحب الدابة شيء ما اصاب
برجلها ولكن عليه ما اصاب يدها لان رجلاها خلفه اذا ركب وان قادما فانه يملك يدها
باذن الله يصنعها حيث شاء فاما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الغشاب عن ابي

من يتعود

باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً

٣٢١

بن كلوب عن اصحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما اوطلت
 بيده ما ورجلها الا ان يصيب بها احد فيكون الضمان على الذي كسبت بما فلا يتأني في الاختيار ولا فلاح
 لان الوجه في هذا الخبر ان غملة على انه اذا كان الراكب واقفاً على الدابة فانه يلحقه ما اصابته بيده
 ورجلها والاخذ بالاوله غملة على من يسير على الدابة يدل على هذا التفصيل ما رواه يونس
 عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي حميد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير
 على الطريق من طرق المسلمين على دابته فيصيب رجلاً فقال ليس عليه ما اصابته بجلها وجليه
 ما اصابته بيدها واذا وقفت فعليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها فعليه ما اصابته
 بيدها ورجلها فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله البئر جبار والجم الجبار والمعدن جبار وعنه
 عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال البهيمية من الانعام لا تفر
 اهلها شيئاً فالوجه في هذا الخبر ان غملة على احد شيئين احدهما على الهامة التي ليست
 مركوبة ولا لها من يحفظها فان ما تحميها يكون جباراً والثاني ان غملة على حال لا يكون ذلكا لها
 ولا سائقاً ولا قائداً بان تخرج رجلها او يدها او يكون انقلبت فاصابت انساناً من غيرته يبط من
 صاحبها يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن
 ابي مري عن ابي جعفر عليه السلام قال تضمن امير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة انه يضمن
 بيدها وما يصيب رجلها فلا ضمان عليه الا ان يضربها انسان يؤكد ما فضلنا ما رواه علي بن
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي حميد الله عليه السلام قال بهيمة الانعام لا تفر
 اهلها شيئاً ما دامت برسلة **باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً** الحسن بن
 محبوب عن ابي ايوب عن حمزة بن الحسن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ومهمل
 رجلاً خطا فقال ان خطا المرأة والعبد مثل العمد فان احبب ولياً للقتول ان ياتلوا ما تملوهما قال
 وان كان قيمة العبد اكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيده ما يفضل بعد الخمسة الف درهم
 وان احبوا ان يقتلوا المرأة والعبد واخذوا العبد واخذوا الا ان يكون قيمته اكثر من خمسة آلاف درهم
 فليردوا على سيده ما يفضل بعد خمسة آلاف درهم واخذوا العبد ويقتلوه سيلاً فان
 كانت قيمته اقل من خمسة آلاف درهم فليس لهما الا العبد الحسن بن محبوب عن مشهور بن
 سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ثلثة رجلين يدركهم امرأة قتلت رجلاً

في ديات الاحصنة

٣٣٢

خطأ فقال ان خطأ المرأة والغلام عهد فلن احب وليا للمقتول ان يقتلوهما قتلوهما ويردوا على ما طرأ من ذلك
 خمسة آلاف درهم وان احيوا ان يقتلوا الغلام قتلوه وترد المرأة على مولا الغلام ويبيع الدية قال
 احب اوليا المقتول ان ياخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية قال
 الشيخ رحمه الله قد اوردت هاتين الروايتين لما يتضمنان من احكام قتل العمد فاما قوله في الخبر
 الاول ان خطأ المرأة والعبد عهد وفي الرواية الاخرى ان خطأ المرأة والغلام عهد فهو مخالف لقول
 الله تعالى لان الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز ان يكون الخطأ عهدا كما لا يجوز
 ان يكون العمد خطأ كما ان ليس بمكلف مثل الجاني ومن ليس بما قل من الصبيان وايضا فقد اوردنا
 في كتاب تعذيب الاحكام ما يدل على ان العبد اذا قتل خطأ فسل الى اوليا المقتول او يفتدي به ولا
 وليس لمقتله وكذلك قد بينا ان الصبي اذا لم يبلغ فان عده وخطأه يجب فيها الدية دون القود
 فكيف يجوز ان يقول في هذه الرواية ان خطأه عهد واذا كان الخبران على ما قلناه من المناقاة للكتاب
 والاخبار لم يبلغ ان يكون العمل عليهما فيما يتضمنان من جعل الخطأ عهدا او الوجه فيها ان عملها على ان يكون
 خطأهما عهدا لم يستفد بعض المخالفين انه خطأ وان كان عهدا لان فيهم من يقول ان من قتل غيره
 بغير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره ويكون
 المعنى في قوله عليه السلام لو يردك جمع من حد الكمال لا نقدر بينا ان الصبي اذا بلغ خمسة اشياء اقتص
 منه او بلغ عشر سنين والذئد على ذلك مهنا ماروا على بن ابراهيم عن ابيه عن التوفلي
 عن التكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل وفلام
 اشتراك في قتل رجل فقتلاه فقال امير المؤمنين عليه السلام اذا بلغ القلام خمسة اشياء اقتص
 منه واذا لم يكن بلغ خمسة اشياء رخصت بالدية ابواب ديات الاحصنة باب
 دية الشفتين الحسن بن محبوب عن ابي جميلة عن امان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تسلك المأذون في
 طريق بن ناصح في كتابه مثل ذلك فاما ماروا الاحسين بن سعيد عن الحسن بن نوح
 عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية فلا يملك
 المغيرين الاولين لا يمكن ان يكون الراد بالتسوية بينهما في وجوب الدية لافترقا في ما يكونا
 متساويين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وان تفاخرا في المقدار باب ديات
 الاسنان الحسن بن محبوب عن عثمان بن صالح عن ابي سرة عن الحكم بن عتيبة

فدية الاسنان

٣٣٣

قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان بعض الناس فح فيه اثنان وثلاثون سناً وبعضهم ثمانية وعشرون سناً فقلت كوتقسوية الاسنان فقال الخاقاني ثمانية وعشرون سناً ثلث عشرة في مقادير الفروست عشرة في مواخير فقلت هذا قيمت دية الاسنان فدية كل سن من المقادير اذا كبرت حتى تذهب قال دية خمس مائة درهم وهو اثنان وعشرون سناً ستة آلاف درهم في كل سنة من المواخير مائتان وخمسون درهماً وهي ستة عشر سناً فدية ثمانية اربعة آلاف درهم فجميعية المقادير والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم وانما وضعت الدية على هذا افتاد على ثمانية وعشرين سناً فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا اوجدناه في كتاب علم عليه السلام فاما ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن حماد قال سألت عن الاسنان فقال هو في الدية سواء وما رواه احمد بن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال السن من الدنيا والاخراس سواء نصف العشر وما رواه الحسن بن علي بن فضال عن طريق عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في السن خمس من الايل اذا ماها واقصاها وهو نصف عشر الدية قالوا في هذه الاخبار ان فحها على الاسنان التي هي المقادير دون المواخير لانها هي المتساوية في وجوب الدية في كل واحد منها خمسمائة حسب ما فصل في الرواية الاولى وينبغي ان ينسج على المفصل لما بيناه في غير موضع ولو لم يكن المراد ما قلناه لكانت الدية تزيد على الدية الكاملة اذا اؤ في كل سن خمسمائة لان جميعاً ثمانية وعشرون سناً وذلك لا يذهب عليه احد فاما ما رواه النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الاسنان واحد وثلاثون شق في كل شق ثلثة ابرع وخمس بعير قالوا في هذه الرواية ان فحها على السبعة لانها موافقة لمذهب بعض العامة ولما نعمل به باب السن اذا ضرب فاستود

ولم يقع احد بن محمد بن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضرب انظر بها سنة فان وضعت اغرم الضارب خمسمائة درهم وان لم يقع اؤ اغرم ثلثي ديتها فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم وغيره عن ابان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول اذا اسودت الثنية جعل فيها الدية قالوا في هذه الرواية ان فحها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الاولى من ايجاب

فأستود ولم يقع

فحذية الاصابع ونقصان الحروف من اللسان

٣٣٣

نقش الدية فيهما دون الدية الكاملة **باب دية الاصابع** اذا شلت سهل بن زياد عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الدية اذا ضرب فانكسر منه الزند قال فقال اذا يئست منه الكف شلت اصابع الكف كما هو فان فيها ثلث دية اليد وان شلت بعض الاصابع وبقي بعض فان في كل اصبع شلت ثلث دية لها قال وكذلك الحكم في الساق والعقد اذا شلت اصابع القدم فاما ما رواه الاطعن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصبعها او شلت قال وسأله عن الاصابع اسوأ من في الدية قال نعم قال وسأله عن الاسنان فقال دية من سواها الوجه في هذا الخبر ان يخله على انه اذا دخل بالاصبع ما يشل حنكه فيسقط بذلك ثلث دية لها واذا قطعت بعد ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة لها وذلك لا ينافي التفصيل الذي تضمنه الخبر الاول **باب دية الاصابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الاصابع اسوأ من في الدية قال اسهل بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اصابع اليدين والرجلين سواء في الدية في كل اصبع عشرة من الابل وفي الظفر خمر من انايل الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سأله عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدية فقال من سواها الدية عنه عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الاصابع في كل اصبع عشرة من الابل قال الشيخ رحمه الله هذه الروايات متفقة غير مختلفة وقد روى طريف بن نافع في روايته ان الاصابع متساوية الا اياها من ثمانية وهي ان لها ثلث دية اليد وثلث الدية ثلث الاصابع الاربع بالسوا وقد اوردنا روايته على وجهها في كتابنا الكبير ويجوز ان يخل هذه الروايات على هذا التفصيل وامامنا تقضي رواية ابي بصير وعبد الله بن سنان ان في كل اصبع عشرة من الابل يجوز ان يكون من كلام الراوي وهو انه لما سمع ان الاصابع سواء في الدية ففسر هو كل اصبع عشرة من الابل ولم يعلم ان هذا الحكم يخص الاصابع الاربعة وانما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الاخبار دون اطراح شيء منها **باب دية نقصان الحروف من اللسان** الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرق على حروف الحجر فالهيف من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك عنه عن الحسن بن زيد

فيمن وطئ جارية فافضاهما

٣٢٧٥

عن سماعة قال قفع امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاما على رأسه فذهب بعض لسانه وافضم بعض الكلام ولم يفهم بعض فاقوا له العجوة في قسم الدية عليه فافضم به طروحه وماله يفهم به الزمها اياه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال فاذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرضت عليه حروف العجوة فافضم به منها ثمانية منه بقدر ذلك من العجوة فاقام اصل الدية على العجوة كله ثم يعطى بحساب ما لم يفهم به منها و هو تسعة وعشرون حرفا احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ضرب رجلا في رأسه فنقل لسانه انه يعرض عليه حروف العجوة كلها ثم يعطى دية بمحضتها مما لم يفهم به منها النوف في عن التكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال لقي امير المؤمنين عليه السلام رجلا ضرب فذهب بلسان كلامه ويق بعض كلامه فجعل دية على حروف العجوة قال تكلم بالعجوة فانقص من كلامه فحساب ذلك والعجوة ثمان وعشرون حرفا فاحمل ثمانية وعشرين حرفا فانقص من ذلك فحساب ذلك فاما ما صاروا الا عهد بن احمد بن محمد والحقا جميعا عن العبيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمدجل طرق ينال طروقة فقطع بعض لسانه فافضم بعض ولم يفهم بعض قال يقرأ بالعجوة فافضم به طروحه من الدية وماله يفهم به الزم الدية قال قلت فكيف هو قال على حساب الجمل ألف دية واحد الباء أعبد دية اثنتان والعجوة ثلثة والذال اربعة والمهمسة والواو ستة والراء سبعة والحاء ثمانية والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلثون والميم اربعون والنون خمسون والسين ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد تسعون والظاف مائة والراء مائتان والسين ثلثمائة والباء اربعمائة وكل حرف يزيد ببد ما هذا من اب ت ث له مائة درهم فما تضمن هذا الخبر من تفصيل دية الحروف يجوز ان يكون من كلام بعض الرواة من حيث يسمعون انه قال تفروق ذلك على حروف الجمل ظواهرا على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولو يكن القصد ذلك وانما كان المراد ان يقسم على الحروف كلها اخرا متساوية ويجعل لكل حرف جزءا من جملتها على ما فصل السكون في روايته وغيره ولو كان الامر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكمل الحروف كلها الدية على الكمال لان ذلك لا يبلغ الدية كاملة ان حسبنا ما على الدانية تضاعفت الدية وكل ذلك فاسد فينبغي ان يكون العمل على ما تقدم من الاخبار ان شاء الله **باب من وطئ جارية فافضاهما** الحسن بن محبوب عن الخثر بن محمد بن النعمان صاحب الطاق

خديعة من قطع رأس ميتة

٣٣٧

عن يزيد بن أبي جعفر عليه السلام في رجل افتتن جارية بعفأ رآه فاقضاهما قال عليه السلام
كان دخل بها قبل ان يبلغ تسع سنين قال فان امسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وان كان دخل بها
ولها تسع سنين فلا شيء عليه ان شأ أمسك وان شأ أطلق فاقضاهما رواه ابن أبي عمير عن حماد
عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فاقضاهما قال
عليه السلام لا جوار عليها ما دامت حية فلا ينال في الخير الاول لا يخل هذا الخبر على من وطئها بعد تسع سنين
فانه لا يكون عليه الدية وانما يلزمه الجوار عليها ما دامت حية لا انها لا تصطر لرجل ولا ينال في هذا
التاويل قوله في الخير الاول انشأ أطلق وانشأ أمسك اذا كان الدخول بعد تسع سنين لانه قد ثبت
الخيار بين امسكها واطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وان كان يازم النفقة عليها على كل حال
لما قد مناه واصحاب الخبر الذي رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن
يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب لرجل المرأة فدخل
قبل ان تبلغ تسع سنين فرق بينها وبينها ولا تخل له ابدا فلا ينال في ما تضمنه خبر يزيد من قوله فان امسكها
ولم يطلقها فلا شيء عليه لان الوجه فيه ان قوله على ان المرأة اذا اختارت المقام واختارته وايضا
ورضيته بذلك عن الدية كان جائزا ولا يجوز له وطئها على حال على ما تضمنه الخبر الاخير حتى ينزل
بالاخبار كلها واصحابها رواه الصفا عن ابراهيم بن هاشم عن التوفلي عن السكوني عن جعفر عن
ابيه عن علي بن الحسين عن رجل افضى امرأة فقوضها لامة العيص وقيمتها مفضاة شريطة ان
ذلك فخيماها من حيثها وجير الزوج على امسكها فالوجه في هذا الخبر ان قوله على من وطئ من التفتة
لان ذلك مذهب كثير من العامة **باب دية من قطع رأس الميت** عليه السلام
عن ابيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح عن بعض اصحابنا قال اتى الربيع ابا جعفر المنصور
وهو خليفة في الطواف فقال يا امير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة ففقط فلان مولاك رأسه
بعد موته قال فاستشاط وغضب قال فقال لابن شيرازي اني ليلى واحدة من القضاة واقفا
ما تقولون في هذا فكل قال ما عندنا في هذا شيء قال فجعل يردد المسئلة ويقول آمله املا
فقالوا ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قدم رجل الساعة فان كان هذا احد شيء فعنده الجواب
في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل السعة فقال الربيع اذهب اليه فقل له لو لامر فقتلنا بثلث ما
فيه لسألكم ان تاتينا ولكن اجبنا في كذا او كذا قال فاما الربيع وهو على الروقة فابغى الرسالة فقتل
ابو عبد الله عليه السلام قد ترى شغل ما اتا فيه وهذا القبر والعلماء اسلمهم قال فقال له قاتلهم

حيه

فدية من قطع راس ميت

٣٣٤

وليكن عند موافقه شئ قال فردء اليه فقال اسألك الاجتهاد فيه فليس عند القوم في هذا شئ
فقال له ابو عبد الله عليه السلام حق افرغ ما انا فيه قال فلما فرغ جلس في جانب المسجد المحرام
فقال للربيع اذهب فقل له عليه سائة دينار قال فابغته خاك فقالوا له فسل كيف صا وعليه مائة
دينار فقال ابو عبد الله عليه السلام في النطقة عشرون دينارا وفي العلقة عشرون وفي المصقة^{بين}
دينارا وفي العظم عشرون دينارا وفي اللحم عشرون دينارا فاشتاها خلقا اخر وهذا هو ميت
فنزله قبل ان ينفخ فيه الروح في بطن امه جنينا قال فرجع اليه فاخبرهم الجواب فاعجبهم ذلك
وقالوا ارجع اليه فساله الدنانير لمن هي لو رثته ام لا فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لو رثته
فيها شئ انما هذا شئ صا داليه في يده بعد موته فمخج بها عنه او يصير في سبيل الخير
قال فرعوا الرجل اخو رددوا الرسول فلما به فيها ابو عبد الله عليه السلام ستة وثلاثين مسلة
وليعظ الرجل الا قدر هذا الجواب فامام^{ما} روى^{لا} محمد بن ابي عمير عن جميل عن خيرو واحد
من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع راس الميت اسند من قطع راس الحي ومما روى
ابن ابي عمير وصفوان عن رجل له قال ابو عبد الله عليه السلام ابي الله ان يظن بالثمن^{خيرا} الا
وكسر عظامه حيا ويبتا سو^{أعظم} بن ابي عمير عن سمع بن كزيب قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل كسر عظم ميت قال فقال حرمة ميتا كهرمته حيا في وجوب الدية الكاملة على
قطع رأسه ويجوز ان يكون المراد بذلك فاعلق به من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحقون
عني واقما صار^{لا} محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الميار^{لا} عن عبد الله
بن جبلة عن ابي جميلة واسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ميت قطع رأسه قال
عليه الدية قلت فمن ياخذ حذيه قال الامام هذا الله وان قطعت يمينه او شئ من جوارحه فضليه
الارش^{لا} الامام عنه عن احمد بن محمد عن ابن ابي نجران وعبد بن سنان عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كهرمته وهو
الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن اخيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
رجل قطع رأس رجل ميت قال عليه الدية فان حرمة كهرمته وهو حي ومما روى^{لا} الحسين
بن سعيد عن ابن ابي نجران عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه
السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كهرمته وهو حي فلما في بين هذا
الاخبار والخبر^{لا} قد مناه لا يهمل في ظاهرها ان عليه الدية التي هي دية النفس ودية الجنين

الرسول الا هذا القدر

فدية الجنين

٣٧٨

واذا الركن ذلك فيها حلنا ما على ان ذلك دية الجنين والكفيل على ذلك ما رواه
 بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد
 بن الحسين عن محمد بن ابي اسحق عن الحسين بن خالد قال سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت ما روي
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن ابي اسحق ان سمعته منك فقال وما هو فقلت ليعفاه قال في رجل
 قطع رأس رجل ميت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله حرم من المسلموت ما حرم من حيا
 فمن فعل الميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي ففعله الدية فقال صدق ابو عبد الله عليه السلام
 هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله والله قلت من قطع رأس رجل ميتا وشق بطنه او فعل به ما يكون
 في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي ففعله الدية دية النفس كاملة فقال لا تخافوا ما روي يا صبيحة المختصر
 فقال لي ليس لهذه دية فقلت لي قال فتراه دية النفس فقلت لا قال صدقت فقلت له وما دية
 هذا اذا قطع رأسه وهو ميت فقال دية الجنين في بطن امه قيل ان ينشأ فيه الروح وذلك
 مائة دينار قال فسكنت وسترني ما اجابني فيه فقال لا تستوفي مسئلتك فقلت ما عندك فيها
 اكثر مما يجزيه به الا ان يكون شيء لا اعرفه قال دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل
 ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وان دية هذا اذا قطع رأسه او شق بطنه فليس هو
 لورثته انما هي له دون الورثة فقلت وما الفرق بينهما فقال ان الجنين مستقبل بموجبه وان هذا
 قد مضى فذهبت منفعة فلما مثل به بعد موته صادرت دية بتلك المسئلة له لا تغرب عن مجرى ما عنه
 ويفعل بها من ابواب البر والخير من صدقة او غيره ما قلت فان اذا دخل ان يحقره لينفسه في الحرق
 فيبتدر الرجل لم يعف فديره به قالت مسواة في يده فاصاب بطنه فشق فاعليه فقال اذا كان هكذا
 فهو خطا فكفارة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او صدقة على ستين مسكينا مائة كل
 بمدا النبي صلى الله عليه وآله باب دية الجنين محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
 بن اسمعيل عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في النطفة عشرون
 دينارا وفي الحلقه اربعون دينارا وفي المضغة ستون دينارا وفي العظم ثمانون دينارا فاذا كس
 اللعنة فمينا رثوه مائة حتى يستهل فاذا استهل فالدية كاملة على بن ابراهيم عن محمد بن
 عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية الجنين
 اثنا مائة دينار فاذا التقي به الروح فدية الف دينار وعشرة آلاف درهم ان كان ذكرا وان كان
 انثى فثمان مائة دينار وان قتلت المرأة وهي حيلة ولوليد راخر هو امرأته فدية الولد نصفان ونصف

ليقتله

فدية الجنين

٣٢٩

دية الذكر ونصف دية الأنثى ودينها كاملة **علي بن إبراهيم** عن **أبيه** عن **ابن فضال** و**محمد بن عيسى** عن **يونس** جميعاً قالوا حدثنا **كتاب الفرائض** عن **أمير المؤمنين عليه السلام** **علي أبي الحسن** فقال صحيح كان ما فيه إن **أمير المؤمنين عليه السلام** جبل دية الجنين مائة دينار فإذا انثى فيه خلق أغر وهو الروح فهو حق نفس الف دينار دية كاملة إن كان ذكر وإن كان أنثى فخمسة دنانير وإن قتلت المرأة وهي حيلة متم فلم يسقط ولدها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى ولم يعلم أبعد ما مات أو قبلها فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك وقد أوردنا أحاديث مشروحة في تفصيل دية الجنين في كتابنا الكبير من أرادها وقف عليها من مناك **فأما ما روي** **أحمد بن محمد بن عيسى** عن **علي بن الحكم** عن **ابن أبي حمزة** عن **أبي بصير** عن **أبي عبد الله** عليه السلام أن ضرب رجل امرأة حيلة فالتقت ما في بطنها ميتاً فان عليه غرة عبد أو أمة يدقه اليها **علي بن أبيه** عن **النوفلي** عن **السكوني** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين المملوكية حيث رسمت بالحجر فالتقت ما في بطنها غرة عبد أو أمة عن **علي بن أبيه** عن **ابن أبي عمير** عن **محمد بن أبي حمزة** عن **داود بن فروقد** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت على أعراجه قد أغرغها فالتقت جنيناً فقال **أعراجه** لم يعمل ولم يجم ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله أسكت سباعته عليك غرة وصيف عبد أو أمة **الحسن بن محبوب** عن **أبي أيوب** عن **سليمان بن خالد** عن **أبي عبد الله** عليه السلام أن رجلاً جأ إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حيلة فأسقطت سقطاً ميتاً فالتق روح المرأة النبي صلى الله عليه وآله فأسعدك عليه فقال الضارب يا رسول الله ما أكل ولا شرب ولا استعمل ولا صاح ولا استيثرت فقال النبي صلى الله عليه وآله وأله لك رجل سباعته فقضى فيه رقبة **محمد بن علي بن محبوب** عن **أحمد بن محمد** عن **الحسن بن محبوب** عن **أبي أيوب** عن **أبي عبيدة** و**الحليم** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تحض قال عليه خمسة آلاف درهم ودية الذي في بطنها غرة وصيف أو وصيفة أو أربعون ديناراً فالتفتا في بين هذه الأخبار والأخبار الأولى لأن الأخبار الأولى محمولة على جنين قد كل وتر فإيراه تلجيه الروح وهذه محمولة على امرأة تطرح حلقه أو مفتعة فتكون دية ذلك غرة عبد أو أمة والذي يدل على ذلك **ما روي** **الحسين بن سعيد** عن **ابن محبوب** عن **علي بن رباب** عن **أبي عبيدة** عن **عمر بن**

فدية الجنين

٣٥٠

ابى حديد الله عليه السلام فى امرأة شربت دواء وهو حامل لتطرح ولدها فالتقت ولدها
قال ان كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فان عليها دية تسلمها
الى ابيه قال وان كان جنينا علقا او مضغعا فان عليها اربعين دينارا او فدية
تسلمها الى ابيه قلت ففى لاثرت من ولدها من دية قال لا انها قتلت

ولا ينال فى هذا التأويل رواية الخليل وابى عبيدة من ان

المرأة كانت تحض لانه لا تمنع لانها كانت

تحض وان كان الولد فى تمام

بان يكون سقطا

فلا اعتراض

بذلك

على حال ويمكن ان يحل هذه الروايات

على ضرب من التقية لان ذلك

ذهب كثير من العامة

وقد رووا ذلك

عن

النبى صلى الله عليه

عليه وآله

الطاهر

تو كتاب الاستبصار فيما اختلف من الاخبار بحمد الله ومثنه وجميل صنعه يوم الخميس
شهر ردى القعدة الحرام من شهر السنة السابعة بعد الثلثائة والالف من الهجرة
النبوية على صاحبها الف التحية فى المطبعة الجعفرية ببلدة لكهنو محلّة نخاس الحيد

ذى حرة

۳۵۱

سند الکتاب للمصنف
رضوان الله عليه

سند الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب هذا الكتاب ذكر اسانيد واعداد ابوابه ومسائله

قال الشيخ السعيد الوريح العالم ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد اجبتكم اريدكم الله اني ما سألت من تجريد الاخبار المختلفة وترياً على ترتيب كتب الفقه التي اولها كتاب لطهارة واخرها كتاب الديات وافردت كل باباً منه بما يخصه واوردت ما فيه ولم اخل بشئ قدرت عليه وبذلت سعيي وطاقتي في ذلك وانا ارجو من الله تعالى الا اكون اخلت باحاديث مختلفة تعرف الا وقد اوردت الاشاذ اذا دارا فاني لا ادعي اني احيط العلم بجميع ما روى في هذا الفن لان كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والاصول المدونة في هذا الباب كثيرة جدا وربما يكون شئ لم اظفر به فان وقع عليها انسان لم ينسبني الى التقصير او التعمد فان على كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقد اوردت في كل باب عقدة اما جميع ما روى فيها من كانت الاحاديث قليلة وان كان ما يتعلق بذلك الباب كثيراً فقد اوردت من طرفا مقتضاً واحلت بالباقي على الكتاب الكبير وكنت سكت في اول الكتاب اي اذا كان اسانيد ما وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الاول والثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث ولت على الابتداء بذكر الراوي الذي اخذت الحديث من كتابه واصله على ان اورد عند الفهرست من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول حسب ما علمت في كتاب تهذيب الاحكام وارجو من الله سبحانه ان يكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله الفراغ منها لا يحتاج معها الى شئ من الكتب الاصول لان الكتاب الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه من المختلف فيه وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع ابواب الفقه وذكر جميع ما روى فيه على وجه يصغر حجمه ويكثر فائدته وييسر الحفظ وهذا الكتاب يشتمل على ما روى من الاخبار المختلفة وبيان وجه التاويل فيها والجمع بينها والله تعالى اسأل ان يجعله خالصاً لوجهه فانه قريب محبوب

الاخبار

سند الکتاب

۳۵۳

وانا ابتدی الان بذکر الاسانید حسب ما قد وعدت انشاء الله -

فما ذکرته عن محمد بن یعقوب الکلبی رحمه الله فقد اخبرنا به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي رحمه الله عليه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب واخبرنا به ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي غالب احمد بن محمد الزناردي وابي محمد هارون بن موسى التلعكبري وابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وابي عبيد الله احمد بن ابي رافع الصميمي وابي الفضل الشيباني وغيرهم كلهم عن محمد بن ياقظ واخبرنا به ايضا احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشي رحمه الله عليه عن احمد بن ابي رافع وابي الحسين عبيد الكريم بن عبد الله بن النضر البرازي شستروبيغداد عن ابي جعفر محمد بن يعقوب الکلبی جميع مصنفاة واحاديثه سماها واجازة سبغاد بباب الكوفة في السلسلة سنة سبع وعشرين وثلثائة -

الروا
القصير

وما ذکرته عن علي بن ابراهيم بن هاشم فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن ياقظ عن علي بن ابراهيم واخبرني رواياته الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله واحمد بن محمد بن قولويه عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري عن علي بن ابراهيم بن هاشم -

وما ذکرته عن محمد بن ابي العطار فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار واخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله وابي الحسين بن ابي جريد القتي رحمه الله جميعا عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى العطار وما ذکرته عن احمد بن ادريس فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن احمد بن ادريس واخبرني بجميع رواياته ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعا عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان الزرقاني عن احمد بن ادريس -

الاسناد

وما ذکرته عن الحسين بن محمد فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد -

وما ذکرته عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل -

وما ذکرته عن حميد بن زياد فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب

سند الكتاب

٣٥٣

عن حميد بن زياد واخبرني بجميع رواياته وكتبه ايضا احمد بن عبدون عن ابي طال الكندي
عن حميد بن زياد من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما روته عنه الاسانيد عن محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد البرقي ما روته عنه الاسانيد عن محمد بن
يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد من جملة -

ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما روته عنه الاسناد عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان من جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته عنه الاسانيد عن علي بن ابراهيم
ابيه عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد روته عنه الاسناد عن محمد بن يعقوب عن
عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن
عبدون المعروف بابن الحاشر سماه واجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن
الحسن بن فضال -

وحدته

وما ذكرته عن الحسن بن محبوب مما اخذته من كتبه ومصنفاته فقد اخبرني بها
احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن احمد بن الحسين بن عبد الملك
الازدي عن الحسن بن محبوب واخبرني به ايضا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان
رحمه الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي
جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن القفاري عن احمد بن محمد
ومعاوية بن حكيم والهيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد
بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما
عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني

سند الكتاب

٣٥٥

ايضا ابو الحسين بن ابي جريد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابي
عن الحسين بن سعيد ورواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار
عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن ساهة وفضالة
بن ايوب والنضر بن سويد وصفوان بن يحيى فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين
بن سعيد عنهم رضى الله -

وما ذكرته عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو
عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي جعفر محمد بن الحسين
بن سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ابو الحسين بن ابي
جريد القمي عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس جميعا عن
محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله
واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي وابي جعفر محمد بن الحسين
اليزيدي جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله
عن احمد بن محمد بن يحيى الطاطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب من جملة
ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذه الاسناد عن محمد بن علي بن
محبوب عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن الصفار فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله والحسين
بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه
واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي جريد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن
الصفار ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذا الاسانيد عن محمد بن الحسن الصفار

سند الكتاب ٣٥٤

عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنها جميعاً -

وما ذكرته عن سعد بن عبد الله فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله واخبرني به ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن شيخه الفقيه عماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القتي رضي الله عنه عن ابيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه عن سعد بن عبد الله ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما روته بهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنها -

وما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذي اخذته من نوادره فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي ومحمد بن الحسين البرقي جميعاً عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله وابو الحسين بن ابي جريد جميعاً عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن محبوب -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضي الله عنهم فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله وعماد الدين والي جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن ابيه ومحمد بن الحسن بن الوليد ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن ابي طالب الابرار عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي

سند الكتاب

عبد الله الحسين بن سفيان الزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سلامه
وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبيد ون عن علي
بن محمد بن الزبير عن عمرو بن كبشة عن علي بن الحسن الطاطري -
وما ذكرته عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد فقد رويته عن احمد بن محمد
بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد -
وما ذكرته عن الشيخ الفقيه عا دالدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى
بن بابويه القمي رضي الله عنه فقد رويته عن الشيخ ابي عبيد الله عنه -
وما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد رويته عن الشيخ ابي عبيد الله والحسين بن
عبيد الله عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود عن ابيه
وما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد
ابي عبيد الله والحسين بن عبيد الله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه -
وما ذكرته عن ابن ابي عمير فقد رويته عن الاسناد عن ابي القاسم جعفر بن محمد
بن قولويه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن العلاء الموسوي عن عبيد الله بن احمد
بن فضال عن ابن ابي عمير -
وما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبيد
الله والحسين بن عبيد الله عن ابي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هود
عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري -
وما ذكرته عن علي بن حاتم القزويني فقد رويته عن الشيخ ابي عبيد الله واحمد
بن عبيد ون عن ابي عبيد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني عن علي بن حاتم
وما ذكرته عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ
ابو عبد الله عن الشيخ الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنهما
عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله
عن الفضل بن غانم واحمد بن محمد عن موسى بن القاسم -
وما ذكرته عن يونس بن عبد الرحمن فقد رويته عن الشيخ ابي عبيد الله عن
الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنهما وعبد بن الحسن

سند الکتاب

۳۵۸

عن سعد بن عبد الله والحسين بن علي بن ابراهيم عن ابراهيم بن هاشم عن اسمعيل بن مرار وصالح بن السند عن يونس واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله الحسين بن عبد الله واحد بن عبد ون كاهن عن الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي الفضل محمد بن عبد بن محمد بن عبيد الله بن المطلب الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن -

الزُّرَّار

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد رويته عن الشيخ المفيد عن عبد الله عن الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحسين بن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس كاهن عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار -

وما ذكرته عن احمد بن ابي عبد الله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد عن عبد الله عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عنه واخبرني ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه رحمه الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحسين بن احمد بن ابي عبد الله واخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد الرازي عن علي بن الحسين السعد ابادي عن احمد بن ابي عبد الله وما ذكرته عن علي بن جعفر فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى عن العمري بن علي القيسابي عن ابو بكر عن علي بن جعفر -

الزُّرَّار

وما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله والحسين بن عبيد الله واحد بن عبد ون كاهن عن ابي محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسين بن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان وروى ابو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان اخبرني الشريف ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوي محمد بن ابي عبد الله محمد بن احمد الصفواني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان -

كي

سند الكتاب

۳۵۹

وما ذكرته عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البرزوقي فقد اخبرني به احمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه

وما ذكرته عن ابي طالب الانباري فقد رويته عن احمد بن عبدون عنه رضي الله عنهم قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله فقد اوردت جلامن الطرق الى هذه المصنفات والاصول ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في القهار للشيخ فمن اراده وقف عليه من هناك انشاء الله تعالى -

واعلموا ايدها الله اني جزأت هذا الكتاب ثلثة اجزاء الجزء الاول والثاني يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من اجزاء الفقه الاول يشتمل على ثلثة اباب يتضمن جميعها الفاوثاثة وتسعة وتسعين حديثا والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر بابا يتضمن الفاوثاثة وسبعة وسبعين حديثا والثالث يشتمل على ثلثة اباب يتضمن ثمانية وتسعين بابا يشتمل جميعها على الفقيه اربعة اباب وخمسة وخمسين حديثا ابواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون بابا يشتمل على خمسة الاف وخمسمائة واحد عشر حديثا حصرتها لتلايق فيها زيادة او نقصان والله تعالى الموفق للصواب وهو حسبنا ونعوا الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مصنف الكتاب رضوان الله عليه

الشيخ المحقق المغربي أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة المحقة ودافع
 أحلام الشريعة المحقة أمام الفرقة تبعد الأئمة المعصومين وعماد الشيعة الإمامية في كل
 ما يتعلق بالمذهب والدين بحق الأصول والفروع مذهب فنون العقول والمسحوق شيخ
 الطائفة على الإطلاق ورئيسها الذي تلوي إليه الأعناق صنف في جميع علوم الإسلام
 أمّا التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عديم
 النظير في التفسير وشيخنا الطبرسي إمام التفسير في كتب إليه يزدلف ومن بحره يغترف في
 صدر كتابه الكبير بذلك يعترف وقال فيه أنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويروج
 منه رواء الصدق قد تضمن من المعاني الأسرار المديحة واختص من الألفاظ اللغة
 الوسيعة ولو يقنع بتدوينها دون تبليغها ولا يتميها دون تحقيقها وهو القدوة
 استقصى بانوارها وأطامواق آثاره والشيخ المحقق المدقق محمد بن إدريس العجلي مع كثرة
 وقائعه على الشيخ في الكثرة يقف عند تبيانها ويعترف بعظمتها في هذا الكتاب في استحسان
 بنيانه - وأما الحديث فله تشد الرحال وبه تبلغ رجاله منتها الآمال وله فيه من
 الكتب الأربعة التي هي أعظم كتب الحديث منزلة وأثرها منفعه كتاب التهذيب وكتاب
 الاستبصار ولهما المزية الظاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الأخبار خصوصاً التهذيب
 فإنه كان فقيهاً في ما ينبغي من روايات الأحكام مغن عما سواه في الغالب ولا يحفظ غنى غيره عنها
 في هذه العلوم مصناً قال في ما اشتغل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال والبيئة على الأصول
 والرجال والتوفيق بين الأخبار والمجمع بينهما بشاهد النقل والاعتبار وأما الفقه فهو
 حريته هذه الصناعات والطلب إليه زمام الاتقياد وكل من تأخر عنه من الفقهاء الأعيان
 قد تفقت على كتب ويستفاد من نهاية أريه ومنتج مطلبه وله رحمه الله في هذا العلم كتابه
 النهاية التي حتمت متون الأخبار وكتاب المبسوط الذي وشع فيه التفاريع وأودع دقائق
 الأصول وكتاب الخلاف الذي أطرق فيه الخلفاء وذكر ما اجتمعت عليه الفرقة من مسائل
 الفقه وله كتاب الجمل والعقود في العبادات والآقا في العقائد الأصولية والآقا
 في الميراث وكتاب يوم وليلة في العبادة اليومية وأما علم أصول الرجال

ترجمة مصنف الكتاب

٣٩١

فله في الأول كتاب العدة وهو أحسن كتاب صنف في الأصول وفي الثاني كتاب الفهرست الذي ذكر فيه أصول الأصحاب في مصنفاته وكتاب الأبواب المرتب على الطبقات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى العلماء الذين لم يذكر واحد الأئمة عليهم السلام وكتاب الاختيار وهو تهذيب كتاب معرفة الرجال للكتشي وله كتاب تلخيص الشافعي في الإمامة وكتاب المفصيح في الإمامة وكتاب ما لا يسع المكلف الاخلال به وكتاب ما يعلى وما لا يعلى وشرح جمل العلم والعمل وما يتعلق منه بالأصول وكتاب في أصول العقائد كبير خرج منه الكلام في التوحيد وشئ من العدل ومقدمة في الدخول إلى علم الكلام وهداية المسترشد وبصيرة المتعبد وكتاب مصباح المتعبد وكتاب مختصر للمصباح ومناسبات الحج مجرد العمل والأدعية وكتاب المجالس الاختيار وكتاب فتن السلاطين وكتاب اخبار المختارين أي عبدة وكتاب لتقص على ابن شاذان في مسألة الفار ومسئلة في العمل بخبر الواحد ومسئلة في تحريم النكاح والمسائل الرحبية في تفسير أي من القرآن والمسائل الوحدانية في الوعيد والمسائل الخنبلية أربع وعشرون مسألة والمسائل الذمسية اثنتا عشرة مسألة والمسائل الألياسية مائة مسألة في فنون مختلفة والمسائل الحايثية ثمانمائة مسألة والمسائل المحلية ومسائل في الفرق بين النبي والإمام ومسائل ابن البراج وكتاب النسخ الوحيد هو هذه جملة الكتب التي ذكرها في الفهرست وله كتاب الغيبة كتاب حسن مشهور ونقل عن الحسن بن مهملد السليفي أحد تلامذة الشيخ أن من مصنفاته التي لم يذكرها في الفهرست كتاب شرح في الأصول قال وهو كتاب مبسوط طالعنا قرأ علينا من شيتا صالحة ومات به ولم يبق له غيره يصنف مثله وأول مصنفات الشيخ في الفقه كتاب النهاية وأخرها لليسوط كما يظهر من كلامه في خطبة هذا الكتاب وكتاب الجمل والعقود ومن أحاط به في حلة مواضع على سائر كتبه وقد ذكر الشيخ طاب ثراه كل من تأخر عنه من علماء الشيعة وفقهاءهم وأكثروا الثناء والاطراء عليه وعلى كتبه قال النجاشي وهو من معاصريه محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر جليل في أصحابنا ثقة عين من تلامذة شيخنا أبي عبد الله له كتب ثم ذكر كثيرا ما تقدم من مصنفاته وقال العلامة طاب ثراه بعد ذكر اسمه الشريف هو شيخ الإمامية رئيس الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة ثقة صدوق عين عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب جميع الفضائل تنسب إليه صنف في كل فنون الإسلام وهو المصنف للعقائد في الأصول والفروع والبيان لكلمات النفس في العلم والعمل وكان تلميذا للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ولقد قدس سره

ترجمة مصنف الكتاب

٣٧٢

في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلثمائة وقد تم العراق سنة ثمان واربعمائة وتوفي رضي الله عنه ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين واربعمائة بالشهد المقدس المروم عليه ساكنة السكاد ودين بداره وفي الفهرست له طاب ثراه محمد بن الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر جليل في اصحابنا ثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله مصنف هذا الفهرست له مصنفات منها كتاب تحفة الاحكام وهو يشتمل على عدة كتب وكتاب الاستبصار فيما اختلفت من الاخبار وهو يشتمل على عدة كتب تهذيب الاحكام غير ان هذا الكتاب مقصود على ذكر ما اختلفت من الاخبار والاول جمع الخلاف والوافق الى اخر ما قال وقال الشيخ ابو علي صاحب منتهى المقال ان فضلا تلامذة الشيخ الذين كانوا مجتهدين يزيدون على ثمانية فاضل من الخاصة ومن العامة ما لا يحصى وقد ذكر الشيخ جماعة من المخالفين ايضا فمن ابن الجوزي في تاريخه فيمن توفي سنة ستين واربعمائة من الاكابر ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة توفي بعشده امير المؤمنين على رضي الله عنه وقال ابن حجر استقلا في لسان الميزان محمد بن الحسن بن علي ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة اخذ عن ابن النعمان ايضا وطبقته له مصنفات كثيرة في علم الكلام على مذاهب الامامية وجمع تفسير القرآن واصلح احاديث وحكايات في مجلس حدث عن المفيد وهلال الختار وغيرهما روى عنه ابنه الحسن وغيره قال ابن الفجار احرق كتبه عدة نوب يحضر من الناس في رحبة جامع المنصور واستتره خوفا على نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف مات بمشهد على رضي في المحرم سنة ستين واربعمائة ذكر ابن الفجار في الذيل وادخله في مصنفات سنة احدى وستين وحكم القاضي نور الله التستري في مجالس عن ابن كثير الشاشي انه قال في حقه انه كان فقيه الشيعة مشغولا بالافادة في بغداد الى ان وقعت الفتنة بين الشيعة والسنة سنة ثمان واربعين واربعمائة واحترقت كتبه وداره في باب الكرخ فانتقل من بغداد الى الخجف وبقي هناك الى ان توفي في المحرم سنة ستين واربعمائة من تلامذته القامر لبعض الاشاعرة ان ابو جعفر الطوسي فقيه الامامية وعالم صاحب التصانيف تفسير كبير في عشرين مجلد اجاور الخجف ومات فيه وكان رافضيا قوي التشيع وحكي جملة انه وشي بالشيخ الى الخليفة العباسي انه وصحابه يستون العصابة وكتابه المصباح يشهد بذلك فانه ذكر ان في دعاء يوم مولد الرسول صلى الله عليه وسلم اول طالع لعن منى وابديه ولا تراثا لثالث ثوار اربع الالهة العن يزيد بن معاوية خامسا فدعي الخليفة بالشيخ والكتاب فلما حضر الشيخ وقف على القصة الحمد لله ان قال ليس المراد من هذه الفقرات ما ظننت للسعاة بل المراد بالاول

ترجمة مصنف الكتاب

٣٧٣

قائيل قاتل هابيل وهو اول من سنّ القتل والظلم وبآثامه قيدا عاقرا ناقة صالح وبآثامه
 قاتل يحيى بن زكريا عليه السلام قتله لاجل بغية من بغايا بني اسرائيل وبآثامه حديد الرحمن بن ملح
 قاتل علي بن ابي طالب عليه السلام قتله لاجل بغية من بغايا بني اسرائيل وبآثامه حديد الرحمن بن ملح
 وانتقم من السامعي واهانه وقال بحال العلوم يستفاد من تاريخ تولد الشيخ ووفاته انه قد عمر خمسا
 وسبعين سنة وادرك تمام الطبقة التاسعة وخمس عشرة سنة من الثامنة وعشرون سنة
 من العاشرة فيكون قد ولد بعد وفات الصدوق بأربع سنين ثم توفى سنة احدى
 وثمانين وثلثمائة ويعلم من تاريخ ورود العراق وهي سنة ثمان واربع مائة ان مقامه فيها مع
 الشيخ المفيد رحمه الله كان نحو من خمسين سنة فانه توفى سنة ثمان وعشرة واربع مائة ومع
 السيد المرتضى رضي الله عنه نحو من ثمان وعشرين سنة لانه توفى سنة ست وثلثين و
 اربعمائة فيكون قد بقى بعد اربع وثمانين سنة من تاريخ وفاته بعد اربع وثمانين سنة
 الغروي وتوفى فيه ودفن في داره وقبره ومزاره معروف وداره ومسجده واثامه باقية
 الى الان وقد جد مسجده في حدود سنة ثمان وتسعين من المائة الثانية بعد الالف
 فصار من اعظم المساجد في الغرق المشرف وكان ذلك بتوفيقنا بصلى الله على اهل
 السعادة رحمه الله

اعلان

سب کتاب کی رجسٹری باضابطہ طور سے کرا دی ہے کوئی صاحب قصہ طبع
نشر مائیں ورنہ قانوناً سواخذہ داد ہو گئے وما علینا الا البلاغ۔

اطلاع

جس کتاب پر مہر رستم کی نو وہ مال سر و قہ سبھا جائے اسکی خریداری سے
اجتہاد کریں اور رستم کو مطلع نہ ماریں۔
راقم میرزا محمد علی مالک مطبع جعفری ساکن تھانہ جدید لکھنؤ

مطبوعات مطبع جعفری

عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب طبع اعلیٰ

مطالب السیول محمد بن طلحة الشافعی

کتاب الصادق والباغ ولا بی یعلیٰ محمد بن الهباریه فی مناطق الوحش والطيور

على طرز کلیلہ دمنہ فی الادب

مقامات بدیع الزمان الہدائی طبع اعلیٰ

وطیب العرب دیوان عربی مولانا السید محمد عباس التستری طاب ثراه

الموجبة الکثرية فی شرح القصيدة الحیرية للعلامة التستری

تخریج الایات المعروفة بضموم الفرقان

من لا یحضره الفقیہ للشیخ ابی جعفر محمد بن بابویه القمی فی جلدین

من لا یحضره الطبیب محمد بن زکریا الرازی فی المعالجات

وسائل سبعة للجلسی علیہ الرحمہ

سفینة النجاة فی اثبات الامامة

تذکرة العلماء الموسوم بضموم التمام

بجود العنتی فی جلدین

مآریح حیدر آباد دکن

مرايا النجاة للعامة المجلد

تتميم
١٤٥٨